



أريّة

محمّد ابن الأثرق الأنجري

الملك بقمي والغناء

في الشريعة الإسلامية



**الموسيقى والغناء
في الشريعة الإسلامية**

محمد ابن الأزرق الأنجري

الموسيقى والغناء

في الشريعة الإسلامية



للنشر والتوزيع

2018

الكتاب : التوسيع والبناء

في الشريعة الإسلامية

تأليف : محمد بن الأزرق الأنجوري

المدير المسئول : رضا عوش

رؤية للنشر والتوزيع

القاهرة : 0122/3529628

0 ش. البطل أحمد عبد العزيز - صابدين

تقاطع ش. شريف مع رشدي

Email: Roueyapublishing@gmail.com

فاكس : + (202) 25754123

هاتف : + (202) 23953150

الإخراج الداخلي : حسين جليل

جمع وتعليق : القسم الفقهي بالدار

خطوط الغلاف : إبراهيم بدر

الطبعة الأولى : 2018

رقم الإيداع : 2017/25026

الترقيم الدولي : 978-977-499-274-2

مقدمة

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على مولانا النبي الأمين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، وعلى أحبائه إلى يوم الدين..
أما بعد..

فإن الغناء والموسيقى من القضايا التي عُنِيَ بها أهل العلم قديماً وحديثاً، وتباينت فيها أنظار الفقهاء بين مُباح ومحرم وكاره، وألفت حولها المصنفات بين كتب مطوّلة، ورسائل مختصرة.

فألّف في ذلك، الإمام ابن قتيبة الدينوري، وأبو منصور البغدادي، ومحمد بن طاهر المقدسي، وأبو حامد الغزالي، وأبو جعفر الأديفي، وابن دقيق العيد... رحمهم الله، وكلهم من المبيحين.

وصنّف في ذلك من القائلين بالتحريم أو الكراهة: أبو الطيب الطبري، وأبو بكر الطرطوشي، وابن الجوزي، وأبو العباس القرطبي، وشمس الدين ابن القيم... رحمهم الله.

وظهرت في القرن الأخير مؤلفات كثيرة في الموضوع، فكتب في ذلك العلامة يوسف القرضاوي حفظه الله من المبيحين، والعلامة ناصر الدين الألباني رحمه الله من المحرمين.

ورغم كثرة المصنّفات في الموضوع، فإنها توقع قارئها في الحيرة والاضطراب، وتترك أسئلة من غير جواب، وقد لاحظت عليها هذه الملاحظات:

• أولاً: يستند كل فريق، من الميحيين والمنايعين، إلى أدلة ضعيفة أو بعيدة عن موضوع الغناء، فترى الأولين يستدلون بنصوص قرآنية وحديثية لا علاقة لها بالقضية، وتلاحظ الطرف الآخر يحتاج بآيات وأحاديث لا مناسبة بينها وبين المسألة. والظاهر أن التطويل والحشو يدفع الفريقين إلى ذلك، أو هو العجز عن إقامة الأدلة، أو شيء آخر.

• ثانياً: ورأيت أكثر الميحيين يحتجون على الجواز المطلق، بأحاديث مقيدة بالعرس ونحوه، وبالمقابل يستند المنايعون إلى نصوص خاصة بالغناء الفاحش، فيعممون الحكم. فالأولون لا يقنعون بالظمان، والآخرون يوهمون العجلان.

• ثالثاً: يجتهد كل من الفريقين في عرض أدلة مذهبه، ويتعمد الإعراض عن مناقشة حجج مخالفه، وذلك قصور وإن كان له ما يُبرّره، وفيه إيهام بعدم وجود مستند لدى المخالف.

• رابعاً: إذا تعرض أحد الفريقين لجميع المعارضين، فإنه يقتصر على ذكر ما هو ضعيف، أو على ما يسهل رده بالتقييد والتخصيص ونحوهما، وذلك تدليس وتغرير!

• خامساً: لقد فات المبيحين ذكر جملة من الأحاديث والآثار الصحيحة، بل إنهم أغفلوا ما هو أقطع في الحجة وأسطع، مما يدل على وجود التقليد والاعتماد على أعمال المتقدم، وستحلفك بإذن الله بأدلة لم أذكرها منها في أي من مؤلفات المبيحين التي وقفت عليها.

• سادساً: لقد نسبت بعض الأقوال المشددة لكثير من الأئمة غلطاً أو عمداً، فرأيت أغلب المحرمين يرددونها من غير تمحيص ولا تثبيت في صحتها، فهتم تأكيدهم مذهبه وترسيخه في النفوس مهما كان السيل!

فيسبب هذه الملاحظات وغيرها كثير، ولما جُبلت عليه من بغض التقليد والتليم من غير تمحيص، وبسبب تأثير كتاب العلامة ناصر الدين الألباني رحمه الله: "تحريم آلات الطرب" عليّ، حيث شككتني في فتاعات كانت راسخة في عقلي، توكلت على ربي الفتاح، واجتهدت في مسألة الغناء، قاصداً التحقيق العميق، طالبا الوصول إلى أولى المذهبين بالصواب.

فأنا مدين للشيخ رحمه الله بهذا الجهد الذي تراه هنا، فقد كان كتابه محرّصاً وموقفاً.

وقد حاولت جاهداً أن أتجاوز النقائص والعيوب التي وقع فيها من سبقتني إلى التأليف في الموضوع، ولست أدعي امتلاك الحق المطلق، ولا البراءة من الموسيقى والفناء.

العيب والزلل، فما كان في مسطوري من خير وصواب فهو من الله الوهاب، وما كان فيه من شين وغلث فمني ومن الوسواس الخناس، ورحم الله عبدًا أهدي إلى عيوي.

وكتب أبو عبد الله محمد ابن الأزرق الأنجري

صبيحة ثالث ذي القعدة عام ١٤٢٢ هـ

الفصل الأول

الأدلة على جواز الغناء
المقترن بالآلات الموسيقية

المبحث

الأول



الغناء في الأفراح والمناسبات

لقد فطر الله الإنسان على انتعير عن فرجه وسروره، وثباح له ذلك ما لم يلجأ إلى الوسائل المخلة بالدين والخلق.

وعر الخق سبحانه في فطره الشر الترويح عن همومهم، ولم يأمرهم أن يظنوا في جد وعبادة مستمرين.

ويعر العاء من أقدم وسائل بني دم لتنعير عن أفرأحهم، والتخفيف من أتعابهم

ولما جاء دين الحق، وكان من فطرة الإنسان ما تقدم، فإنه لم يصددها، بل أكدده وأقره، لذلك ربه يبيح للمسلمين أن يظنوا ويعنوا في مسات الأفرح، من به يعتبر ذلك في عرس وأعيد من المستحبات والتبرعات.

وعندما يحدث عن العناء هنا، فمن مصد العناء بعمد عن التعبي والمحشاء، والتحريض على انصهور والموتقات.

فأعاب المحن وانسحق، محرمة عندما وعمد جميع أئمة الدين ومحل الخلاف هو العناء المترم كالأعاب سديية، والوطنية، والسياسية، والعسكرية.

هذا النوع من ابعاء هو محل مناقشة هذه الكتاب، وهو الذي نُحاف فيه من
يزعم التحريم.

فما هي أدلة ذلك وحججه؟

المطلب الأول: الغناء في العرس

إن إعلان الرواح وإنشاده بالعماء، سُنة حُضُر عليها رسول الله ﷺ، فمن حالفها كان محروماً من ثوابها، فاعلاً للمكروه نديماً، وهذه أدلة الشريعة

الدليل الأول:

عن أبي بلح يحيى بن سليم قال: قلتُ لمحمد بن حاطب: إني تزوجت امرأتين، لم أصرب عليّ بَدَف. قال: بش ما صنعت! قال رسول الله ﷺ: فصل ما بين الحلال والحرام الصوت بالدَف.

أخرجه أحمد 3/416 و4/259، وابن أبي شبة 3/495، والبيهقي في الكبرى 3/331، والبخاري 6/127، والترمذي 3/398، والطبراني في الكبير 19/242، وابن قانع في معجم الصحابة 3/16، والحاكم 2/201.

وقد صححه الحاكم، وحسنه الترمذي، والألباني في "إرواء الغليل" رقم 2054 وصحح الجامع الصغير رقم 4082

وفي الحديث شديد في عدم الإعلان عن الرواح بالدَف والغناء، وإنكار محمد بن حاطب يريد ذلك تأكيداً، ويعصده هذا الحديث الضعيف بمفرده، الحسن بغيره:

عن عمرو بن يحيى النابلي عن حده أبي حسن أن النبي ﷺ كان يكره بكاح السر حتى يُضرب بَدَف ويُقال:

أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم

رواه أحمد 4/77 والبيهقي 7/290، وفيه حسين بن عبد الله بن صمرة، وهو

ضعيف

الدليل الثاني:

عن الربيع بنت معوذ بن عمراء قالت: جاء النبي ﷺ، فدخل حين بي علي، فجلس علي فراشي كمجلسك مني، فجعلت جويزيت لنا يصرم بالدَف ويس من قتل من أماني يوم بدر، إذ قالت إحداهن.

وفينا نبي يعلم ما في غد

فقال دعي هذه، وقولي بالذي كنت تقولين

الحديث في صحيح البخاري 4/ 1469 و 5/ 1679، ومسند أبي داود رقم 4922، ومسند الترمذي رقم 1090، ومسند ابن ماجه رقم 1897، وصحيح ابن حبان رقم 5878، ومسند أحمد 6/ 359.

ومن قوائمه:

1- سنية الغناء وضرب الدف في الأعراس.

2- جوار سمع الرجال لنفقات المعيات إذا أمنت الفتة

الدليل الثالث:

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ، مر منساء من الأنصار، في عُرس لهم،
ومن يعين

وأهدى لها أكبشا تبجح في المريد

وزوجك في النادي ويعلم ما في غد

فقال النبي ﷺ لا يعلم ما في غد إلا الله عز وجل

أخرجه الطبراني في الأوسط 3/ 360 والصغير 1/ 214، والحاكم برفق 2/ 201، وابن
مقطعة في تكملة الإكمال 3/ 612.

وصححه الحاكم ووافقه الذهبي في التلخيص، وحسنه الحافظ ابن حجر في فتح
الباري 9/ 254

وهذا الحديث شاهد عن السائب بن يزيد قال:

لقي رسول الله ﷺ حواراً بتعين يقلن فحيونا بحبيكم

فوقف رسول الله ﷺ لهم، ثم دعا من فقال لا تقلن هكذا، ولكن قولوا
حيانا وإياكم.

فقال رجل يا رسول الله، أترخص للنساء في هذا؟ فقال نعم، إنه يكاح لا سقاح، أشيلوا النكاح.

رواه الطبراني في المعجم الكبير 22/ 201.

وسلم الألبان صحته في الصحيحة 1463، وصحيح الجامع الصغير 1021

وفي الحديث نظرقه من الفوائد غير ما تقدم

* الرد على الذين بأن حوار النساء في لأعراس خاص بالفتات الصغيرات عبر التلذذات، فإن هذا الحديث صريح في أن المعينات كن نساء، وهو لم يطل لا يُطلق على غير البالعات.

* وفيه حوار عماء النساء في مكان يرهن فيه الرجل ويسعوهن، فإن لسي يتكهن مرأً، فسمع عماءهن، ومحاطته لهن دلس على أصواتهن كانت مسموعة، وأشخاصهن كانت طاهرة.

ويؤيد ذلك الرواية الآتية

عن عمره ست بعد الرحمن قالت. كن النساء، إذ تروح المرأة أو الرجل، حرح حوار من جوري الأنصار يعين ويلعن، قلت فمروا في مجلس فيه رسول الله ﷺ، وهن يغنين وهن يقلن.

أهدى ما زوجها كبش يحسحن في المرند

وروجه في السادي يعلم ما في غند

وبن النبي ﷺ قام إليهن فقال سبحان الله، لا يعلم ما في عبد إلا الله، لا تقولوا هكذا وقولوا.

أنيانكم أنيانكم فحيانا وحيانكم

رواه البيهقي في السنن الكبرى 7/ 289 وقال هذا مرسل حين

قلت عمرة ست بعد الرحمن اندية الفقيه الحنف، تربية عائشة أم المؤمنين ونليذتها، فلا شك أنها أحدث الحديث عنها، فلا يصح إرساله.

الفصل الأول الأدلة على جواز الفتنة المقتن بالآلات الموسيقية

وقد رواه الحاكم 2/ 20٦، والبيهقي 7، 289 من طريق عمرة عن عائشة، فارفع الإرسال بحمد الله.

الدليل الرابع:

عن أم سبط رضي الله عنها قالت: أهدينا جارية لنا من بني النجار إلى زوجها، فكنت مع سودة من بني النجار، ومعي دف أصربت به وأنا أقول

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَحْيُونَا نَحْيِيكُمْ
وَلَوْلَا الذَّهَبُ الْأَحْمَرُ مَا حَلَّتْ بَوَادِيكُمْ

فوقف عبد رسول الله ﷺ فقال ما هذا يا أم سبط؟ فقلت بأبي أنت وأمي يا سبي الله! جارية مما من بني النجار، مهديت إلى زوجها قالت فتقولين ماذا؟ قالت فأعدت عليه فولي فقال رسول الله ﷺ فولي

لولا الخططة السمراء ما سمعت هذا منكم

هذا الحديث حس الإساءة، أخرجه ابن ماجة، وأبو نعيم، وابن الأثير في "أمد العانة" 7/ 390، والحافظ ابن حجر في الإصابة 8/ 315، ومن طريقه الشيخ الكتاني في الراتب الإدارية 138.

ويمكن أن تكون قصة حديث أم سبط، قصة الدليل الثالث معها، فهناك تشابه كبير بينهما.

ومما زاد هذا الحديث، أن لفظة الجارية تُطلق على اسلمع كما يُطلق على غيره، فهذه العروس سميتها أم سبط جارية.

الدليل الخامس:

عن عائشة قالت كان في حجري جارية من الأنصار مرو حتها، فدخل علي رسول الله ﷺ يوم عرسها، فلم يسمع عواء ولا لعناً فقال يا عائشة، هل عيتم عليها؟ أو لا يعلون عليها؟ ثم قال إن هذا الحي من الأنصار يحولون العواء

أخرجه الحارثي 5/ 1960، وابن حبان 13/ 185، والحاكم 2749، واللفظ لاس حبان

في رواية عن عائشة أن النبي ﷺ قال ما فعلت فلاة؟ لييمة كانت عندها، فقلت أهديتها إلى زوجها قال فهل بعثتم معها بخرية تصر بالدف وتعي. قالت تقول ماذا؟ قال: تقول:

أتيناكم أتيناكم فحيونا نحيكم
لولا الذهب الأحمر ما حلت بواديكم
ولولا الحبة السمراء ما سمعت هذاريكم

رواه أحمد 467 والطبراني الكبير 24/258 والأوسط 3/315، وسنن أبي يعقوب العيني
"نص السوانح كما في إتحاف السادة المثقفين" لمرسي 6/627
وله شاهد من حديث ابن عباس عن عبد الله بن عباس 1900، وآخر عن جابر بن عبد الله 391
و4/78 والبيزار 1432.

وفي الإصحاح للمحافظ 478 أرب المدينة المعية، وسأني حيرة الثالث من أمالي
المحامي، ورواية الأصمعيين، من طريق ابن جريح أحمر أبو الأصمعي أن حيلة المعية أحمرته،
أما سألت حمر بن عبد الله عن النساء فقال نكح بعض الأنصار بعض أهل عائشة، فأهدتها إلى
فداء، فقال هو النبي ﷺ أهدت عروسك؟ قالت نعم قال فأرسلت معها نساء، فإن الأنصار
بحيرة؟ قالت لا قال فأدركها بأرب، امرأة كانت تعي بالمدينة

ويبدو أن اسم هذه المصحوبة معية مختلف فيه، فبعد ما ذكرها أحافظ في من اسمها
أرب، أعادها في كتاب بريب 7/682، وقال

ريب موية، حية أنها كانت تعي بمدينة، فأخرج ابن طاهر في كتاب الصفة من
ضريح المحامي حدث بريب بن خالد حدث صفوان بن وهب عن ابن جريح أخيراً أبو الأصمعي
أن حيلة أحمرته، أنها سألت حمر بن عبد الله عن نساء فقال نكح بعض الأنصار بعض أهل
عائشة، فأهدتها إلى فداء، فقد عارضوا الله ﷺ أهدت عروسك؟ قالت نعم قال فأرسلت
معهما نساء، فإن الأنصار بحيرة؟ قلت لا قال فأدركها بريب امرأة كانت تعي بمدينة

قلت في الرواية الأولى، يرى أن النبي ﷺ، يجير لعائشة ومن معها من نساء
البايعات أن يعين قسلاً أن يخرجن بالعروس، وفي الثانية بحدة يستنكر عدم
إهدائها إلى زوجها مصحوبة بالنساء، فدل على جوار خروج النساء مع العروس
وهي يعنى

وفي رواية المحامي، سَمِعَ رسول الله يأمر امرأة، تنقش العباء وتحرقه،
بالإسراع للغناء في بيت العريس.

فأثبت ذلك أموراً منها:

وجود صحابات يتعاطين العباء في زمن رسول الله ﷺ، وفي ذلك رد
على من زعم أن العباء لا يحترقه أهل الاستقامة.

- كراهة البناء من غير إشهار بالغناء.

الدليل السادس:

عن روح الله أبي لُهب قال: دخل عبيد رسول الله ﷺ، حين تروجت أمه أبي
لُهب فقال: هل من لُهو.

هذا حديث حسن، رواه أحمد 67/4 و 379، وابن أبي شيبة في المسند 2/659، وابن
أبي عاصم في الأحاد 2/148 و 5/472، والطبراني في المعجم الكبير 24/256، والخطيب في
تاريخ بغداد 3، وابن طاهر المقدسي في العباء وصححه

وصححه كذلك الأرناؤوط لغيره

وفيه من القوائد غير ما تقدم:

بإطلاق وصف اللُهو على العباء، فظهر منه علط من حرّم العباء على أنه
هو، من الشارع نذب إليه في الأفراح وإن أطلق عليه ذلك

الدليل السابع:

عن عبد الله بن هار عن أبيه قال: زوج هار ابنته، فصرّب في عرسها بالكبير
[الطبل الكبير] والغربال [هو الدف].

سَمِعَ ذلك رسول الله ﷺ فقال: ما هذا؟ قالوا: رف هار ابنته، فصرّب في
عرسها بالكبير والغربال.

فقال رسول الله ﷺ: أشيدوا الكعج، أشيدوا الكعج، هذا نكاح لا سماع

رواه الطبراني في الكبير 201/22، وابن الأثير في أسد الغابة في ترجمة هار من الأسود، وعراه الخافظ في الإصابة 4/571 لابن مسدد، وفي 6/527 لمسدد الخس بن سفيان ومؤلفه الخطيب ومعجم الإسماعيلي.

وقد حقه الشيخ الألباني في صحيحته 3/447 448 تحت رقم 463٢

وفيه التصريح بجواز استعمال الطبول

الدليل الثامن:

عن جابر بن عبد الله قال كان الخواري إذا تكحوا، كانوا يمررون بالكر والمرامير، ويتركون السي بفتح الهمزة قائماً على المنبر ويمضون، فأمر الله ﷻ وإذا رأوا بفتح الهمزة يجره أنفوساً إليهم.

أخرجه الطبراني في تفسير سورة الجمعة، وأبو عوانة في صحيحه. وعراه إليه الخافظ في فتح الباري 3/76، وسكت عنه

وقال الخافظ السيوطي في "الدر خثور" 6/221 أخرج ابن جرير وابن المنبر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن السي بفتح الهمزة كان يحطب الناس يوم الجمعة، فإذا كان نكاح لعب أهله وعرفوا ومروا باللهو على المسجد، وإذا برل بالبطحاء حلب، وكانت الطحاة يحملن الماء المسجد الذي بين قبة العرقدة، وكانت الأعراب إذا جلوا الخيل والإبل والعسم وبصائع الأعراب نزلوا الطحاة، فإذا سمع ذلك من يقعد للحطة قاموا للهو والحدرة وركبوه قائماً، فعاتب الله المومنين فيه بفتح الهمزة فقال ﷻ وإذا رأوا بفتح الهمزة يجره أنفوساً إليهم وركبوا قائماً بفتح الهمزة

واخذت صحيحه أبو عوانة، والعلامة مقل من هادي الوداعي في "الصحيح المسد من أساب الرود" ص 248

قلت انكر هو الطبل، والمرامير لفظ يُطلق على جميع آلات الطرب، فدل ذلك على أنها كذب مسخرة من رسول الله ﷺ

وأردت الحديث أيضاً، جوار حروح النساء في الشوارع وهن بعضهن، وإن سمعن الرجال.

ولا يقال إن المدة تقتضي تحريم العناء، فإن الله سبحانه وتعالى يسع عبادهم على فعل ذلك وقت الحصة، بدس أن عابهم على الاشتغال بالحدرة ساعتها

الدليل التاسع:

عن عمرو بن سعد السخري قال، دخلت على أبي مسعود وأبي وثابت بن يزيد، وحوار يصرون بدف من وبعين، فقلت تقرون بهذا وأنتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قالوا إنه رخص بنا في الماء في العرس، والكاء على الميت في غير نوح هذا حديث صحيح.

أخرجه السائي في المحلى 6 / 135، وابن أبي شيبة 3 / 321-495، وابن قانع في معجم الصحابة 1 / 730، والنسائي في الكبرى 17 / 248، والطبراني في المعجم 1 / 169، والبيهقي في السنن 7 / 289، والخطيب البغدادي في "موضح الأوهام" 1 / 523، وإحكام 1 / 783 و 2 / 201، وابن حزم في رسالة الماء 437

وقد صححه الحاكم والدارقطني، قال الريدي في الإنحاف 7 / 628 إنه من الأحاديث التي أرم الدارقطني التبعين إخراجها بإدراكها في كتابيها

وفيه التصريح بأن هؤلاء الصحابة، كانوا حاضرين في مجلس يعلى فيه أخواري وتضرب بالدف.

الدليل العاشر:

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال لقد ضرب بالدف وعلى رأس عبد الرحمن بن عوف ليلة الملاك.

رواه سعد بن منصور 202 وابن أبي شيبة 3 / 495، وهو ضعيف جداً، حتى مثله شواهد.

الدليل الحادي عشر:

قال أبو الفرج الأصبهاني في "الأعيان" 4 / 290

أخبرني الحسين بن يحيى عن حماد عن أبيه عن ميثاق عن عوف بن حكيم عن لما أراد عبد الله بن جعفر إهداء بنته إلى الخديج، كان من أبي عتق عنده، فحاده الدلال متعرضاً فاستأذن، فقال له من جعفر لقد حنت ما دلان في وقت

حاحتاً إليك! قل: ذلك قصدت فقال له ابن أبي عتيق غثا، فقال ابن جعفر:
ليس وقت ذلك، نحن في شغل عن هذا.

فقال ابن أبي عتيق: ورب الكعبة ليغتنين. فقال له ابن جعفر: هات!
فمضى وافر بالدق، والهوادح والبرو حل قد هُيت، وصيرت بنت ابن جعفر
فيها مع جواريتها والمشيعة لها:

يا صاح لو كنت عالما خبرا يا بلاقي المحب لم نلعه
لا ذنب لي في مقرط حسن أعجبني دله ومينمه
شيمته البخل والعباد لنا يا حيدا هو وحيدا شيمه
مصمخ بالغير عارضه طويى لمن شمه ومن لثمه
فطرب ابن جعفر وابن أبي عتيق، وقال له ابن جعفر ردي وطرب
فأعاد اللحن ثلاثاً ثم غنى:

يكر العواذل في الصاح يلمني والوممه
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت
فقلت إنه ومضت بنت ابن جعفر
فاتبعها يعيها بهذا الشعر:

إن الخليط أجد فاحتملا وأراد غيطك بالدي فعلا
فوقفت أنظر بعص شأنهم والنس مما تأمل الأمل
وإذا البغال نشد صافه وإدا احداة قد أزمعوا الرحلا
فهناك كاد الشوق يقتلني لو أن شوقاً قبله قتلا

فدمعت عبيد الله بن جعفر، وقال للدلال حكا! فقد أوجعت قلبي،
وقال هم امضوا في حفظ الله على خير طائر وأيمن نفسه

قلت هذا أثر حسن صحيح، رجانه^(١) كلهم موثقون كما أثبت في الأصل، وفيه دليل قاطع على أن تعاطي الرجال للعناء كان مشهوراً في زمن الصحابة، فأقول بأنه خاص بالنساء، يرده هذا الأثر وغيره كما سذكره بإذن الله

الدليل الثاني عشر:

قال ابن كثير في مسند انباروق (1 / 396) قال أبو بلال الأشعري حدثنا محمد بن أنان عن زيد بن أسلم عن أبيه قال سمع عمر صوّتاً في دار، فقال ما هذه الصوواء؟ فقالوا عرس، فقال فهلا حركوا من عرائلهم، يعني الدخوف قلت أنك سدا عمر عن أهل العرس عدم العناء وصرت الدخوف، قد دل ذلك على أنه سُنَّة مستحقة.

الدليل الثالث عشر:

عن حارثة بن زيد قال دعيا إلى مأدبة في آل سبط، فحصرتها وحسان بن ثابت قد حصرها، فجلسا جميعاً على مائدة واحدة، وهو يومئذ قد ذهب بصره، ومعه ابنه عبد الرحمن، فكان إذا أتى طعام سأل ابنه إ طعام يدا أم يدين؟ يعني يده الثريد وباليدين الشواء لأنه بهش بهشاً، فإذا قال طعام يدين أمسك يده فلما فرغوا من الطعام، أتوا بجارتين إحداهما رائقة والأخرى غرة، فجلست وأحدنا مرهريهما، وصرت صرّة عجيبة، وعتا بقول حسان

انظر حليبي ساب جلق هل تبصر دون البلقاء من أحد

فأسمع حساناً يقول قد أراي هـ سميماً بصيراً، وعياه تدمعان، فإذا سكنا سكنت عه النساء، وإذا عتاكى، فكنت أرى ابنه عبد الرحمن إذا سكنتا بشير بينهما أن تعسا، فيكي أبوه، فأقول ما حاجته بلى إكفاء أمه!

(١) الحسن بن يحيى هو أبو عبد الله المرادسي، لأعور البقطان [ب 334]، وحامد هو ابن إسحاق بن إبراهيم الموصلي، والمحدث هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله [ب 224] وأما أبو العرج لأصهري، فإمام ثقة، دفع عنه الخافضون الذهبي وابن حجر في الميزان والبيهقي، وأثبتا جلوه من الحرج، فلا شوش عيبك بعض المطبعين، وقد حققت حاله، وتوصلت إلى ما تقدم، وأثبت ذلك في الأصل.

قلت: هذا حديث صحيح، ورد من عشرة طرق، بعضها صحيح، وبعضها حسن، وبعضها ضعيف.

انظرها في تأويل مختلف الحديث لاس فتيبة ص 422، وعيون الأخبار 1/ 441 به أيضاً، والكامل في بلغة والأدب 2/ 790 لمحمد بن يزيد المبرد، وأعيان الأصمعي 17 167 168-169-171، والعقد لعريد لاسن عدد ربه 6/ 6، واللطائف لأبي موسى المديني ص 465، وتاريخ دمشق 12/ 415 416.

وقد درستُه إسناداً، إسناداً بحمد الله، وأنت ذلك في الأصل، ولولا التطويل على القراء لتقلت ذلك كله.

ثم وجدت لها هذا الطريق الصحيح أيضاً:

جاء في الأحبار الموفقيات للربيع بن نكار: حَدَّثَنِي عَمِّي مُضْعَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُضْعَبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "إِنَّ إِسْمَاعِيلَ عَمِلَ مَأْدُونَةً فِي رَمَدٍ عُثْمَانٍ، فَدَعَا لَهَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَفِيهِمْ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ، وَقَدْ ذَهَبَ نَضْرُهُ، وَمَعَهُ أَنَّهُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ. قَالَ فَجَعَلَ حَسَنٌ يَقُولُ لِنَاصِيَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا أُنِيَ بَطْعُمُ أَطْعَامٍ يَدُ أُمِّ ضَعَامٍ يَدِينُ؟ قَالَ: فَبَدَا قَالَ لَهُ: طَعَامٌ يَدِينُ، لَمْ يَأْكُلْ، وَهُوَ الشَّوْءُ. قَالَ هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ: وَكَانَ فِي الْمَأْدُونَةِ قَبَابٌ نَعْبَاهُمْ، وَحَمَلُ عِنْدَ الرَّحْمَنِ بَنُ حَبَابٍ يُشِيرُ إِلَيْهَا نَعْبَاهُمْ بِشَعِيرِ حَسَابٍ، فَعَبَّ بِقَوْلِهِ

انْظُرْ يَا رَبِّ بِبَابِ حِلْقٍ هَلْ تُوْضِعُ دُونَ التَّلْقَاءِ مِنْ أَحَدٍ؟

فَالَ فَتَكَى حَسَنٌ وَحَقَّقَ أَنَّهُ بِشِيرٍ إِلَيْهَا نَعْبَاهُ بِشَعِيرِهِ أَيْضًا فَتَكَى

وباسطر في مجموع انطرق، نجد أن المأدبة كانت عرت لب الصحابي الجليل زيد بن ثابت الأنصاري، وكانت بالمدينة المنورة في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وحضره كثير من المهاجرين والأنصار وعامة أهل المدينة.

فشت من ذلك ما يلي.

أولاً وجود المعينات في أيام السلف الصالح، فرائقة وعرة المبلاء، كانتا
نحرقان العاء وتتعاطيه في رمن الصحابة، ولم يكر عليها أحد منهم

ثانياً حضور الرجال مجالس العاء، كان عادة مقولة في أيام الصحابة، فقد
كبر رضي الله عنهم بعيدين عن اشتداد والتعير

ثالثاً استعمال العود والنصب عليه، كان معروفاً منذ سلما الأول، فمن
حص الحوار بندق، يكن محافاً لإقرار الصحابة وفي مقدمتهم عثمان بن عفان
رضي الله عنه.

المطلب الثاني : الغناء في العيد

إن الغناء أيام العيد، عيد الفطر والأضحى، سنة مستحقة، تهدف منها إعلان
فسحة الدين، وشكر الله على نعمه انباهرة والباطنة
وقد وردت أدلة كثيرة، تؤكد ما تقدم، فهاكها

الدليل الأول:

عن عائشة أن نأىكر رضى الله عنه دخل عليها، وعندها جاريتان في أيام
منى، تدفقان وبصرين، والسبي ﷺ متمشئ ثوبه، فانتهرهما أبو بكر، فكشف السبي
ﷺ عن وجهه فقال دعهما يا أبا بكر، فربما أيام عيد

وفي رواية أن أبا بكر دخل عليها، والسبي ﷺ عندها، يوم فطر أو أضحى،
وعندها قيتان تعبان بما تقادفت الأنصار يوم بعث، فقال أبو بكر 'مرمار
اشيطان، مرتين فقال السبي ﷺ دعهما يا أبا بكر، إن لكل قوم عيداً وإن عيدنا
هذا اليوم!

الحديث في صحيح البخاري 1/ 335 و3/ 1298-1430، وصحيح
مسلم 2/ 609، ومسند أبي داود 4922، ومسند النسائي 1591 و1595، ومسند
ابن ماجه 1898، وغيرها.

ورغم وصوح هذا الحديث، فإن للمعارضين شبهة تستحق الجواب

فلما سلم بذلالة الحديث على سبب الغناء في العيد، لكنه مشروط بأن تفعله
الإناث الصغيرات، فإن عائشة رضى الله عنها كانت صغيرة السن، وصرحت
أنها كانت تسمع الغناء من جاريتين، والحاربة تطلق على غير النافع

ونجيب على هذا التعسف من وجوه:

الوجه الأول: التحصيص بانفتيات الصغيرات مخالف للأحاديث الصحيحة
الدالة على حوار الغناء للرجال والنساء، صغارهم وكبارهم، وقد تقدم بعضها
وبآتي المزيد.

فالحق هو أن العاء جائر للصغيرات هذا الحديث، على فرض كون الحاربة هي غير البائع، وجائر لغيرهن بدليل الأحاديث الأخرى

الوجه الثاني فوهم إن الحاربة في اللعبة هي الأنثى غير البائع كلام باطل، فإن العرب أطلقت لفظ اجارية على المملوكة والحرّة والبائع والصعبة، وفي الحديث قرآن ترجم أن الحاريتين كانتا كبيرتين، هي.

أولاً جاء في الحديث "وعندها فينتان تعبان"، والقبلة هي المرأة المعيبة المثقمة، فكان ذلك إشارة قوية إلى كبرهما

ثانياً لم تكن أم المؤمنين صغيرة عند القصة، فقد سى بها المصطفى بعد البلوغ، ثم إنها صرّحت بأن الواقعة كانت أيام سى، أي في حجتها مع رسول الله ﷺ في السنة العاشرة، وقد كان عمرها حينئذ ثمان عشرة سنة، بصّ على ذلك كثير من أهل الحديث، فالحاريتان كانتا بالعتين مثلهما

الدليل الثاني:

قالت عائشة رضي الله عنها رأيت النبي ﷺ يستري، وأن أنظر إلى الحشّة، وهم يلعبون في المسجد، فرجهم عمر، فقال النبي ﷺ دعهم، أمّا سى أرفدة، يعني من الأمن.

في رواية جاء حش يرفسون في يوم عيد في المسجد، فدعا النبي ﷺ، فوضعت رأسي على مكّ، فجعلت أنظر إلى لعبهم، حتى كنت أن التي أنصرف عن النظر إليهم.

رواه البخاري 1/335 و3/1298 ومسلم 2/611

وعن أنس بن مالك كانت حشّة يرفسون بين يدي رسول الله ﷺ ويرقصون ويقولون محمد عبد صالح فقال رسول الله ﷺ ما يقولون؟ قالوا يقولون: محمد عبد صالح.

رواه أحمد 3 152 و ابن حبان 13/179 والصباه في المختارة 5/60 مصححاً.

قلت في حديث دليل عن جوار عنه الرجال وسباع النساء منهم، وحنة على أن الإطراب ولاضطراب أثناء ليس من حوارم المروءة، فإن هؤلاء الحبشة كانوا يرقصون ويعنون، وما كانوا يقولونه في عنائهم محمد عبد صالح

الدليل الثالث:

عن قيس بن سعد قال ما كان شيء على عهد رسول الله ﷺ إلا وقد رأيته، إلا شيء واحد، فإن رسول الله ﷺ كان يقنّس له يوم العطر

أخرجه أحمد 3، 422، وابن ماجه 1303، والطبراني في الكبير 352/18، والطحاوي في شرح الآثار 4/127، ولبهقي في السنن 10/218 والشعب 5/247

وقد صححه الحافظ البوصيري في "مصابيح الرجاة" 1/154، وهو كما قال.

وله شاهد صحيح أيضاً:

عن عياض الأشعري أنه شهد عبداً بالآبار فقال مالي لا أراكم تفلحون، كانوا في زمان رسول الله ﷺ يفعلونه.

في رواية مالي لا أراهم يفسون كما كان يفعل عن عهد رسول الله ﷺ.

رواه ابن أبي شيبة في المسند 2/179، والحرابي في التاريخ الكبير 7/19، وابن ماجه 1، 413، والحلال في معروف ص 60، وابن أبي عاصم في المدي 4/460، ويعقوب بن سفيان في المعرفة 3/409، وابن قانع في الصحابة 2، 278، ولبهقي 10/218، وأبو طاهر المحلل في المحلصات 2/114، وخطيب في تاريخه 1، 206 واتفق 3/1771، وأبو يعين في معرفة الصحابة 4، 266، وأبو عوي في معجم الصحابة 2/503، وابن طاهر القيسري في السمع ص 55، وابن عساكر 19، 213 و47، 251

قال الوصيري. هذا إساد رجاله ثقات

قلت عياض الأشعري مختلف في صحته، انظر الإصابة 4/ 756

فإن كان صحابياً، فحدث صحيح، وإن لم يكن كذلك، فهو حسن مرسل، وقد كان انتقيس مشهوراً في زمن رسول الله ﷺ كما يدل عليه الحديث المتقدم، وعياض وإن لم يكن صحابياً، فإنه أدرك كثيراً من الصحابة كأبي عبيدة بن الجراح وعمر بن الخطاب، فلا شك أنه سمع تلك السنة منهم

قال يوسف بن عدي راوي حديث عياض انتقليس أن تقعد الخواري والفسان على أفواه انصرف للعبون بالطليل وغير ذلك.

وقال الخافظ السيوطي في الجامع الصغير 350 كان يقلب له، أي يصرب بين يديه بالدف والغناء.

وقال الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في تحقيقه لسنن ابن ماجه: التقلب هو الصرب بالدف والغناء وقيل المقلب هو الذي يلعب بين يدي الأمير إذا قدم لمصر والتقلب استقل الولاة عند قدومهم بأصناف الدف

قلت دل الحديثان على أن الغناء، بحضرة رسول الله ﷺ، يوم العيد، كان سنة يسوم عليها، ثم إن بعض الأمراء تركوها، فأبكر ذلك قيس وعياض

وفي ذلك دليل على أن كثيراً من السنن تم إهمالها في وقت مبكر، حتى صار من يحول إحياءها يتهم بالابتداع وحرم المروءة والله المستعان

تنبيهان:

الأول أورد الشيخ الألباني حديث قيس في "صحيح سنن ابن ماجه" برقم 268، ولا عبرة بما نقل، فإنه لم يبين علة الحديث، قال العلامة شاذي عمواد معروف في تعليقاته على "مصباح الوصيري" ولا أعرف للحديث علة وقد حكم لأبي بصمه، ولم أوف على سبب ذلك لأدرسه

الأول أورد الشيخ الألباني حديث قيس في "ضعف من من ماله" برفق 268، ولا عمرة بها، فإنه لم يبين علة الحديث، قال العلامة بشر عواد معروف في تعليقاته على "مصباح البصري" "ولا أعرف للحديث علة وقد حكم الألباني بضعفه، ولم أقف على سبب ذلك لأدومه.

الثاني ضَعَّفَ حديث عياض كل من الألباني وبشار عواد، وعلمته عدهما أن عياض ليس صحابيًا، وهم محطون، فإن حديث المختلف في صحته بخس، وأكثر من ذلك، فإن حديث قيس يشهد له.

ورحم الله الحافظ البوصيري، فإنه راعى الاختلاف في صحة عياض، فاكتفى بقوله: "رجال له ثقات".

الدليل الرابع:

عن أم سلمة قالت دخلت علينا حرة لحسان بن ثابت، يوم فطرناشرة شعرها. معها ذئب تعبي، فرجرتها أم سلمة، فقال النبي ﷺ دعيها ن أم سلمة، فإن لكل قوم عيداً وهذا يوم عيدنا.

هذا الحديث ضعيف إسناداً بسبب نوارع، لكن منته حسن بالشواهد المتقدمة، وقد رواه الطبراني في تكبير 23 264

ويشهد له حديث سيأتي في بحث الماء في مطلق الأيم، وفيه أن حباً كانت له جارية مغنية.

المطلب الثالث: الغناء في الختان

الختان مدممة لفرح والسرور عند المسلمين، وإحدى الولائم القديمة قدم العرب، فكان التعمي فيها أمرًا مشهورًا، وقد حافظت الشريعة على ذلك وأقرته:

الدليل الأول:

عن أم عائشة مولاة عائشة أن سأت أحي عائشة رضي الله عنها حفص وأهل دينه، فقيل لعائشة يا أم المؤمنين، ألا تدعو لهم من يلهيهم؟ قالت بلى فأرسلت بلى فلان المعنى بأنهم، فمرت به عائشة رضي الله عنها في البيت، فرأته يتعمى ويحرك رأسه طرًا، وكان ذا شعر كثير، فقالت عائشة رضي الله عنها أف شيطان أخرجه أخرجه أخرجه! فأخرجوه.

أخرجه البخاري في الأدب المفرد 1247، والبيهقي في السنن 223/10
وقد صححه الحافظ ابن رجب الحلي في "برهنة الأسباع" ص 55، وحسنه الألباني في الصحيحة رقم 722 وصحيح الأدب المفرد 945
قلت. حفص من الخفاف، وهو الختان للإناث، وقد دل الحديث على ما يلي:

أولاً الغناء في الختان كان سنة في زمن الصحابة، دل عليه قولهم لعائشة.
"ألا ندعو لمن من يلهيهم؟"

ثانيًا تعاطي الرجال للعناء كان مقبولاً عند أهل القرن الأول، فإن الجبل الذي أرسلت إليه عائشة، كان معيًّا بصح الخمر، وقد أورد البيهقي حديثه في باب الرجل يعصي، فيتحد الغناء صاعقة يؤتى عليه ويأتي به، ويكون مسنونًا إليه مشهورًا به معروفًا أو المرأة.

تنبيه:

قد يتصمك المعاند بقول عائشة "أف شيطان أخرجه"، فيقول قولها دليل على أنها ترى تحريم احترام الرجل للعناء، يقال:

إن عائشة رضي الله عنها هي التي أرسلت إليه، فلا يجوز نقول بأنها تحرم الغناء على الرجال.

أما ما قلته، فهو سبب كثرة شعره، وهي في ذلك تستحضر حديثاً شبه فيه رسول الله ﷺ رجلاً بالشيطان لا أقل عليه شعر كثير غير ممشوط

الدليل الثاني:

عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان إذا سمع صوتاً أو دق قن ما هذا؟ فإن قالوا: عرس أو حتن، صمت

وفي رواية: كان إذا سمع دف أو كمر، فقالوا: عرس أو حتن، سكت

هذا أثر صحيح، وهو في سنن ابن ماجة 203، وجامع معمر بن راشد 3، 495، ومصنف ابن أبي شيبة 3/495، وسنن البيهقي 7/290، وتاريخ بغداد 5/415.

قلت وقد صعبه الألباني في "تحريم آلات الطرب" بالانقطاع بين ابن سيرين وعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد خالف رحمه الله قاعدة يعرفها جيد، بل واستدل إليها في الكتب نفسه كما سيأتي، وهي أن مراسلات ابن سيرين صحيحة، لأنه يروي عن الصحابة وثقات التابعين لا غير، قل من عبد الله في التمهيد 1/30.

وكل من عرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة، فتدبره ومرسله مقبول، فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح

وهكذا، فالمحدثون يصححون أحاديث ابن سيرين التي يرسلها عن النبي ﷺ، فما يرويه عن الصحابة أولى بالتصحيح.

ثم أكرمني ربي فوجدته صحيحاً متصلاً:

قال ابن حجر في المطالب العالمة 8 / 370 / 1678 • قَالَ مُسْنَدُ حَدَّثَنَا
حَمَّادٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ قَالَ: أَنَّ عَمْرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ إِذَا سَمِعَ صَوْتًا
فَرَعًا، فَإِذَا قِيلَ يَحْتَنَانِ أَوْ عُرْسٌ سَكَتَ.

وقد أثبت هذا الأثر جوار الصرب بالطل في الحتنان، فإن الكمر هو الطل

الدليل الثالث:

عن عكرمة عن ابن عباس أنه ختن بنيه، فدعا اللاحسين، فأعطاهم أربعة
دراهم أو قال: ثلاثة.

رواه ابن أبي شيبة 3 / 496، وابن أبي الدنيا في المقفة على العيال 2 / 788،
والمعكهي في تاريخ مكة 3 / 23، وابن قتيبة في "التاويل" ص 296، وهو أثر
حسن

وفي المنتخب من علل الخلال 1 / 107 / 44 قَالَ مُهَنَّادٌ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ
عَنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ، عَنْ خَابِرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ، أَنَّهُ حَتَّنَ بَنِيهِ، فَدَعَا
اللَّعَّابِينَ؟ فَقَالَ حَدَّثَنِي بِهِ إِسْحَاقُ الْأَرُّقِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَابِرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

أخبرنا عبد الله بن أحمد ما أنو طالب، قَالَ كُنْتُ يَوْمًا عِنْدَ بَشْرِ بْنِ الْخَارِثِ،
وَعِنْدَهُ ابْنُ إِدْرِيسَ بْنُ هَاشِمٍ، وَنَحْمَدُ بْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ، فَتَذَكَّرُوا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ
حَتَّنَ بَنِيهِ، فَدَعَا اللَّعَّابِينَ فَقَالَ بَشْرٌ مَنْ رَوَى هَذَا؟ فَقَالَ سُفْيَانُ فَقَالَ بَشْرٌ
سُفْيَانُ رَوَى هَذَا؟ فَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ إِنَّمَا رَوَى هَذَا شَرِيكٌ فَقَالَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ
رَوَاهُ إِسْحَاقُ الْأَرُّقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ، وَقَدْ رَوَاهُ شَرِيكٌ. فَتَرَجَعُوا فِيهِ، فَقَالَ مَعْصُومٌ
مَا هَذَا رَحَلَابِ أَرْسَلُوا سَلُوفَهُمَا قَالَ بَشْرٌ مَنْ؟ قَالُوا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو
الْأَخْوَصِ فَسَكَتَ فَنَعْتُوا رَحَلَا أَوْ رَجُلَيْنِ، فَسَأَلَ أَحْمَدُ فَقَالَ رَوَاهُ شَرِيكٌ،
وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ الْأَرُّقِيُّ عَنْ سُفْيَانَ وَقَالَ أَبُو الْأَخْوَصِ هُوَ صَحِيحٌ، وَلَا أَذْرِي
كَيْفَ هُوَ فِي الْكِتَابِ؟ فَقَالَ لَهُ الَّذِي سَأَلَهُ مَا قَالَهُ أَحْمَدُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو الْأَخْوَصِ هُوَ
كَمَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فَرَجَعَ الرَّسُولُ إِلَيْهِمْ، وَهُمْ مُعُودٌ، فَأَخْبَرَهُمْ بِمَا قَالَا فَقَالَ
بَشْرٌ ابْنُ إِدْرِيسَ بْنُ هَاشِمٍ كَمْ أَقُولُ لَكَ، لَا تَتَّخِذْ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ

قلت فصح الحديث بحمد الله، واللاعبون هم المعنون، فقد رواه من أبي
شبة في باب ما قالوا في الملهو، وفي صرب تدف في عرس
وأورده الفاكهي في ذكر قول أهل مكة في السماع والعاء في الأعراس
والختان وفي القرعة بالأحسن، وفعلهم دبت في جاهلية والإسلام
ويفيد جواز أخذ الأجرة على العناء.

ويتأيد حديث ابن عباس بهذه الأثر:

عن عيسى بن عبد الحميد قال: حدث عطاء وسده، مدعي في وبمه في دار
الأحسن، فلما فرغ الناس، جلس عطاء على من قسم بقية الطعام، ودعا
العرص وأمر سريح، فجعلوا ينادون، فقالوا: لعطاء أيها أحسن عاء؟ فقال
يعبد حتى أسمع فأعادا واسمع فقال أحسنهم الرقيق الصوت، يعني من
سريح.

رواه الفاكهي في أحسن مكة 24/3، وأبو الصريح في الأعراس 278، ومن
عنده في العقد المفيد 6/10، من طرق يفيد مجموعها صحة الأثر.

وحضرحت بعض طرفه أن المعيين كما يصر بان بالدف والقصيب

واعدم أن عطاء المذكور في الأثر، هو ابن أبي رباح التابعي الإمام الحجة، وهو
من أصحاب ابن عباس.

ويزيله هذا قوة.

عن موسى بن المعيرة الحمصي قال: خشي أبي، فدعا عطاء بن أبي رباح،
فدخل الوليمة وثم قوم بصريون يعود ويعنون، فلما رأوه تسكروا، فقال عطاء
لا أحلس حتى تعودوا على ما كنتم عليه، فعادوا فجلس

رواه الفاكهي في أخبار مكة 22/3 بإسناد جيد

الدليل الرابع:

لقد ثبت حوار العناء في مطلق الأيام بأدلة صحيحة ستأتي بإذن الله، وفي ذلك دليل كاف على إباحته في الختان وغيره، بل إن جوازه فيه أولى لأنه مناسبة وفرح.

المطلب الرابع: الغناء عند قدوم الغائب

قدوم الصيف العبيد، ورحوع العائث، من أساب النوح والمرقة، وعلى قدر انقدام يكون التعبير عن النوح، وهكذا، فقد يصل السرور إلى حد العناء والعزف، تعبيراً عن شديد المحبة للصيف.

وقد كان استعيان العناء لترحيل القادمين، من الأمور الشائعة بين شعوب العالم، ولما لم يكن في ذلك مصادمة للشرع، فقد أقر الإسلام ذلك وأباحه للمسلمين، وهذه أدلة ذلك.

الدليل الأول:

عن بريدة رضي الله عنه قال حرج رسول الله ﷺ في بعض معاربه، فلما انصرف، جاءت جارية سوداء فقلت يا رسول الله، إني كنت نذرت إن ردك الله صاحياً، أو أضرب بين يديك الدف وأتعي! فقال لها رسول الله ﷺ: إن كنت نذرت فاصري وإلا فلا.

فجعلت تصرب، فدخل أبو بكر وهي تصرب، ثم دخل علي وهي تصرب، ثم دخل عثمان وهي تصرب، ثم دخل عمر، فألقت الدف تحت أستها، ثم فعلت عبيه! فقال رسول الله ﷺ: إن الشيطان ليحاف منك يا عمر، إني كنت جالساً وهي تصرب، فدخل أبو بكر وهي تصرب، ثم دخل علي وهي تصرب، ثم دخل عثمان وهي تصرب، فلما دخلت أنت يا عمر، ألقت الدف!

مسند أحمد 5/356، ومسند الترمذي 5/620، ومفاتيح الصحابة لأسر حل 1/333-392، وصحيح ابن حبان 10/231، وسنن البيهقي 10/77، والتحقيق في أحاديث الخلاف 2/383 لأسر الخواري.

صححه الترمذي، وأبو حنبل، وأبو الفطان العاسي، والشوكي في بيان الأوطار 8/271، وجوده الوادي شي في تحفة المحتج 2/584، وأورده الألباني في صحيحته 2261 وقال بسنده جيد، رجاله ثقات رجال مسلم

وه شاهد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأه أنتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله، إني نذرت أن أصرب على رأسك بالدف قال أوفي بذكرك.

سرس أبي داود 237/3، ومسند البيهقي 77/10، وحسنه الألباني في الصحيحه برقم 2261 مترجماً عليه بقوله وجوب الوفاء بالنذر المباح قلت اخذت ديب قاطع عن حوار الغناء عند قدوم العائث، وهذا ما فهمه جماهير الفقهاء والأئمة الأعلام، ومن رأيتهم يصرحون بذلك.

أولاً: الإمام ابن حبان:

قل في الصحيح 231/10 ذكر الخبر الدال على إباحة قضاء النذر بغيره إذا لم يكن بمحرم عليه. وأستد حديث يريده.

ثانياً: الإمام البيهقي:

قال في السنن 77/10 إني أد لها في الصرب لأنه أمر مباح، وفيه يظهر المرح بظهور رسول الله ﷺ ورجوعه مسلماً، لا أنه يجب بالنذر

ثالثاً: الإمام ابن الجوزي:

قال في التحقيق في أحاديث الخلاف 383/2 مسألة نذر المباح يعقد ويكون عيماً بين الوفاء والكفارة، وقال أكثرهم لا يعقد، ثم روى حديث السب قلت هؤلاء الأئمة قد قرروا أن صرب الدف لقدم العائث مباح

وابعاً: شيخ الإسلام موفق الدين ابن قدامة المقدسي [ت 620]:

قال في "المغني" 174/10:

وصرب مباح، وهو الدف، فإن النبي ﷺ قال أعلوا الكاح واصبروا عليه بالدف أخرجه مسلم وذكر أصحاب وأصحاب الشافعي أنه مكروه في غير الكاح، لأنه يروى عن عمر أنه كان إذا سمع دفاً نعت فطر، فإن كان في وليمة سكت، وإن كان في غيرها عمد بالدرة.

ولما روي عن النبي ﷺ أن امرأة جاءت فقالت: إني بدت إن رجعت من
مهرك سالماً أن أصرب على رأسك بالدف، فقال النبي ﷺ: أو في سدرك روه أبو
داود، ولو كن مكروهاً لم يأمره به وإن كان مبدوراً.

وفد نعه في ذلك، ابن عمه العلامة شمس الدين المقدسي في "الشرح الكبير"
المطبوع مع المغني 40/12.

خامساً: الحافظ المجتهد ابن تيمية الجدي:

قال في "المتقى": باب ضرب النساء بالدف لتقدم العائت وم في معناه.

ثم أورد حديث بريدة انظر نيل الأوطار 8/271.

سادساً: الإمام المجتهد شمس الدين الرملي الشافعي [ت 1004]:

قال في هاية المحتاح إلى شرح المنهاج 8/297، معنفاً على قول صاحب
"المنهاج" [وكذا غيرهما]، من كل سرور [في الأصح] الحر وساق حدث
مريئة.

سابعاً: الإمام الشوكاني [ت 1255]:

قال في شرحه لدي المتقى المقدم 8/271 استدل المصنف بحديث الباب،
على حوار ما دل عليه الحديث عند تقدم من العية، والفائلون بالتحريم يحصون
مثل ذلك من عموم الأدلة الدالة على المنع، وأما المجورون فيستدلون به على
مطلق الحر والى سلف، وقد دلت الأدلة على أنه لا بد في معصية الله، فالإذن منه
صلى الله عليه وآله وسلم لهذه المرأة بالنصر، يدل على أن ما فعلته ليس بمعصية
في مثل ذلك الموطن.

ثامناً: العلامة محمد الشرييني الشافعي:

قال في معني المحتاح 10/174 [ويجوز دوف]، يصم الدال أشهر من فتحها،
سُمي بذلك لتدفع الأصابع عليه، [نعرس] لما في الترمذي وسنن ابن ماجه عن

عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي ﷺ قال: أعلنوا هذا الكاح واحملوه في المساحد واضربوا عليه بالدوف، [أو] يجور [ال] حنن، لما رواه ابن أبي شيبة عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا دوف بعبد، فإن كان في الكاح أو الختن سكنت، وإن كان في غيرهما عمد بالدرة، [وكذا غيرهما]، أي العرس واختن، مما هو مستلزم لإظهار السرور، كولادة وعيد وقدم عاتب وشفاء مريض [في الأصح] لما روى الترمذي وابن حبان، أن النبي ﷺ، لما رجع المدينة من بعض معاربه، جاءته حارية سوداء فقالت: يا رسول الله وذكر الحديث ثم أصاف ولأنه قد يراد به إظهار السرور قال البغوي في شرح السنه يستحب في العرس والوليمة ووقوف العمدة والرفد. والثاني المسح لأن عمر رضي الله تعالى عنه تقدم، واستشى السقيبي من محل الخلاف ضرب الدوف في أمر مهم، من قدوم عالم أو سلطان أو نحو ذلك.

قلت وهناك أئمة آخرون ذهبوا إلى ما قررناه، وسدكر بعضهم لاحقاً، ويعيد ما نقلناه عن الشريبي والرملي أن جوار العاء عند قدوم العاتب، هو القول الأصح في مذهب السادة الشافعية.

مناقشة شبهات المانعين حول حديث بريدة.

الشبهة الأولى:

رغم الشيوخ الألباني رحمه الله في "تحریم آلات الطرب" 124، أن العاء عند قدوم العاتب معصية، وإيها جاز في حق سول الله ﷺ خاصة!

وادعى أن القصة [واقعة عين لا عموم لها، وقياس الفرح بقدوم عاتب مهم] كان شأنه على النبي ﷺ قياس مع الفارق كما هو ظاهر!

وهذا باطل من وجوه:

أولاً جميع الأحكام الجائرة في حق رسول الله ﷺ، مباحة لأمته، إلا إذا ورد دليل صريح ينحصر ويستثني من عموم الأمة، وهذا ما لم يتوفر في هذه المسألة.

وقد ذكرت لك بعض الأئمة الذين فهموا من الحديث العموم، وهم من هم في العلم والفقه!

ثانياً: إن رسول الله ﷺ قد علق الإذن بالأمة على لذر، لا على قدومه هو، وما لزم الوفاء بذرعه، كان جائزاً أو مستحجاً في أصله

ثالثاً: هناك أدلة تثبت أن الحوار ليس من حصائص المصطفى، وسأني بإذن الله، فليست أدري أوقف عليها الشيخ أم لا

رابعاً: مقولة "واقعة عين لا عموم لها"، لا يصار إليها إلا إذا عارضت السنة المعينة سنة قنينة، ولم يتمكن الفقيه من الجمع بينهما، وليس بين هذا الحديث وغيره أي تعارض يذكر، بل به سنة قولية وقعية في آن واحد، فاستماعه وإدراكه فعل، وقوله: "إن كنت بذرت فافعلي" قول.

فسبحان من لا تأخذه سنة ولا نوم!

هذا، وقد رد أهل الأصول المحققون بقوله المتقدمة، لأب أدت بعض العقهاء إلى إهدار كثير من النصوص الصحيحة، وبالع العلامة الحافظ أحمد بن الصديق العمري في الطمس على التمسكين به، فقال

هو لهم "واقعة عين لا عموم لها"، أو "واقعة حبل لا نعم"، كلام فارغ، يقصدون به رد الحق وبصرة أهوى بالباطل، فهو من الكلمات التي حترعها هم إبليس لعنه الله لتلغوا بحديث رسول الله ﷺ

انظر "در العمام ابرقيق برسائل الشيخ أحمد بن الصديق" ص 17

سادساً: ونضيف المرح رسول الله ﷺ والثناء لقدومه عباده مستحقة، وفعل ذلك لغيره أمر شجاع.

وقد ناقض الشيخ الألباني نفسه فعول بحديث في الصحيحة بقوله وحبوب الوفاء بالذر المباح ثم ذكر قصة المرأة

فلماذا نفص ذلك ها ؟ فرغم أن الإباحة خاصة بالنبي ﷺ

الشبهة الثانية:

وقد يتمسك بعضهم بقول المصطفى ﷺ للمرأة "إن كنت سدرت فاصري وإلا فلا"، فيقول إسما أدن الرسول ﷺ للمرأة لأنها سدرت، فيكون الحوار مشروطاً بالنذر.

فنقول الذي ينطق بمثل هذا الكلام يصحح نفسه ويكشف جهله، فإن المحرم والمكروه يقيدين على وضعيهما وإن نذرهما المسلم، وما يجب الوفاء سدره، يكون في أصله مُحَرَّمًا أو مستَحَنًا، وهذا أمر معلوم عند طلبة العلم قبل مشائخه

الشبهة الثالثة:

لقد أشار رسول الله ﷺ بقوله "إن كنت سدرت فاصري وإلا فلا"، إلى كراهة العناء وصر بالدفع، هكذا قال بعض المتسرعين!

ويقول هم كيف يكون ذلك مكروهاً، ثم يأذن فيه ﷺ، ويسمعه هو وأصحابه؟

وكيف يكون كسب، وقد علمت أن المكروه لا يلزم الوفاء سدره؟

فإن قالوا، ولماذا أصهر المصطفى إعراصه عن ذلك؟

قل هالك سبب كثيرة، قد تكون كبتها أو بعضها، وراء إعراصه ﷺ، منها

أولاً تب داسة الصحبة، أن رسول الله ﷺ، كان إذا عاد من سفر، لا يفعل شيئاً، ولا يذهب إلى أهله، ولا يجالس أصحابه، إلا إذا دخل المسجد وحصل زكعتين.

وهذه المرأة كانت في انتظاره، فلما وصل أحبرته بما قررت، فرأى أنها ستعبر ما أنعه واعتاده، وستحبه ينتح أعماه سلهو، ففصل أن لا يتم ذلك إذا لم تكن سدرت، فلما تحقق من أنها قد فعلت، أدن ها تصيباً خاطرها، وتألماً لقلها

ثبت أن رسول الله ﷺ كان قد رجع من لعرو، ولا شك أنه كان منعك هو وأصحابه، وربما كانوا جاثعين، والجنوس للمرأة سيريد من حمة الخوع والتعبد إذ علموا أنها ستوقفهم في حر لشمس، إذ لا وجود لما يستظنون به

ثالث دلت بعض الطرق على أن هذه الفضة وقعت عندما رجع رسول الله ﷺ من عروه نوك، ومعلوم أن منافقين ومهاجرة من الصحابة، تحمقوا من غير عذر، وعند تأمل أخبار العرو، ندرك أن رسول الله رجع منها معصاً على لتحلفين، قاصداً سؤالهم عن سبب التخلف.

إذن، كان رسول الله ﷺ مهموماً بمشكلة خطرة، فلم يكن له من الاستعداد ما يحوله التفرغ للهو لو لم تنل المرأة.

الشبهة الرابعة:

عند دحل عمر، والد حول معناه الوصول، فقد كان في العرو، وقعت المرأة هبة له، قال النبي ﷺ "إن الشيطان لحذف ملك يا عمر!" فهل بهم من هذا أن شيطان كان متلبساً بامرأة أثناء العشاء؟ أو أنه من فعله؟

وبالتالي ما نسب إلى الشيطان فهو ممنوع!

قال بعض المعجل كلاماً مثل هذا!

وهو خطأ قبيح، فإن الشيطان أولى بالخوف من رسول الله ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه!

وإذا كانت نسبة الشيء إلى الشيطان تستلزم الهي عه، فإن سحكم بالتعارض بين قول المعصوم وفعله!

فما المسألة بين ما فعلته المرأة، وقول رسول الله ﷺ، إذن؟

أقول وبالله التوفيق.

لا شك أن قعود المرأة عند إقبال عمر رضي الله عنه، سترك في نفسه أثراً سيئاً، فكأنها تعبر عن عبورها معه، وكأنها تمصح غلظته وقسوته التي رأينا طرفاً منها لما هم بصرب الحبشة وهم يمشون في المسجد.

والرحم نأب فعلت ذلك حياءً مردود عن صاحبه، فإن رسول الله ﷺ أولى بالحياءِ إحرى.

وعليه، فإن رسول الله ﷺ أدرك أثر ما فعلته المرأة على أحد أصحابه المقربين، أو أنه لاحظ نأثره بها صغت، فأراد أن يطيب خاطره، ويسرع من قلبه الحزن، فقال له ما قال، وكأنه يقول له لا تحزن مما فعلت المرأة، فإن كل شيء يهلك، بما في ذلك الشيطان!

أو أنه ﷺ أراد أن يشت للحاضرين رباطة جأش عمر رضي الله عنه، وأن الشيطان لن يوسوس له بسب ما صدر من المرأة، فقال له ذلك

وليك قصة تريدك اطمئناناً ذكرنا بفصل الله وفتح

روى الإمامان البخاري 3/ 1199 ومسلم 4/ 1863 عن سعد بن أبي وقاص قال استأذن عمر على رسول الله ﷺ، وعنده نساء من قريش يكلمه ويستكثره، عالية أصواتهن، فلما استأذن عمر، قمن يشدن الحجاب، فأذن له رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ يصحك! فقال عمر أضحك الله بك يا رسول الله! قال عجبت من هؤلاء اللاتي كن عندي، فلما سمعن صوتك استدن الحجاب! قال عمر فأنت يا رسول الله كت أحق أن يهس، ثم قال. أي عدوات أنفسهن، أنهن ولا يهسن رسول الله ﷺ! قلن نعم، أنت أظف وأغلظ من رسول الله ﷺ! قال رسول الله ﷺ والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان قط سالكاً فجاً، إلا سلك فجاً غيره!

قلت أظف وأغلظ في الحديث، ليست للمفاضلة، بل حياءً بمعنى فظ وغليظ.

روى ابن حبان حديث بريدة بن حديد صحيحه، فقال في موارد الظمان 493: أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة حدثنا زياد بن أيوب حدثنا أبو تميلة يحمي بن و صح حديثي الحسين بن واقد حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه قال رجع رسول الله ﷺ من بعض معاربه، فحادث جارية سوداء فقال يا رسول الله، إني نذرت إن ردك الله سالمًا أن أصرب على رأسك بالدف فقال رسول الله ﷺ إن نذرت فافعلي وإلا فلا قالت إني كنت نذرت، ففعل رسول الله ﷺ وأصربت بالدف وقالت:

أشرق البدر علينا من ثنيات الوداع

وجب الشكر علينا ما دعا الله داع

وهذا إسناد صحيح، رجانه كلهم ثقات، وهو نفس السند الذي روى به هذا الحديث مختصرًا في صحيحه.

لكن الشح الألباني أبي إلا أن يحكم عليها بالكرة ويضو في "التحريم 123" هذه زيادة ماطلة هنا، وصعيفة في قصة قدومه ﷺ إلى المدينة

قلت لم يمس الشح رحمه الله سب الحكم عندي بكرة، وإن كان مسنده عدم ورودها في طرق الأخرى، فإرد عليه من وجهين

أولاً رجل هذا السند ثقات، وزيادة الثقة مقبولة عند محدثين، وعند الأنبي أيضًا كم نحمد في كثير من كتبه! وذلك لأن الرواية يشطون حبًا فيحدثون ما يروون كاملاً، ويكملون سارة فيحتصرونه، أو تدعوه بعض الملاحظات للاقتصار على محض الشاهد من دليل، وفي الصحيحين أمثلة لذلك بالعشرات

ثانيًا صرح حنط الطرقي الأخرى التي صحيحها الألباني أن المرأة قالت "أن أصرب بين يديك بالدف وأنعمي"، وأن السي أدف في الأمرين نعمي والصرب بالدف، ومعلوم أن نعمي يكون بالكسب والأشعار، فقوها "أنعمي" اختصار للأبيات المذكورة في رواية ابن حبان.

الدليل الثاني:

نسب حروح الأنصار لاستقبال النبي ﷺ لما هاجر مكة، وكان النساء يصربن الدفوف ويغنين، وإليك الدليل:

* عن أسر أن رسول الله ﷺ مر بجوار من الأنصار، وهم يصربن بالدفوف ويقولن:

نحن جوار من بني الحار يا حبيذا محمد من حار

فقال النبي ﷺ اللهم بارك فيهم في رواية الله يعلم إني لأحسك

وورد في طريق هكذا مر النبي ﷺ على حي من بني الحار، فبادر جوار ي يصربن بالدف ويقلن:

نحن قبات من بني الحار فحبيذا محمد من حار

فقال النبي ﷺ الله يعلم أن قلبي بكم.

هذا الحديث رواه ابن ماجة 1/612/1899، وأبو يعلى في المسند 6/134، والطبراني في الصغير 1/65، وابن السني في عمل اليوم 229، والخلال في الأمر المعروف ص 64، وأبو نعم في الخلية 3/120، وابن عدي في الكم ص 3/158، والخطيب في التريح 13/57، وعبد العبي الحسني في أحداث الشعر ص 75.

وبه طرق، وصحح الحافظ البوصري إسناده ابن ماجة في المصاح 2/106، ووافقه العلامة بشار معروف.

وصححه هبسي في "ملع الأرب"، والألساني في الصحبحة سرقم 3154 وصحح ابن ماجة، والأرنؤوط في التعليق على ابن ماجة

وهو واضح في الرد عن من رعم أن العداء لقدم الصيف والعنب مشروط بالنذر.

فإن قلت كيف عرفت أن خروج الجوري كان لاستقبال رسول الله ﷺ ؟

قلنا ثبت في السيرة، أن الأنصار كانوا يتفنون في استضافته، وأن النبي ﷺ احتار الرسول عن عبد أحواله بني النجار

ثم إن البيت صريح في الترحيب بسزل رسول الله عليهم، فهم يعرفون بأنفسهم، ويرحبون به جازاً.

وهذا الذي فهمناه مأخوذ من أئمة الأعلام

قال الحافظ في التفتح 261/7 في رواية عبد الله بن رجاء مخرج النس حين قدم المدينة، في الطرق وعلى البيوت، والعلماء والخدم: جاء محمد رسول الله، الله أكبر، جاء محمد رسول الله ﷺ وأخرج الحاكم من طريق إسحاق بن أبي طلحة عن أنس مخرج حوار من بني النجار يصرون بالدفع وهم يقلن:

نحن جوار من بني النجار يا حبيذاً محمد من جار

فأنت تراء رحمه الله، يورد الحديث في سياق وصول المصطفى إلى المدينة.

فإن أيب ما سلف، فاعلم أن مصموم البيت صريح في الترحيب برسول الله ﷺ، فسواء وقع ذلك عند الهجرة أو بعدها، فإنه دليل قوي في الباب

* اشتهر في التواريخ والسير، أن النساء استقبلن رسول الله ﷺ:

قال ابن عبد البر في التمهيد 82/14 فأما ثيبة الوداع، فرعموا أنه إنما سميت بذلك، لأن النبي ﷺ ودع بها بعض المقيمين بالمدينة، في بعض محارجه وأسفاره وانصرفوا عنه مها، وقيل إنما سميت بذلك لأن رسول الله ﷺ شيع إليها بعض سرايا وودعه عندها، وقيل إنما سميت بذلك لأن المسافر من المدينة كان يشيع إليها ويتودع منه عندها قديماً، وأصلها عن طريق مكة، ومنها بد رسول الله ﷺ وظهر إلى المدينة في حين إقباله من مكة، فقال شاعرهم

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع

وجب الشكر علينا ما دعا الله داع

وفي الثمات 130/1 لاس حبان فثار المسلمون إلى السلاح، فتلقوا رسول الله ﷺ بطهر الحرة، وهم حمسائة رجل من الأنصار، فتلقي أساس والمواقف فوق الجاجير والعسيان والولائد يقولون:

طلع البدر علينا من ثبات الوداع

وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

وأحدث الحشنة ندعون بحراهم لقدوم رسول الله ﷺ فرحا بدلت

قلت لكن المحدثين لا يشتون ذلك، والحق أن الشهرة إذا ساندتها حبر صعب، تدل على ثبوت الأصل وصحة القصة، ألم تر أنهم يكتفون بالشهرة في إثبات الصحة والعدالة، وإن لم يقيم دليل على إحداها، فتصحيح الأخبار التي شهر بين العلماء إذا كان لها أصل، أولى وأحرى!

فهل ورد أثر يمكن أن يعتضد بهذه الشهرة؟

قال أبو جعفر الطبري في ارباض السصرة 480/1 عن ابن الفصل ابن الحباب الحمصي قال سمعت ابن عائشة عن أبيه قال لما قدم رسول الله ﷺ المدينة والنساء والولائد يقولون:

طلع البدر علينا من ثبات الوداع

وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

حرحه الخواص على شرط الشيخين انتهى

ورواه البيهقي في دلائل النبوة 506/2 من طريق آخر عن أبي حليقة عن ابن عائشة.

وقال الحافظ في الفتح 261/7 أخرج أبو سعيد في شرف المصطفى، ورواه في فوائد الخلعي من طريق عبيد الله بن عائشة منقطعاً، لما دخل النبي ﷺ المدينة، جعل الولائد يقلن:

طلع البدر علينا من ثيات الوداع

وجب الشكر علينا ما دعا لله داع

وهو سد معصل، وليس ذلك كذب في قدومه من عروة تنوك

قلت: من عائشة وأبوها ثقتان، والحديث صحيح معصلاً، ومعصل ما سقط منه راويان على التوالي.

وقول الطبري حرجه الخوارى على شرط الشيخين.

يختصم أنه وقف للحديث على طريق صحيح، فلا يجوز إطلاق الحكم بضعف الحديث.

فإذا علمت أن استقبال ساء المدينة، لرسول الله ﷺ، بالإشاد والدفوف، أمر مشهور بين العلماء بالسيرة والتاريخ، ووجدت حديثاً منقطعاً يدل على ذلك، وشهد له حديث أنس المتقدم في حوارى سبي العجاء، واستحصرت ما قبله الطبري عن الحلبي، وتذكرت أن رسول الله ﷺ صيف عري، أمكك أن تقول: إن ذلك ثابت لا محالة.

وبكتك أن الإمام ابن حبان، يذكره في كتابه في سياق الإنشاد

الدليل الثالث:

* عن أبي هريرة قال قدم دحية الكلبي لمدينة، وكان حميلاً، فحرج ساس، يعني يوم خمعة من مسجد، والذي ﷺ يحط، يسألون عن السفر، وحرج حوارى من حوارى المدينة بصريين مدفوفين، فأبزل الله عرو وحل ثم وإذا رأوا بحرة أو هراً انفسوا إليها وتركوك قائماً

أحرجه الإمام ابن عساکر في تاريخ دمشق 213/17 بإسناد حسن

وصهر السياق أن الحوارى حرجت نصرت بالدفوف لاستقبال دحية رضي الله عنه، وهو يكشف عنه هذا الطريق:

عن معاذ بن حيان قال

كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة، قبل الخطبة مثل العيدين، حتى كان يوم
جمعة، والنبي ﷺ بخطب، وقد صلى الجمعة، فدخل رجل فقال إن دحية بن
حليفة قدم بتحاربه، وكان دحية إذا قدم تلقاه أهله بالمدف، فحرج الناس، فلم
يطبوا إلا أنه ليس في ترك الخطبة شيء، فأمر الله عز وجل ﷺ وَإِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْ
فُتُوْرًا انْقَضُوا إِلَيْهَا ﷻ، فقدم النبي ﷺ الخطبة يوم الجمعة وأجر الصلاة

في رواية مستقلة أهل دحية العير، دخلوا المدينة بالصل واليهو، وذلك
اليهو الذي ذكر الله، فسمع الناس في المسجد أن دحية قد برل تحاربه عد أحجار
الربن، وهو مكان في سوق مدسة، وسمعوا أصواتاً، فحرج عامة الناس إلى دحية
ينظرون إلى مجارته وإلى اليهو، وتركوا رسول الله ﷺ فثنا ناس معه كثير أحد،
فدعي والله أعلم أنهم فعلوا ذلك ثلاث مرات، في كل مرة يعير تقدم من الشام
للتجارة، وكان ذلك يوافق الجمعة.

رواه أبو داود في إرسائل ص 105، والبيهقي في الشعب 234/5، ورجال
أبي داود ثقات.

نكته مرسل، ومماثل من حيان لم يدرك الحديث، وقد دلت بعض الطرق، أنه
يروي عن الضحاك عن ابن عباس.

قال الخافظ ابن شكوال في العوامص 852/2 ذكر مقال عن الضحاك
عن ابن عباس ﷺ وَإِذَا رَأَوْا تَحِيْرَةً أَوْ فُتُوْرًا انْقَضُوا إِلَيْهَا ﷻ، يريد سموا إلى العير
وسهو حارحين من المسجد وتركوك فثنا على المبر، وذلك أن عيراً أولت من
الشام حمل صغاراً، فلقوه بالعب، فحرج الناس الذين كانوا في المسجد،
وتركوا النبي ﷺ بخطب على المبر، فعاتبهم الله عز وجل

نكن الضحاك، وهو من مراحم، مختلف في سماعه عن ابن عباس، فهو
منقطع على فرض نفي السماع.

ورغم ذلك، والحديث حسن جداً بمفرده، للأسباب الآتية

أولاً: نص آية الجمعة يؤيد القصة، فإن الله ذكر اللهو والتجارة

ثانياً: الصحاح أحد تفسير ابن عباس من سعيد ابن حنبل، وهو ثقة حجة، فلا يكون إسقاطه علة توجب الضعف.

ثالثاً: أصل القصة في الصحيحين، فمن جابر بن عبد الله قال: بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ، إذ أقبلت من الشام غير تحمل طعاماً، فالتفتوا إليه، حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً، فنزلت ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾. البخاري 1/316-2/726، ومسلم 2/590.

رابعاً: الحدث الذي يقع في إسناده الانقطاع، ويكون رجاله ثقات، سحر وتنمى بالشواهد والمتابعات، وهي موجودة بحمد الله، فقد شهد له حديث أبي هريرة، ويقويه هذا

قال الإمام مجاهد بن حمر في تفسيره 2/674: كانوا يقومون إلى نواضحهم وإلى السفر يقدمون يتفقون التجارة، ويضطرون إلى اللهو، ورسول الله ﷺ محط، فأنزل الله عز وجل: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ وقال أيضاً: اللهو الطبل.

قلت: هذا مرسل صحيح، ومجاهد بن حمر أحد أئمة التابعين الثقات، أحد التفسير عن ابن عباس، ومن قواعد المحدثين، أن الحديث الذي يُروى من طريقين مرسلين، يُحكم له بالصحة والاتصال

بل إن حماد بن القلاء والأصوليين، يحتجون بالمراسيل الصحيحة

فصح هذه الأحاديث، أن الناس كانوا يستقبلون العائنين بالعماء والصرار بالدخول والطول، وأهم كانوا يعملون عن قدوم التجار بذلك، ولم يكر الشرع عليهم إلا الانعصاص إلى اللهو والتجارة وقت صلاة الجمعة وحظتها.

وهذه الدليل، تسقط دعوى اختصاص النبي باستقباله بالعماء وصرح
الزمير، سقوطاً لا مرة فيه.

الدليل الرابع:

عن قيس بن سعد قال ما كان شيء على عهد رسول الله ﷺ إلا وقد رأيته،
بشيء واحد، فإن رسول الله ﷺ كان يُقْلَس له يوم يعطر
وعن عباس الأشعري أنه شهد عيداً بالأبواب فقال ما لي لا أراكم تغسلون،
كانوا في زمان رسول الله ﷺ يفعلونه.

الحديثان تقدمان، والله فيهما، هو أن للتغليس معنى كما سلف، أحده
الغناء إذا حضر الأمير مصراً من الأمصار.

والحديثان يدلان بوضوح على أنه ليس خاصاً بالنبي ﷺ

الدليل الخامس:

قال أبو الفرج في الأغاني 4/ 219:

أحبري محمد بن مريد بن أبي الأزهر وأخسبن بن يحيى قالاً حدثنا حماد بن
إسحاق عن أبيه عن ابن الكلبي عن أبيه وأبي مسكين

قال إسحاق: وحدثني المدايني والهيثم بن عدي عن صالح بن كيسان أن أبا
بن عثمان، وقد عني عبد الملك بن مروان، فأمره على الحجارة فأقل حتى بدا
من المدينة، تلقاه أهلها وحرّح إليه أشرافها، فحرّح معهم طويس، فلما رآه سلم
عليه ثم قال له أنها الأمير، إي كنت أعطيت الله عهداً لن رأيتك أميراً، لأخص
بذي إلى المرفقين ثم أردد يمد يديك! ثم أبدى عن دمه ونمى شعر ذي
جذل الحميري:

ما بال أهلك يا رباب خزرا كأنهم غضاب

فطرب أنا حتى كد أن يطير، ثم جعل يقول له حسبك يا طويس، ولا
يقول له يا طويس، لسله في عيه، ثم قال له اجلس فجلس

فقال له أبان. قد زعموا أنك كافر فقال جُعِلْتُ فداءك، والله إني لأشهد أن لا إله إلا الله وأن عمداً رسول الله، وأصلي الخمس وأصوم شهر رمضان وأحج البيت فقد أفاضت أكرام عمرو بن عثمان؟ وكان عمرو أبا بن لآبيه وأمه، فقال له طويس أنا والله جُعِلْتُ فداءك، مع جلالتي ساء قومي أمك سديوض يوم زُفَّت أمك المباركة إلى أبيك الطيب.

فاستحيا أبان ورمى بطرفه إلى الأرض.

وأخبرني هذه القصة إسماعيل بن يونس الشيعي قال حدثنا عمر بن شبة قال حدثنا العتيبي عن أبيه بمثل هذه القصة عن أبان وطويس فقلت هذا أثر صحيح، يرويه أبو نوح من ثلاثة طرق أما الطريق الأول، وثالث قصصهم، وليس صغفهم بالشديد، فيجران بعضهم ويحسان، فيكون الأثر بهما حسناً لغيره.

والطريق الثاني صحيح بمفرده، رجاله كلهم ثقات، ما عدا من أبي الأهرر، فإنه ضعيف، لكنه مدح بامدني ثقة كما تراه معروفاً به.

هذا إذا نظر إلى طاهر الإسناد، وحق أن إسحاق الموصلي، صنف كتاباً سمي "الأعاني"، يرويه عنه ابنه حماد، وعنه ابن أبي الأهرر وغيره، فقد قال الخطيب البغدادي في ترجمته 288/3 روى عن حماد بن إسحاق الموصلي عن أبيه كتاب "الأعاني".

قلت إذا عرفت هذا، فاعلم أن ضعف من يروي الكتب أو ثقته لا يؤثران، واعلم أن كتاب الأعاني للموصلي كان موجوداً لدى الأصمعي كما يدل عليه صيغته في موضع كثيرة من كتابه، فإنه كثيراً ما يفتن منه مباشرة، وأحياناً بسند أبي ليثيم الدؤس عن أنه تلقى الكتاب سماعاً من مشايخه.

ومحل الشاهد في هذه القصة، هو أن أهل مدينة استقبلوا أميرهم بن عثمان بن عفان، ومعهم طويس المعبي، وقد استأذنه في التفتل فأذن له، وكان

فيهم أساء الصحابة، وكار التعيين، وربما كان بينهم بعض الأصحاب، فهذا شئت أن استقل الأمراء والقاديين من سفر، أمر معروف من جواره لدى السلف الصالح.

وهل تدري من هو أبان بن عثمان؟

إنه تابعي حبل، وأحد فقهاء مدينة السعة، توفي سنة 105، وروى عن أبيه سيدنا عثمان، وأدرك بعض الصحابة.

قال فيه عمرو بن شعيب ما رأيت أحدا أعلم بحديث ولا فقه من أبان بن عثمان!

فها أنت أمام حل من العلم، لم يدر بحلده أن التقليل من خصائص السوء

تنبيهان:

الأول ذكرنا قصة أبان دليلاً مستقلاً، من باب الاستئناس، ومراعاة لبعض المدارس الفقهية التي تُعد فوى التابعين حججاً، وهو رأي له وجه صحيح، وإن تابعي إبان كان فقيهاً محدثاً، كان أمر في رأيه عن رأي بعده، فإنه يكون قريب العهد بالنبوة، ناهلاً من علم الصحابة.

الثاني تلاحظ أني أنقل كثيراً من كتاب "الأعبي" للأصمعي، وقد بطرق سمعت أنه عمر موقوف، فاعلم هذين الأمرين

أ- إن المرويات التي نقلها من كتاب الرجل، عدلها من طريق "الأعبي" لإسحاق الموصلي، أو "تاريخ المدينة" للإمام عمرو بن مرة، وأنت حير بأن المحدثين لا يشددون فيما يكون مسدداً إلى كتاب من الكتب، بل يصرون إلى أسانيدها بغض النظر عن مرويها.

ب- أبو نمرح لأصمعي عام ثقة، كي يقدم التسه عليه

الدليل السادس:

وهو انصوص ابن دالة على بياحة العباء في غير المسات

المطلب الخامس: الغناء في سائر الأفراس كالنصر ويوم عاشوراء وغيرهما

الدليل الأول:

عن أبي الحسين خالد المدي قال كما بالمدينة يوم عاشوراء، والخوازي بصرين بالدف ويتعبد، فدخل على الربيع ست معوذ، فذكر ما ذلك ما فقلت دخل علي رسول الله ﷺ صحيحة عُرسي، وعدي جريتا يتعبد وتديان ابائي الذين قُتلوا يوم بدر، ونقولان فيها تقولان:

وفينا نبي يعلم ما في غد

فقل أم هد فلا تقولوه، ما يعلم ما في غد إلا الله!

قلت سلف ذكر هذا الحديث، وأنه في صحيح لبحاري وغيره من دون ذكر عاشوراء، وهذه بريادة صحيحة عند ابن ماجة والطبراني في الكبير 273 / 24.

وفيها أن الخوازي كن بصرين ويعبد يوم عاشوراء، وأن ذلك كن في المدينة المورة، حيث لصاحبه متوافرون، وكبار ثنائعين متكاثرون، وكل ذلك يعني أن سلف لم يكونوا متشدين في مسألة لعاء، وأنه كان مأثوف عندهم يوم عاشوراء.

الدليل الثاني:

عن بريدة رضي الله عنه قد حرج رسول الله ﷺ في بعض معاربه، فلبى انصرف، جاءت جارية سوداء فقالت يا رسول الله، إن كنت بدلت إن ردك الله صالحاً، أن أضرب بين يديك بالدف وأتعى! فقال لها رسول الله ﷺ إن كنت نذرت فاضربي وإلا فلا (الحديث).

قلت سبق أن استدلك بهذا الحديث على إباحة للعاء عند استقبال العتسب، وهو ما أدركه أئمة الإسلام.

ثم إن حديث دبل أيضاً على جوار العاء بعد النصر على الكافرين، فإن من سلامة رسول الله ﷺ أن يسلم أصحابه ويعود متصراً

الدليل الثالث:

إن القياس الصحيح، يقتضي القول بعشر وعية العناء في جميع مناسبات الفرح والسرور، فإن الشارع أدن فيه عند العيد والعرس والختان والصر وعاشوراء و قدوم الغائب.

وبعد السبر والتقسيم، ندرك أن الجامع بين هذه المناسبات، هو الفرح والمرّة، فيكون ذلك علة الإباحة.

وبإدراك علة العلة، أمكن إعمال القياس والاستدلال به، فإن الحكم بدور مع علته وحوذاً وعدمًا، وعليه فممكنك أن تقول مطمئنًا لقواعد الاستدلال

إن العناء المقرون بالآلات، مشروع في جميع الأفراح، قياسًا على إباحته في العيد والعرس وغيرهما، للاشتراك في علة الفرح.

وهذا الذي قلناه، ليس من باب أفكارنا، فقد مرره جماهير العلماء كما سندكره بإذن الله.

وقد أخطأ الشيخ الألباني رحمه الله عندما رعم أن العلة هي العيد أو العرس، ثم بنى على ذلك قصر الجواز عليهما!

فإن من شرط العلة أن تكون مطردة في فروع الحكم جميعها، فإن عدم الاطراد، يوقع في التناقض والاضطراب.

فإذا قلت العلة هي العيد، نزمك أن تمنع الجوار في العرس، وإذا قلت إنها الرفف، فبذت حكم به، وإذا قلت إنها العيد والعرس، قصرت الحكم عليهما، وتكن مصادمًا للمصوص التي أثبتت الجوار في الأفراح الأخرى، وبخالف لأدلة الإباحة المطلقة.

وهذا عبث في الشريعة!

الدليل الرابع:

إن العناء مشروع في غير المناسبات بأدلة كثيرة، ولم يأت دليل واحد يقوى على معارضة شيء منها، فجواره في المناسبات أخرى وأولى بالقول

المطلب السادس: الغناء في سائر الأفراح مذهب جماهير الفقهاء

ذهب جماهير الفقهاء إلى جواز الغناء المصحوب بالدف، في جميع الأفراح وولاتم والندسات، وذلك بناء على نصريح بصوص شريعة بإباحته في المسائل المتقدمة، وبأنه بآمن بأئمتنا الذين بصروا على ما تقدم

الربيع بنت معوذ رضي الله عنها:

عن خالد بندي قال: كنا بالمدينة يوم عاشوراء، والخواري يصرون بالدف ويتعصبون، فدخلنا على الربيع بنت معوذ، فذكرنا ذلك لها فقالت: دخل علي رسول الله ﷺ صبيحة عرس، وعندي حاريتان يتعان وتسدان أمامي الذين قُتِلوا يوم بدر. الحديث تقدم.

قلت: فالربيع أفت بجواز الغناء يوم عاشوراء قيت على إباحته في الزفاف، فهي بصيرة بأن العلة هي الفرح، وفتوى الصحابي حجة إذا لم يعارضها غيره.

الإمام محمد بن إسماعيل البخاري

قال في صحيحه 1977/5 باب ضرب الدف في الكح والربيمة حدثنا مسدد حدثنا بشر بن معاذ حدثنا خالد بن دكور قال: قالت الربيع بنت معوذ بن عفراء: جاء النبي ﷺ، فدخل حين سي علي، وحلست على فراشي كمجلسك مني، فجعلت حويريات لي يصرون بالدف ويدس من قتل من أئمتي يوم بدر، إذ قيت إحداهن وهي بي يعلم ما في غد فقال: دعي هذه، وقولي ما لدي كنت تقولين.

قلت: هذه البخاري في تراجمه، مسألة معروضة عند المهتمين بالعلم، والوليمة كالعميقة والختان وغيرهم، فالبخاري رضي الله عنه، يشير بقوله "الوليمة" بعد ذكر الكح، إلى أن الغناء حائز في سائر الولائم فبأنه على استحباب، فهو لم يفهم من الحديث أن الجواز خاص بالعرس.

قال الحافظ في الفتح 202/9 قوله والوليمة، معطوف على الكاخ، أي صرب الدف في الوليمة، وهو من العمد بعد اخاص، ويحتمل أن يريد وليمة الكاخ خاصة، وأن صرب الدف يشرع في الكاخ عند العقد، وعند الدحول مثلاً، وعد الوليمة كذلك، والأول أشبه، وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض الطرق على ما سألناه.

قلت، اعطى يقتضي المعايرة، إلا إذا توفرت قرية تدل على غيرها، ولم يرد في كلام الإمام ما يؤيد الوجه الثاني، فالصواب ما رجحه الحافظ، وهو أن البخاري لم يقصد بالوليمة الكاخ.

شيخ الإسلام موفق الدين ابن قدامة المقدسي [620]:

قال في الكافي 525/4 الملاهي وهي نوعان محرم وهي آلات نظرة { النوع الثاني مباح، وهو الدف في الكاخ، لأن النبي ﷺ قال أعلوا الكاخ واضربوا عليه بالدف روى الترمذي وابن ماجة، وما كان في معناه من حادث سرور، ويكره في غيره لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كان إذا سمع الدف بعث مطر، فإن كان في وليمة سكت وإن كان في غيره عمد بالدفرة.

الحافظ المحقق ابن تيمية الجدة:

ففي "المغنى" باب صرب النساء بالدف لقدم العشاء وما في معناه

ثم أورد حديث بريدة أنظر من الأوصار 271/8

وقوله {وما في معناه}، إشارته إلى حوارته في الولائم غير الكاخ

شيخ الإسلام ابن تيمية:

قال في مجموع الفتاوى 552، 553:

طعمه اصنام من مطالسه بما لا يحب عنه بالعقد الذي دخل فيه، وإن كان محرماً أبيع بحريته من عدا لأحبة لدرجان، لأن الطعم من محرّمات لعقله الشرعية،

وأما هذا العناء فهو سبي عنه لأنه قد يدعو إلى الرناء، كي حرم النظر إلى الأجنبية، ولأن فيه خلافًا شديدًا، ولأن عناء الإماء الذي يسمعه برحله قد كان لصحة يسمونه في العرسات، كما كانوا يظنون إلى الإماء لعدم الفتنة في رؤيتهن وسباع أصواتهن، فتحريم هذا أحف من تحريم الظلم، فلا يدفع أحف المحرمين بترم أشدهما.

وأما عناء الرجال للرجال، فلم يلعبنا أنه كان في عهد الصحابة، ينقض عناء نساء النساء في العرس، وأما عناء الحرائر للرجال بالدف، فم شروع في الأفراح كحديث النادرة وعماها مع ذلك، ولكن نصب معية للنساء والرجال، هذا مكر بكل حال، بخلاف من ليست صفتها، وكذلك أحد يعرض عليه والله أعلم

الحافظ ابن رجب الحنبلي:

قال عن العناء الذي لا يفترق بالاحرمات يُباح في أيام السرور، كأنهم العيد، وأيام الأفراح كالأعراس وقدم العائت "نزهة الأسماع في مسألة السماع" ص 36 له.

ثم سبق حديث عائشة في عناء الحاريتين يوم العيد وصرهها بالدف
فصبه يقب أن الحديث عنده لا يقيد بالتقييد بالعيد

العلامة منصور البهوتي الحنبلي [1051]:

قال في الروض المربع 3/ 132-124 ويس إعلال النكاح لقوله ﷺ "اعلموا النكاح" وفي لفظ "أطهروا النكاح" رواه ابن ماجه، ويسن الدف أي الصرب به، إذا كان لا حلق به ولا صنوح فيه، أي في النكاح للنساء، وكذا ختان وقدم عائت وولادة وإملاك، لقوله ﷺ "فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في النكاح" رواه النسائي.

الإمام محيي الدين النووي الشافعي [ت 676هـ]

قال في كتاب الشهادات من "مفتاح الطالبين" 152 ويجوز دف لعرس
وحنن وكذا غيرهما في الأصح، وإن كان فيه جلاجل

قلت قوله "وكذا غيرهما في الأصح"، يعني أن الدف عنده حائز في مسائل
الأفراح، وهو الأصح في مذهب الشافعية

وقد وافق شراح المفتاح للإمام النووي فيما قال، ومنهم

الإمام ابن حجر الهيتمي الفقيه الشافعي:

انظر شرحه "نخلة المحتاح" 10، 222 المطبوع مع حواشي الشرواني واس
قاسم العبادي، وقد أقره هذان المحققان.

الإمام المجتهد شمس الدين الرملي الشافعي [ت 1004هـ]:

قال في نهاية المحتاح بلى شرح المفتاح 8/297، معلقاً على كلام النووي
المقدم [وكذا غيرهما]، من كل سرور [في الأصح] لغيره. وساق حديث بريدة

العلامة محمد الشريفي الشافعي:

قال في معني المحتاح 10/174، ويجوز دف، بمصم الدال أشهر من فتحها،
سُمي بذلك لتدبير الأصابع عليه، [لعرس] لما في الترمذي وسنن ابن ماجة عن
عائشة رضي الله تعالى عنها أن نبي ﷺ قال أعسوا هذا الكاح واحضوه في
ساحد واضربوا عليه بالدف، [و] يجوز [ل] حنان، لما رواه ابن أبي شبة عن
عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا دف بعث، فإن كان في الكاح أو اختان
سكت، وإن كان في غيرهما عمد بالدرة، [وكذا غيرهما]، أي العرس والختان، مما
هو سبب لإظهار السرور، كولادة وعيد وقدم غائب وشفاء مريض [في الأصح]
لما روى الترمذي وابن حبان، أن نبي ﷺ، ذكر جمع المدينة من بعض معاربه،
جاءته حارية سوداء فقلت يا رسول الله وذكر حدث ثم أضاف ولأنه قد
يُرَاد به إظهار السرور قال النووي في شرح السنة يستحب في العرس والوليمة

ووقت العقد والترف. والشاي «مع لأثر عمر رضي الله تعالى عنه المتقدم، واستى السلقبي من محل الخلاف صرب الدف في أمر مهم، من قدوم عالم أو سلطان أو نحو ذلك.

الإمام قاج الدين السبكي الشافعي:

صرّح به في "النوشيح"، ونقله الألويسي في تفسير سورة جمعة

الإمام القسطلاني الشافعي:

راجع شرحه على البحاري المسمّى "إرشاد الساري" 59/8، وقد نسه هناك إلى عموم الشافعية.

العلامة بدر الدين العيني الحنفي:

صرّح بذلك في "عمدة القاري شرح صحيح البحاري" 271/6.

الإمام الحسين بن أحمد الصنعاني [ت 1221]:

قرره في "الروص الصير شرح مجموع الفقه الكبير" 297/8

العلامة شهاب الدين الألويسي

نصر عليه في تفسير سورة الجمعة من روح المعاني 66/21

المبحث

الثاني



أدلة الغناء في غير المناسبات والأفراح

اعلم رحمي الله وإياك وجميع المسلمين، أن الشريعة أنا حسب العناء، ملتزم، وهو ما لم يكن فيه كلام مطلق، في مطلق الأيام.

وقد رأيت بعض المسيحيين يستدلون بالأدلة المتقدمة، فيرد عليهم المانعون بأنهم مقيدة بالمناسبات، وإن كان الفريق الثاني محطاً لعدم الدليل على التقيد، فأما أذكر لك أدلة عامة تقطع كلام المعارض، وأنتمت بيان الأئمة الذين بضوا على جواره مطلقاً، ولست أريد منك إلا دعوة صالحة.

الدليل الأول:

عن علي رضي الله عنه قال:

كانت لي شارف [هي باقة خسة] من بصبي من المعتم يوم بدر، وكان رسول الله ﷺ أعطاني شارقاً من الخمس يومئذ، فلم أردت أن أنسي به طمة ست رسول الله ﷺ، وأعدت رجلاً صواعاً من بي فيقاع برنخل معي فأنى بإدخري أردت أن أبيع من الصور عين، فأستعين به في ويمة عوسي، فيها أنا أجمع ششاري متاعاً من الأفتاب وبعرائر والحنان، وشهدني ماحان إلى حب حجرة رجل من الأنصار، وجمعت حين جمعت ما جمعت، فوجد شارقاً في قد احتت أسمتها ونقرت حواصرهم وأحد من أكادهم، فلم أملك عيني حين رأيت ديث المطر منهم.

قلت من فعل هذا؟ قالوا معه حمرة بن عبد المطلب، وهو في هذا البيت في شرب
من الأبخار، عنته قبة وأصعبه، فقت في عنائها

ألا يا حمز للشرف التواء

فقام حمرة بالسيف وحب أسمتها وبقر حواصرهم، فأخذ من أكادهم¹
فانطلقت حتى أدخل على النبي ﷺ وعنده ريد من حارثة، وعرف النبي ﷺ الذي
لقيت فقال (مالك) قلت يا رسول الله، ما رأيت كالיום، عدا حمرة على ما فتى
فأحب أسمتها وبقر حواصرهم، وها هو ذا في بيت معه شرب فدعا النبي ﷺ
بردنه فارتدى، ثم يطلق يميني، واتبعته أنا وريد من حارثة، حتى جاء البيت
الذي فيه حمرة، فاستأذن عليه فأذن له، فطفق النبي ﷺ يلوم حمرة فيما فعل، فبدأ
حمرة ثم لمحمرة عيبه، فطر حمرة إلى النبي ﷺ ثم صعد النظر، فطر إلى ركته ثم
صعد النظر فطر إلى وجهه، ثم قال حمرة: وهل أنتم إلا عبيد لأبي فمرف النبي
ﷺ أنه نمل، فكص رسول الله ﷺ على عقبيه انقهقرى، فخرج وحرحاً معه

أخرجه البخاري ح 2246 وح 3787، ومسلم ح 5242 وح 5244، وأبو
داود ح 2988، وابن حبان 10/398، وأبو عوانة في المستخرج 89/5

ومن عجائب اندب، أن هذا الحديث الصحيح لم أر أحداً من المصنفين في
العناء يذكره، يستوي في ذلك الميخون والمحرمون!

والتيبة هي الحاربة المتقنة للعناء، أي المانة باصطلاحنا، هكذا فسر كل
الشرح كالنووي وابن حجر والسيوطي.

ورفع عبد أبي عوانة "قبيته"، والصمير يعود على سيدنا حمزة، فهو كان
يملك جارية مقيمة.

قال الحافظ في الفتح فيه قبول حر الواحد. وحوار العناء المباح من
القول، وإنشاد الشعر، والاستماع من الأمة.

وقال العيني في عمدة القاري وفيه جور الاجتماع على شرب الشراب المباح
وفيه جور العناء بالقول والمباح من القول وإنشاد الشعر وفيه إباحة السماع من
الأمة. هـ

قلت: يظهر من الحديث، أن جماعة من الصحابة، في مقدمتهم سيد الشهداء،
يمرون في بيت، ومعهم معية تسمعهم، وليس فيه ما يجعله مقيداً بمسألة ما
وقد تقول إن الحديث لم يصرح بأن القبة كانت تستعمل شيئاً من المعارف،
فيكون الغناء مباحاً إذا لم تصحبه الآلات.

والجواب على هذا الفقه السقيم من وجوه:

أولاً لا تكون القبة قبة إلا إذا كانت تصر بشيء وهي نعي.

ثانياً ستقرأ بحول الله أحاديث صريحة في جور المعارف في غير المسامات

ثالثاً هذا الحديث يرويه الإمام خطابي في "معريب" 651/1، وقد قال
هناك حدثه، عن اسماء بن أبي قلابة النخعي عن أبي عاصم بن حريش عن أبي
سليم عن عبيد بن حمزة عن علي بن أبيه عن علي، وفي رواية أخرى فحدثه
الكريئة. هـ

و الكريئة هي المغنية التي تصرّب بالعود أو الصّح

قال ابن الأنبري "السّهية" 168/4 في حديث حمزة فعته الكريئة أي
المغنية الصارئة ركران، وهو الصّح، وقيل العود

وقال أيضًا 202/4 سمعت أبا نصر يقول الكريئة الصارئة بالعود، سُمّت
به لِقْصَرِها بالكِزَانِ.

وقال ابن منظور في "اللسان" 440/4 الكريئة، وهي المُغَنِّيَّة، أوزار
عُودِها بِأَيْتِها بِها.

وقال في 325/9 من الأعرابي أصدف الرجل إذا مال إلى السدف، وهو
صوت العود في حجر الكريئة.

وفي 357/13 الكران، عود، وقيل الصّح والكريئة: المُغَنِّيَّة الصارئة
بالعود أو الصّح وفي حديث حمزة، رضي الله عنه فعته الكريئة، أي المغنية
الصارئة بالكِزَانِ.

قلت سواء كان الكران عودًا، وهو المشهور عند البغويين، أو صحنًا، وهو
عند الجوهري صفيحتان من صخر، تصرّب إحداها بالأخرى، فعاء القيه كان
مقروناً ببعض آلات العزف

وبعد، ففي حديث علي وحمزة رضي الله عنهما، حملة فرائد، منها

أولاً مشروعية العناء في غير الأفراح والمسرّات.

ثانياً مشروعية اتحاد القبان، المعنيات، واحتراف العناء في رمن السوة

ثالثاً. مشروعية سماع عناء النساء عند أس الفتنة

رابعاً: إباحة العود والصنج.

فد برعم بعض المعاديين أن حمرة رضي الله عنه كان سكران، مما يعني أن العناء كان حائراً قبل مسح إباحة شرب الخمر، ثم إنه مسح معه

فقول إن الخمر مسسوح بأداة قطعة لا محال للتردد فيها، أما العناء، فمسح بأدلة ساطعة لا ريب فيها، وما تعلق به أهل التحريم صعب أو بعيد عما فهموه، كما سيأتي بيانه، فأين ناسح يا حصرة المقيّة؟

ثم إن أغلب أحاديث الإباحة، متأخرة عن تحريم الخمر، وهذا صخرة تكسر دعوى النسخ.

وأكثر من هذا، فإن المخالف يميز العناء في العيد والعرس بشروط، فكيف تصح دعوى النسخ بعد ذلك؟

هذا، ويكفيك أيها الربيه أن الحافظ ابن حجر لم يفهم النسخ، فإنه قال كما مر وفيه... جواز العناء المباح من القول.

الدليل الثاني:

قال الإمام العاكفي في تاريخ مكة 2/3: حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة قال: ثنا أحمد بن محمد قال: ثنا عبد الحبير بن الورد قال: سمعت ابن أبي مليكة يقول: قالت عائشة رضي الله عنها: بين أنا ورسول الله ﷺ حارس في الست، استأذنت علياً امرأة، كانت تغني، فلم تر لها عائشة رضي الله عنها حتى عمت، فلما عمت استأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فلما استأذن عمر ألب المعينة ما كان في يدها، وخرجت واستأذنت عائشة رضي الله عنها عن مجلسها، فأذن له رسول الله ﷺ فصحك! فقال: يا أمي مِم تصحكت! فأخبره ما صنعت القيسة وعائشة رضي الله عنها، فقال عمر رضي الله عنه: وأم والله، لا الله ورسول الله ﷺ أحق أن يُحشى يا عائشة!

هذا حديث حسن بمفرده، صحيح بما بعده^(٦).

فقہ الحديث:

أولاً: قوله عائشة رضي الله "كاست تغني" و"المغنية" و"القينة"، ألفاظ صريحة في أن المرأة كانت مشهورة بصعة العاء في حياة رسول الله ﷺ، وهذا يعيد أن تعطي العاء واحترافه جائز لا تسقط به المروءة.

ثانياً: قول أمنا رضي الله عنها "ألفت المغنية ما كان في بدنها" طاهر في أن المغنية كانت تستعمل شيئاً من المعازف، وكل ذلك في بيت رسول الله ﷺ، وليس في الحديث ما يعيد أنهم كانوا في مسرة فرح، فدل ذلك على جوار العاء المقترن بالآلات في غير الأفراح.

ثالثاً: جوار العاء ليس حاصلاً بالفتيات غير البالغات، فإن المغنية كانت امرأة نصح الحديث.

رابعاً: حوار سماع الرجل العاء من المرأة إذا أس على نفسه الفتنة.

(٦) يهنا حسن بمفرده ومصححه، مراعاة للكلام يسير في ابن الوردة، فقد وثقه أحمد وابن أبي حاتم وأبو داود وابن حبان وابن معين وابن عدي، وأخرج له ابن حريمة 2664 عن أبي مبيكة وقال اسخاري يخالف في بعض حديثه وقال ابن حبان يهنا في انتهى بعد شيء، فحفظ الحافظ أقوالهم في التفريق بقوله صدوق يهنا والصواب مع غيره، فإن ابن عدي أورد الأحاديث التي انفرد عليه، وعند انظر بعده بمفرده، لذلك قال الذهبي في الكاشف: صدوق.

فلم ينسب إلى ما قاله اسخاري وابن حبان، ونصحح من حريمة من هذا الباب ثم من حديث ابن أبي حاتم من الأحاديث التي انفردت على الرجل، فهو صحيح بمفرده، لكننا فضلنا مراعاة الخلاف.

هذا، وكل ما قال فيه حافظ "صدوق يهنا"، فإن حديثه لا يبرر عن درجة الحسن، يدل عليه صفة في تحريجاته وأحكامه، وعنده متى المحدثون، وتلاحظ الشرح الألباني رحمه الله كثير، ما يعتمد هذا الذي ذكرناه، فلا يدعك اعتماداً للشعب!

الدليل الثالث:

عن سائب بن يزيد أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقال يا عائشة، أتعرفين هذه؟ قلت لا يا سيدي فقل هذه قبة بني فلان، فحينئذ أنعميت؟ قلت نعم فأعطها صفاً فعمتها، فقال النبي ﷺ قد دفع شيطان في محراب رواه أحمد 3/449، والسمائي في الكبرى 5/309، 8960، وفي عشرة النساء ص 58، والطبراني في الكبير 7/158.

قد حفظ عيني في مجمع الرواة 8/130، روى أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح.

قد ورحل إسنادي نسائي وطبراني ثقات أيضاً

وصححه العلامة أبو جعفر لأدقوي في "الإمتاع"، والشوكاني في "إبطال دعوى الإجماع"، نقله عنها العلامة الكناي في "الترتيب الإدارية" ص 135.

وصححه الحافظ ابن أبيدي في شرح إحياء علوم الدين، وأورده الألباني في الصحيحه برقم 3281 وقد صحح على شرط الشيخين ومثله عبد الأريزوط في التعليق على مسند أحمد.

فقه الحديث:

كل ما فساه في فقه الحديث المتقدم، يدل عليه هذا حديث، وأقل لك هذه الفائدة:

قال الأدقوي في "الإمتاع" هذا حديث قوي الدلالة على إباحة النساء من الرجال - النساء - وقوله "قبة"، يدل على أن هذه كانت صفتها البهاء، فإن لفظة قبة مشهورة في ذلك، واستدعاء النبي ﷺ من عائشة محبة أن نعميها، ولم تسأله هي ذلك. وبما أسأله، وعماها لعائشة بحضرة ﷺ، كل ذلك صريح في الإباحة. وقد نقله صاحب "الترتيب الإدارية" ص 135.

تنبيه:

قوله ﷺ 'قد نضح شيطران في محرمها' لا يقيد شيئاً من اسد، وهو كان شيئاً من ذلك، لما أتت به، فدعيتها فعدت شيئاً دمه النبي ﷺ

الدليل الرابع:

عن عائشة قالت كان عبد حارية نعي، فدخل النبي ﷺ، وهي عن تلك الحرة، ثم اسأذن عمر فوثقت، فصحك النبي ﷺ، فقال مم تصحك يا رسول الله! فأحره، فقال لا أريح حتى أسمع مما تسمع، أو ما يسمع منه النبي ﷺ! فأمرها فأسمعته

في رواية كانت عدي حارية نعي، ورسول الله ﷺ يستمع، فلما سمعت بحسن عمر فرت، فدخل عمر نسيم النبي ﷺ، فقال عمر ما أضحكك يا رسول الله! قال صحكك أن حرة كانت عدي نعي فلما سمعت حكك فرت، فقال عمر لا أريح حتى أسمع مما كان يسمع منه رسول الله ﷺ، فأقبلت نعي وعمر يسمع.

رواه الترمذي في مسنده 2112، وإسحاق بن راهويه في المسند 3/664، وأبو عوانة في المستخرج ح 3882 بإسناد صحيح.

وقال الخطوط النخعي في مجمع الروايات 8/130 رجاله ثقات.

قلت وليس في الحديث ما يقيد عنه المرأة بمناسبة ما، وسباع عمر رضي الله عنه درس على عدم اختصاص النبي ﷺ بالسباع من النساء

الدليل الخامس:

عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ حالاً، فسمع لعطاً وصوت صبيان، فقام رسول الله ﷺ، فإذ حشية نرف والصبيان حولها فقال يا عائشة، تعالي وانظري! فمحت فوضعت خبي على مكب رسول الله ﷺ، فجعلت أنظر إليهما من بين مكب إلى رأسه، فقال بي أما شعث! أم شعث! فجعلت أقول لا! لأنظر

مرآني عنه، إذ طلع عمر، فرفض الناس عنها، فقال رسول الله ﷺ إني لأظفر إلى شياطين الإنس والجن قد فروا من عمر، قالت فرجعت.

الحدث في مس السائي الكبرى 309/5، وعشرة النساء ص 55، ومس الترمذي 620/5، والكامل لاس عدي 51/3، والكتاب اللطيف لاس شاهين ص 140، وفصائل الخلفاء لأبي يعين، وتوير المعش لاس الحوري ص 75، وتاريخ دمشق 82/44.

قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وسكت عنه الحافظ في المنع 2/444.

وحسنه الألباني في تصحيحه برقم 3277 وقال: صححه أيضًا ابن شاهين في كتاب "السنة - فضائل العشرة"، ثم صححه في صحيح الترمذي 206/3 قلت الزعم الرقص، ومن لوازمه العناء وصرب الدف وبحوه، وقولها "فمعنا لعطاً وصوت صياح" يشير إليه، وليس في الحديث ما يمسد التقيد، فهو من أقوى الأدلة.

الدليل السادس:

عن عكرمة قال لما خرج صهيب مهاجراً، نعه أهل مكة، فمثل كاتنه، فأخرج منها أربعين سهماً فقال لا تصبوا إلي حتى أصعب في كل رجل منكم سهماً، ثم أصبح بعد ابن السيف، فتعلمون أبي رجل! وقد حلفت بمكة قيتين فهما لكم قال وحدثني حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بن حو، وبرلت على النبي ﷺ ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ يَنسَوِي نَفْسَهُ أَنِّي كَأَنَّمَا لَصَاحِبُ الْمَتَلَبِ﴾ فلما رآه النبي ﷺ قال أنا بعثي "ربيع البيع" أتتلا عليه الآية

مسند الحديث 2/693، ومستدرك الحاكم 3/450 في مناقب صهيب بن سنان، والإصابة 2/188.

وله شواهد في طبعات ابن سعد 3/ 162، وتفسير الطبري للآية المذكورة،
والمعجم الكبير 8/ 31-36، والخلية 1/ 152.

قال الخاكم صحيح على شرط مسلم وأورده العلامة الوادعي في
"الصحيح المستند من أسباب النزول" ص 40.

فقه الحديث:

أولاً يجوز اقتناء القيد، فإن صهيماً رضي الله عنه كان يملك اثنين

ثانياً حوار سماع العاء في غير المداست، فإن الرجل إذا اشترى حارية
معبية، لا يتصور أن سطر الأفراس ليسمع منها، فلا شك أنها منعبية في مطلق
الأوقات.

ثالثاً حوار العاء المصحوب بالآلات، فإن نقسة من شأنها أن تصرف
ببعضها وهي تعبي.

الدليل السابع:

عن أبي أويس المدي عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس أن
رسول الله خرج، وقد رث حسن فاء أطمه، وأصحاب رسول الله سباطين،
وبهم حارية لحسان يقال لها سيرين، ومعها مرهرف تعبيهم، وهي تعمل في
عنائها:

هل علي ويحكم إن طوت من حرج

فتبسم رسول الله وقال: "لا حرج".

أخرجه عبد الله بن وهب، وأبو يعيم كما في الإصابة 7/ 723، والدارقطني
كما في اللالكئي للسيوطي 2/ 175، وابن عساكر في ترجمة حسان 12/ 415، وأبو
الفرج الأصبهاني في الأعيان 12/ 66، كلهم من طرق عن أبي أويس به.

قال الدارقطني: تفرد به حسين عن عكرمة، وتفرد به أبو أويس عنه، وحسين متروك، وأبو أويس عبد الله بن أويس ضعيف.

فقد بن أبو أويس حسن الحديث، فقد أخرج له مسلم، ووثقه الخماهير، وبكلم فيه فئة غير دليل، فلا يلتفت إليهم.

وأما شيخه حسين بن عبد الله فصعيف حقاً، لكن ضعفه ينحصر بالشواهد، فقد خُصَّ حاله ابن عدي في الكمال 2، 349 بقوله: هو ممن يكتب حديثه.

وهذه شواهد تقويه:

الشاهد الأول:

عن أم سلمة قالت: دخلت عليّ جارية لحسان بن ثابت، يوم فطر بشارة شعرها، معها دف تعبي، فحررتها أم سلمة، فقال النبي ﷺ: دعيتها يا أم سلمة، فإن لكل قوم عتداً، وهذا يوم عيد. رواه الطبراني في الكبير 23/264.

أفد هذا حدث وجود جارية في ملك حسن تتقر العباء، ولا شك أنها سيرين، فإب أحب مارية القبطية زوج رسول الله، وفد أهداها لحسان لما أرسل إليه بها المقوقس.

ولا بعد أن تكون تعبت العباء في مصر، فعلم السي ﷺ ذلك، فحصى حساناً بها، فهو شاعر تناسبه جارية مصرية.

الشاهد الثاني:

رأيتُ في اندبيل الأول، أن جماعة من الصحابة، وفيهم حمزة رضي الله عنه، وعبدة تعبهم، ولم يكر عليهم رسول الله ﷺ.

الشاهد الثالث:

قرأت في أدلة العباء في لأعراس اصحاب الصحابة في عرس بالمدينة، وكانت هناك معبتيان تعبير بالمرهر، وكان حسان رضي الله عنه حاضراً.

الشاهد الرابع:

كان صاحب الأعيان 12، 167 قد إسحاق وحدثني أبو عبد الله الأسدي
مسي قد كان حصل من ثلث معجزة ليلة الميلاد، وكان يقدمها على سائر فيل
المدينة.

قلت في إسناده انقطاع، لكنه يصلح شاهداً لحديث الدس، ويؤيده أن عزة
الملاء كتاب من أشهر معاني المدينة، وكانت آية في معرف بالعود

في حديث حسن بهذه الشواهد، وهذا رأيت بعض محدثين يحكم عليه
بالضعف، فاعلم أنه يحكم عليه بأسطر من سنده من غير استحصار للشواهد⁽¹⁾

(1) تقيمه

إنك أن تعرف مصيغ ابن الخوري رحمه الله، فقد أورد هذا الحديث في
"الموضوعات" 116، ولم يأت بدليل لا كلام لأنهم في حين وفي أويس. وليس في
كلام واحد منهم من ينهم أحدهما موضوع، وقد علمت أن الثاني صدوق، وابن الخوري
رحمه الله معروف بأسرع ولناقص، فإنه أورد في الموضوعات كثيراً من الأحاديث
لصححه واحدة، وفيها حديث من صحيح مسلم، يثبت شع عليه المحدثون، وحدث
من كتابه هذا، ويعتبه كثير منهم كذا فقد بن حجر في أنفوس مسدد، والنسوي في
الآل، بن أن هذا الأخير صرح في مقدمته كتابه، أن صغ ابن الخوري المذكور سب في
تألفه

وهي بعض هذا الحديث، فقد بعثه حافظ الشوكري في "لغزات لمجموعة" ص 266.
وبن أن الحديث ضعف لا موضوع، ويعتبه صاحب نسخة الشريعة 2، 223 بنوه
حسن بن عبد الله من رجال البرمدي وابن ماجه، وإن كان ضعفه فقد يقع حديثه
بصحة، وبن أويس من رجال مسلم، وكان حافظ بن حجر في الغرب صدوق به.
فقد ينحصر حديث كراه الأسماء بهذا الحكم لا يؤمن عليه، وقد عذب بن "حرب
غرب الجهد" بنحسين الأربوط وشار معروف، يستدل أن رحمه الله ينحصر كلام
النقاد، فيتج حكماً يعني إلى بعض الرواة

و بن أويس منهم، فإن من فو حد محدثين، أن يقدم المحدثين إذا كان معدون كثير من
محدثين، وكان يخرج غير مفسر، أو صادر من مشهورين بالعب واشتد، وقد يفر
الشرطان!

فقہ الحديث:

هذا الحديث حجه في كثير من المسائل فانه حوار المرهر، وهو العود، والعباء في غير الأفراح، واتحاد القرب، وتعاطي صفة العدا، والسبع من المرأة وفيه كبره من الأحاديث، دلالة و صحة على أن مجتمع المدينة المنورة على عهد النبوة كان مجتمعاً مفتوحاً متسامحاً، وفيه اللهو واللعب، إلى حسب الحد في بعده والجهد، فأين هذا عما تصوره فتاوى الفقهاء المتشددة؟

الأول هدي النبوة والخلافة براشدة جبر الهدي

الدليل السابع:

عن محمد بن سيرين أن رجلاً قدم المدينة بجوار، فركل على عبد الله بن عمر، وفيه حارية تصرب، فجاء رجل فساومه فدم هو مهن شيئاً، قال بطلو إلى رجل هو أمثل لك سمًا من هذا! فأنتى إلى عبد الله بن جعفر، فعرضه عليه، فأمر حارية مهن، فأحدث. قال أيوب بالدفع، وقال هشام بالعود، حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر إلى ذلك، فقال ابن عمر حبسك سائر اليوم من مرور الشيطان فساومه، ثم جاء الرجل إلى ابن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن، إني عشت تسعة درهم، فأنتى ابن عمر إلى عبد الله بن جعفر فقال له إنه عس تسعة درهم، فوم أن يعطيها إليه وإنما أن ترد عليه بيعه، فقال بل يعطيها إياه

= ثم اعدم كي سهل فل، أن عبارة "مصدقوهم"، لا نزل صاحبها عبد الله بن عمر في درجه الحسن،
قائدة

روى الخطيب في تاريخه 6/10 عن أبي يعين القصر بن دكن قال قدم عبد الله بن عمر إلى أميها، وإذا معه جوار يصرب، بعى القبان، فقلت لا، والله لا سمعت منه شيئاً! وهذا الخبر يصح بعض انتقاد المتشددين، فمنهم من صرحوا بالرجل بسبب مشروعه، فهلا صحتوا الصحابة!

رواه ابن حزم في "المحلى" 9/ 62، و"رسالة في الغناء الملهي أمّاح أم محطور" ص 430، وقال هذا إسناد صحيح، ووافقه الشيخ الألباني في "تحريم آلات الطرب" ص 102.

فتحه العاء يث:

إذ علمت أن هذه القصة حدثت في عاصمة الإسلام، المدينة المنورة، وأنها تمت في السوق حيث تشتهر بين الجميع، وأن احداً من الصحابة لم ينكر شيئاً من ذلك، كما يدل على إلهام للأمر وشيوع قوله بينهم، أمكن أن تستفيد الأحكام الآتية:

أولاً العاء حائر في غير الماسات، فالصحابة ومن كان حاصراً معهم، سمعاه في غير ماساة، وابن جعفر عندما اشترى المعنية، لم يفعل إلا وهو يقصد السماع منها كلها أراد.

ثانياً حوار العود، واختلاف الراويين لا يؤثر لإمكان الجمع كما سيأتي سانه ثالثاً: جواز شراء الجوارى المغنيات وبيعهن.

رابعاً حوار سماع العاء من النساء إذا لم يجر إلى فتنة.

خامساً وصف العاء بمرمر الشيطان لا يدل على الهوى، وإلا كان ابن عمر متناقضاً مضطرباً!

قال لإمام ابن حزم في رسالته: فهذا عبد الله بن جعفر وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما قد سمعا العاء بالعود، وإن كان ابن عمر كره ما لبس من الجلد فلم يبه عنه، وقد سمر في بيع معنية كما ترى، ولو كان حراماً ما استجار ذلك أصلاً.

شبهات الألباني ومناقشتها:

لقد اعترف الشيخ رحمه الله بصحة الحديث، وأبى إلا أن يشوش عليه فقال في "التحريم" ص 102:

[اختلف نيوب وهشام في تعيين الآلة التي صرّت عليها الحارثية، وكل منهما نفى، فقال لأول "الدف"، وقد أحرر "العود"، وأنا إنّي قول الأول أميل لـسبين:

أحدهما أنه أقدم صحة لاس سيرين، وأوثق منه عن كل شيء حقه، ويسبب كدث هشام مع قصده وعلمه وثقه، كما يسبب دسك لنا حدث في سرحيه، وبخاصة في "سير أعلام السلاء" المجلد السادس، وقال في أيوب 20/6 إليه المستهى في الانتقام.

والأحر أنه يلائق بعد الله من جعفر رضي الله عنهما، فإن الدف بحسب في حكمه عن كل آلات بطرب، من حيث إنه يُباح الصرب عليه من بساء في العرس كما تقدم - ويأتي -]

ثم ساق الشيخ رحمه الله نقلاً عن الإمام أحمد يحير فيه كسر العود، ومثلاً أحر في كسر الدف إذا ضرب به عند الموت.

ثم قال [و خلاصه أما يرضى عبد الله من جعفر رضي الله عنهما من أن يكون شدة في الحارثية من أحل صرهما على العود، سبق نرحمهما، وإلا فلا حجة في غير كتاب الله وسنة نبي ﷺ، ولا سيما وقد قال عبد الله من عمر - وهو أفتاه عنه وأسمم - "حيث سائر اليوم من مرموز شخص"]

وفي حاشية نقل عن شيخ لإسلام أنه قال في "الاستدعاء" 1 281 282 بعد الله من جعفر يس من يصلح أن يعارض فوه في الدين فضلاً عن فعله يقول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر وأشاهم

فب لا حول ولا قوة إلا بالله، والله استعان على رد من وجوه

أولاً من القواعد العلمية التي يعرفها الشيخ، أن لا يُصارع في ترجيح إد أمكن الجمع، لأن في الترجيح إهداراً لشيء قد يكون ثباتاً فهل يمكن الجمع أم لا؟

يقول والله التوفيق قول سيد ابن عمر "حبسك سائر اليوم"، يشير
موصوح إلى أن سيد ابن جعفر قد أطل، الاستماع والمساومة، فلا شك أن الحرية
صرفت مرة بالعود، ومرة بالدفع، مروى أحد الإمامين هدا، وروى الآخر ذلك
ومثل هذا كثير في الأحاديث المرفوعة، فإليك إذ جمعت روايات الحديث
الوحيد، نجد بعض الرواة يذكر ما لا يذكره غيره، حتى إسم قد يحذف في
الأعداد والأماكن والأشخاص، ولا ينجأ المحققون إلى التزجيج قبل محاولات
التوفيق والجمع.

ثانياً: رواية العود صورة من زيادة ثقة، ومعلوم أن زيادات الثقات مقبولة
صحيحة عند الألباني وغيره.

ثالثاً رعم الشح أن يوب أوثق من هشام وأقدم صحة لاس سيرين، وهذا
رعم مردود بالمعول الآية التي لم يتغلها لسا، وهي في تاريخ البحاري 8، 197
والخير والتعديل لاس أبي حاتم 9، 56، وعندها في الأسر

- عن هشام قال: كان محمد بن سيرين قبل أن يولد لي

- عن محمد بن سيرين قال: هشام منا أهل البيت.

وهذان يدلان على قدم الصحبة!

- عن محمد بن حسين عن هشام أنه كان إذا حدث عن ابن سيرين سرده
سرّاً كما سمعه، وإن كان ابن سيرين يرسل منه، هشام في حديث ابن سيرين
خاصة.

وهذا يفيد أن الزحل كان يثق حديث ابن سيرين ويشبهه

- عن سعيد بن أبي عروبة قال: ما رأيت أو ما كان أحد أحفظ عن محمد بن
سيرين من هشام.

عن حماد بن زيد أن أبا أنس وهشام وحسبك هشام

- عن يحيى القطان هشام بن حسان في ابن سيرين أحب إلى من عاصم يعني الأحول ونخالد يعني الخذاء في ابن سيرين.

عن حجاج الأنطاقي، كان حماد بن سعدة لا يختار عن هشام في حديث ابن سيرين أحداً.

وهذه نعيد أن هشام كان أوثق من غيره في ابن سيرين

- عن حماد بن زيد قال: كان أيوب يقول: سل لي هشام عن حديث كذا

وهذا اعتراف من السحتياني بتقدم هشام عليه

واعلم أنهم لم يقولوا في أيوب ما يبلغ ربع ما قيل في هشام، وكفى شهادته

والخلاصة، أن منطق الشيخ يصرح عليه أن يرجح رواية هشام، فإنه أوثق من أيوب في ابن سيرين.

رائعاً! إن العود متاح بأدلة كثيرة، ومحاولة إلصاق المع به مصادمة لدثريته

حامساً الاستدلال بالقول عن الإمام أحمد، يشبه مقابلة الشمس بالشعلة

فأين علمه رحمه الله من عدم عهد الله بن عمر وعهد الله بن جعفر؟

سادساً إن الشيخ يخصص في كتابه إلى أن إباحة العباء بأسداف بلفظيات غير

البالغات، مشروطة بالعيد والعرس، وهذا الحديث الذي صححه، فيه الخجة على

خلاف رأيه، وقد وقعت القصة في مؤيد الإسلام، فلماذا لم يأخذ به؟ ولماذا لم يبين

السبب؟

سابعاً الرعم بأن سماع العود لا يليق بعهد الله بن جعفر، سوء أدب مع جبهة

من الصحابة الذين سمعوه، كما تقدم ويأتي.

ثامناً سماع ابن جعفر للعود ثابت في غير هذا الحديث، فمهما حاولت

الدوران واللف، فبم محاصرون بالواقع الذي لا يعارضه العقل، وأدلة ذلك

ستأتي بإذن الله.

تاسعاً صداقة التعارض بين عبد الله بن جعفر وعبد الله بن عمر، من أعرب الأمور وأعجبها!

فإن عمر لا يكر على سائق لما علم أنه يبيع المعينات، ويرشده إلى ابن جعفر المعروف بليل إلهم، ثم يجهر بحس البيع، وبعد ذلك يذهب إلى ابن جعفر ليأمره بزيادة الثمن، ثم يرغم أن قوله "حسك..."، يدل على حرمة العناء عنده، وعلى معارضة "فتواه" لفتوى من هو دونه علمًا وفصلاً!

مبجحان الله، بهتان عظيم!

عاشراً التلويح بعصر الصحابة لوارد في كلام شيخ الإسلام، لا عزة به، فإن أحداً من المذكورين، لم يصح عنه شيء في تحريم العود

والخلاصة إن سماع أئمة ثلاث عن الصحابين المذكورين في هذا الحديث، ووقوع الحادثة في السوف، صريح في أن كثيراً من الصحابة والتابعين

والآن، إليك شواهد عدة، تثبت أن سماع العود كان معمولاً به لدى سيدنا ومولانا عبد الله بن جعفر، وتبين أنه كان مولعاً بالقناء والقبان، ولا حرج في ذلك ما دام مشروعاً، والصحابة ليسوا ملائكة يسبحون الليل والنهار، وليسوا على درحة واحدة، فقد كان فيهم من يبيسط في المساحات، من الأكل واللباس والمسكن.

الشاهد الأول:

قال أبو شعيب الخزازي عن جعفر بن صالح بن كيسان عن أبيه قال كان عبد الله بن عمر يحب عبد الله بن جعفر حباً شديداً، فدخل عليه يوماً وبين يديه حارية في حجرها عود. فقال ما هذا يا أبا جعفر؟ قال وما تظن به يا أبا عبد الرحمن؟ فإن أصاب طبعك، فلت الحارية. قال ما أراي إلا قد أخذتها هذا مبرار رومي! فصحك ابن جعفر وقال صدقت، هذا ميزان يورن به الكلام، والجارية لك. ثم قال: هات، ففنت:

أيا شوقا إلى البند الأمين وحي بين زمزم والحجون

ثم قال هل يرى هذا بأشأ؟ قال هل غير هذا؟ قال لا قال فما أرى هذا
بأشأ

رواه العلامة ابن عبد ربه في العقد المفريد 6 12 عن أبي شعيب

رحمته كنهه ثقت، لا جعفر بن صالح عربي لم أعرفه، ويحتمل أن يكون هو
جعفر بن كيسان مؤذن، سبى حاد كنه يقع لكثير من الرواة

في كان كدث، فأحدث حس، وإن كان مجهولاً فهو ضعيف، وليس
ضعفه بشديد، فصح شاهد بحديث المتقدم، خاصة وقد ذكره أصحابنا
معاً

ويشير البيت إلى عتبه الحارثية إلى نوع العناء الذي كان يسمعه أنسلف،
فهو كلام شعر مشوق المعنى له ابن بلد الله الحرام، وذلك لم ير فيه ابن عمر بأشأ

الشاهد الثاني:

روى أبو الفرج الأصفهاني 8 197 من طريق معاق الموصلي قال حدثنا
يونس بن قال لي أبو عمار أتيت حميلق، وكان لي موعد، ثم ذكر أن عبد الله بن
جعفر أتاه وقال لها: بلغني أنك تغني بيتين لأمير القيس، فحدين العناء فبها،
وكان الله أنفذه بها جماعة من المسلمين من الموت؟ قالت ما سمعتي نعم فادفعت
بعضي فعت بعودها، في سمعت منها قبل ذلك ولا بعده إلى أن مدت مثل ذلك
العناء، فبج عبد الله بن جعفر والقوم معه.

فت هذا أثر حسن، يونس هو الكاس، روى عنه غير واحد، ولم يخرجه
أحد، وترجمه الأصفهاني في الأعاني 4/390.

وأبو عمار هو المعني بمعدس وهب، له برحمه في تاريخ دمشق 59/328،
وفيها أنه كان ممنوعاً بشهادة عند حكام المدينة

و الحديث واضح في وجود المعينات في عصر تصحفة، وثوب إباحة العود
عندهم.

الشاهد الثالث:

قال بن عذرة في العقد مفرد 6، 55 قال [أي أبو القاسم] سئل عن
عبد الله مأمون كي يدل عليه السياق [حدثني أبي

وحدثني أبو يوسف بالمدينة قال حدثنا أبو هب من المذاهب الخراساني عن أبيه أن
عبد الله بن جعفر وفد على عبد الملك بن مروان، فأقام عنده حبساً قال [أي عبد
الملك] ثم إني سئلت أباك تعبي قال أجر يا أمير المؤمنين قال أف كنت ونعم
قال لا أف ولا تع، فقد تأتي أنت بما هو أعظم من ذلك قال وما هو؟ قال
يأتيت لأعرابي الخفي يقول الرور ويقذف المحصات فتأمر به سألف ديسار،
وشتري أنا الحارية أخساء من مالي، فأختارها من الشعر أجوده، ومن الكلام
أحسنه، ثم برد علي بصوت حسن، فهل يدرك بأس؟ قال لا بأس، ولكن أحري
عن هذه الأعرابي ما يصعب؟ قال اشترى حارية بثني عشر ألف درهم مطبوعة،
فكان يذبح ويطويس بأسها، فطرحان عليها أعرابيه، فعلمت منهما حتى عذبت
عليها

فثبت هذا أثر حسن بصرته، وأبو يوسف هو الخافض لغوي

و واضح من الأثر أن أسد لم يكونوا يرون بأساً في عذاب الرخص، فطويس
و يذبح معبد كان يعلم بعض حوارى ابن جعفر، وكان ذلك يعذبه غيره من
تصحفه، في كان يكره إلا من هو ذوهم كعبد الملك الذي ستاح حجاجه مكة

الشاهد الرابع:

في الأصفهاني 274 أحري الحسين بن محمد عن أبيه عن المذاهبي عن
أبيه أنه قال عبد الله بن جعفر بن مصديق له لو عشت حارتي فإله

لمن ربح بدات الحبش أمسى دارساً حلقاً

لما أدرك ذلك فقال جعلت فداك {قد وحيت جنوباً فكلوا منها
وأطعموا النّس الفقير} فقال عبد الله يا علام، من فلاة أن تحرج فخرجت
معه عودها، فقال عبد الله إن هذا الشيخ يكره السبع، فقال ويجه، لو كره
الطعم والشراب كان أقرب له إلى الصّوب! فقال الشيخ فكيف ذلك ومهما
الحياة؟ فقالت بمهما قتلًا وهذا لا يقتل فقال عبد الله عبي

من ربع بذات الحيش أمسى دارساً خلقاً

فعبت، فجعل الشيخ يصفق ويرقص ويقول هذا أو ان الشد فاشتدي ريم،
ويحرك رأسه ويدور، حتى وقع معشياً عليه، وعبد الله بن جعفر بصحت منه
قلت رحاله ثقات، إلا أن المدائني م يصرح بأسماء مشايخه، وقد احتج
المحدثون في قول رواية المهمل، لكنهم جماعة كما يدل عليه لفظ المشايخ، وعلى كل
حال، فهو شاهد قوي في إثبات سماع ابن جعفر للعود
فهذه أربعة شواهد، تثبت جواز العود عند عبد الله بن جعفر، وترد على
دعوى ترجيح الدف.

ومسألي في الدليلين الثامن والتاسع شاهدان أقوى مما تقدم، فتكون سنة

❦

الدليل الثامن:

عن عبد الله بن دينار قال خرجت مع عبد الله بن عمر إلى الوق، فمر على
جارية صغيرة تعني فقال إن شيطان لو ترك أحداً لترك هذه
رواه الحارثي في الأدب المفرد 274 / 784، والبيهقي في السنن 10 / 223
وشعب الإيمان 4 / 279.

وعند حسنة الأديبي في صحيح الأدب المفرد، وهو كذلك

دل هذا الأثر على الجواز من وجهين:

الأول وهو أن الحارية المعنية كانت تناع في السوق، والغالب أنه سوق مدينة أو مكة، فعرضها دليل على أن السلف لا يرون في بيع المعيات بأسًا.

الثاني إن عبد الله بن عمر لم ينكر عليها ولا على صاحبها، وما كان لصحابي أن يسكت عن محرم.

وأما قوله لو ترك الشيطان أحدًا. فقد قاله لصاحبه عبد الله بن دينار، أو مع نفسه فسمعه.

ولا يمكن أن يفهم منه غير ذلك، فإنه في الحديث المتقدم، سمع بين صاحب المعبة وعبد الله بن جعفر، وقد قال له هناك: حسبك سائر اليوم من مرمور الشيطان.

فكان معه قريبه على أن قوله لا يقتضي المنع، وهي صيغة أبلغ مما قاله هـ، فلا محور القول بأنه أنكر عن الحارية، أو أورد الهوى عن العناء.

الدليل التاسع:

قال أبو العرج الأصمعي 2/4 212 أحمرى الحسين بن يحيى عن حماد عن أبيه قال حدثني بعض انقرشيين قال قدم عبد الله بن جعفر على معاوية وافئذ، ودخل عليه إسماعيل ثم ذهب إلى معاوية فقال: هذا من جعفر يشرب البید، وسمع العناء، ويحرك رأسه عليه! فجاء معاوية متعيرًا، حتى دخل على ابن جعفر، وعرة الميلاء بين يديه كالشمس، نطالعة في كواء البيت، يفنيها البيت تغنيه على عودها:

تبليت فزادك في الظلام خريدة تشفي الصبح بارداً مدام

وبين يديه عس [هو انقدح] فقال: ما هذا يا أبا جعفر؟ قال: أقسمت عليك يا أمير المؤمنين لتشرب من هذا عسل مجدوح بمسك وكافور، فقال: هذا طيب، من هذا العناء؟ قال: هذا شعر حساس بن ثابت في الحارث بن هشام قال: فهل تعني بغير هذا؟ قال: نعم، بالشعر الذي يأتيك به الأعرابي الجاني الأدور القسيح

المطر، فيشافهك به فتعطيه عبه، واحده أنا فأختار محاسه ورقين كلامه، فأعطيه هذه الحسة ألوجه لليلة الشمس اعطية الريح، فترتله هه الصوت الحسن قبل في تحريكك رأسك؟ قال أريجية أجدها إذا سمعت العباء، لو سئلت عندها لأعطيت، ولو لقيت لأبليت.

فقال معاوية قبح الله قومًا عرصوني لك، ثم حرج وبعث إليه بصفة
فت رحال الإسناد موثقون، لكن شيوخ إسحاق مبهمون، وبؤسده هذه
الطرق:

الأولى قال الحافظ بن عساكر في تاريخ دمشق 27 263 أحمر أبو العر
أحمد بن عبد الله فيما قرأ عبي بن سادة وبأولي به وقال روه عبي، أنا محمد بن
الحسن بن المعافى بن ركريب أنا أحمد بن عباس العسكري نا عبد الله بن سعد
حدثني محمد بن صالح التميمي حدثني عمر بن عبد الوهاب أني حي نا عبد الله
بن سعيد بن أبي بن سعيد بن العاص عن خالد بن سعد عن سعد بن عمرو
ول وفد عبد الله بن جعفر على معاوية بن أبي سفيان، فأمره في داره، فقامت له
أنة قرطة امرأه إن جرك هذا يسمع العباء أقار فبدا كان ذلك فأعلميني
فأعصمه، فوضع عليه وجارية به تعبته وهي تقول

إست والله لدومسة يظرك الأذى عن الأعد

وهو يقول يا صدقكده! قد ثم قال استقيي قلت ما استقيت؟ قد ماء
وعسلًا ول دصوف معاوية وهو يقول ما أرى بأمنًا علي كان بعد ذلك، فت
به إن حارك هه لا ندع سام الدين من فراءه انقرأ! قال هكذا معومي، رهنان
بالليل ملوك بالنهار!

فت هذا إسناد ضعيف، لكنه يصح تنويه ما سلف

الثانية قال ابن عساكر 27 286 أحمر أبو عر بن كدش ادنا معاوية،
وفرا عبي بن سادة أنا محمد بن الحسن بن المعافى بن ركريب القاضي نا أبو البصر

العقبلي حدثني عبد الله بن أحمد بن حمدون اسديم عن أبي بكر العجلي عن جماعة من مشايخ قرش من أهل المدينة قالوا كنت عند عبد الله بن جعفر جارية معية يقال لها عمرة، وكان يجدها وحدها شديداً، وكان هاهنا مكان لم يكن لأحد من حواريه، فلما وعد عبد الله بن جعفر على معاوية، خرج بها معه، فراره يزيد ذات يوم، فأحرقها إليه، فلي نظر إليها وسمع عناه، وقعت في يده، فأحده عندها ما لا يملكه، وجعل لا يصعه أن يروح بها يجدها إلا يمكن أنيه، مع يأسه من الظفر بها...

قلت هذا طريق حسن، رحله كلهم ثقات، وأبو العرس كدش فيه كلام لا يضمر، فإنه يروي كتاباً قال عنه بن عساكر تلميذه. كان صحيح السماع، ورأيت سماعه لهذا الكتاب في الأصل مثبتاً.

وهذا صريح في تصحيح روايته.

بقي الإسم، وهو كما يرى عن جماعة من مشايخ قریش، أي من أشرافهم وسادتهم، فلا تضمر جهالتهم مثل هذه الأخبار.

الثالثة: قال ابن قتيبة في "الرخصة في السماع" دخل معاوية على عبد الله بن جعفر يعود، فوجد عنده حارة في حجرها عود "نقله الحافظ الزبيدي في "الإتحاف" 7/ 567

الرابعة: قال أبو العباس المرد في الكامل 392/1 حدثت أن معاوية قد عمرو امص ساين هذا الذي شاعل بالهوى، وسمى في هدم مروءته، حتى سعى عنده، أي يعيب عنه فعنه، يريد عبد الله بن جعفر من أبي طالب، فدخل إليه وعنده سائب حائر، وهو يلقي عن حوار عبد الله، فأمر عبد الله بتحية اخوري ليدخل معاوية، وثبت سائب مكانه، وتحنى عبد الله بن جعفر عن مريره معاوية، فرفع معاوية عمراً فأجلسه إلى حاسه، ثم قال لعبد الله أعده ما كنت فيه؟ وأمر بكراسي فألقيت، وأخرج الحوارى، فتعنى سائب حائر بنور فيس بن الخطم

ديار التي كانت ونحن على مى تحمل بنا لولا نحاء الركائب

وردد اخواري عليه، فحرك معاوية يديه، وتحرك في محبسه، ثم مد رجله، فجعل يضرب بها وجهه اسرير، فقال له عمرو: انتد يا أمير المؤمنين، فإن الذي حثت لنلحاه أحسن منك حالاً وأقل حركة! فقال معاوية: اسكت لا أبا لك، فإن كل مؤمن طروب.

فمجموع هذه الطرق، لا يبقى محال لشك في أن عبد الله بن جعفر، لم يود عن معاوية، كد يصطحب معه بعض جواريه المتعنت للعناء والضرب بالعود فعلة وإقرار معاوية، وهما صحابييان، ولم يصح عن أحد من الصحابة أنه حالفهما، شبه إجماع على حور العناء في غير لأفراح، وسبع القيات وشرائهن، والضرب على العود.

الدليل العاشر:

عن ابن أبي مبيكة قال: دخل عبدالله بن أبي عمارة، وهو يومئذ شحج أهل الحجاز، على نحاس في حاجة له، قال يعرض قينة، فعلفها فشهر بذكرها، حتى مشى عطف، وطاوس ومجاهد فأقبلوا عليه باللوم والعدن، فأنشأ يقول:

يلومني فيك أقوام أحالهم فما أبالي أطار اللوم أم وقعا

وترقى حمره إلى عبدالله بن جعفر بن شهم، فلم يكن له هم غيره، فقدم حاجاً، فأرسل إلى مولى الخريه، فاشترها بأربعين ألفاً ودفعها إلى قينة حوارته، وقال لها حديث: ففعلت، ودخل عليه أصحابه، فقد مالي لا أرى ابن أبي عمارة رار! فأحبروه، فدخل عليه، فلم أراد أن يهض قتل ما فعل حب فلاة؟ قال في اللحم والدم والنع والعصب والعظام! فدعاها، فحدثت ترفه في الثياب والخيال فقال هي هذه؟ قال نعم قال حديدها فقد وهنتها لك، أرسيت! قال إي والله وفوق الرضا.

راد في رواية فقد ابن جعفر أتعرفها؟ قال وكيف لا أعرفها وبصوت لها بليت! قال وما هو؟ قال سمعت قينة تقول بصوتها لم أسمع أحسن منه،

فأحسنتها من أجل ذلك الصوت! قال أنجب أن تسمعه؟ قال وكيف في ذلك؟
 عليه يسبي عبي بعض ما أحد فقال عبد الله لعرة، وعرة كانت معمنة تعلم العناء،
 فبرزت وأخذت عودًا فغمرت به:

بانت سعاد وأمسى حبلها انقطاعا

حتى أظمت صوتها، فعشي عليه بعد شهيق شديد، فقال ابن جعفر أئمتا فيه!
 الماء الماء، فصاحوا على وجهه الماء، فأفاق وهو وإله للعقل، حيران كسكران،
 فأقبل عليه ابن جعفر فقال ألبع منك هذا حب فلاة! { } قال عبد الله
 فتعرف القبة إن رأيتها! قال وأعرف غيرها؟ قال، فإنما قد اشتريتها لك، والله ما
 طرب إليهما، وأمرها فأخرجت ترفل في الخلي والخس، فقال هي هذه بأبي أنت
 وأمي! والله لقد أحيتني وفرجت عمي عمي، وأرأت قرح مؤاتي، ورددت إلي
 عقي، وجعلني أعيش بين قومي وأصحابي، ودعاه دعاء كثيرًا

قلب: هذه قصة صحيحة متواترة عن اتباعي الثقة ابن أبي عمير، وردت من
 طرق كثيرة، ولم يتفرد بها ابن أبي مليكة.

انظر أخبار مكة للمصنف 2/ 327 وما بعدها، وتاريخ دمشق 27/ 285
 و 69/ 232 وما بعدها، والأعادي للأصمعي 17/ 178

فقه الحديث:

هذه القصة حوت معكة، حيث الصحابة وكبار التابعين، فذنت على حوار
 شراء القبان وبيعهم، وجوار العود والعناء في غير مناسبة، وعلى أن بعض حنة
 السلف، لم يكن لديهم عصاصة في سماع العناء

الدليل الحادي عشر:

فإن أبو الفرج الأصمعي 3/ 33 قال إسحاق وحدثنا أبو الحسن الباهلي
 الرواية عن بعض أهل المدينة.

وحدث اهينهم من عدي وشدائي قانوا كان عبد الله بن جعفر معه إخوان له
 في عشية من عشب ربيع، فرحت عبيهم بساء بمطر جود، فأسال كل شيء،
 فقال عبد الله هل لكم في العقب، وهو مشره أهل سدیه في أيام الربيع وانطرد،
 فركبو دوابهم ثم انتهوا إليه، فوقفوا على شاطئه وهو يرمي بالرمد مثل مد
 القرب، فإبهم لسطرون، ذهبت بساء ففقد عبد الله لأصحابه ليس مع جنة
 ستجر بها، وهذه سماء حذيفة أب سل نيسا، فهل لكم في مرل طوس فإنه قريب
 من، فتكر فيه وعذبت وبصحكك، وطويس في المطرة يسمع كلام عبد الله بن
 جعفر، فقال له عبد الرحمن بن حصن بن ثابت جعلت فداك، وما تريد من
 طوس عنده عصا الله، بحث شائن لمن عرفه! فقال له عبد الله لا تمل ذلك،
 فيه ملبح حبيب، ما فيه أس في، ستوى طويس كلامهم، تعجل إلى مرله فقال
 لأمر أنه ويحك! قد جاء عبد الله بن جعفر سيد الناس، فما عندك؟ قالت سدح
 هذه العناق، وكانت عندها عيفة قد ربتها باللين، واختبر خبزاً وقافاً، فبادر
 فديحها وعجنت هي، ثم حرح فتلقة مقللاً إليه، فقال له طويس بأبي أنت
 وأمي، هذا المضر فهل لك في المرل فتسكن فيه إلى أن تكف النساء؟ قال إياك
 أريد قال فامض يا سيدي على بركة الله وجاء يمشي بين يديه، حتى برلوا
 فتحدثوا حتى أدرك صدم فقال بأبي أنت وأمي، بكرمي: بدحلت مرلي بأن
 تعشى عدي ففد هب ما عندك فجاءه عناق سمية ورفاق، فأكل وأكل
 اقوم حتى تمدوا، فأعجبه طبعه، فمما غسلوا أيديهم قال بأبي أنت وأمي
 امشي معي وأعبك! قال، فعمل يا طويس، فأخذ ملحمة فأررب وأرعى ف
 دبير، ثم أخذ المربع [هو الدف] فتمشى وأنشأ بعي

يا حليلي يا سي سهدي لم نسم عيني ولم نكد

كيف تلحوي على رحل أنس ثلثه كبدي

مثل ضوء الدر طمعت ليس بالرميلة الكد

فطرب القوم وقالوا: أحسنت والله يا طويس!

هذا أثر حسن، ويرى فيه جمعة من السلف، بقرون رجلاً على انصراف بالدف والعناء.

فائدة:

عن مسيب بن محية قال قال علي رضي الله عنه ألا أحدنكم عن حصة شعبي وأهل بيتي؟ فإنا بنو أفل أما حسن فصاحب جمعة وحوار، وقتي من شعبي، ولو قد نقت حلفت المطر لم ينع عنكم في الحرب حاة عصفور، وأما عبد الله بن جعفر فصاحب لحو وظل وباطل، ولا يعربكم أساء عباس، وأما أنا وحسين، فأنا مكم وأنتم معي، والله لقد حشيت أن يذل هؤلاء القوم بصلاحهم في أرضهم ومساكنهم في أرضكم، وبأدبهم الأمانة وحاشاكم، وبطوارعينهم إمامهم ومعصيتكم له، واحتجهم على ساطعهم وتمرقمكم عن حقكم، تطول دولتهم حتى لا يدعون لله محرماً إلا استحلوه، ولا يقى بيت مدر ولا وير إلا دحه ظلمهم، وحتى يكون أحدكم تابعاً لهم، وحتى يكون نصره أحدكم منهم كنصرة العبد من سيده، إذا شهد أطاعه وإذا عاب سبه، وحتى يكون أعظمكم فيها عناء أحسكم بالله طم، فإن أنكم الله بالعافية فاقبلوا، فإن اتلبتم فاصبروا، وإن العافية للمتقين.

قال هشبي في المجمع 191/9 رواه انطراي ورحاله ثقت

وول الحافظ الذهبي في ترجمة الحسين الشافعي من أسرار 287/3 بسنده قوي

قلت شهادة سيد علي في عبد الله بن جعفر، صريحة في أنه كان مشهوراً بين الصحابة بالميل للفناء وشراء القيان.

وما قاله مولانا علي لا يدل على كراهة العناء، بل عن وصف حال وواقع

الدليل الثاني عشر:

عن نافع مولى ابن عمر أن ابن عمر سمع رماره راع، فوضع بصبعه في أذنيه، وعدل راحلته عن الطريق وهو يقول يا نافع، أسمع؟ فأقول نعم، فيمضي.

حتى قلب لا موضع يديه وأعداد راحلته إلى الطريق وقال رأيت رسول الله ﷺ،
وسمع زمارة راع فصنع مثل هذا.

هذا حديث صحيح، وهو مخرج في مسند أحمد 2/ 8 و 38، وصقات ابن
سعد 4/ 163، وسنن أبي داود 4/ 281، 4924، وسنن ابن ماجه، ودم خلاهي
لاس أبي الديب، وجمع بصير للطراي ص 5، وصحيح ابن حبان 2/ 468،
وشرح الأثر للطحاوي 13، 248، وسنن البيهقي 10/ 222 والشعب
س 4/ 283، وموافاة تمام الراري 2/ 143، والخليفة 6/ 729، وتلخيص ابن
ص 207.

قال الألباني في التحريم 176 بعض طرقه صحيح ونقل تصحيحه عن
الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر.

وصححه ابن حبان، وأحمد شاكر، وحسنه لأرنؤوط

فقته الحديث:

يدل هذا الحديث على جواز الرمارة، وهي انراع أو الساي أو الشاة، من
وحده:

أولها أن رسول الله ﷺ لم ينكر على الراعي، ولم يرسل من ينهاه، ولو كانت
مخطورة لفعل، لأن تأخير الدين عن وقت الحاجة لا يجوز، وتكرر الحدث في
اخلافة الراشدة، دليل على تأكيد ثبوت إباحتها.

وثانيها أنه ﷺ لم ينه عبد الله بن عمر عن الاستماع، بل كان يحصه على
الإنصات، ويسأله.

وثالثها أن ابن عمر لما سمع الراعي، لم يأت الخدماء ليعلمهم حتى يعثوا من
ينكر عليه، ولو كان الرمر حراماً لكان تصرفه تقصيراً في الحفاظ على الدين.

وقد فهم كثير من الأئمة ما قرئناه:

فهذا الإمام ابن حبان يترجم عن الحديث في صحيحه بقوله ذكر ما يستحب للمرأة أن تعرف نفسه عما يؤدي إلى اللذات من هذه العائبة العرارة، وإن أُسِّح له ارتكابها حذر الوقوع في المحذور منها.

وقال الإمام ابن حرم في رسالته في البغاة ص 437 فلو كان حراماً ما أباح رسول الله ﷺ لاس عمر سماعه، ولا أباح ابن عمر لرفع سماعه، ولكنه لم يكره نفسه كل شيء ليس من التقرب إلى الله، كما كره الأكل متكثراً والتنشف بعد الغسل في ثوب يعد لذلك [.] فلو كان ذلك حراماً ما اقتصر ﷺ أن يسد أديبه عنه دون أن يأمر بتركه ويهوى عنه، فلم يفعل ﷺ شيئاً من ذلك، بل أقره وتركه عنه، فصح أنه مباح، وأن تركه أفصل كسائر فصول الدنيا ولا فرق.

وقال الشوكاني في انبيل 8 / 270 لا يقال يحتمل أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم للإنكار على الراعي إنما كان لعدم القدرة على التعبير، لأنما يقول ابن عمر إنما صاحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالمدينة، بعد ظهور الإسلام وقوته، فترك الإنكار فيه دليل على عدم التحريم.

شبهات المانعين والجواب عليها:

الشبهة الأولى:

إن ساد رسول الله ﷺ لأديبه، دليل على المع

والجواب على هذا من وجوه:

أولاً محرم الترك لا يدل على الخطر، فلا بد من قرينة عليه، أو نص متصل بين المقصود من الترك، وقد أتت العلامة عبد الله بن الصديق رحمه الله، رسالة بمسألة في إبطال الاحتجاج بتركه على الكراهة أو المنع سبباً، انتهى بهم والدرك لمسألة الترك.

ثانياً ثبت فيما تقدم، أن عبد الله بن عمر سمع العلاء بالعود مع ابن جعفر، وقد كان ذلك بعد وفاة رسول الله ﷺ، فلو كان فعله أو فعل النبي ﷺ في قصة

ومره الراعي دالاً على اصع، لم يستجر ذلك، وقد رعم الماعون أن العود أكثر تأثيراً في النفوس، وأشدّ تحريماً من الزمارة.

ثأك عدم الإنكار مع القدرة، أقوى من مجرد وضع الأصع في الأدن، وأصرح في الدلالة على الحكم، من صاحب السلطة ملرم بتعبير المكر. ولا يُباح له مجرد التنزه عنه.

الشبهة الثانية:

قالوا بمحمل أن يكون الرعي بعيداً، ولذلك لم يبه النبي ﷺ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال!

والجواب:

أولاً لا يوحد في الواقعين ما يشير إلى بعد الراعيين، فلا يجوز افتراض ما ليس في الحدث انتعاء مقولة "الاحتمال بسقط الاستدلال"

ثانياً إنما يصر إلى هذه المقولة، إذا كان الاحتمال متفصيص، وهذا شرط غير حاصل في قصة الحديث.

ثأك إذا فرضنا أن رسول الله ﷺ كان بعيداً مشغولاً، فإنه كان قادراً أن يبعث من أصحابه من يوب عنه في إيقاف المكر، وقد فعل ذلك في وقنع عدة

رامعاً إن الحديث يتضمن التصريح بقرب الراعي، فقد ذكر ابن عمر أن النبي ﷺ انحرف عن الطريق ثم عاد إليه بعدما انقطع الصوت، ولا شك أنه فعل ذلك ليبعد من الراعي.

ث، إذا قلنا إن الراعي كان ماشياً أمامهما أو مقيلاً نحوهما، أو في مكان على حاشب الطريق، فتحاشى المصطفى المرور أمامه، كان العدول ثم العودة علامتين على صحة الفرض.

وعموماً، فإن الراعي كان قريباً.

الشبهة الثالثة:

قالوا: بما لم يأمر النبي ﷺ ابن عمر بسد أذنيه لاحتمال عدم بلوغه، فهو غير مكلف!

ويقال جواباً على هذا الهراء:

أولاً احتلاق الاحتمالات لنقص الشريعة من أيسر الأمور، وأما أهل الورع، فيتمسكون عند طواهر النصوص بما دامت لا تناقض نصاً ولا أصلاً

ثانياً إذا كان ابن عمر صغيراً، فهل كان يرفع والراعي كذلك؟

ثالثاً صرح بعض الحفاظ المتقنين بأن ابن عمر كان بالغاً، فقال الإمام ابن حجر الهيتمي في "أرواحه عن افتراء الكتاب" 2، 343 سئل عنه الحفاظ محمد بن نصر السلامي فقد ربه حديث صحيح، وكان ابن عمر رضي الله عنهما بالغاً إذ ذاك، عمره سبع عشرة سنة.

وأقره الهيتمي.

الشبهة الرابعة:

ابتدع الشيخ الأنباري رحمه الله في التحريم ص 118، احتمالاً عجيباً، وهو أن الفصة حُرمت قبل التحريم، فعدم نهيه لا يدل على الإباحة، ومثل لذلك بالحرر

فأقول وبالله التوفيق:

إن مسح إباحه احمر ثانت بالكتاب والسنة وإجماع، أما الشابة والعماء، فمباحان بأدلة كثيرة تقدمت، ولم يأت بصح صحيح أو صريح في تحريمهما، فدعوى المسح نفتي تأخر دليل التحريم، وهو غير موقوف فضلاً عن تأخره والشيخ الأنباري عندما شؤش هذا الاحتمال، لم يسبق ذنبلاً على تحريم الشابة، فأين هو دليله؟

وإن كان يسند إلى الأحاديث التي استدل بها على تحريم العناء وآلاته في عمر العبد والعرس، فإن سترى أي القارئ الكريم، أنها ضعيفة أو صحيحة لا تعم المانعين فيما فهموه، وسترى أن الشبهة لم يرد في سبيلها شيء.

الشبهة الخامسة:

ورعموا، كما في محريم الألبان 118، أن بقصة واقعة عين لا نعم وقد قلنا من قبل إن هذه المقولة سوط ترد به الأحكام الشرعية، ونقص به النصوص المحكمة، وأن اعتمادها لا يصح إذا كانت الواقعة لا تعارض الصحيح الصريح من الشرع، أو أمكن الجمع بينها وبين معارضها.

ثم إن الواقعة تكررت بعد النبي ﷺ، مع ابن عمر ونافع، أفلا يدل ذلك على تعمم المحسكين بمقولة "واقعة عين لا نعم"؟ بلى ورد!

الشبهة السادسة:

حاولوا نقص دلالة الحديث بدعوى التفريق بين السمع والاسمع، فالأول لا إثم فيه، لأن السامع لا يقصد الإصابات، وبني يصله الصوت رعباً عنه، فلا يكون سمع ابن عمر ونافع، دليلاً على الإباحة.

وبحق نقول، إذا كان هذا التفريق قدراً على إبطال الوجه الثاني المتقدم في دلالة الحديث على الإباحة، فإنه لا يسمع المعترضين في مقابلة الوجهين الأول والثالث.

ثم إن الملحوظ في هذا التفريق، لا يكون مقبولاً فيما لم يثبت تحريمه، كالتفريق بين سماع الغيبة واستماعها.

وأنكر من هذا، فإن سماع الغيبة ملزم بالإبكار إذا كان من عامة المسلمين مع قدرته، أما صاحب السلطة فواجب عليه أن يقوم بمنعها.

ألم تر أن السيّد لم يكن نقر أصحابه اعتبارهم غيرهم، ولم يشت عنه أنه ترك ذلك بحجة التفريق بين السماع والاستماع.

فأين الفقه والفهم؟

الشبهة السابعة:

قلوا إذا سلّمنا دلالة الحديث على الإباحة، فإنها مقصورة على الرمارة، لأن "مدانية سداحة سحيفة من حيث إثارتها للغفوس، وتحريك الطاع وإحراجها عن حد الاعتدال، فإين هي من الآلات الأخرى كالعود والقانون وغيرهما" كذا في تحريم الألباني 118.

والجواب:

إنما لمصطربين لئلا يباس إباحة العود على جوار الرمارة، فإنه وكثيراً من الآلات، مناح نصوص صحيحة صريحة كما تقدم، فلا تقولوا ما لم نقل ومن جهة أخرى، فإن القول بسداحة الزمارة، وما إلى ذلك، يردّه الواقع، فإنها قد تحرك الطاع وتثير الكوامس وتخرج عن الاعتدال، إذا استعملت في بعض الإيقاعات، فاللحن والإيقاع هما اللذان يوصفان بالسداحة أو غيرها.

وهكذا بخصوص العود وغيره من الآلات، فإنها تؤثر في السامع نفعاً بالأحسان والنعيمات، فإذا كان الإيقاع حريصاً استبح الحزن، وقد ينمّر السوم أو الشجاعة، كل ذلك نفعاً للكلام المعنى به، والنغم المتبع.

ألا وإن الحكم على الشيء فرع عن تصوره؟ والعقبة إذا لم يحط بالمسألة، بساء على الخيرة أو سؤال أهلها، صل في رأيه ولا بد.

الدليل الثالث عشر:

عن مبصرة مولى فضالة بن عبيد عن فضالة بن عبيد قال قال رسول الله ﷺ
 "لله أشد أدناً إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن، من صاحب القبة إلى قيته.

هذا حديث حسن، رواه سعيد بن منصور 2/405، وأحمد 6/19-20، وأبو عبد الله سلام في مصنف القرآن، وبنسبة في الفوائد، ولسان حار في الريح 2/124، وابن ماجة 1/425، وابن حبان 3/31، وطرطري في كبير 18/301، والحاكم 1/760، وأجري في أحلاق القرن ص 87، ونسفي في سنن 10/230 و شعب 2/387، وأبو الفضل الرازي في مصنف القرآن، وابن عسك في الإبانة 7/121، والسماعي في أدب الإملاء ص 110، وابن طاهر المقدسي في رسالة السماع ص 40، وابن عساكر في تاريخه 61/321، وأجري في التهذيب 29/199.

صححه خاكرم، وسكت عن تصحيحه المدري، وحسنه الحافظ الوصيري في المصباح 440.

قلب دل هذا حديث عن جوار افتناء المعية وسبعها، وهذه الدلالة آتية من القدرة من القارئ والمعنى، ومحال أن يشه الله تعالى وصلاً محرم وقد تفتن العقلاء لذلك:

قال الحافظ بن طاهر القبراني في السماع (ص 41) وَوَخَّه الاختِصَاحُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، هُوَ أَنَّ نَبِيَّ ﷺ أَثَبَّ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَخَلَّ يَسْمَعُ إِلَى حَسَنِ الصَّوْتِ بِأَنْتَرِبَ كَمَا يَسْمَعُ صَاحِبُ الْقَبِيَّةِ إِلَى قَبِيَّتِهِ، فَأَثَبَتْ تَحْيِيسَ السَّمَاعِ، إِذْ لَا يَحْجُورُ أَنْ يَبْسُرَ عَلَى مُحَرَّمٍ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَمْثَالٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ هـ

وقال العلامة الأدفوي في "الإمتاع" فانتميل بنقمة وتقييد صاحبها فيه إشعار بذلك، وليقع انتشيه كمالاً مستوياً، شبه شدة الاستماع إلى القراءة بشدة الاستماع إلى نقمة، وحسن استماع القراءة أشد، وحسن القارئ في مقدس القبة منله مريض الربيدي في الإنحاف 7/586-587.

وقال لعلامة المناوي رحمه الله في فيض القدر 5/253 فيه حل سماع العناء من قبة ومحوها، لأن سماع الله لا يجوز أن يقاس على محرم، وحرص بقية قينة غيره، فلا يجوز سماعها، بل يحرم إن حافت ترتب فتنة كما جاء في حديث "من أشرط الساعة سماع القينات والمعازف".

مناقشة علة الألباني في تضعيف الحديث:

لقد ساق الشيخ الألباني الحديث المتقدم في ضعيف سنن ابن ماجة، وأعله بجهالة ميسرة مولى فضالة رضي الله عنه!

وقد وهم رحمه الله وجانب التحقيق المعهود فيه، فقد روى عنه الثقة، وأورده ابن حبان في "الثقات" 425/5، وأبو زرعة دمشقي في الطبقة العليا التي يلي الصحابة، وذكره أبو الحسن بن سميع في الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام، وصحح له ابن حبان والحاكم، ولم يرو متناً منكراً، وسكت عنه المحاري وأبو حاتم، ولم يتكلم فيه أحد، فمثله حسن الحديث لزاماً وقد حسن الشيخ أحداث من هم دون ميسرة!

الدليل الرابع عشر:

قال في الأعيان 176/12 أحمرني حرمي عن الربيع عن وهب بن حبيب عن حويرة بن أسماء عن عبد الوهاب بن يحيى عن عباد بن عبد الله بن الربيع عن شيخ من قريش قال بي وقتية من قريش عند قبينة من قبان المدينة، ومعنا عبد الرحمن بن حسان بن ثابت، إذ استأذن حسان، فكرها دحوته وشئ ذلك عيباً، فقال لعبد الرحمن أيسركم ألا يجلس؟ قلنا نعم قال فمروها إذا بطرت إليه أن ترفع عقيرتها ونعي.

أولاد جفنة عند قبر أبيهم قبر ابن مارية الكريم المفصل

يفشون حتى ما تهر كلابهم لا يسألون عن السأواد المقل

قال: هو الله لقد بكى حتى ظننا أنه سقطت معه، ثم قال أفيكم الفاسق! لعمرى لقد كرهتم محلي سائر اليوم، وقام فاصرف.

رجال إسادة ثقات، وإمام شيخ من قريش لا يبرئ هذا الأثر عن رتبة الحسن، فإن عباد بن عبد الله من كبار التابعين، فإنيهم منهم أو من الصحابة، ووصفه بالشيخ، يدل على جلالته وشرفه.

وتقوية الشواهد المتقدمة عن حسان، فإنه كان يحضر مجالس العلماء، وكانت له جارية مغنية كما تقدم.

الفصل الثاني

مناقشة أدلة المحرمين

المبحث

الأول



أدلتهم من القرآن الكريم

يسند المحرمون إلى بعض الآيات القرآنية، وهي بعيدة عن محل النزاع، لا تسعفهم فيها اختاروه وذهبوا إليه

بهم بدول أعاقها، ويعتصمون في محمديها ما لا تحتمله

ويعرض ذكرها مع بيان أعلاطهم ونهايت فهمهم

الآية الأولى:

قال الله تعالى في سورة الإسراء يخاطب إبليس: ﴿وَأَسْتَفِرُّ مِنْ أَسْطَقَتْ بِهِمْ صَوْتِكَ وَاتَّبَعَتْ عَلَيْهِمْ بِحِيلِكَ وَتَجَلَّكَ وَشَارَكَهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَبِعْدَهُمْ وَمَا يَمْدُهُمْ النَّتَطَرُ إِلَّا عُزُرًا﴾ (٦١).

قالوا "صوتك" هو العناء والدمير، مره بذلك مجاهد والحسن البصري

ويؤيدهم ما روي عن جابر مرفوعاً "كان إبليس أول من ساج، وأول من

نعى

فأجابه: فقد سعى الله العناء صوتاً للشيطان، وما نسب إلى الشيطان، فهو

حرام.

والجواب من وجوه:

الوجه الأول:

تفسير عماد والحسن لا حجة فيه، وقد حانقهما غيرهما من أئمة التفسير، قال
الربندي في الإتحاف 672/7 لا يسلم أن صوته انبعث، فإنه ليس موضوعاً له
فيصرف إليه، ولا دل عليه دليل في كتاب ولا سنة، ومما قاله عماد معارضة
بعثه

وقوله قال إمام المفسرين ابن جرير وأولى الأقوال في ذلك بالصحة أن يقال
إن الله تبارك وتعالى قال لا تدبس ﴿ وَأَسْفَرْنَا ﴾ من درية آدم ﴿ مِمَّنْ أَسْفَرْنَا ﴾
أن تستمره ﴿ بِصَوْتِكَ ﴾، ولم يخص من ذلك صوتاً صوتاً دون صوت، فكل
صوت كان دعاءً إليه وإلى عبده وطاعته، وحلاًقاً للدعاء إلى طاعة الله، فهو داخل
في معنى صوته.

الوجه الثاني:

الحديث الذي عصبوا به تفسيري الإمامين، حديث سطل لا أصل له، قال
العمامي في تحريج الإحياء 282/2 لم أحده أصلاً من حديث حابر
المبحث الأول أدلتهم من القرآن الكريم

وإذا قرأ أنه صحيح، فعندهم أن يعتوا بتحريم الكاء مطلقاً، فإن الشيطان أول من نأح أي بكى.

فإن قالوا النوح المنوع هو ما كان فيه نسطط وعلو، مدليل ورود م يسبح غيره.

قلنا وكذلك دلت كثير من النصوص على إباحة الكاء الطيب الخالي من المنحش، فيجب عليكم أن تفسروا صوت الشيطان بالكاء الذي يدعو إلى المعاصي، وهو ما نوافقكم عليه.

قال الحافظ الريد 672/7 وما رشحو، من أن إبليس أول من نعى، لو صح، لم تكن فيه حجة، فما ك ما فعله إبليس يكون حراماً، على أن في بعض أنطاطه كما تقدم أنه "أول من حذا"، وليس الحذاء حراماً بالاتفاق، فإن ادعو أن أن الدليل دل على إباحة الدعاء، فحرج مدليل، قلنا وقد دل الدليل على إباحة الكاء، ولم يثبت من طريق صحيح المنع منه. اهـ

الوجه الثالث:

أخرج الطبري عن ابن عباس أنه سمر صوت الشيطان بكل "داع دع إلى معصية الله"، وإسناده لين، ويؤيده تفسير قتادة، فقد رواه الطبري بإسناد حسن وتؤيده الأحاديث الدالة على الإباحة، فوجب تقديم تفسير حر الأمة، لأنه لم يعارض بما يقاربه، ولعدم معارضته للأحاديث الصحيحة الصريحة في الإباحة، ولموافقته ظاهر عموم الآية.

الوجه الرابع:

إذا كانت نسبة الكاء إلى الشيطان نعي التحريم، فالواجب أن يكون محظوراً مطلقاً، وقد أقر معظم المناعين بجواره في الأفراح، فهذا اضطراب وتناقض، فإن المحرم لا يسح في غير الضرورة، وأي ضروره أباحه لهم "صوت الشيطان" في العيد والعرس؟!!

فمن قالوا الأصل في العناء التحريم، لكنه يُباح في الأفراح بدلالة السنة الصحيحة.

قد هم وكذلك دلت سن أخرى، مثل تلك في لصحة، على حواره في عبر الأفراح، فلماذا نؤمن ببعض السنة ونكفرون ببعض؟!
أليس هذا تلاعبًا وعنادًا؟!

الوجه الخامس:

مفسر محاهد و حسن محمول على عناء الفاحش، المحرص على الحياء و رياء، لمحل أن يجعل هذه العلم الأحداث بدالة على الإباحة
فهي عدا ما فسرا الصوت بالعناء والمراهم، لم يقصدا الإحلاق والعصم، بل أرادا ما اقترن بالمتكر والمهر.
وهذا الظن بهما رحمهم الله، فقد روي بعض الأحاديث المتقدمة في الفصل الأول.

الوجه السادس:

إن النعي بالأشعار التي نحض على حب الله وطاعته، أو تره في دار العرور، أو تدعو إلى الجهاد ومقاومة الظلم، لا يمكن أن تكون مما يروق الشيطان ويمجبه، فإنه يكره كل شيء يدعو إلى غير طريقه.
وقد علمنا بالتواتر أن كثيرًا من الشهاب دكورًا وإناثًا، تمت نوبتهم لما حصروا بعض الحملات التي نعي فيها فرق الإنشاد الإسلامي الديني، فكمن من فتاة ليست الحجاب الشرعي، وكم من فتى أقبل على الصلاة بسبب ذلك.
ومحال أن يرضى الشيطان بذلك ويقل! وأجمل منه أن يُسمى العناء الطيب صوت الشيطان!

الوجه السابع:

إن الله تعالى أدل لإبليس بانخداع المال والأولاد وسيلة في الإصلاص والاستمرار، فعلى له ﴿وَشَرَّكُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾

فهل يقل إن المال والولد محرمان، بدعوى أن الشيطان يركبها لإغواء سي آدم؟

إن ذكر مال والأولاد بعد العناء، إن سلما أنه صوت الشيطان، قريصة تدل على أن إبليس يستعمل جميع المباحات لتحقيق طموحه ومكائده، فهو قد يتحدد العناء وسببه للإصلاص، ثم كما يفعل باستغلال حب المال والولد

إن العناء إذا أهدى عن طاعة، أو أدى إلى هجر القرآن، يكون صوتاً شيطانياً، وإن كان كلامه تزيهداً وترغيباً في الآخرة!

الآية الثانية:

يقول الحق سبحانه في آخر سورة السجم ﴿أَفَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي يَتَحَبَّرُ ﴿٣٨﴾ وَيَتَحَكَّرُ وَلَا تَكُونُ ﴿٣٩﴾ وَأَلَمْ يَكُنْ مِنكُمُ ﴿٤٠﴾﴾

وعن ابن عباس قال قوله ﴿يَتَحَكَّرُ﴾ هو العناء، كانوا إذا سمعوا القرآن نعبوا ولعبوا، وهي لغة أهل اليمن رواه نظري عنه بأسانيد بعضها صحيح.

فالو لسمود هو العناء، وقد دم الله تعالى أصحابه، فدل ذلك على تحريمه!

فت سبحانه الله 'يفعل' العناء بأهله ما لا يفعله العدو بعدوه!

إليك البيان:

أولاً وأصح من تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، أن الله يدم لمشركين على أخذهم في الغناء عند سماع القرآن.

كانوا يواحهون النبي ﷺ، إذا قرأ عليهم القرآن، بالعناء حتى لا يسمعوا شيئاً، مخافة لتأثيره والإدعاء بسلطان بيده، فدمهم الله تعالى لذلك، ولم يدم غيرهم.

فماذا يحملون كلام الله ما لا يحتمل؟ إنه تلاعب نشعر له القوس
ثانياً إذا كانت الآية نصّاً في تحريم العناء، فإنها نص في تحريم التعصب
والتصحك وعدم اسكاء، فإن الله دم كل ذلك بمطلق التعصب والتعصب
سيفولون التصحك في الآية هو لاستهزاء بكلام الله، والله يدم من يسحر من
كلامه ويهرأمر سوله، بدليل أن الشريعة أباح التصحك إذا لم يكن استهزاء
فقول وكذلك الأمر بالنسبة للعناء، فإن الدم مصب عليه لافتراءه
بالسخرية والإعراض عن القرآن!

قال حجة الإسلام أبو حامد العراقي رحمه الله يعني أن يحرم التصحك وعدم
الأسكاء، لأن الآية تشمل عليه فإن قيل: إن ذلك مخصوص بالتصحر على
المسلمين لإسلامهم فهذا أيضاً مخصوص بأشعارهم وعبيتهم في معرض
الاستهزاء بمسلمين [الإحياء مع الإنخاف 670/7]

ثالثاً إذا سلما لكم عبادكم، وهذا إن الآية تحرم العناء وهو لم يكن فيه
استهزاء بكتاب الله والمسلمين، فإن الآية مكينة، وهي معرضة بالأحاديث
الصحيحة المدنية، فتكون منسوخة ولا بد.

الآية الثالثة:

يقول الله تعالى في سورة لقاب ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ تَتَرَى لَهَوَ الْحَكِيمِ سُنَّ
عَن مَّيْسِلِ اللَّهِ بِمَيِّرٍ عِلْمٍ وَتَجِدُهَا هُورَ أُولَئِكَ لَهْمُ عَدَبٍ مُّهِينٍ﴾

فالوا ﴿لَهْمُ الْحَكِيمِ﴾ هو العناء، بذلك فسرته ابن مسعود وابن عباس
وحار رضي الله عنهم، وهم أعلم بمراد الله من غيرهم

فإنه تعالى يدم العناء، ويوعده أهله بالعذاب المهين، والوعيد الشديد يدل على
التحريم.

والجواب من وجهين:

ما نسب إلى هؤلاء الصحابة لا يصح عنهم سنة، فقد روي عنهم بطرق ضعيفة، مليئة بالعلل القاذحة، هاك البيان:

تحريح حديث ابن مسعود رضي الله عنه:

الطريق الأول عن أبي الصفاء عن ابن مسعود أنه قال في قوله تعالى "هو الحديث": هو والله الغناء.

أخرجه الطبري في سورة لقمان، وبسبب أبي شبة 368/4، والبيهقي في السنن 223/10، والشمع 278/4، والحاكم في مستدرک 445/2، وأخطب في موضح الأوهام 312/2، برواه جميعاً من طريق عمار الذهبي عن سعيد بن جبير عن أبي الصفاء به.

صححه الحاكم وأقره الألباني في التحريم 143.

وليس كذلك أفعيه علتان قادحتان:

الأولى. عدم الاتصال، فعمار الذهبي لم يسمع من سعيد بن جبير شيئاً.

قال الإمام أحمد في "تعليل ومعرفة أحوال" 459/2 حدثني عبيد الله بن عمر القواريري قال سمعت أن بكر بن عمار يقول مر بي عمار الذهبي، فدعونه فقلت له يا عمار تعال، فحاء فقلت له سمعت من سعيد بن جبير شيئاً؟ قال: لا. قلت: اذهب.

والثانية عمار وابن كان ثقة، فإنه ليس في الدرجة العليا من الصبط، وبذلك أورده العقيلي في الضعفاء 323/3، ورواه الحافظ ابن حجر بالشدود في حديث انظر الفتوح 551/3.

وقد شد في روايته هذا الأثر، فحالف الثقات الذين رووا هذا التفسير عن سعيد بن جبير لا من قول ابن مسعود.

وقد ضعف الحافظ ابن حجر حديث ابن مسعود هذا في الفتوح 91/11.

الطريق الثاني قال البيهقي في الشعب/ 279. أخبرنا أبو الحسين بن العصل القطان نا علي بن عبد الرحمن بن عيسى بن مائة الكوفي نا أحمد بن حارم بن أبي عررة نا عبد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبيه عن ابن مسعود في قوله عز وجل ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ يَتَنَزَّلُ لَهُمْ أَلْحَدِيثُ﴾ قال رجل يشنري جارية تعبته ليلاً أو نهاراً.

قلت: وهذا ضعيف أيضاً، فيه من العلل:

أولاً يونس بن أبي إسحاق، يختلف فيه، وقد فسر حرجه بالاضطراب والعملة والتدليس، فهو مقدم على التوثيق اضطراب تهذيب الكمال 492/32، والميران للذهبي 318/7 وطبقات المدلسين للحافظ 37.

ثانياً يونس لم يسمع من ابن مسعود، فهو منقطع.

ثالثاً: عبيد الله بن موسى يختلف فيه.

هذا، وقد سمع يونس من مجاهد بن جبر، وقد صح عنه تفسير نحو الحديث بالعاء كما سيأتي، فالظاهر أنه سمعه منه، فاضطرب ورفعته إلى ابن مسعود، واعلم أن الطريقين قد اشتد ضعفهما، لكثرة العلل، فلا مجال للقول بأصحتها بتقويان فيحسن أثر عبد الله رضي الله عنه.

*

تخريج حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

وله طرق:

الطريق الأولى رواه جماعة عن عطية بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس هو العاء ونحوه أخرجه الطبري، والبحاري في الأدب المفرد 274-432، وابن أبي شيبة 368/4، والبيهقي في السنن 221-223،

وهذا طريق ضعيف، فيه من العلل:

أولاً ضعف عطاء بن السائب، فإنه اختلط فكان يقتل التلمذ، وجميع الذين
رووا عنه هذا التفسير عن روائعه بعد الاحتياط

ثانياً مخالفة ثقات، فقد تقدم أن هذا التفسير يروى من طرق صحيح من
كلام ابن حبر، ولم يثبت عنه في طريق صحيح أن رفعه إلى أحد من الصحابة

فقط هو الذي رفعه إلى ابن عباس بعدما اختلط، قال أبو حاتم الرازي عن
عطاء رفع أشياء كان يروى عن التابعين، ورفعها إلى الصحابة راجع تهذيب ابن
حجر 386/183/7.

الطريق الثابتة أخرجه الطبري من طرق ضعيفة عن الحكم بن عتبة الكندي
عن مقسم بن بجرة عن ابن عباس.

وهذا طريق ضعيف جداً، طلبات فوق بعض

أولاً الحكم مدلس، ولم يصرح بالسبع من مقسم

ثانياً لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث، وهذا ليس منها انظر
تهذيب ابن حجر 372/2.

ثالثاً: مقسم ضعيف.

رابعاً لا يصرف، فقد رواه مقسم مرة عن ابن عباس، ومرة عن مجاهد عنه
كما في الطبري.

ورواه الحكم عند الطبري عن مجاهد ولم يرد.

خامساً محسنة الثقات، فإنهم روه عن مجاهد ولم يرفعوه إلى ابن عباس

وتفسير مجاهد أخرجه الطبري من طرق كثيرة، واس ابن شبة 368/4، وأبو
نعيم 286/3، بأسانيد بعضها صحيح لذاته.



تخريج حديث جابر رضي الله عنه:

أخرجه الطبري عن عبد الله بن موسى النعسي عن سفيان عن قنوس بن أبي طيب عن أبيه عن جابر قال هو العناء والاستماع به

قلت: وهذا إستاد ضعيف، فيه جملة علل:

الأولى عبد الله ضعيف فيما يرويه عن سفيان، قال عثمان بن أبي شيبة صدوق ثقة، وكان يصطرب في حديث سفيان اضطراباً فبيح [تهذيب التهذيب 96/46/7].

الثانية قنوس ضعيف، خاصة فيما يرويه عن أبيه، قال ابن حبان كان رديء الحفظ، سمرق عن أبيه بما لا أصل له، وربما رفع المراسيل وأسد الموقوف [تهذيب الحفاظ 8/274/555].

والخامسة، فتفسير "هو الحديث" بالعناء، لا يشت مرفوعاً ولا موقوف على أحد من الصحابة، وقد سبقنا إلى ذلك الأئمة المحققون البحاري وابن حجر وابن حزم:

قال البحاري في كتاب الاستئذان باب كل نحو ما طلع إذا شبعه عن طاعة الله ثم ذكر قوله تعالى ﴿وَمَنْ تَابَىٰ مَنْ يَشْرَىٰ لَهُوَ الْحَكِيمُ﴾

وعلق عليه الحافظ بقوله في الصفحة 11، 91 ذكر من اضطر أن للحري استسقط نقض النهي في الرحمة من مفهوم قوله تعالى ﴿يُؤْتِ عَنْ سَيِّئِ اللَّهِ﴾ فإن مفهومه أنه إذا شربه لا يصل، لا يكون مدموماً، وكذا مفهوم الرحمة أنه إذا لم يشعه النهي عن طاعة الله لا يكون بطلاً وكأنه رجع إلى ضعف ما ورد في تفسير النهي في هذه الآية بالعناء وأخرج الطبري عن ابن مسعود موقوف أنه من النهي في هذه الآية بالعناء، وفي سنده ضعف أيضاً

وقال ابن حزم في رسالته ص 435 تفسير قول الله تعالى ﴿وَمَنْ تَابَىٰ مَنْ يَشْرَىٰ لَهُوَ الْحَكِيمُ﴾ بأنه العناء، فليس عن رسول الله، ولا ثبت عن أحد من

أصحابه، وإيا هو قول بعض المفسرين ممن لا يقوم بقوله حجة، وما كان هكذا، فلا يجوز القول به.

ويدل على عدم صحة هذا التفسير عن هؤلاء الصحابة، اختلاف المفسرين في الآية وكثرة أقوالهم فيها، وهذه أقوالهم في "هو الحديث"

العباء، الطبل، الهو واللعب، الخدن في الدين، كل ما شغل عن ذكر الله، الباطل، الشرك، السحر، الأساطير والخرافات والمصاحيث

ونظرًا لهذا الاختلاف، فقد حمل معظم المفسرين الهو على العموم، في مقدمتهم إمام المفسرين ابن جرير الطبري، فإنه قال بعدما استعرض أقوال من تقدمه:

والصواب من القول في ذلك أن يقال عني به كل ما كان من الحديث مذهبًا عن سبيل الله مما سمى الله عن استماعه ورسوله، لأن الله تعالى عمن يقوله ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾، ولم يخص بعضًا دون بعض، وذلك على عمومته حتى يأتي ما يدل على خصوصه. اهـ

ورجح الإمام ابن العربي في الأحكام أنه الباطل

الجواب الثاني

إذا سلمنا أن ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ هو العباء، فإنما لا نسلم بدلالة الآية على التحريم، إن الله تعالى لا يدم الغناء في حد ذاته، ولم يدم من يشترى آلاته، بل دم من يتعمل العباء لإضلال الناس عن سبيل الله أو للاستهزاء بآياته

فالآية تتحدث عن المشركين الذين كانوا يصدون الناس عن سماع القرآن الكريم، ويتحدثون لذلك وسائل عدة، قد يكون منها لعبات والموسيقى

وهذا واضح من الفاظ الآية لكل بصير عاقل

وهو ما فهمه أهل الإنصاف، السعيدون عن التقليد والاعتصاف، فمن علمه العراقي في كتاب السماع من الإحياء، وأن حرم في المحلى 60/9، والريدي في

الإحرف 668/7، والثعالبي في خواهر الحسن، وإليه يشير صريح الإمام البخاري كما تقدم.

وسبقهم إلى ذلك الإمام عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو تلميذ عالم متصير، فقال هؤلاء أهل الكفر فيس هكذا أهل الإسلام وهو الحديث الباطل الذي كانوا يلغون فيه.

فإن ابن حزم في محله 9/60 لا حجة في هذا كونه لوجود أحدها أنه لا حجة لأحد دون رسول الله ﷺ، والثاني أنه قد حالف غيرهم من الصحابة والتابعين، والثالث أن نص الآية يبطل احتجاجهم بها، لأن فيها **وَمَنْ أَلَّامَ مِنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ يَصِلْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِعِيرٍ عَلَيْهِ وَيَتَّحِدَهَا هَرُوءٌ أُولَئِكَ هُمُ عَذَابُ مُهِينٍ** في هذه صفة من فعلها كان كافراً لا حلالاً إذا اتخذ سبيل الله تعالى هرواً ولو أن امرئاً اشترى مصحفاً يصل به عن سبيل الله ويتحداه هرواً، لكان كافراً، فهذا هو الذي دم الله تعالى. وما دم قطعاً وحل من اشترى لهو الحديث ليستهي به ويروح بصره، لا يصل عن سبيل الله تعالى، فطل تعلقهم بقول كل من ذكر، وكذلك من اشعل عذماً عن الصلاة بقراءة القرآن أو بقراءة السنن أو بحديث يتحدث به، أو ينظر في ماله أو بعاء أو غير ذلك، فهو مذموم عاص لله تعالى، ومن لم يصيب شيئاً من العرائض اشعلها ذكراً، فهو محس. اهـ

قلت وتأكد ما ذكر في هذا الوجه بالأمور الآتية

أولاً أنت الأدب التي قدمناها في الفصل الأول حوار العناء وآلاته، وشراء المعبتات، وهي أحاديث مدنية، والآية مكية، فكيف يُقد إباحة تحريم ذلك؟

ثانياً إذا كان العناء مصلاً عن سبيل الله بداته كما يرغم المستدلون بالآية، فإنه سيكون محرماً مطلقاً ولو كان صدراً من المسلم، والمذموم يجبر به بقبول، كأن يكون في العبد والعرس، ومحال أن يكون الشيء مصلاً هادياً

ثالثاً سورة لقمان مكية، والآية تتحدث بالضرورة عن أعداء الدعوة الدين سعلوا **لَهْوَ الْحَدِيثِ** في اللصد عن سبيل الله، وقد ورد ما يفيد ذلك.

أُخرج لناكهبي في أحبار مكة 32/3 عن عمرو بن أمية الصمري رضي الله عنه قال: كان قريش إنما تعني ويعني لها النصب نصب الأعراب لا ذلك، حتى قدم النصر بن الحارث وأخذ على كسرى، فمر على الخيرة فسلم صرنا الصرنا فسلم أهل مكة، وفيه برلت ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ شَتَّى لَّهُمُ الْحَكِيثُ﴾^١ إسناده ضعيف.

وقال سيوطي في الدر المنثور 504/6 أُخرج حوير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ شَتَّى لَّهُمُ الْحَكِيثُ﴾ قال أنزلت في النصر بن حارث، شترى قبيلة، فكان لا يسمع بأحد يربد الإسلام، إلا انطلق به إلى قبيلته فيقول: أظعمه واسقيه وعييه، هذا خير مما يدعوك إليه محمد من الصلاة والصيام، وأن تقاتل بين يديه، فنزلت

حوير عن سعيد له التفسير والمسنند، وهو ضعيف

وقال ابن الجوزي في زاد المسير: قال ابن السائب ومعاذ برلت في النصر بن حارث، وذلك أنه كان ناخرًا إلى فارس، فكان يشري أحبار الأعاجم، فيحدث بها قريش ويقولون: هم إن محمدًا يحدثكم بحديث عبد وثمود، وأن أحدثكم بحديث رستم وسفديار وأحبار الأكاسرة، فيستمعون حديثه، ويتركون استماع القرآن، فنزلت فيه هذه الآية.

السائب ومقاتل ضعيفان.

وقال أبو حازم في أسانيد البرول ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ شَتَّى لَّهُمُ الْحَكِيثُ﴾ يعني النصر بن الحارث، كان محرجًا جزًا إلى فارس، فاشترى أحبار الأعاجم، ثم يأتي بها فتموزها في أسنة قريش فيستملحونها ويتركون استماع القرآن

فمن حوارة ومقاتل وابن السائب، مقبولون في التفسير والدرج، وإن كانوا ضعفاء، بعض عن حديث أنس بن مالك، في روه يعصدهما روي عن عمرو بن أمية، ويزيده قوة هذا الخبر:

قال السيوطي حرج العربي وابن جرير وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ ثَوْبُ الْحَدِيثِ﴾ قال ناضل الحديث، وهو العناء وسجوه، ﴿لِيُصَلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قال قراءة القرآن وذكر الله، برئت في رجل من قريش، اشترى جارية معينة.

أما طريق الطبري فصعيف كما تقدم، وطريقا العربي وابن مردويه لم أنصف عنهما، وقد أضاف أن ابن عباس رضي الله عنهما ما فسر "هو الحديث" بالعناء، من أنه غناء المشركين.

وإذا كانت هذه الآثار لا تنفع المحالف، فقله تعالى ﴿أَمِنْ هَذَا الْقَدِيثِ تَهْتَكُونَ﴾ وَتَهْتَكُونَ وَلَا تَكُونُونَ ﴿١١﴾ وَأَنْتُمْ سَيِّدُونَ ﴿١٢﴾.

وقول ابن عباس هو العناء، كانوا إذا سمعوا القرآن تعزوا ولعزوا، وهي لغة أهل اليمن.

يشرح حان الآية ويفصلان مجملها.

إن القرآن وحدة متصلة، بعضه بشرح بعض، فإذا كانت أية بفها تشبه بئى صبيح المشركين من غير تصريح، فإن هذه الآية تفسرها تفسيراً قاصفاً، فهم يصحكون أثناء سماع القرآن، وأحدون في اللهو واللعب، وأهدف صد الناس عن هداهته، وبينيس صاحب الدعوة من استجانتهم

وتفسر ابن عباس رضي الله عنه، إذا كان محملاً في الأولى، فإنه ما مفصل مفسر.

وعموماً، فإذا كان ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ هو عناء، فإن المقصود هو عناء المشركين والذين يتحدونه بتعجيل باسم وصلاحهم

وأن من استمع العناء، وأدى الواحشات، وترك المحرمات، فمعاد الله أن تشمه الآفة، فله في ذلك سلف صالح، أولهم رسول الله ﷺ، فقد سمعه وأقر أصحابه!

الآية الرابعة:

قال اخق سبحانه في سورة الأنعام ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْكَلْبِ إِلَّا مُعْكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾.

عن ابن عباس قال ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْكَلْبِ إِلَّا مُعْكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ كانت صلاة المشركين عند البيت مكاء، يعني التصغير، وصدية يقول: التصفيق.

قال أهل الاعتساف: المكاء هو التصغير، و تصدية التصفيق، وقد دمهها الله في الآية، فهي محرم، يقياس عليها التصغير في البراءع والدي والمرمر

قلت: وهذا فهم باطل ورأي عاطل من وجوه:

أولاً: إن الله تعالى لا يدم التصغير والتصفيق لداهما، بل يدم المشركين لادبهم جعلوا التصفيق والتصغير صلاة، فدلوا دين إبراهيم وحر فوه

فالمدموم هو فعل ذلك بدلاً من المسك المشروع

ولو قال الله تعالى ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا أَكْلاً وَشُرْباً﴾، لما فهم لعقلاء أن الأكل والشرب محرمان، بل يفهمون أن الذهاب إلى الخخ من أجل الأكل والشرب أمر مدموم.

ثانياً: دلت بعض الآثار في سب برول الآية، على أن قريشا كانوا يأحدون في التصفيق والتصغير بعد مولانا مصطفى عليه السلام

عن سعيد بن جبير قال كانت قريش يعارضون النبي صلى الله عليه وسلم في الطواف يستهزئون به، يصفرون به ويصفقون، فزلت ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْكَلْبِ إِلَّا مُعْكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ رواه الطري.

وقال مجاهد في تفسيره ﴿مُعْكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ قال: المكاء إدخال أصابعهم في أنوفهم والتصدية التصفيق، يخلطون بذلك على محمد صلى الله عليه وسلم صلاته.

وعن قتادة كما عُدَّتْ أن المكء التصفيق بالأيدي والتصدية صياح، كانوا يعارضون به القرآن.

قلت فهذه الآية تلتقي مع الثانية والثالثة في دم المشركين على استهزائهم بالقرآن ومسلفه.

ثالثاً إن التصفيق والتصغير ليسا محرّمين، فقد أذن الله للنساء في التصفيق داخل الصلاة لتسبب الإمام، وصح ذلك عن النبي وبعض السلف خارجها

فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ الشهر كذا وكذا وكذا، وصفق بيديه مرتين بكل أصابعهما، وبقيص في الصفقة الثالثة إيهام المسمى أو اليسرى. رواء مسلم 2/ 761

وعن عطية العوفي عن ابن عمر قال المكاء انتصيف والتصدية التصغير، قال مرة وحكى لنا عطية فعن ابن عمر، فصغر وأمال خده وصفق بيديه

أخرج الطبري بإسناد حسن، فعطية صدوق، وثقه بعض الأئمة، وتكلم فيه آخرون بما لا يوجب جرحه، فترجىح التوثيق.

وأخرج عن جعفر بن ربيعة قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف يقول في قول الله ﷻ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً قال نكر. فجمع لي جعفر كفيه ثم بفتح فيها صغيراً كما قال له أبو سلمة

فظهر أن ما فهمه المساكين من الآية، مخالف للنسبة الصحيحة، فبطل احتجاجهم بالآية.

رابعاً: إن القياس المصادم لبصريح قياس فاسد الاعتبار، فلو فرضنا صحة دلالة الآية على تحريم التصغير، فإن قياس العناء واليرع عليه قياس باطل، لأنه يخالف للأحاديث الدالة على الإباحة، فرحم الله من فهم هذه القاعدة لا قياس مع وجود النص.

الآية الخامسة:

يقول الله تبارك وتعالى في سورة الفرقان ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ أَلْفُوتَهُمْ وَيَدْعُوا بِاللُّغوِ سُبُوحًا صَاحِبًا﴾.

قالوا: "الزور" هو الغناء، بذلك فسره مجاهد.

واللغو هو الغناء أيضًا، بدليل هذا الحديث:

روى الطبري وابن أبي حاتم من طريق محمد بن مسلم قال: أخبرني إبراهيم بن ميسرة أن ابن مسعود مر به وهو يقيم، فقال رسول الله ﷺ: لقد أصبح ابن مسعود كريبًا.

قلوا: فقد مدح الله عباده الذين يستعدون عن الغناء، وسماه زورًا ولغوًا، وفي ذلك دليل على تحريمه.

ويقول جواتا على هؤلاء المساكين:

أولاً: تفسر مجاهد لم يصح، فقد رواه الطبري عنه من طريق ليث بن أبي سليم، وهو يجمع على ضعفه.

ولم يصح كذلك حديث "لقد أصبح ابن مسعود كريبًا"، فإن محمد بن مسلم، وهو ابن ثني، ضعيف في برويه من حقه، ولا بدري أحدث به أو من كتابه.

وبه علة ثمة، وهي لا تقطع، فإن إبراهيم بن ميسرة لم يسمع من ابن مسعود.

وبما حب على هؤلاء أن يشرو ويصححوا أذلهم قل ليطون على كلام الله

ناب الزور وسعوسب موضوع في اللغة للغناء، وبذلك فسر غير ذلك

فسر يروى بالكذب وأعيد مشركين ومحالهم في شتم الله،

والجمهور على أنه شهادة الزور.

وأما اللغو فمسروده بأدى المشركين للمستمعين، والمعاصي، وباطل المشركين،
والرفث، ولأعذب على أنه كل كلام أو فعل قبيح أو باطل لا فائدة فيه
والتفسيران اللذان ذهب إليهما الأكثر، هما التفسيران الصحيحان، فإن الدعة
تدل على ذلك وترشحه، وأما غير ذلك فلا يصح حمل كلام الله عليه بدون دليل
فلا حجة لهم في الآية قطعا.

ثالثا نص أهل العلم على أن الآية مكية، وإن كانت السورة مدنية، فهذا
سدما لهم أن الروور واللعو يعيان العناء، فالمقصود عناء المشركين، المشتمل على
الشرك والفحش والباطل.

وعليه، والله تعالى مدح المومنين الذين يتعدون عن مجالس المشركين
وأفراحهم، إذ كان فيها عناء يدعو إلى غير ما جاءت به عقيدة التوحيد.

رابعا إذا فرضا أن حديث ابن مسعود صحيح، فإن فيه "مرلهو"، وليس
فيه "مرعناء"، واللهو يشمل في الدعة أنواعا وأنواعا من اللعب، فإدراكه هو
العناء.

خامسا مدح الشيء لا يقتضي تحريم تقيده، فإن الله مدح الذين يجتهدون في
أسوافل واستطوعات، ولم ينل أحد إن الاكتفاء بالمرائض معصية
ومدح الله تعالى الذين يصمحوون عن يؤديهم، ولم يعزم لاستفهام من غير
عدوان.

وهكذا، فإن بعض المدح لا يكون مدموماً إلا إذا دلت نصوص أخرى
على ذلك.

وفي سورة منها، مدح الله تعالى من يقوم الليل، فهو يكون عدم القيام
يا قوم!

سادسًا: الطاهر أن حديث ابن مسعود وقع في المدينة، فصحت حجة على جوار العناء، لأن النبي ﷺ م يكر على الذين مرهم ابن مسعود، ولم يرسل من يهاهم، ولم يعاتب من مسعود على عدم الإنكار.

فدل ذلك كله على إقرارهم، ومحال أن يقر بصطفي المعاصي والمكرات!



وبعد، فأت ترى أيها المنصف، أن هؤلاء الداعين، لما لم يجدوا دليلًا على دعواهم، رخوا يحتجون في كتاب الله، عن أي كلمة يستطيعون ليها وتطويعها، فاستدلوا بآيات هي حجة عليهم لا هم، فكلها إن صحت دلالتها على العناء، وهو ما لم يتحقق، نتحدث عن المشركين وعدائهم، ومن فيها آية واحدة تحرم شيئًا من الآلات الموسيقية، أو تنهي عن العناء بدي لا يتضمن السخرية بالشرعة والمشرع.

هذا، وهالك آيات أخرى تمحل الداعون فيها، والأمر بشأنها واضح للرعا قبل الوعاة، فلم نستحسن مناقشتها.

المبحث

الثاني



أدلة المحرمين من السنة

الحديث الأول:

عن عبد الرحمن بن عزم الأشعري عن أبي مالك الأشعري قال قال رسول الله ﷺ ليشر من ناس من أمتي الخمر، يسمونها بغير اسمها، يعزف على رءوسهم بالمعارف والمعيات، يحسب الله هم الأرض، ويجعل منهم القرعة والخنازير.

رواه أحمد 5/342، وبحاري في التاريخ الكبير 1، 1/304-305، وأبو داود 4/46، ومن ماجة 2، 1333/4020، وابن حبان 15، 154، والطبراني في الكبير 3/320 ومسند الشاميين 1، 334، والبيهقي في السنن 3/272 و8/295 و10، 231، وحملي في الأماي 1، 101، وأبو داود في الكبرى 1/52، وحمزة في تاريخ حرجاء 116، وتقدم في مسند النقيس 34، وابن عساكر في تاريخ دمشق 43/311 و48/50-51 و67/190.

رووه جميعاً من طريق عدة عن عبد الرحمن بن عزم عن أبي مالك الأشعري

وهو حديث صحيح، وله شواهد:

الأول عن أبي أمامة عن أبي إسحق قال سببت صدقة من أمتي على أكل وشرب وهو ولعب، ثم يصحون قرده وحذير، فيبعث على أحيانهم ربح فتسبهم كما سببت من كان فيهم، يستحلهم الخمر وصرهم بالدقوف واتخاذهم القينات.

رواه أحمد 5/259-329، والحاكم 4/515، وإسحاق في الشعب 5/16،
والطبراني في المعجم 155/1137، وأبو يعقوب 6/295، وابن عساکر 25/283،
في إسناده أبو يعقوب فرقد السجني، وهو ضعيف، لكنه يقل التحسين به
تقدم.

الثاني عن سهل بن سعد، قال سئل النبي ﷺ بكون في هذه الأمة حسف
ومسح وقذف قيل ومتى ذلك يا رسول الله؟ قال إذا ظهرت القيان والمعارف
واستحلت الخمر.

رواه عبد بن حميد 167، وأبو طري في الكبير 6/150، والخطيب
العماد 10/272 من طرق عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن النبي ﷺ قال
عن سهل بن سعد.

وهذا ضعيف، عبد الرحمن بن زيد مجمع على ضعفه

الثالث عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
في هذه الأمة حسف ومسح وقذف فقال رجل من المسلمين يا رسول الله؟ ومتى
ذلك؟ قال إذا ظهرت القيان والمعارف وشربت الخمر.

رواه الترمذي في انفتح سرقم 4، 2213، 495، واس أبي الديا في دم
الملاهي 2/1، والروابي في مسده 1، 136، وأبو عمرو الذي في انفس 3، 709،
من صرق عن عبد الله بن عبد القدوس حديثي الأعمش عن هلال بن يساف عن
عمران بن حصين،

وهذا أيضًا ضعيف جدًا، فيه ثلاث علل:

الأولى: عبد الله بن عبد القدوس ضعيف،

الثانية: الأعمش مدلس، وقد عنعن.

الثالثة: الاصطراب، فقد رواه الأعمش عن ابن سابط مرسلًا عبد الداي في
العتن، وروي هنا مرفوعًا.

وأنصوب أنه مرسل، فقد روه بن أبي الدنيا في الملاهي 2/2، و من أبي
شبه في مصنفه 15/164، من طريقين جيدين عن عبد الرحمن بن سابط

فلا يصح عن حديث عمران بن حصين، وقد ضعفه الحافظ لربندي في
الإتحاف 7/678، فلا نقد الشرح الأساسي في الحكم عليه بالصحة في تحريم آلات
الطرب ص 63، بدعوى كثرة الطرق والشواهد، فإن زيادة الضعيف مكره، وقد
رد الصعفاء رفعه إلى عمران، بخلاف الثقات الذين أسدوه مرسلًا عن ابن
سابط.

الرابع عن زياد بن أبي زياد عن أبي بصرة عن أبي سعيد رفعه إلى النبي ﷺ
قال يكون في هذه الأمة حسف وقذف ومسح، في متحدي الفقيات ولا يسي
الحرير وشاربي الخمر رواه بطراي في الأوسط 7/78

وإساده ضعيف جدًا لا يقبل التحسين، زياد بن أبي زياد الخصاص، متروك
منكر الحديث، [تهذيب التهذيب 3/368].



قال المحرمون: الوعيد الشديد على الشيء يدل على تحريمه عند الأصوليين، وقد رتب الحنف والمذنب في هذه الأحاديث على سماع المعارف والمعيات، وهو وعيد شديد.

قلت: قد تعسف هؤلاء وتكفوا، وحرفوا معنى الحديث ودلوا، فمن الوعيد المذكور لم يترتب على مجرد سماع المعارف والمعيات، بل على اقترانها باستحلال الخمر وشربه، فلفظ الأول، وهو الصحيح، يصف طائفة من المسلمين، يبتون على اللهو المحرم، فيسكرون ويرقصون ويعون.

فحديث صريح في عناء المساق أهل المجوس، وفي لمعيات الفجرائة، الاتي يحرص على الفاحشة، ويردد من هم السكاري.

هذا هو التصوير الواضح الساطع، وأما عناء المؤمنين الصالحين، فما تعرض له الحديث بذكر لا من قيل ولا من بعيد، إلا إذا أردنا أن نرغم أنفسنا على تصويره.

قال العلامة يوسف القرضاوي حفظه الله:

في الواقع، نعى [يقصد الحديث] على أخلاق طائفة من الناس، اتعمقوا في الزنوف والليالي الحمراء وشرب الخمر، فهم بين خير وساء، وهو وعاء، وحر وحرير. [الإسلام والفن ص 44].

قلت: هذا الذي ذكره وقررناه، تؤيده القرائن الآتية:

أولاً: لفظ الحديث وسياقه، ففيه ذكر استحلال الخمر ونسبتها بغير اسمها، وليس الحرير، وهذه القائع لا يقعها أهل الإسلام الصادقون، وإنما يتجرأ عليها الفسقة الماردون.

ثانياً: ما فهمه المحرمون معارض للأحاديث الصحيحة الصريحة، الباطنة بحوار المعارف، وإباحة شراء القيان، ورفع الخرج عن سماعهن، وإن حديث رسول الله ﷺ مره عن التناقص والاضطراب.

ثالثاً قالوا إن العيد أشد يدل على التحريم، ونحن نقول بذلك، لكننا نصيف إن الشيء إذا حرم، لا ترتفع عنه الحرمة إلا بالضرورة المعتبرة، وقد سلمتم بجواز العناء والمعارف وسماع المعينات في العيد والعرس، وقلتم به يكون سنة فيها!

فأي ضرورة ألجأت إليهما معشر العطاء؟

ومن جهة ثانية، فإنكم وصفتم الشيء الواحد بالتحريم والاستحباب في آن واحد، ومعلوم أن ذلك غير ممكن إلا بالنسح، وهذا أمر عجاب!

فإن قالوا الأصل في العناء والمعارف التحريم، ويجوز أن في العيد والعرس، بدليل الأحاديث التي صحت فيها، وبذلك يرتفع التناقض

قلنا إذا كان الأصل في الشيء هو التحريم، فإنه لا يصير مباحاً إلا بالضرورة، وهذا شرط غير موجود في العيد والعرس

ومن جهة ثالثة فإذا كانت أحاديث العمد والعرس صحيحة، فإن أحاديث سائر الأفراس، وأحاديث الإطلاق، صحيحة أيضاً، فكان عليكم أن تأخذوا بالجميع.

رابعاً إن الصحابة أعرف بمراد حديث رسول الله ﷺ، وقد صحح عن بعضهم الأحاديث التي سمعوا بعد النبوة، وما أنكروا عليهم أحد، ولا صحح عن غيرهم خلاف، فدل صيغهم على أنهم يفهمون من الأحاديث ما ذكرنا، وفهمهم حجة إذا لم يختلفوا.

فطل احتجاجهم بهذا الحديث، والحمد لله.



الحديث الثاني:

عن عطية بن قيس عن عبد الرحمن بن غم الأشعري قال حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري - والله ما كذبتني - سمع النبي ﷺ يقول ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والحمر والمعاذف، وينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم ساحرة هم، يأتهم - يعني الفقير - حاجة فيقولوا، ارجع إلينا غدا، فيبينهم الله ويضع العلم، ويمسخ آخرين قردة وحارير إلى يوم القيامة

رواه أبو داود 4039، وابن حبان [6719 إحصاء]، والطبراني 3/319،
والسهي في السنن 221/70، وابن عسك 19/156، وعلفه الحاربي
2123/5.

وصححه جماعة من المحدثين، وضعفه قلة!

قال المحرمون دل قوله ﷺ "يستحلون"، على أن الأصل في الأشياء المذكورة هو التحريم، وقد ذكرت المعازف معها، فهي محرمة، إلا الهدف في العيد والعرس، وراى بعضهم الأفراح، فالمعروف لفظ عام، يخص منه الهدف بشرطه!
كما قالوا، هداهم الله وإيانا، ولا حاجة فيما فهموا واستنطوا

الجواب الأول:

هذا الحديث ضعيف سداً، شديد مكر متناً، وإن صححه بعض الأئمة، كيف ذلك؟

إثبات الشكوك ونكارة المتن:

هذا الحديث، هو حديث أبي مالك، المنتقد، ثبت ذلك بالأدلة الآتية

أولاً الحديث الأول يرويه أبو مالك الأشعري، وقد وقع في هذا، حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري، وراى ارجح أنه عن أبي مالك

وهنا دليل الترجيح:

الحديث الأول يرويه عبد الرحمن بن عثم عن أبي مالك، وهذا يرويه عطية بن قيس عن عبد الرحمن بن عثم عن أبي عامر أو أبي مالك عن الشث، وقد جرم عبد الرحمن في الطريق الأول بأنه حديث أبي مالك، وتنبه جماعة على بساطه عنه وقد اعترف الشيخ الألباني في تحريمه ص 46 بأنها حديث واحد، حيث عبد عطية بن قيس متابع لمالك بن أبي مريم عن عبد الرحمن عن أبي مالك باللفظ الأول.

وصرح به في الصفحة 51.

وقوله صرح الإمام البخاري بأنه حديث أبي مالك، فنقل عنه الألباني في تحريمه ص 50 أنه قال إنها يعرف هذا عن أبي مالك

ثانياً جاء في رواية البيهقي 3/ 272 واس عساكر 67/ 189 عن عطية بن قيس قال قام ربيعة الحارثي في الناس، فذكر حديثاً فيه طول، قال فبدأ عبد الرحمن بن عثم الأشعري، قلب يمين خلعت عليها قال حدثني أبو عامر أو أبو مالك، والله يمين أخرى، حدثني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ليكوس في أمتي أقوام يستحلون، قال في حديث هشام، الحمر والخمر، وفي حديث دحيم الخمر والخمر والمعاذف، ولينزلن أقوام...

دل هذا الطريق على أن ربيعة الحارثي كان حاضراً لما سمع عبد الرحمن بن عثم، وقد رواه ربيعة باللفظ الأول:

روى ابن عساكر في تاريخه 67/ 190 من طريق قتادة بن المصعب عن عبد الله بن قتادة قال سمعت ابن نعار [ابن نعار هو هشام بن نعار بن ربيعة الحارثي] يحدث عن أبيه عن جده قال قال يوماً لأهل دمشق يا أهل دمشق، والله ليكوس فيكم الخسف والمسح والقذف قالوا وما يدريك يا ربيعة؟ قال هذا أبو مالك فسأله، قال وكان يزل عليه فراح به إلى المسجد، فقالوا له ما يقول ربيعة؟ فقال سمعت رسول الله يقول في أمتي الخسف والقذف قال فبنا: فيم يا رسول الله؟ قال: يا تخاذهم القينات وشربهم الخمر.

قلت وهذا إسناد صحيح، ورحمته عليهم ثقات، إلا عمار بن ربيعة فقال عنه الأساوي في تنقيح ص 66 وثقه ابن حبان 294، 5، وترجم له ابن عساكر برواية ثلاثة عنه، فمنته حسن الحديث إذا لم يخالف أحد.

منع آخر عن مالك بن أبي مريم قال كان حلوت مع ربيعة الحارثي، فتذكرنا، انطلاء، في خلافة الصحاح بن قيس، فربما تكلمت، إذ دخل علينا عبد الرحمن بن عثم [فقال حدثني أبو مالك الأشعري أنه سمع النبي ﷺ يقول لبشر بن داس من أمتي خمر يسمونها بغير اسمها ..

ثبت مما تقدم أنها حديث واحد.

فأين الشذوذ أو النكارة؟ ومن علمته؟

نعيد لفظ الرواية الأولى وإنشائية لتكون المقارنة تامة

اللفظ الأول "لبشر بن داس من أمتي الخمر، يسمونها بغير اسمها، يعرف عن رؤسهم بالمعارف والمعاص، يخسف الله بهم الأرض، وتجعل منهم القردة والخنازير"

اللفظ الثاني: "لبكوس من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعارف، ولبشر أقوام إلى جب علم يروح عندهم سارحة لهم، بآتيهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولوا ارجع إلنا عداء، فيبستهم الله ويصع العلم، ويصع الحرين فردة وخنازير إلى يوم القيامة".

مضامين اللفظ الأول:

- 1 - سيظهر في أمة الإسلام من يعير اسم الخمر
- 2 - ستعزف المغنيات بحضرة أوثك المحرفين المبدلين.
- 3 - فيحق الخسف بهم، ومسح بعضهم.

مضامين اللفظ الثاني:

- 1- سيظهر في المسلمين من يحكم بحليه الحر وحرير والخمر والمعارف، ولم يذكر الأول إلا الخمر.
 - 2- سئل قوم عد جل، ويأتيهم الفقير فيمنعونه مسوقين، فيهلكهم الله، وهذا غير مذكور في الأول.
 - 3- سيصع الله العلم، وهو غير موحود في الأول
 - 4- سمع بعض الدين معوا، ذا الحاجة فردة وحرير، وبها أحمر في الأول سمع أهل المسق ولفحور الخمارين
 - 5- أضاف الحر [وهو الزنا]، وحذف القيان.
- فهذه ردات ومعالجات كثيرة، صادرة من ر وليس بالصايط كما سيأتي، حذف فيها من هم أكثر وأوثق، وهذا يسميه المحدثون شذوذاً في المتن، إذا كان الراوي ثقة، وإن كان ضعيفاً سموه بكرة، وكلاهما ضعف
- ولم يحذف عطية من تابعه، بل شد عن رواة شواهد اللفظ الأول
- في الشاهد الأول: إذا ظهرت القيان والمعارف واستحلت الخمر.
- وفي الثاني: باستحلالهم الخمر وضرهم بالدقوف واتحادهم القيان
- وفي الثالث: في متخذي القيان ولاسي الحرير وشاربي الخمر
- وفي الرابع: ظهرت القيان والمعارف وشربت الخمر
- لاحظ الشاهدين الأول والثاني، تجد أن الاستحلال يقع على الخمر فقط، فلا يعطف عليها الحرير والمعارف.
- وحالف عطية الأحاديث الصحيحة الدالة على أن الأصل في العناء والمعارف هو الإباحة، ولا يجرمان إلا إذا اقتربا بمنكر.

والخلاصة أن هذا اللفظ شاذ مسرور، لأن عطية حذف رواية اللفظ الأول، الذي لا يدل على ما دل عليه حديثه، وهم أكثر منه وأوثق، فوجب ترجيح اللفظ الأول وطرح هذا.

وقد رجحه الإمام البخاري:

فإن الألباني في تحريمه ص 50 قدم [يقصد البخاري] رويته [بمقصود روايته مالك] من أبي مريم روي اللفظ الأول [التي فيها الحزم بأن مصححي هو أبو مالك الأشعري على رواية شبيهة هشام بن عمار التي أخرجها في صحيحه هذا إذا قلنا إن عطية ثقة، فإن الثقة إذا خالف الأوثق والأكثر، سمي حديثه شاذاً].

والحق أن من الحديث مسكر، فإن عطية ضعيف كما سيأتي

التدليل على أن الشذوذ أو النكارة أحياناً من عطية.

نسب لدينا بعد المقارنة بين لفظي الحديث، أسما يختلعا اختلافاً كبيراً، فيها لا يتفقان في المضمون والمطلوب، بل يتناقضان!

وأشرنا إلى أن عطية من قيس هو علة الشذوذ، فما هو دليلنا؟

الدليل الأول:

لقد حمينا طرق اللفظ الثاني، فوجدنا مدارها على عطية، وقد وقع فيها كلها الشك في اسم الصحابي.

وتأملنا حاله وأحوال الرواة عنه، فوجدناه متكلاً فيه كما سيأتي، ووجدنا أغلب الرواة عنه ثقات ضابطين.

الدليل الثاني:

عطية من قيس ضعيف، إليك كلام أئمة البقعة فيه

* قال ابن سعد في صفاته 460/7 عطية بن قيس، وكان معروفًا وله أحاديث.

قلت يصد هذا أنه كان معروف العين [بـ]، وأنه كان مدلل الحديث، وأما حال صسطه وعداته فلا خبر عنه في هذا الكلام

* وقال ابن حبان في ثقافته 260/5 عطية بن قيس الكلبي من أهل الشام، كنية أبو يحيى مولى لأمي بكر بن كلاب، يروي عن معاوية، روى عنه الشمامسة واسمه سعد بن عطية، مات سنة إحدى وعشرين ومائة، وهو من أربع ومائة سنة، وكان مولده سنة سبع عشرة ومات قبل مكحول.

قلت من مسلمات عبد المستعين بالحديث، أن ابن حبان يورد في ثقافته من روى عنه الحديث، إذا كان حاليًا من تعديل والتجريح

ولذلك وصفوه بالتساهل في التوثيق

مفاد هذا القول، أن ذكر الراوي في ثقافت ابن حبان لا يقتضي توثيقه عنده، إلا إذا نصَّ بعبارة صريحة على ذلك.

وقد أورد الإمام عطية دون أن يصرح بتوثيقه، فلا يقال إنه ثقة عنده

* وأم الإمام أبو حاتم الرازي فقد عن عطية صالح الحديث [الخرج والتعديل 383/6].

وهذه العبارة يطلقها الإمام على بصغفاء، أنه عليه اسم في مقدمة "الخرج والتعديل" 37/2.

ويؤيده هذا قول الإمام في معاوية بن صالح: صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به. [الخرج 382/8]

فقوله "يكتب حديثه ولا يحتج به" يؤكد أن العبارة تعني التصغير عنده

* وفي تاريخ الدوري 576/3 سمعت يحيى، ومثله عن عطية بن قيس فقال: هو كوفي.

قلت: عبارة الإمام اس معين تدل على أن عطية غير معروف الضبط عنده،
ولذلك قال اس حرم في المحلى 1 / 231 مجهول.

* وقال البخاري في تاريخه 7 / 9 عطية بن قيس الكلاعي الشامي، عن
معدوية وقرعة، روى عنه مكحول وربيعة بن يريد وأبو بكر بن أبي مريم وداود بن
عمرو، سبه عبد الله بن لعلاء بن زيد، وقال يريد بن عبد ربه أحرما عبد الأعلى
بن مسهر قال حدثني سعد بن عطية أن أبا عطية مات سنة إحدى وعشرين
ومائة وهو بن أربع ومائة سنة.

قلت ليس في كلام الإمام تعديل أو تحريج، إنما فيه إنسان وجود شخص
اسمه عطية بن قيس.

وتقدم أن الإمام يقدم رواية مالك بن أبي مريم على رواية عطية بن قيس،
وإذا علمت أن مالكاً مقول فقط، أمكنك أن تفهم حال الرجل عنده

* عطية من رجال مسلم في المتابعات والشواهد، لا من رواة الأصول، وفي
ذلك إشارة إلى عدم الاحتجاج به، فإنه مخرج للضعفاء الذين لم يشتد ضعفهم في
غير الأصول.

نتائج ما تقدم:

- 1- عطية معروف العين، إمام في القراءات.
- 2- عطية ضعيف عند أبي حاتم.
- 3- اس معين ولبخاري لا يعرفان حال عطية في الصضط، وقد رجح
البخاري عليه راوياً في آخر مراتب التعديل.
- 4- عطية مجهول عند اس حرم، والظاهر أنه يقصد جهالة الحال
- 5- عطية من رواة المتابعات والشواهد عند مسلم، فكأنه يلفت إلى ليه
- 6- مجرد اس حبان بإيراد عطية في الثقات، وليس ذلك نصاً في التوثيق

ثبت مما تقدم أن عطية معروف العين، حال من التوثيق، مخرج عبد أبي حاتم، ومن كان هذا حاله، فمحال أن يحسن حديثه فضلاً عن تصحيحه.

وقد تقطع الإمام الذهبي فقال في انكشاف 27 / 2 عطية بن قيس الحمصي أرسل عن أبي وبحوه، وعرا مع أبي أيوب، وسمع معاوية، وقرأ القرآن على أم الدرداء، وعنه سعيد بن عبد العزيز وطائفة، وكثيرون يصلحون مصاحفهم عن قراءته، عمر دهرًا وجاوز المائة مات م.

وبين في هذا ما شعر بتوثيقه، فإن الإمامة والصلاح وإتقان القراءة، ليس من الصيغ التي يشت بها صسط الراوي، ومن يطالع كتب الخرج، يجد عشرات الأئمة واختط والمقرئين المصنفين عند المحدثين، كاس لعه وشريك وعند الله بن صالح...

بركي هدا، أن الذهبي أورد عطية في الميران 158 / 8 المحقق للمرواه اشكلم فيهم، ثم لم يورده في كتاب "من تكلم فيه وهو موثق".

إن الذهبي إمام فطن، يدرك مقاصد النقد، فهذا وحده راوياً مثل عطية، بكتفي بالنميج والتلويع، ويصرب عن الإفصاح والتصريح، فرحمه الله من إمام وذا



إثبات الاضطراب:

إن الروي الشفة قد لا يتفر بعض مروياته، فيحظى فيها ويضطرب، فتكون ضعيفة دون أن تؤثر على باقي حديثه.

فإذا ما صادف عطية بن قيس ثقة، فإن حديثه هذا من الأحاديث التي أخطأ فيها واضطرب اضطراباً وحشاً، وهناك الدليل

أولاً إن عطية يشك في الصحابي الذي يروي حديث المعارف، وهو نوع من العترة وسوء الحفظ، يدل على عدم صطه للحديث

إن بني يسمى اسم الصحابي الراوي، حري بسبب المتن والعلط فيه

ثانياً روى عطية هذا الحديث عن الشك في صحابي، ورد عنه ذلك في حل الطرق، وقال في روايته ابن حبان حدث أبو عامر وأبو مالك لأشعريين، سمعوا رسول الله ﷺ يقول.

فهو هنا يخالف نفسه، فيرويه عنها معاً بعد أن كان يشك فيمن يكون منها صاحب الحديث!

ثالثاً ولم يكتف عطية بالاضطراب في السند، فاضطرب في متن أيضاً.

قال في رواية ليكوس من أمني أقوم يستحلون الخمر والخمر والمعارف.

وفي أخرى ليكوس في أمني أقوم يستحلون الخمر والمعارف

وفي رواية أبي داود ليكوس من أمني أقوم يستحلون الخمر والخمر، وذكر كلاماً، قال يمسح بهم آخرون قردة وحمير إلى يوم القيمة

فحذف في الثانية آخر، ورد في الثالثة "آخر" بالراي، وأشار إلى سوء حفظه بقوله: "وذكر كلاماً!"

إنها سلسلة من الأخطاء والاضطراب، لا يبقى بعدها مجال للشك في أن الرحمن لم يسطر حديثه، فراد ونقص، وغير المعنى، فجاء برواية شاذة منكورة. حالف فيها جميع الذين سمعوا هذا الحديث، في محسن تذكر إطلاقاً بدمشق فلم لم يكن إلا هذا التحط، لكان كافيًا في طرح حديثه هذا والإصرار عنه



الاعتراض الأول:

قال المعارض كيف تصنف حديثاً يرويه البخاري في صحيحه ١٩

الجواب:

أولاً أحاديث البخاري قسمان معلقات وأصول، وفي المعلقات يورد الصحيح والضعيف.

فعندما يقول الأئمة: أحاديث البخاري كلها صحيحة متلقاة بالقول، فإنهم يقصدون الأصول، أما المعلقات فما ذكرناه عنها بجمع عليه.

فكن على يقين قبل الاحتجاج

إذا عرفت هذا، فاعلم أن الحديث المذكور عند الإمام في المعلقات، فإنه قال: [باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، وقال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد حدث عند الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس الكلبي...] [الكلابي...]

وهذا الذي قلناه عن كون الحديث معلقاً أمر يسلمه جميع الأئمة، ويسايرهم الشيخ الألباني عليه.

أريدك إذا عدت إلى كتب الرجال الستة، لن تجد عطية بن قيس مذكوراً في رجال البخاري، والسبب هو وروده في إساد حديث معلق

واعلم أن البخاري رضي الله عنه، لا يعلق الحديث إلا ليسه على فائدة، ولا فائدة في هذا التعليق إلا التلميح بوجود رأي غير معروف الصط في إسناده، ولا شك أنه عطية.

ثانياً إخراج الحديث في الصحيحين، لا يقتضي حلوه من الشدود، فهيما أحاديث وقع فيها شيء من شدود، كحديث "سعة يطلهم الله في طله" عند مسلم.

وفي بخاري بعض من ذلك، يُسَمِّيه الحافظ ابن حجر في المتنح، ومنها
هذا

فتب في 133/1 وما ما ومع عنده في الركاة من هذا الوجه، من ريبه س و
في قوله "وشهاده أن لا إله إلا الله" فهي زيادة شديدة، لم يتابع عليها صحيح من
منها أحده.

معد ما تقدم أن الحديث معلق في صحيح البخاري، فلا مطعن على من
صعته، وإذ سلما صحة مسده، احترقا شبه الصحيح، لم يكس في ذلك حجة،
لأن صحة مسده لا تستلزم حلوله من الشكوك

في حديث شاذ وإن صح طريقه، وأكثر من هذا، فإن ترجيح البخاري رواية
مالك على عطية، دليل على شذوذه لفظه.

الاعتراض الثاني:

فأبو سلم أن البخاري رواه معلقا، لكنه صدره بالجزم فقال قال هشام بن
عمار...

وقد نص المحدثون على أن المعلقات التي يصدرها البخاري بالحرم تكون
صحيحة

والجواب:

ما ذكره حاكم أعني، والصواب أنه صدر أحاديث ضعيفة بصيغ الحرم،
وقد به على ذلك الحافظ في "تعليق التعليق"، و"فتح الباري"، و"الكشف على
مقدمة ابن الصلاح".

وإذا كان الشيخ الألباني قد استند في بعض كتبه إلى هذه الدعوى، فإنه أطلها
في مواضع أخرى:

فقال "نقد نصوص حديثية" ص 7. {من المقرر في علم الحديث، أن أحاديث
صحيح البخاري تنقسم إلى قسمين:

الأول هي التي يستند بها البخاري إلى النبي ﷺ،

وهذا القسم كله صحيح عند العلماء، إلا أحرقاً بسيرة حدّاهم فيها بعض الرواة.

والآخر هي التي يذكرها بدون إسناد متصل إلى النبي ﷺ، وله صور كثيرة لا مجال لذكرها الآن، وهذا القسم يُسمّى بالسند المعلق، قد انعقوا أن فيه الصحيح والخس والصعب، إذا صدر الحديث المعلق بصيغة الحرم مثل قال وروى وذكر ونحوها، فإنه يدل على أنه صحيح عنده على أن هذا ليس مطرداً عنه، فكثيراً ما يصدره بصيغة الحرم ويكون ضعيفاً، وقد يصدره بصيغة التبرص وهو عنه صحيح، لأسباب لا مجال لذكرها الآن.

قلت وفي هذا الكلام، اعتراف من الشيخ بأن أحاديث الصحيح، يوجد فيها أحرف "سيرة جداهم فيها بعض الرواة".

الاعتراض الثالث:

لقد صحيح جماعة من الأئمة الحفاظ حديث عطية، ولم يصعبه إلا ابن حزم، فكيف تقلده وترك قول هؤلاء الصحاح؟!

وجواب هذا من أوجه:

أولاً: إني لم أقله ابن حزم ولا غيره، بل جعلت قواعد علم الحديث هادياً، فأوصلتني إلى ما وافقت فيه ذلك الجبل المحمّ فأتت ترى أنني لم أكتف بما قاله في عطية، بل ردت عليه نصيب أبي حاتم، وإثبات اضطرابه ومخالفته للأوثق منه.

ثانياً: إذا كانت القواعد توصل إلى مخالفة أئمة الشأن، فلا صير ولا حرج، لأب مكمّلون بالناس الدليل واليقين، لا آراء الرجال واجتهاداتهم.

ثالثاً: إن الأئمة قد يقلّدون بعضهم بعضاً، فهذا خطأ الأول، ولم يتحقق الثاني، بل وراءه، فوجود كثرة في جانب التصحيح، لا يعني أنهم جميعاً جمعوا طرق الحديث وخبروها.

وأنا واثق أن كثيرًا من الذين صححوه، معرون بوروده في صحيح البخاري مصدرًا محرم، أو يكون عطية من رجال مسلم دون أن يلتفتوا إلى أنه يخرج به في غير الأصول، أو يذكره في ثقات ابن حبان.

رابعًا يبدو أن الذين صححوا حديث عطية، لم يدركوا أن أنا حاتم صغته، فهذا الحافظ ابن حجر رحمه الله، وهو من هو في الحفظ والإتقان ومعرفة الرجال، يقع في لوهم فيقول في شرحه عن الحديث عن عطية قواه أبو حاتم وقد رأيت أنه صغته! هلست أدري أعرف الحافظ اصطلاح أبي حاتم نفسه، أم لا؟

فإذا كان هذا الإمام الكبر يقع منه مثل هذا، فماذا يكون حال من هو دونه في معرفة الرواة؟

حاشا أغلب الذين صححوا رواية عطية، من القائلين بتحريم المعارف ومعلوم أن للعذهب تأثيرا على كثير من العلماء.

إنا لا نتهمهم بشيء، لكن الإنسان إذا شأ على رأي، صعب عليه التحقق والمطرق أدلته، ودعاه إلى الوثوق بكل حجة تعصده، وهذا أمر وقع معروف، لم يسلم منه أحد، إلا من رحم الله.

خلاصة القول بدعو الأئمة على دينهم، أن يرفعوا عشاوه التقليد والركون إلى أعمال من يقدم من أرحاب، فيستشدوا بالقواعد التي أثبتوها لها، فحاكموا آراءهم بيها، في وحدوه موافقًا تمسكوا به، وما رأوه مصادمًا صرحوه أم بشاعة النهم، وللمر بالألغام، فشيمة الحياء الموعلين في انتقده والاجترار.

قد يقول بعض الحشيش إننا تحدثنا فيما قبله عن ابن حبان، فاصواب أنه وثق عصمه، ويدل عليه أنه أخرج له في صحيحه فيكون توثيقه في مقابل تضعيف أبي حاتم، ولما ورد لخرج مذهباً، وحب تقديم التعديل.

والجواب على هذا من وجوه:

أولاً صحيح أن صحيح ابن حبان يشير إلى ما ذكر، لكن توثيقه غير مسلم عند أهل الحديث، فإن مدحه أن يوثق كل من روي عنه لعلم ولم يعلم فيه حرجاً، فهو يورد في ثقافته مجاهيل، حال والمستورين، ويخرجهم في صحيحه

ثانياً تقديم التعديل على الترجيح، مشروط بتعدد المعدلين وإسناد الحرج، وعند التساوي يقدم الترجيح المهم، وقبل يقدم مطلقاً.

ثالثاً ما ذكرناه من تساوي التعديل والترجيح يردّه الواقع، فقد صعدنا ابن حزم، فهما اثنان في مقابل واحد.

رابعاً إذا فرصنا تساوي الطرفين، فإن ترجيح أبي حاتم مقدم على توثيق ابن حبان لأسباب:

- 1 - أبو حاتم أعرف بالرجال وأحوالهم من ابن حبان
 - 2 - أبو حاتم شامي كعطية، فهو أعرف ببلديه من ابن حبان السني، بل إن المحدثين يقدمون قول أبي حاتم في الشاميين على البخاري الإمام
 - 3 - عدم معرفة البخاري وابن معين بعطية تفوي جانب الترجيح
- رابعاً، رأيت أن الشيخ الألباني يعتبر العار من ربيعة، الذي وثقه ابن حبان، وروى عنه جماعة، ولم ينكلم فيه أحد، يعتره حسن الحديث إذا لم يخالف غيره

فما قوله وقولكم في عطية الذي تعرد ابن حبان بتوثيقه، وضعفه أبو حاتم
واس حرم، ثم حالف جماعة من الرواة، منهم ابن ربيعة؟

إسا إذا كنا نعلم القواعد ثابت لنا أو غيرنا، ملزمون بتصنيف رواية عطية

الاعتراض الخامس:

قالوا إن عطية من رجال صحيح مسلم، وقد تقرر أن من روى له الشحان
فقد جاور القطر، فدعواك أن ابن حبان تعرد بتوثيقه، دعوى لا تصح.

الجواب:

لا يصح عند المحدثين ما ذكرتموه من كون رجال الصحيحين جاوروا
القطر، والحق أنها مقولة بعض الخطاط، فقلده بعضهم ونقصها القانون.

والدليل على هذا أمور:

أولاً: هناك رواية ضعفاء في أسانيد الصحيحين، كهشام بن عمار وليث بن أبي
سلمة وغيرهما

وهؤلاء تخرج لهم الشحان في المنابع والشواهد، أو يخرجون حديثهم
الذي رواه فل احتلاطهم، أو ما رواه من كتبهم الصحيحة

فالقول بأن جميع رجال الصحيحين ثقات، دعوى ماقصة للواقع

ثانياً: لقد صرح الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، بأن رواه عن درجات،
منهم من يخرج له احتجاجاً، ومنهم من يروي له في المنابع والشواهد وهؤلاء
هم الضعفاء.

فقال رحمه الله إنا نعلم إلى حجة ما أسد من الأحبار عن رسول الله ﷺ،
مقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس .. فأما القسم الأول، فإنما
نتوحي أن يقدم الأحبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأبقى من أن
يكون يعلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوحده في روايتهم

اختلاف شديد ولا تحيط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين ومن ذلك في حديثهم، وقد بحث تفصيلاً أحمر هذه الصنف من السنن، أتعاف أحداً يقع في أساليبهم بعض من ليس بموصوف باحتمال ولا إنفاق، كالصنف المتقدم فإنهم على أنهم وإن كانوا فيها وصفاً دومهم فإن سم استر والصدق وتعطي العلم بشملهم، كعطاء من السائب ويريد من أبي زيد ولست من أبي سيم وأصرهم من جمال الآثار ويقال الأخبار.

فنت لبت مجمع على صفه، وعطاء احتلط، فقلوا ما رواه بل الاحتياط وضعفوا الباقي إلا أن يتابع فيحسن.

قال نقاصي عيص وحديثه [أي مسنداً] ذكر في أبواب كتابه حديث الطغفيل لأولين، وأتى بأساليب الثانية منها على طريق الانتداع سلاولى والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب شيئاً، وذكر أقوالاً تكلم قوم فيهم وركبهم آخرون. [مقدمة النووي على مسلم 1/ 23].

وأجاب الحافظ من الصلاح على من عاب على مسلم، جرح أحاديث الضعفاء بأحونه، منها قوله الثاني أن يكون ذلك واقعاً في المدعيات وشواهد لا في الأصوب، وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد لطيف رحاله ثقت وكعبه أصلاً، ثم يتبعه بإسناد آخر وأساليب منها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة والاستشهاد، مقدمة النووي 1/ 25.

فلا حور بعد هذا أن يُقدّر من أخرج به مسلم فهو ثقة حور اختصره

فما الشأن بالنسبة لعطية بن قيس؟

نسب به في صحيح مسلم، لا حديثان، كلاهما في كتاب الصلاة، الأول في باب التيمم في الظهر والعصر، والثاني في باب ما يقول إذا رفع رأسه من ركوع أم الأول فأخرجه من طريق عطية عن فرعة عن أبي سعيد الخدري، وأخرجه في الباب نفسه من طريق ربيعة عن فرعة، فهو في المتابعات

والثاني من طريق عطية عن قرعة عن أبي سعيد، وأخرج حدث نفسه من حديث عبد الله بن عباس والبراء بن عازب، فهو في الشواهد

فلم يخرج له حديثاً واحداً في غير المتابعات والشواهد، عديم أنه من أصحاب القسم الثاني، وهم الضعفاء الذين لم يشتد صحتهم، ولم يعمدوا بالحديث.

فلا حجة بعد هذا في كونه من رجال مسلم.

الاعتراض السادس:

إن الحافظ ابن حجر أعلم بالرجال، وقد نال في التقريب عن عطية بن يس "ثقة"، فكيف ترك قوله ويصدق ما وصفت به الرجل؟

وجوابنا على هذا التقليد المقيت أقول:

أولاً الحافظ من أهل الاستقراء والحمض، نعم، لكن عمله وأمثاله من المتأخرين، يمحصر في جمع أقوال أئمة التمدكابين معين وابن حبان وأبي حاتم والحارثي، ثم المقارنة والرجح بين أحكامهم، ثم تدحيص حال الروي في عبارات قليلة

وأثناء عملية المقارنة والترجيح، قد يقع لبعضهم شيء من التوهم واليه، فيقدمون أحكاماً لا تصح.

ولمحافظ رحمه الله في تقريب التهديد كثير من ذلك، ويدل على الأتاني بتعنه كثير، في كتبه، ولنسب ذاته قام الشبان شعيب الأريظوط وسنن عواد معروف بأليف "تحرير تقريب التهديد"، فبينا في مقدمته بالأدلة ما فيه وقرره، ثم تعقده بعضاً شديداً في مئات أحكامه

بل إنها اعرضاً عنه بوثيق عطية بن يس فقال لا 3 21

بل صدوق حسن الحديث، فلم يؤثر توثيقه عن كبير أحد من الأئمة، بل روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم صالح الحديث ثانياً تقدم أن ابن حجر قال في فتح الباري عن عطية بن قيس فواء أبو حاتم

وعلمت أن هذه العبارة تعني التضعيف عند أبي حاتم.

ومن هنا تعرف سبب عطف الحافظ، فإنه لما لم يذكر اصطلاح أبي حاتم، ورأى ابن حبان يورد عطية في الثقات، ومسلماً يجرح له في صحيحه، ولم يرفعه تخرجاً لأحد، حكم عليه بالتوثيق.

ويبدو أن صاحبي تحرير التقرير لم يستحضرا اصطلاح أبي حاتم، فحسب حاله، فلا تكن مقلداً.

ثالثاً إذا كان الحافظ ابن حجر كما ذكرتم، فإنه كان يسأل الله أن يجعله كالذهبي في معرفة الرجال.

إذا علمت هذا، فتذكر أن الإمام الذهبي لم يقطع بتوثيق عطية في الكاشف، وهو شبه بتعريب الحافظ، بل اكتفى بالتلميح إلى كونه من أهل العلم ولا شك أنه لم يجد ما يجمعه يصف الرجل بالتوثيق.

فكان صبيحه رحمه الله أسلم مما صدر من الحافظ رحمه الله

نهاية المطاف:

نتهي من كل ما تقدم إلى الآتي:

إن رواية عطية مخالفة لرواية من هم أوثق منه وأكثر عدداً، فهي شاذة إذا وثقناه، منكراً إذا رجحنا تضعيفه.

وقد ثبت بالأدلة القاطعة، أن عطية لم يصبط حديث المعارف، فاضرب وسي، فمهما دافعنا عن توثيقه، فإن حديثه هذا لا يصبح موثقاً من الوجوه.

ولكن كد حديثاً صعباً، فلا حجة فيه ولا دليل

الجواب الثاني

سلم أن الحديث صحيح، وأنه ليس شاذاً ولا منكراً، ومع ذلك، فإن الاستدلال به على تحريم مطلق المعارف لا يصح، وهذه الأسباب

السبب الأول:

عط "المعارف" عدم يشمل جميع آلات الموسيقى، وقد ثبتت إباحة كثير منها، كالعود والدف والطلل وشبابة بأحاديث خاصة

ومن المسلم أن الخاص مقدم على العام.

فوجب عليكم أن تقولوا: وردت أحاديث تدل على حوار بعض المعارف، فهي مشبهة من عموم حديث عطية، وما لم يرد بشأنه دليل على الحوار، فهو محرم فإذا قلتم بتحريم الجميع، كنتم سالكين ترجيح العموم على الخصوص، وهو مسلك باطل يلجأ إليه أهل العناد والجهالة!

السبب الثاني:

عموم حديث عطية الدال على حرمة المعارف، مُقَدَّرٌ من عموم حديث آخر يدل على الإباحة، وهو:

عن حبر بن عبد الله قال: كان الحوار يذا نكحوا، كانوا يمرون بالكبر والمراير، ويتركون السيوف قائماً على النسر ويمصون، فأمر الله ﷻ وَاِذَا رَأَوْا بَحْرًا أَوْ مَوْثِرًا أَنْشَرُوا إِلَيْهَا. ﴿١﴾

وهو حديث صحيح، تقدم في المبحث الأول من الفصل الأول

ويط المرامر عام، يشمل جميع آلات الطرب، فهو يشتمل إباحتها.

وهذا الحديث أصح وأقوى من حديث عطية، فوجب ترجيحه عليه

الحديث الثالث:

عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء عن جابر عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال أخذ النبي ﷺ بيدي، فانطلقت معه إلى إبراهيم أنه، وهو يحود بنفسه، فأخذته النبي ﷺ في حجره حتى خرجت نفسه، فوضعه وبكى. فقلت تبكي يا رسول الله وأنت تنهي عن البكاء؟ قال إني لم أنه عن البكاء، ولكي يبت عن صوتين أحق من فاجرين: صوت عند نعمة، فهو ولعب ومرامير الشيطان، وصوت عند مصيبة، لطم وحوه وشق حبوب، وهذه رحمة، ومن لا يرحم لا يرحم، ولولا أنه وعد صادق وقول حق وأن يلحق أولانا بأخرانا لحزنا عليك حزناً أشد من هذا، وإنا بك يا إبراهيم لمحزونون، تكفي العين ويحزن القلب، ولا نقول ما يسخط الرب.

أخرجه الطائفي 235، 1683، وعبد بن حميد 309، والترمذي 328/3، وابن أبي شبة 393/3، والبراء 214/3، والحاكم 43/3، والسهقي في الس 69/4 والشعب 241/7.

قالوا هذا حديث حسن، حسنه الترمذي والألباني في تحريمه ص 52، وقد سبى عن صوت المرمير، وسماه فاحراً، وجعله مرمور الشيطان

الجواب:

هذا حديث ضعيف السند منكر المتن.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى متفق على ضعفه، وهو في حديث عطاء أكثر خطأً واضطراباً، وقد روى حديثه هذا من طريق عطاء، فهو شديد الضعف ولهذا فقد ضعفه الأئمة:

قال ابن حبان في المحروحين 246/2 سمعت محمد بن إسحاق السعدي يقول في عقب هذا خبر ما قرأه لو لم يروا ابن أبي ليلى إلا هذا الحديث لكان يستحق أن يترك حديثه.

وقال الحافظ مرتضى الريدي في الإتحاف 676/7 والحوادث أن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قد أنكر عليه هذا الحديث وضعف لأجله

ونقل العلامة إبراهيم بن الصديق العمري في "عزم علل الحديث" 202/1 تصحيحه عن الحافظ عبد الحق الأنسي في "الأحكام"

فلا تعزّز بتحسين الترمذي المعروف بالنسائي، ولا بصحيح الألباني الخريص على نصرة رأيه ولو حطّ ليلاً

على أن الترمذي إنما حسن أصل الحديث المخرج في الصحيحين، أما ما وقع فيه من الزيادة، فمحمّال أن يحسنها الإمام.

وريدة على ضعف ابن أبي ليلى، فإن قوله "ولكني سميت عن صوتي"، ريدة منكورة، رادها ابن أبي ليلى الضعيف محامداً الثمات

فقد رواه البخاري 439/1 ومسلم 1807/4 من حديث أنس بن مالك، وفي لفظ البخاري: فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم، فضله وشعبه، ثم دحبا عليه بعد ذلك وإبراهيم يحدّث نفسه، فجعلت عبد رسول الله ﷺ تدرّون، فقال به عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وأنت يا رسول الله تكفي فقال يا ابن عوف، بها رحمه، ثم أتعها بأخرى، فقال ﷺ: إن العين بدمع ولعلب بحزن. ولا تقول إلا ما يرضى ربنا، وأنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون.

الحديث الرابع:

عن شبيب بن بشر عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ: صونان ملعونان في الدنيا والآخرة مرمار عند نعمة، ورنة عند مصيبة

رواه البراء [كشف، لأستر 377/1]، وصفيه في المحاضرة 188/1، من طرق عن شبيب.

والرنة البكاء والصوت الحزين.

فبنوا فقد حكم رسول الله ﷺ على ثمراره وهو آلة اضطرب، سلعة، وكل ما لعن فهو محرم!

الجواب الأول:

هذا حديث ضعيف مكر شش، شبيب بن بشر لم يوثقه سوى ابن معين، وقال أبو حاتم بن الحديث، حديثه حديث لشيوخ وقال للحارثي مكر الحديث وقال ابن حبان مخطئ كثيرًا. وأورده ابن عموري في الضعفاء والمتروكين، والذهبي في "المعي في الضعفاء" وفي تقريب الخافض: صدوق يخطئ.

قلت ولا شك أن هذا الحديث من مكرات شبيب، فإن بإحالة العاء في الأفرار ذبابة بأحاديث كثيرة، ولذلك وقع شبه اتفاق عليها وهذا الحديث يعتبره فيها ملعونًا، فإذا لم يكن مكرًا، فليس في الدنيا حدث منكرا!

وقد رعم الألباني في تحريمه ص 53، أنه حديث حسن، رعم أنه مسلم يقول الخافض ابن حجر، وباختلاف النقاد في شبيب! وقد رأيت الشح يصعب أحاديث الرواة الذين يقول فيهم الخافض مثل قوله في شبيب، هالك بعضها:

ذكر حديث في ضعيفته 25/6 ثم قال بساده ضعيف أو أشد، لتعدد الخكيم به وحجية هو ابن عدي، قال الخافض صدوق يخطئ

وفي ضعيفته 7، 342 أيضا بعد حديث هذا بساده ضعيف مسلسل بالعلل انشابة خالد بن ررار الأيلي، يختلف فيه، قال الخافض صدوق يخطئ لاحظ، جعل هذا الراوي المختلف فيه، علة من عند السد!

وفي 557/6: راشد بن داود مختلف منه، فأورده الذهبي في الصنعاء، وقال البحاري فيه نظر وقال الدارقطني ضعيف، وقال الحافظ في التقریب صدوق له أوهام قلت وقد وثقه ابن معين وغيره، لكن أخرجه مقدم على التعديل اهـ قلت فرأيت أفضل حالاً من شيب، ثمرد ابن معين بتوثيقه، فليأدب لم تقدم الجرح؟

وأعرب مما تقدم، فإن الشيخ ناقص بنفسه هنا، فتراه في هامش الصفحة 38، يعترف بأن طريق شيبب ليس شديد الضعف! هـ، ولم يكتب للشيخ رحمه الله تحسين هذا الحديث المنكر، بل رعم أنه يرقى إلى مرتبة الصحة بهذين الشاهدين:

الشاهد الأول حديث ابن أبي ليلى المتقدم: "ولكني نيت عن صوبين" قلت إن حديث شيبب منكر، شديد الضعف، فلا يمس التحسين فضلاً عن التصحيح، وهذا الشاهد مثله في الكثرة والطلان، فكيف يقويه؟ الشاهد الثاني قال رحمه الله وتابعه عيسى بن طهمان عن أس، أخرجه ابن السك في الأول من حديثه [ق 87/2 مخطوط]، وعيسى هذا ثقة من رجال البحري كما في معني الذهبي، وقال العسقلاني صدوق أفرط فيه ابن حبان، وندب فيه ستكره من غيره فصح الحديث والحمد لله اهـ

قلت رحمك الله يا شيخ وأحسن مثواك! وباع على كلامك هذه الأجوبة: أولاً لم نقل لنا إساد ابن السك حتى نرى جميع رجاله، فقد يكون في الرواية عن عيسى من هو كذاب أو شديد الضعف، وقد تعلمنا من كثرة كمال الضعيفة أن المسامح إذا كان ثقة، وكان في طريقه من اشتد ضعفه، فإن متابعتة لا تعمي شيئاً ونحن نرجح أنك أحقبت السد إلى عيسى خوفاً من اقتضاح ما قلناه، فمعل ذلك لهذه الأسباب:

١ - جرحنا عليك بعض التدليس، والصرب صفحا عن بعض القواعد، فلم
بعد نظمنا لنفلت

2 - إلك قدمت طريق شيب، وتعلم أنه صدوق يحطى، وتقر في مصيبتك
أنه ضعيف بذلك، ولو كان طريق ابن طهين أحسن حالا لصدرته، فلما لم تعمل
أحسننا بظلمته.

3 - أخبرنا مشكور في هامش الصفحتين 37 و38 أن أبا فاصلاً يسمى
عبد الله بن يوسف الحديع، ألف كتاباً سماه "أحاديث دم العساء والمعروف في
أخبار"، وأنه كتاب قيم يعتمد النقد العلمي الحديثي، ويلتزم قواعده، ثم أخبرنا
أنه ضعف طريق عيسى بن طهين، وأحدث عليه عدم تحبیه حدث شيب به
وغيره يقول إن الذي شهدته له بلروم القواعد والنقد العلمي النادر،
يستعد في حقه أن يعمل عن قاعدة تقوية الضعيف بالشواهد، لا سيما وقد ذكرت
أنه أشار إليها في مقدمة كتابه.

فلا شك أنه واحد في طريق ابن طهين أحداً من أهل الكي، فلم يظمن لتقوية
طريق شيب، هذا هو الظن وإن رعب أن ضعفه ليس شديداً

ثم إن اعترافك بضعفه، دليل على وجود راء أو أكثر ضعيف، فهلا سميه ما
حتى نعلم خفة حاله!

4 - من عادة الشيخ أن يورد إساد المتابع كاملاً، ثم يتكلم عن حاله،
فإضراره عن ذلك هنا يشير إلى ما يظنه.

ناب قال العيني في الضعفاء 385 عيسى بن طهين عن أس، ولا تتبع
عن حديثه، ولعله أي من قبل حاله، لأن ابن عديم وحالاً يحدان عنه أحاديث
مقاربة.

وقال ابن حبان في محروحين 2/ 178 يتفرد بالمكبر عن أس، كأنه كان
بدليس عن أس عن أبي عياض ويريد إرفاق شيب عنه، لا يجوز الاحتجاج بحره
بحره وإن اعتبر من وافق الثقات من حديثه فلا صير

قلت فظهر أن ما كبر عسى أتية من لدين يروون عنه، كحالدين عبد الرحمن، وأن بعض الصعفاء يدسون عنه، ومن شأن المدلسين أن يسقطوا الوصاعين، ويسرقوا الحديث قبل قوته من لا يرويه.

وبذلك تدرك أن طريق ابن طهمان مكررة، فلا تصح لتقوية إساد شيب
شاهد ثالث روى ابن عدي في الكامل 6/ 130 عن محمد بن زيد بن
ميمون عن ابن عباس عن النبي ﷺ أن صوت من ملعوان في الدنيا مرمز عند
نعمته، وصوت رنة عند مصيبته.

وهذا شاهد لا يصرح به محمد بن زياد هو الطحاوي الشكري، كذاب وصاع

الجواب الثاني

على فرض صحة الحديث، فإنه محذوف لما هو أصح وأقوى، فقد حالف.
أولاً الأحاديث المسحقة للعباء في العيد والعرس والأفراح، وهي من العم
ثالثاً النصوص الدالة على وجود العبء في خفة، منها
قوله تعالى ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ ﴾
وعن يحيى بن أبي كثير في قوله عز وجل ﴿ فِيهِ فِي رِزْقِكُمْ يُخْتَرُ ﴾
ق. السماع ومعنى السمع، مثل ما ورد في الحديث أن اخور العين يرفع
بأصواتهم

رواه ابن زبدي 4/ 696، وابن أبي شبة 7/ 38، وبصري

عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ إن أرواح أهل الجنة يبعث أرواحهم
بأحسن أصوات سمعها أحد قط، وإن مما يبعث به

بعث الخيرات الحسن أرواح قوم كرام

ينظرون بقرّة أعيان

وإن مما يغنين به:

نحن الخالدات فلا يمتنه نحن الأمات فلا يخفنه

نحن المقيبات فلا يظعنه

أخرجه الطبراني في الأوسط 5/150 والصغير 2/35، وإسناده صحيح وله شاهد عن علي، رواه ابن المبارك في الزهد 523، وابن أبي شيبة 7/30، وأحمد 1/156، وهنادي في الزهد 52، والترمذي 4/696 ولسراري 2/282 وأبو يعلى 1/232-338 والمحامي في الأمالي 151.

وأخر عن أم سلمة عند الطبراني في الكبير 23/367 والأوسط 3/279 وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: إن الخور في الجنة يعنين يعلن

نحن الخور الحسان هديتنا لأزواج كرام

رواه البحري في التاريخ 7/76، والطبراني في الأوسط 6/312، وأبو يعلى كما في تفسير سورة الواقعة لابن كثير. قال المدري في الترمذي 4/307 رواه ابن أبي الدنيا والطبراني واللمط له، وإسناده مقارب.

ثالثاً المصوح الدالة على جوار اسكاء والخور عند المصائب، كحديث حزن النبي ﷺ ومكنه لموت إبراهيم ولده العليل.

وعد تعارض لأدلة، يكون العقبة بين أمرين

تأويل أحدها حتى يتمكن من الجمع، وإلا رجع الأقوى والأكثر

فإد سلكنا طريق الجمع قلنا: العناء الملعون في الذب والآخرة، هو المشتغل عن المعش والمخور، لأن العناء، لطيف مباح بأدلة كثيرة

وبدل عليه أيضاً، أنه ذكر السكء، وبصوت آخرين، ومعلوم أن السكء مسح
إلا إذا صاحبه شق للجيوب وخذش للخدود.

وإذا سلكنا الترجيح، قلنا لأحدث أدلة على حوار العبد عبد السم
كثرة، وبعضها في الصحيحين، وهذا الحديث إما صحيح بكثرة الطرق، فهو
مرجوح لا محالة.

الجواب الثالث

لا يسلم بأن إطلاق الدعاء على الشيء يفيد تحريمه، فقد دل على
"الدينا ملعونة ملعون ما فيها، إلا ذكر الله وما والاه وعالم أو معلم" رواه
الترمذي 4، 2323/561، وابن ماجه 2/1377/4112، وغيرهما
وهو حديث صحيح، وأورده الألباني في صحيحته برقم 2797
فقد حكم الحديث بالدعوى على جميع ما في الدنيا غير ما فيه ذكر الله أو العلم
فهل يقال كل الأمور الموجودة في الدنيا محرمة، إلا ما استشهد الحديث؟
من قال ذلك، كان مخالفاً لما تقرر من أن الأصل في الأشياء الإباحة، فلا يحكم
على فرد منها بالتحريم إلا بدليل خاص.

فإن قلت: الأمور الدنيوية فيها المباح والمحظور، وإسما يعرفان بالنصوص
الخارجة عن هذا الحديث.

قلنا والعبد لطيف من الأمور التي نصت الأدلة على حواره مطلقاً،
وسحناه في العيد والعرس، فهو مستثنى من اللعن والخطر
والخلاصة أن هذا الحديث لا يصح الاستدلال به على التحريم للأسباب
الآتية:

أولاً: لأنه ضعيف سنداً، منكر متنًا.

ذُبَّ لأنه يعارض الأصح والأقوى، فهو محمول على العاء الفاحش، أو مرجوح.

ثالثاً لأن إطلاق البعة لا يقتضي التحريم دلت.

الحديث الخامس:

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال إن الله جل وعلا حرم علي، أو حرم، الحمر والمسر والكوثة، وكل مسكر حرام

قال سمعان قنبل عيسى بن بديمة ما الكوثة؟ قال الطل

هذا حديث صحيح، أخرجه أحمد 1/ 274-289-350، وأبو داود 3/ 331-3696، وابن حبان 12/ 187، وسيهتي 8/ 303 و10/ 213، 221، وأبو يعنى 5/ 114، والطبراني 12/ 101-102، والدارقطني في السير 3/ 7، والطحاوي في شرح الآثار 4/ 216.

وعن يزيد بن أبي حبيب عن الوليد بن عتبة عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ منى عن حمر والمسر والكوثة، وقال كل مسكر حرام

رواه أبو داود، وأحمد 2/ 158 و2/ 171، والبراء 6/ 429، والطحاوي في شرح الآثار 4/ 217.

واسناده ضعيف، فيه علتان.

الأولى الوليد بن عتبة وفيه عمرو بن الوليد بن عتبة، لا يروي عنه إلا يزيد بن أبي حبيب، ويدلت قال أبو حاتم مجهول وقال بن يونس حديثه معلول، ورواه ابن حبان ويعقوب بن سفيان [تهذيب الحفاظ 11/ 141]

فهو مستور، يقل حديثه إذا لم يخالف، كما هنا.

والثانية الوليد بن عتبة لم يسمع الحديث من عبد الله، فقد قال في طريق البيهقي 10/ 222 لم يسمعني عن عبد الله، فهو منقطع

ومع هذا، فامتنن حسن، يشهد له حديث ابن عباس المتقدم
 قالوا: هذان الحديثان صريحان في تحريم الكوبة، وهو ابطال كما فسره علي بن
 نديم، ويُقاس عليه غيره من الآلات.

الجواب الأول:

إذا سلمنا تفسير ابن نديم للكوبة، فالتحريم خاص بالطل، لأن بعض
 الآلات كالدف والعود والرمارة، مباحة بأدلة خاصة أيضًا.
 وقياس الآلات التي لم يرد بيانها نص على الطل في التحريم، مقس
 بقياسها على الدف ونحوه.

فوجب عليكم أن تلموا الاستدلال بهذا الحديث على حظر الطل وحده

الجواب الثاني:

تفسير الكوبة بالطل غير مسلم، فقد اختلف فيه أهل اللغة على أقوال، هي
 - الرد في لغة أهل اليمن، قاله محمد بن كثير والزمخشري وأبو عتبة وابن
 الأعرابي، وروحه الإمام الخطابي، وصححه الأزهري.

- البربط

- كل شيء يكعب عليه، قاله الإمام أحمد في الأشربة، وحوده أحمد شاكر

- الشطرنج، وقدمه ابن منظور في لسان العرب

- الطل، لم يسوّه لأحد، ويصدره بصيغ التصعيف، وعطف الخطابي من

قاله.

قلت أعلم اللغويين يصرون بالرد أو الشطرنج، ولا لم يصح عن السي
 رحمه الله ولا عن أصحابه خلاف ذلك، وإن هو تفسير بعض الرواة، فإنه لا يقوم
 دليلاً على تحريم الطل، خاصة وأن علي بن نديم ليس من أهل العلم والفقه
 واللغة.

قال الإمام بريدي، وهو لعوي كسر الكوة لم يتحقق موضوعه، في الدعاء
[ثم أورد أقوال أهل اللغة فيها وقال] ولها خلت أهل اللغة بها، سقط
الاحجاج بسبب الأحاديث التي فيها ذكر كونه بالمعنى المذكور بحذف السادة
المتقين 592/7.

وبظهر له أن الكوة هي وسائل القمار كالرد واستطرح، ودبيل الترجيح
هو

أولاً ثبت بأحاديث صحيحة جوار الطبل، فقد كان الصحنه يصرونه في
الأعراس، وكان أهل دحية بن حنيفة يعلمون بوصوله بصره، وقد تقدمت أدلته
في الفصل الأول.

فدل ذلك على أن بعض الرواة أخطأوا في فهم معنى الكوة.

ومحال أن تساقض سنة المصطفى ﷺ

فإن قلت تلك الأحاديث خاصة بعرس وقدم العائش، فلا تعارض بينها
وبين عموم حديث ابن عباس.

قلنا الكوة ليس موضوعاً في لغة العرب للطبل، فلا محال للقول بحمل
المطلق على المقيد لدفع التعارض.

نائباً ورد في السنة ما يدل على أن الكوة هي وسيلة القمار كالرد، وسدث
يترجح أنها ليست الطبل:

قال حريز بن عثمان الرحبي. عن سلمان بن سمير، الإلهامي عن فضالة بن
عبيد، وكان يجمع من المجامع، فبذعه أن أقواما يلعبون بالكوة، فقام عصيان
بهمي عنها أشد الهمي، ثم قال ألا إن اللاعب بها ليأكل قعرها كأكل لحم الخنزير
ومتوضئ بالدم. يعني بالكوة الرد.

رواه السجاري في الأدب المفرد 275: 433، وإسناده حسن

وقد أوره الألباني في "ضعيف الأدب المفرد" 123، وأعله بجهالة سلمان بن

سمير!

وليس كذلك، فقد روى عنه أكثر من واحد، وأورده ابن حبان في الثقات،

وقال أبو داود شيخ حرير بن عثمان الرحبي كلهم ثقات

فمثله حسن الحديث لزائماً.

ولو فرضنا أنه مجهول، فتحريم القمار بالرد ثابت بأحدِيث كثيرة، فهي

تحسه، خاصة وأن الحافظ قال في التقریب "مقبول"، والألباني يعلم جيداً أن

مثله يحسن حديثه بالشواهد، ويأمره في كتبه، فأين الإنصاف؟

وأعجب من هذا، فإن الشيخ رحمه الله، صحح لعمر بن الوليد من عدة، ولم

يرو عنه إلا راو واحد، وحكم أبو حاتم بجهالته، وأعله ابن يونس، ووثقه

يعقوب بن مفيان وابن حبان!

وفرق بين الرجلين كبير.

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ مر يقوم يلعبون الشطرنج، فقال: هذه الكوبة!

ألم أنه عن ثقتها، لعن الله من يلعب بها.

رواه أحمد في السورع 97، وابن حبان في المجروحين 26/3، والعقيلي في

الضعفاء 261/4.

وفي إسناده راو ضعيف، هو مطهر بن هشيم، ويشهد له حديث فضالة بن

عبد

قلب المرفوع الضعيف بفتح هـ في تفسير غريب الحديث، وبيان المهم منه،

ومع أثر فضالة، لا يبقى مجال للشك في أن الكوبة هي الرد أو الشطرنج

ثالثاً عند تأمل في سياق الحديث ومضمونه، يترجح أن الكوبة هي لعبة

القمار، فإن الحديث يذكر الكوبة بعد الميسر، فتأله يمثل به من باب ذكر الخاص

بعد العام، وتؤيده هذه الرواية من حديث عمرو بن العاص

"قال سمعت رسول الله يهني عن الخمر والميسر والكوبة والعبيراء، وقال كل مسكر حرام"

والعبيراء نوع من الخمر، والحديث عندما ذكر الخمر والميسر، أتبعهما بذكر بعض أنواعهما، والغصه هو التأكيد على حرمة الكوبة وعبيراء

اعتراض وجواب:

قال بعض المؤرخين تفسير الكوبة بالطنبل صادر من أحد رواة الحديث، والرواة أعلم بما يروون من غيرهم، وبصواب ترجيح تفسيره

ويقول لو كان الراوي صحابياً، أو إماماً فقيهاً لعوّض، لقدنا بقوله، أما وهو علي بن بزيمة، فلا يعتمد تفسيره المناقض لسنة الصحيحة

ثم إن معرفة الراوي لمرويته ليست مطردة، فقد قال المصطفى ﷺ: "رب من سئع أوعى من سامع"، فأثبت أن السامع قد يكون أعلم بالحديث من الذي يرويه.

ومما يفوي هذا، أن الإمام أحمد، وهو من رواة هذا الحديث وتفسير علي بن بزيمة، يقول في كتاب الأشربة يعني بالكوبة كل شيء يكس عليه. وسيأتي أنه يجيز طبل الحرب.

فلو كان تفسير بن بزيمة مقبولاً، لقال به الإمام.

ولا يعتد به بقده الألباني في تحريمه ص 78 عن الحلال أنه روى في الأمر بالمعروف عن أحمد أنه قال أكره الطبل، وهي الكوبة، هي عبه رسول الله.

فيه لم يسده، فلا يثبت عبه، ويجده ما صح عبه سالف

الحديث السادس:

عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ: إن الله حرم على أمي الخمر والميسر والمرر والكوبة والنقير، ورادى صلاة الوتر.

رواه أحمد 2/165 و 2/167 و 2/172، والبيهقي 10/222

قالوا القبي هو العود، فصره بذلك بعض رواة الحديث، والحديث بدل على تحريمه.

الجواب الأول:

"القبي" زيادة مكرة لا تصح، فإنها لم ترد في حديث ابن عباس الصحيح، ولا في رواية حديث عبد الله بن عمرو الحسنة، وإنما وردت من طرق مطلعة، والنصيب إذا حالف من هو ثقة، كان حديثه مكراً عند المحدثين وإليك الطرق التي وردت فيها:

الطريق الأول:

يرويه أحمد والبيهقي من طريق يحيى بن وهب ثنا ابن لهيعة عن عبد الله بن هيرة عن أبي هريرة أو أبي هيرة الكلاعي عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال حرج علي رسول الله ﷺ يوماً فقال إن ربي حرم علي الخمر والمسر والمزمار والكوبة والقنين.

وهذا طريق ضعيف جداً، مليء بالعلل، وهي:

العلة الأولى حدث ابن لهيعة ضعيف، لأنه حنط في آخر حياته، وصار يقل التمدن ويضطرب ويحبط، ويحيى ابن وهب ليس من الرواة عنه قبل الاختلاط.

وهناك أمارات قوية على اضطراب ابن لهيعة في هذا الحديث خاصة، وهي

1- هنا بروي عن عبد الله بن هيرة، وعند أحمد في 2/758، بروي عن يزيد بن أبي حبيب، وفي رواية عبد البیهقي 10/222 بروي عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عتبة عن فيس بن سعد وليس عن عبد الله بن عمرو

2- رواه ابن لهيعة من وجه، ولم يذكر القبي، فقال أحمد أحمد 2/158 ثنا يحيى بن إسحاق أخبرني ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن

عند الله بن عمرو قال سمعت رسول الله ﷺ يقول، من قال عبي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار، وسهي عن الخمر والميسر والكوبة والعبيراء، قال وكل مسكر حرام.

وفي هذه الرواية، يبدو ابن أبيية موافقاً لحديث ابن عباس، ولثانبيه عن يزيد بن أبي حبيب، فهذا هو الصحيح عنه،

العلة الثانية أبو هيرة مجهول، قاله حافظ في "تعجيل النسخة" ص 524

العلة الثالثة. مولى عبد الله بن عمرو بن العاص مجهول أيضاً

العلة الرابعة محالفة حديث ابن عباس لصحيح، ومحالفة الرواة عن يزيد بن أبي حبيب، وهم ثقات.

فت مثل هذا الطريق لا يقبل الاعتصاد لشدة ضعفه

الطريق الثاني:

قال أحمد ثنا أبو الصر ثنا الفرخ ثنا إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله ﷺ إن الله حرم على أمسي الخمر والميسر والمزور والقبين والكوبة، وزاد في صلاة الوتر

وهذا طريق واه جداً، لا يقبل التحسين، ولا يقوي غيره، فيه من الموادح

أولاً: الفرخ وهو ابن فضالة، ضعيف.

ثانياً إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع ضعيف أيضاً

ثالثاً عبد الرحمن بن رافع.

رابعاً محالفة الثقات.

وهذا سلم الأنساب في التحريم ص 59 يضعفه

شاهد لا يفرح به:

عن قيس بن معد بن عذرة أن رسول الله ﷺ قال: إن ربي حرم علي خمر
و الكوة والغصن، يعني الخمر، ثم قال: رباكم والعيراء فإنها ثلث حرم العالم
فمن شربها أو "ثلث حرم العالم" رباها منكرتان، فطرقها وأهله حداً

الطريق الأول:

قال السهيمي 13 222 أحمرنا أبو ركريس أبي إسحاق المكي وهو بكر
أحمد بن الحسن فلا ثاب أبو لعماس محمد بن يعقوب أسأ محمد بن عبد الله بن عبد
الحكم أسأ بن وهب أحمر بن شيعة عن عبد الله بن شيعة عن أبي هريرة أو شيعة
العجلاني عن مولى لعبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو عن العاص بن ثعلبة أن
رسول الله ﷺ حرج إليهم ذات يوم وهم في المسجد فقال إن ربي حرم على الخمر
ويسير والكوة والغصن والكوة الطل قال [أي محمد بن الحكم] وأسأ بن
وهب أحمر بن الليث بن سعد وابن شيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن
الوليد بن عذرة عن قيس بن سعد، وكان صاحب رواية النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ
قال ذلك، قال والعيراء وكل منكر حرام قال عمرو بن الوليد ويلعب عن
عبد الله بن عمرو بن العاص منه، ولم يذكر الليث القتيبي

قلت: وهذا طريق ثالث:

أولاً ابن شيعة يخالف الليث بن سعد وهو إمام ثقة حجة، فلا تقل رباذته
ثانياً عمرو بن الوليد رباذة على جهالة، فإنه لم يسمع هذا الحديث من قيس
بن سعد، فقد أخرجه الإمام عبد الرحمن بن عبد الحكم في فتوح مصر ص 273،
ثم قال حدثني أبي عبد الله بن عبد الحكم، وربما أدخل فيها بين عمرو بن الوليد
وبين قيس أنه بلغه.

وهذا صريح في الانقطاع.

ثالثاً أغلب الطرق، ترويه عن عمرو بن الوليد من حديث عبد الله بن عمرو
بن العاص، وهذا اضطراب لا يحتمل من أمثال عمرو بن الوليد المستور.

أخرجه أحمد 422/3 وإس أبي شبة 98/5، والطبري في الكبير 352، 18، واسهقي 222/10 من طرق عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن رحر عن بكر بن سودة عن قيس بن سعد بن عتبة عن رسول الله ﷺ قال إن ربي حرم علي الخمر والسكر والبقية، يعني العود، ثم قال إياكم والعيراء فمنها ثلث حرم الله

وهذا فيه ثلاث هل:

أولاً يحيى بن أيوب هو العافقي المصري، ضعفه الجاهلي، وفي تفريغ الحافظ "صدوق رمي أخطأ"، وقال الذهبي في التذكرة 228/1 حدثه فيه مناكير.

قلت: ولا شك أن هذا منها.

ثانياً عبيد الله بن رحر ضعيف أيضاً، وقال ابن المديني منكر الحديث.

قلت: وهذا من منكراته.

ثالثاً لم يثبت مسند بكر بن سودة المتوفى عام 128، من قيس بن سعد المتوفى سنة 59، بإسناد صحيح، وقد عمنها، وفيه انقطاع رتبة مخالفة طريق الليث بن سعد الحديث من ذكر القيس.

فالطريق ضعيف جداً، واكتفاء الألباني في التحريم ص 6 بتصحيحه بسبب عبيد الله قصور به رحمه الله، فإنه لم يثبت عنه حتى يكون علته دون سواء!

والخلاصة:

أولاً حديث قيس بن سعد حسن دون زيادة القيس، فإن الرواية الواردة من طريق الليث بن سعد، وهي حالية من ذكر القيس، نقل التحسين بحديث ابن عباس

ثانياً الأسايد التي ورد فيها القين شديدة الضعف كده، وقد حلت
الأكثر والأصح، فهي منكزة لازماً.

فتحرير القين بهذا الحديث جرم وعناية.

الجواب الثاني:

تفسير القين بالعود غير مسلم، فقد احتلت أقوى أهل اللغة فيه
فقال بعضهم إنه الطصور بالحشة، وقال آخرون هو لغة للروم تنبؤون
بها، وقلمه ابن الأثير في النهاية 4/ 716.

وورد عن بعض الصحابة ما يؤكد المعنى الثاني، فروى البيهقي 217/10
عن عقه بن عامر رضي الله عنه قال لأن أعود صنم يعب في الجاهلية، أحب إلي
من أن أعب بدي المير، أو قال القين، قال: وهي عيبدن كان يعب بها في
الأرض.

وبإدراك هذا الأثر ضعف، لكن لاستشهاد به في التفسير مقبول
فإذا صحب زيادة القين، كان حمه على المعنى الثاني واحتمالاً، لأن العود مباح
أحاديث صحيحة، ولأن الحديث يهوى عن الخمر وبقمار، فمثل للثاني بالكفر
والقين.

ولا يقال إن أحد الرواة فسّر القين بالعود، وتفسيره أقوى من غيره، لأن
الطرق التي ورد فيها ذلك التفسير شديدة الضعف، فلا شك أن الضعفاء أخطأوا
في تفسيره.

الجواب الثالث:

لقد وردت أحاديث صحيحة بإباحة عود، فهي معارضة لهذا، وعدد وحود
التعارض، وانتهاء الجمع بين الدليلين، يسعى ترجيح الأقوى والأصح، وقد
علمت ما في أسايد القين من الضعف والسكرارة، وعرفت أن أحاديث الإباحة
صحيحة صريحة في العود، فلزم ترجيحها عليه.

الحديث السابع:

عن المنتم بن سعيد عن رميح الجدامي عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا اتحد الصيء دولا، والأمانة معثما، والركاة معرثا، وتعلم لعير الدين، وأطاع الرجل امرأته وعق أمه، وأدنى صديقه وأقصى أباه، وظهرت الأصوات في المساجد، وساد القبيلة فاسقهم، وكان زعيم القوم أردلهم، وأكرم الرجل مخافة شره، وظهرت القينات، والمعازف، وشرت اخمور، ولمن آخر هذه الأمة أولها، فليبر تقوا عند ذلك ريحا حمراء ورلزلة وخسفاً ومسحاً وقدفاً، وآيات تتابع كظام بال قطع سلكه فتابع.

سنن الترمذي 4/ 495، وسنن الداني 3/ 683.

وهذا ضعيف أيضاً، رميح الجدامي مجهول، وضعفه الرشد في الإتحاف 7/ 678 والألباني في الضعيفة برقم 1727.

وله طريق آخر عن سليمان بن أبي سليمان البهامي ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: والذي بعثني بالحق، لا تنقصي هذه الدنيا حتى يمعهم الخسف والمسح والقذف. قالوا: ومنى ذلك يا سيدي الله أني أنت وأمي؟ قال: إذا رأيت النساء قد ركنن السروج، وكثرت القيسات، وشهدت شهادات الرور، وشرت المسلمون في آنية أهل الشرك نذهب والمصبة، واستعسى الرجال بالرجال والنساء بالنساء، فاستدعروا واستعدوا، وقال هكذا بيده، وستر وجهه. رواه الطبراني في الأوسط 5/ 795، والحاكم 4/ 483.

وفيه سليمان البهامي ضعيف، وحديثه عن يحيى بن أبي كثير مكرر.

فلا يعتضد به.

وله شواهد:

الأول عن المرح بن فضالة أبو فضالة الشامي عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عمر بن علي عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ إذا فعلت أمتي

حس عشرة حصلة، حل بها البلاء! فقيل وما هن يا رسول الله؟ قال إذا كان المعجم دولاً، والأمانة معي، والركاة معرماً، وأطاع الرجل زوجته وعق أمه، وسر صديقه وجفا أباه، وارتفعت الأصوات في المساجد، وكان رعيم القوم أردهم، وأكرم الرجل محافة شره، وشرمت الخمور، وليس الخمر، واتحدت القبايل والمعارف، ولعن آخر هذه الأمة أولها، فببر تقبوا عند ذلك ريتاً حمراء أو خضفاً ومسحاً.

رواه الترمذي 4/494، وابن حبان في المجروحين 2/206، والطبراني في المعجم الأوسط 1/150، والخطيب البغدادي 3/158.

هذا حديث مكرر، نردده لخرج من فضالة وهو ضعيف، وبص مسلم وإسحاري وأحمد وابن مهدي على أن أحاديثه عن يحيى بن سعيد مكررة مقلوبة، وهذا منها، لذلك ذكرناه في متكرراته.

وفي الميزان 5/416 قال البرقي سألت الدارقطني عن حديثه عن يحيى بن محمد بن عبي عن علي "إذا عملت أمتي خمس عشرة حصلة" فقال: باطل. فقدت من جهة فرج؟ قال: نعم.

وهذا أيضاً لا يصلح لتقويته.

الثاني قال الطبراني في المعجم الكبير 18/51 حدثنا يحيى بن عبد الوافي ثنا يوسف بن عبد الرحمن المروردي ثنا أبو نقي عبد الحميد بن إبراهيم الحمصي ثنا معمر بن مسلم الحضرمي عن عبد الرحمن بن يحيى عن أبي الزهري عن جابر بن سمير عن عوف بن مالك قال قال رسول الله ﷺ كيف أنت يا عوف إذا افرقت هذه الأمة عن ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الحلة وسائرهن في النار؟ قلت ومتى ذلك يا رسول الله؟ قال إذا ملكك الإمام، وقعدت الحملان على المسابر، واتحدوا القرآن مرامر، وحررت المساجد، ورفعت المسابر، واتحد الصبيء دولاً، والركاة معرماً، والأمانة معي، وتفق في الدين لغير الله، وأطاع الرجل امرأته وعق أمه وأفصى أباه، ولعن آخر هذه الأمة أولها، وسدد القبيلة فسقهم، وكان

زعم القوم أروهم، وأكرم الرجل «تقاء شره» هو متد بكون ذلك، ويصرخ الناس
بومثري، الشام، تعصمهم من عدوهم. فقلت وهل يصح الشام؟ قال نعم
وشكك، ثم تقع القوس بعد فتحها، ثم تحيى فتنة عراء مظلعة، ثم يتبع «نفس»
بعضها بعضا، حتى يخرج رجل من أهل بيتي يُقال له المهدي، فإن أدركته فابعه
وكن من المهتدين

قال «هشام» في المجمع 324 فيه عبد حميد بن إبراهيم وثقه من حبان
وهو ضعيف وفيه جماعة لم أعرفهم.

قلب إسناده ضعيف جدا، فلا يعي في تقوية حديث علي، محمد الحميد
ضعفه الأثرون، وفروا جرحه بقول منتقلين وعدم الحفظ

ومعدان بن سليم الحضرمي وعبد الرحمن بن نجيع ويوسف بن عبد الرحمن
عجاهيل.

الثالث قال الطبري حدثني عبد الوارث بن إبراهيم قال حدثنا سيف بن
مكي قال حدثني مبارك بن فضالة عن الحسن بن عتي أسعدي قال قلت أن
عبد الرحمن، هل للساعة من علم تعرف به؟ وكان متكئا فاستوى جالسا فقال يا
سعدي، سألتني عمي سألت عنه رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله هل للساعة من
علم تعرف به؟ فقال لي يا بن مسعود، إن للساعة أعلام وإن للساعة أشرطا، ألا
وإن من أعلام الساعة وأشراتها أن يكون مولد عبط وأن يكون المطر قيطا، وأن
يضم الأشرار فضلا بن مسعود، إن من أعلام الساعة وأشراتها أن يصدق
الكاذب وأن يكذب الصادق، يا بن مسعود إن من أعلام الساعة وأشراتها أن
يؤمن احسان وأن يحول الأمين، يا بن مسعود إن من أعلام الساعة وأشراتها أن
يوصي لأقربى من تقاضع لأرحام، يا بن مسعود إن من أعلام الساعة
وأشراتها أن يسود كل فئة منافقوها وكل سوق فجارها، يا بن مسعود إن من
أعلام الساعة وأشراتها أن ترحف المساحد وأن تحرب القلوب، يا بن مسعود
إن من أعلام الساعة وأشراتها أن يكون المؤمن في القبية أدل من الكفرة، يا بن

مسعود بن من أعلام الساعة وأشرافها أن يكتفي الرجال بالرجال والنساء بالنساء، بن مسعود بن من أعلام الساعة وأشرافها أن تكشف المساحد وأن يعمو خسروا بن مسعود بن من أعلام الساعة وأشرافها أن يعمر حرات الدنيا ويحرب عمارها، بن من مسعود بن من أعلام الساعة وأشرافها أن تطهر المعارف وتشرب الحمور، بن مسعود بن من أعلام الساعة وأشرافها الشرط والعمور، بن من مسعود بن من أعلام الساعة وأشرافها أن يكثر أولاد الرعي قلب أن عبد الرحمن وهم مسمون؟ قال نعم قلت أن عبد الرحمن والغرابين طهرايهم؟ قال نعم قلت أن عبد الرحمن وأن ذاك؟ قال بآي على الناس رمان يطلق الرحمن امرأة ثم يجحد طلائها، فيقسم على فرجها، فيمرايين ما أقما

صححه الكبير 229/10 والأوسط 127/5، وأسنده الذهبي في الميزان 356/3 من طريق عبد الوارث.

وهو ضعيف جداً، فيه سلف بن مسكين وهما بن حبان جداً، وضعفه الدارقطني، ولم يوثقه أحد، ومبارك مختلف فيه، وهو مشهور بالتدليس، ولم يصرح بالتحديث هنا، فلا يؤمن.

وعبد الوارث شيخ الطبراني لم أجده له ترجمة.

وفيه تكرره، فقد روي أصله عن ابن مسعود ونقطه عبد أحمد عن النبي ﷺ، أن بن بدي ساعة سلم الخاصة، وقشو ستارة حتى تعين المرأة روحها على ستارته، وقصع الأرحام، وشهادة سرور، وكتبت شهادة حق، وطهور انقسم

رواه أحمد 407/1-419، والبحاري في الأدب المفرد 360، والحاكم 4110-493، وأبو حنيفة في المسند 2-197، وابن عبد البر 17-297

صححه الحاكم، وهو كذلك.

ومن دواعي الخدش، أن مخالفه ضعيف بثقة محل حديثه منكراً

وهي علة أخرى وهي الاضطراب، فقد أخرجه الحاكم 386/3 والطبراني في الأوسط 126/5 من طريق عبد الوارث بن إبراهيم العسكري ث سيف بن مسكين الأسدي ث المدرك بن فضالة عن المنتصر بن عمارة بن أبي دربعري عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال إذا قرب الرمان كثرت الطبلات، وكثرت التجارة، وكثر المال، وعظم رب المال بماله، وكثرت الماحشة، وكثر النساء، وجار السلطان، وطعم في المكيا والميران، ويربي الرجل حرو كذب حير به من أن يربي ولد له، ولا يوقر كبير ولا يرحم صغير، ويكثر أولاد الرب حتى أن الرجل يعيش المرأة على قارعة الطريق فيقول أمثلهم في ذلك الرمان لو أعسر ليا عن الطريق، وينسون جلود الصان على قلوب الدنان، أمثلهم في ذلك الرمان المداخن.

رواه من حديث أبي در، ولم يذكروا أنه كثيرًا مما ذكر في المعط الأول كالقبات.

الرابع روى البيهقي في الشعب 377/4 من طريقين عن الفصل من عميرة قال ثا ثا ثا عن أس قال قال رسول الله ﷺ إذا استعملت أمتي حمًا فعليهم الدمار إذا ظهر فيهم التلاعن، ولمس الحرير، واتخذوا القباب، وشربو الخمر، واكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء.

ثم رواه من طريق عبد الله بن محمد النخعي ثا عدد عن عمرو بن رويم عن أس قال قال رسول الله ﷺ إذا استعملت أمتي حمًا فعليهم الدمار إذا ظهر التلاعن، وشربو الخمر، ولمسوا الحرير، واتخذوا القباب، واكتفى الرجال بالرجال والنساء بالنساء.

وهو عن النخعي في المعجم الأوسط 17/2.

ثم سبم البيهقي بضعف الطريقين، وقوى الحديث بهما، وأقره الألباني في التحريم ص 68.

وليس كحديث، فإن ضعف الطريقين شديد، فلا يصح عن أس

وفي الإسناد الأول الفصل من عميرة، ضعيف، وله من أكبر، ورسول الله ﷺ لا يدعو على أمته بالدمار، فهذا منها ولا بد.

وفي الذي الانقطاع، فأحدث عروة عن أسس مرسله، وعاد هو إرمي صعب، وقال البخاري فيه بصر، وهو اصطلاح يطبقه على المتهمين بالصنع صفة، في ذلك، فقد اضطرب الطريقان في متن، فعند البيهقي "إذا استعملت أمتي خمسا"، بالعين، وفي رواية "إذا استنحلت أمتي خمسا" بخاء، وفي طريق الطريق "إذا استنحلت أمتي ستا"، فهذه ثلاثة أوجه متناقضة حديث له يخرج واحدا!

والخلاصة أن هذه الأحاديث شديدة الضعف، وكثير من العلامات المذكورة في هذه المتن، ثبته بأحدث أخرى، فإمام أن يكون لهذه الأحاديث أصل، أو أن المحاهيل ونوصاعين ركسوا هذه الأشرطة من حملة أحاديث، فدلوا على الضعفاء وأدخلوها عليهم، فحدثوا بها، وهذا الصنيع مشهور عن الكذبة. وعموما، فلو تح السوء بادية على كثير من فقرات تلك المتن، وكثرة المعسات وصور المعارف من علامات اساعة الثبوت بالحديث الأول، فلا سكر دلت

ومع ذلك هذا التسليم، فلا حجة للفائلين بتحريم الغناء في هذا الحديث وشواهده وإن صح، فيه يدل على ما دلت عليه الحديث الأول، وقد أحسوا عليهم هناك بطل استدلالهم، فذكروا أن الحديث محمول على عهد النفاق والمعيات الفخرية، ودلوا على انتحبيص والتقيد شوت لإدانة اتحاد القبيات وسباع المعازف بالأحاديث الصحيحة الصريحة.

ونضيف هنا أجوبة أخرى:

الجواب الأول:

إن حوار العلماء وسماع المعيات ثابته بالأحاديث الصحيحة الملبحة، وهذا الحديث ضعيف من جميع الطرق، وإذا حسنته لم يكن في قوة ملك، فإما أن تقلوا بالجمع، وقد تقدم، وإما الترجيح، وهي أقوى وأكثر، فترجح لراي

الجواب الثاني:

حدثت بحجر بكثرة المعيبات وظهور المعارف، أي أن العناء سيصبح طهارة
احسبانية منتشرة، والرقع يدل عليه، فدعاء في الحافلات والسيارات والمحلات
وغيرها هو الشعار المتفق عليه.

وهذه الكثرة و ظهور من علامات فقدان الأمة لإقفاه على الحد في طلب
وجه الله والسعي لاء القوة اللارمة، فالكثرة من أمارات الانعاس في المذاب
والشهوات، ودت على لا يسعي لأمة رسالية ولو كدت لشهوات صاحبه
وهالك نصوص كثيرة تحذر لأمة من لاحتحر نحو بقولة، وترهدها في
الدنيا وزخارفها.

فواحب أن يطر إلى هذا الحديث من خلال هذا الميراث، فالسبي عليه السلام، يحذر
أمة من احري وراء الشهوة والمتعة التي تهيم على المسلم، فتعوقه عن معالي
الأمور.

يؤكد هذا أن السبي عليه السلام يستعمل لفظ "كثرت"، و"ظهور"، أي أن العناء كان
موجوداً في الأمة وجوداً قبيلاً، في الأفراح والمساب، وفي غيرها عند طائفة من
لمسلمين قليلة، ثم يمشو حتى يسيطر على لعالم، فيكون من أشراف قرب
للعنة، ومن دلالت إقبال الأمة على سفساف الأمور.

وهذا مثل إحداه يمشو التجارة ونال والعدم، فكل ذلك موجود صاح قبل
السوء، وعندما يكثر ويمشو، تكون الكثرة والفسو من أمارات الباعة

فحدثت صريح في إثبات الأصل وإقراره، وهو ما تعصده الأحاديث الدالة
على وجود المعيبات في عهد النبوة وبعدها، لكنهم كس قبيلات، أما السوم
فالمعيبات ودمعون الفاسقون أكثر من علماء والمصالحين!

وبالخمة، فالحديث يدم التنافس في اقتناء المعيبات، ويشجع الإدمان على
الدهو والظرب، وليس فيه لفظ يدل على تحريم شيء من ذلك

الجواب الثالث:

قل الرسي في الإنحاف 7، 678 الاحتجاج بهذا الحديث على تقدير ثبوته فيه بصر، فإن فيه تربس أمور مذكورة على مجمع أمور، والترتيب على أمور لا يبرم منه الترتيب على الأفراد، ثم إن في الخصال المذكورة ما ليس بمحرم كصاعه الرجل روحته، وبر صديقه وارتفاع الأصوات في المساجد، لا يختلف فيه فإن قيل إن طاعه برحل روحته مفيدة معقوف أمه، وكذلك بر صديقه بحفاء أبيه قل إن جعلت حصلة واحدة بعض العدد، ويتقى ارتفاع الأصوات في المساجد، فإنه ليس بمحرم ولا يعلم فيه حلال، ويقان أيضاً وكذلك القبسات مفيدة بصرب المعارف، ولا يبول إلا إعناء بالآفة، وقد تقدم في كلام المصنف فريث أن الفقه في علاقته هي شي تعسي للشراب، فيكون الحديث بما يتناول العبء المقتدر بالمكبر وبحوه. اهـ

فت وأريد من توضيح كلام الإمام فأقول وبالله التوفيق

ذكر الشيء من علامات الساعة وأشرطه، ليس دليلاً على محرمه، فقد ورد في هذه لأحداث حملة من الأسماء لمناحة التي عدت من الأمور، وهي طاعة الروجه، والبر بالصدق، وإكرم الرجل بحفه شره، وركوب سماء السروج، ورفع المتابر، وتواصل الأطلاق...

ومن أشرط سبعة إضاه السب، وفشو العلم والمال ولحارة

ود كانت المعارف محرمه به حدث، ولا يصف بمقتضي من القندين به أن يجرموا تلك المناحات.

ولعلمهم يقولون: هذه الأمور المذكورة، ثبتت بإباحتها بأدلة مستقلة.

فقول: وكذلك الشأن بالنسبة للغناء والمعارف.

الحديث الثامن:

حديث عائشة دخل على رسول الله ﷺ، وعندي حارثان [في رواية قيسان] (في أيام منى، تدفان وتضربان، في رواية نقيان بما تقادمت به الأنصار يوم بعث، في أخرى وليت بمعيتين، فاصطحع على الفراش، وحول وجهه، ودخل أبو بكر والسبي ﷺ متغش بثوبه فانتهرني، في رواية فانتهرهما، وكان مرارة الشيطان عند رسول الله ﷺ فأقبل عليه رسول الله ﷺ، في رواية فكشف النبي ﷺ عن وجهه، فكان دعها يا أبا بكر فإن لكل قوم عيدا، وهذا عيدنا فلما عصى عمرتها فحر جنتا رواه الشحاب وغيرهما، وقد تقدم في أدلة العمد

قال المحرمون يؤخذ من هذا الحديث تحريم لعناء والضرب بالدف في عيد العيد، فإن أبا بكر سمى دف والعناء مرمور شيطان، وأقره السبي ﷺ على إطلاقه، وإن أعلمه أن العناء وإن كان مرمور لشيطان، فهو مساح في العيد

قالوا إن أبا بكر كان يعلم حرمة العناء والدف، فاستصحب الأصل فقام بالإكثار، ثم أعلمه السبي أن الأمر كذلك إلا في العمد

حتى قال الألباني رحمه الله ص 108 كأنه ﷺ يقول لأبي بكر أصمت في نفسك بالأصل، وأخطأت في إكثارك على الحارثين فإنه يوم عيد

قلت عندما ينمر على أهل العباد إقامة الدليل لصحيح عن ساطعهم، يعلقون بأي شيء ولو كان باطفاً سقيص دعواهم

وصبح القوم بهذا الحديث أمدوح بالنسب والعباد، ولما عصى ما قبله ردود لا تقى ولا تذر، نستفيد منها من أهل التحقيق:

الجواب الأول:

تلخص صورة القصة في الآتي

رسول الله ﷺ على فراشه مسحى، وقد أدير طهره للجارثتين، فهو يبدو للدخول أنه نائم نوماً ثقيلاً.

خاريتان تعبد بها تقادفت به لأبصار في الحاهلية، ولا شك أن ذلك قد يذكر بالثارات ويذكر الجمعية.

- يدحس أبو بكر، فيسمع عناء الخاريتين، ويدرك خطورته على نفسه من قد يسمعه من أهل المدينة، ويدو له المعصوم ناثي لا يسمع قوطها، ولا يدرك ما قد يشح عنهما، فيقوم بواجب الإنكار حفاظاً على وحدة الأمة

هذا هو الذي يسعى أن يفهمه المستمع العاقل، فأبو بكر ينكر الشعر المتعنى به، لا بعداء وصرع بالدعوى، وما راحناه تشهد له هذه الأمور

أولاً إن أم المؤمنين تلخص بنا مصمون بعداء، ولا شك أنها تريد بيان العلة في إنكارها أبي بكر.

ثانياً إن أدب أبي بكر يسمعه من التسرع إلى إنكار شيء يستحيل أن لا يحسن به المعصوم، فالوم منها ثقل، لا يسمع من معرفة وجود العناء والصرع بالدعوى، لكنه يمنع من تميز الكلام.

فهو فرض أن أبا بكر كان على علم بتحريم العناء والدعوى، لأدرك مداهمة وقصته أنها صادرا مشروعي، بدليل فعلهما محصورة، المصطفى ﷺ

ومثل أبي بكر لا ينكر شيئاً يفعل محصورته ﷺ إلا إداراً رأى ما يدعو إليه

ثالثاً إن أبا بكر كان حاضراً ما أدن النبي ﷺ للمرأة بأن توفي سدرها بصرع الدفوع وبني فرح بعودته ساداً من بعض عرواته، وقد حصلت قصه مع عائشة بعد قصة المرأة، بدليل أن حديث عائشة كان أيام مكي، أي في حجة الوداع، وكانت في السنة العاشرة، ولم يعرف النبي ﷺ بعدها.

إذا عرفت هذا، فاعلم أن أبا بكر كان على علم بحور العناء والصرع بالدعوى، خلافاً لما توهمه الواهمون.

بل إن جل أحاديث إباحة لعناء والآلات، متقدمة على حجة الوداع، وقد رأيت أنها تشمل الأعياد والأعراس وغيرها

فمحال أن يجهل سيد الأمة تلك الأحاديث!

رائف لم يأت في حديث صحيح أن النبي ﷺ يصف المومنين بصوت الشيطان، مما قاله أبو بكر اجتهد منه رضي الله عنه، فلا محل للقول بأنه كان على علم سابق بهذا الوصف

فتب من هذا أن أبكر أنكر المصحون، لا الدف والعبء

الجواب الثاني:

رغموا أن النبي ﷺ أقر أبكر على تسميته بعبء والدعوى من مير الشيطان! وقد أسأوا الفهم رحمهم الله.

إن قوله ﷺ "دعهما" صريح في الإنكار، وهذا من أسسه ﷺ، بلبعه، وهذا مثال آخر له:

روى الشيخون أن عمر بن الخطاب قال في حاصب بن بلتعمة لما كتب أهل مكة سيرة المسلمين عروهم دعوى أصرب عنق هذا المذيق فقال له مصطفى ﷺ إنه قد شهد بدرًا.

فهل يقال كأنه ﷺ يقول لعمر أصبت في مسكتك لأصل، وهو أن كشف أسرار المسلمين لدى يوحى القتل، وأحطأت في حكم عليه بقتل لأنه شهد بدرًا.

وحي أنه ﷺ سكر على عاروق ما أده به اجتهاده، كم أنكر على الصديق اجتهداه.

فكم أن نجاه من القتل بسبب حاصه بأصحاب بدر، فإن حور العبء من حاصه بعبء، فكل من الأمرين أدته تشت الإباحة

الألباني يضرب مثالاً يتقص فهمه!

لقد بعصف شيوخ رحمه الله في إثبات إقرار النبي ﷺ أن بكرة مضرب مثلاً! ينسفه ببيان كلامه!

فذكر في تحريمه ص 109 حدث أبي طلحة، أن نبي الله ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش، فقدموا في طوي من أطواء بدر حيث محث، وكان إذا ظهر على قوم أقام بالعرضة ثلاث نبال، فلما كان بدر يوم الثالث، أمر برحلتها، فشد عليه رحلتها، ثم مشى واتبعه أصحابه وقالوا: ما نرى يبتلي إلا لبعض حاجته، حتى قدم على شفة الركبي، فجعل يسألهم بأسسهم وأسماء، يا فلان بن فلان، ويا فلان بن فلان، أيسركم أنكم أطمع الله ورسوله؟ فإنا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ فقال عمر يا رسول الله، ما تكلم من أحد إلا أرواحها؟ فقال رسول الله ﷺ ولدي نبي محمد بيده، ما أنتم بأسمع لما أقول منهم! متفق عليه

ورغم أن النبي ﷺ أقر لعمر وغيره من الصحابة على ما كان مستقراً في نفوسهم واعتقادهم أن الموثى لا يسمعون، وأنه لم يبين لهم أن اعتقادهم هذا خطأ، وأنه لا أصل له في الشرع.

ثم طريقاً صحيحاً يدل على أن عمر أحد عدم سماع الموثى من قوله تعالى ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْوَعْدَ﴾.

وقرر أن الأصل عدم سماع الموثى بدليل الآية، وادعى أن ما حدث بعد بدر كان مشاءً ومعجزة خاصة بالمشركيين الذين قتلوا بدر.

قلت: وأحق أن هذه القصة تؤيد ما ذكرنا، من أن رسول الله ﷺ يكرر خطأ أصحابه بأسلوب ربيع، فهو لا يقول هم أخطأتم، بل يصححهم بأسلوب المعلم الحكيم.

وهذه القصة أيضاً، دليل على أن بعض الصحابة قد يكرر من شئت ناسب إذا نزل عليهم الخبر، فيسأل الموثى أمر ناسب، فقد صبح أنهم يسمعون فرع السعال، وأنهم يردون السلام على من يسلم عليهم، وأن الميت يعدد بكاء أهله.

أم الآية، فهي تتحدث عن المشركيين في مكة، كانوا يسمعون القرآن فلا يسمعون ولا يؤمنون، فشبهم الله بالموثى.

ووجه الشبه هو أن الميت لا يستطيع أن يستجيب لداعي الله، فيحرج إلى
 لذبا ليعبد الله ويتوب من ذنبه، فهو محسوس بالروح، وكذلك المشركون،
 حبستهم المصالح والشهوات، فصاروا لا يستجيبون
 فليس وجه الشبه هو عدم السماع، لأن الأحياء يسمعون، والموتى نبت أنهم
 يسمعون أيضًا.

وما أنذا أضع بين يديك سياق الآية:

قال تعالى ﴿فَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ ﴿٧١﴾ إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْكَلِمَ وَلَا تَبْصُرُ
 الْأَبْصَارَ لَدُعَاءَ يَدَا وَلَوْ مُتَّبِعِينَ ﴿٧٢﴾ وَمَا أَنْتَ بِمُنْذِرٍ أَلْمَنِي عَنْ صَلَاتِهِمْ إِنْ تُسْمِعُ إِلَّا مَنْ
 يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْمِعُونَ ﴿٧٣﴾

إذا كان الموتى لا يسمعون مطلقا بدليل الآية، فإن العميان لا يسمعون مطلقا،
 فإن الله شبه المشركين بالعمي بعدما شبههم بالموتى والصمم، وقد كان في الصحابة
 عمي كابن أم مكتوم!

قال الإمام الطبري يقول تعالى ذكره ليه محمد ﷺ فموص إلى الله ن محمد
 أمورك وثق به فيها، فإنه كلفك ﴿إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ لم تأمله وفكر ما فيه
 بعقل، وتدبره بفهم، أنه الحق دون ما عليه اليهود والنصارى المختلعون من سبي
 إسرائيل، ودون ما عليه أهل الأوثان المكذبون فيها أنبيئهم به من الحق، يقول فلا
 تحريك تكذيب من كذبك وخلاف من حادتك، وامض لأمر ربك الذي بعثت
 به، وقوله ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْكَلِمَ وَلَا تَبْصُرُ الْأَبْصَارَ﴾ يقول بك ما محمد لا تقدر أن تفهم الحق من
 طبع الله على قلبه وأمانته، لأن الله قد حتم عليه أن لا يفهمه، ﴿وَلَا تَسْمَعُ الْكَلِمَ لَدُعَاءَ يَدَا وَلَوْ مُتَّبِعِينَ﴾
 يقول ولا تقدر أن تسمع ذلك من أصم الله عن سماعه سمعه، ﴿وَلَوْ مُتَّبِعِينَ﴾
 يقول إذا هم أدبروا معرضين عنه لا يسمعون له، لعلبة دين الكفر على قلوبهم
 ولا يصعرون للحق ولا يتدبرونه ولا يصنعون لقائله، ولكنهم يعرضون عنه
 ويكفرون القول به والاستماع له.

وقال الإمام ابن كثير.

وقد امتدت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بهذه الآية {إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْغَيْثَ} عن نوحيم عبد الله بن عمر، في روايته مخاطبة النبي ﷺ القتل الدين أنقوا في قلب سر بعد ثلاثة أيام، ومعانسته إياهم وسريعه هم، حتى قال له عمر يا رسول الله ما تخاطب من قوم قد جبروا! فقال والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكن لا يجيئون وتأولته عائشة على أنه قال إهم الآن ليعلمون أن ما كتب أقول هم حق وقال فتادة أحباهم الله له حتى سمعوا مقالته ففرجوا وتوبوا ونقمة.

قال ابن كثير والصحيح عند العلماء رواية عبد الله بن عمر لما لما من أشبهه على صحتها من وجوه كثيرة، من أشهر ذلك ما رواه ابن عبد البر مصححا له عن ابن عباس مرفوعا ما من أحد يعر بقر أخيه المسلم في الدنيا إلا رد الله عليه روحه حتى يرد الله ﷻ وشئت عنه ﷻ لأمته إذا سلموا على أهل المور أن يسلموا عليهم سلام من مخاطبوه فيقول المسلم السلام عليكم دار قوم مؤمنين وهذا خطاب لمن يسمع ويعقل، ولو لا هذا الخطاب لكانوا بمنزلة حطب المعدوم والجماد، والسلف مجمعون على هذا وقد تواترت الآثار عنهم بأن النبي يعرف برأيه أخيه له ويستشره فروي ابن أبي الدب في كتاب القور عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ ما من رجل مرور فمر أخيه وبحلن عنده، إلا استأسن به ورد عليه حتى يقوم.

ثم أورد بعض الآثار عن السلف.

ثبت أن العروق رضي الله عنه، لم يفهم الآية جيدا، فكان يظن أن الميت لا يسمع نداء، ولا يتحدث ذلك في علمه، فإن لكل عالم هموة

وإذا استعظم القوم ما سبوا إلى سيدنا ومولانا عمر من الخطأ، فليذكروا أنه أنكر موت الخبيث المصطفى، ظنا منه أن النبي لا يموت، وأنه كان يهدد بقتل كل من يرغم ذلك، مع أن في القرآن آيات تدل على موته ﷺ!

والاستحجة هي أن النبي ﷺ أنكر على عمرو رضي الله عنه، وصحح له معنى الآية بأسلوب يليق بالكمال.

قائمة:

قال ابن رسيدي في الإنحاف 677/7 قال المفسر الخافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن حبيب المعافري البغدادي في مثله في السماع، وهو من مشايخ ابن الحوري من حيث يقول أبي بكر 'مرمر الشيطان'، فقد أخطأ وأساء المهم من وجوه:

مما نمسكه بقول أبي بكر مع رد النبي ﷺ له عن قوله ورحله عن معه من ورجوع أبي بكر إلى إشارته ﷺ

ومما يعارض هذا النقل عن إقراره ﷺ، أي إقراره الجاريتين على العبء، واستتبعه الذي لا احتمال فيه أنه يقتضي حل وإطلاق، إلى لفظ أبي بكر وبسمته المحتمل مردده بين احتمالين. يُعدهما إرادة التحريم، ولو قدر أنه اعتقد استحريم برحبه عليه رجوعه عنه، ومحال أن يعتقد أبو بكر بحريم أمر حصره النبي ﷺ وأقر عليه مع عدم أبي بكر أنه ﷺ لا يمر على خطأ ولا معصية. وهو أنه رأى ضرب الأدف وبشد شعير بعد من حنة المدح الذي ليس فيه عبادة، فعني بأصحه الكرم من تعظيم أسوة واحترم مصب الرسالة ما حمله من ثروة حصرت عن صوره بعد وطرب، ورأى أن الاشتغال بالذكر والعبادة في ذلك الموطر أدب، فوحر عنه حراماً لا تحريماً، فرد عليه ﷺ لأمرين

أحدهما أن لا يعتقد تحريم ما أصبح في شرعه توسعة لأمنه ورفقه بهم

و شئ إصهار اشروع مكارم الأخلاق وسعة الصدر لأهله وأمه لتستجح فومهم بعض المدح، ليكون أسط هم في انعود إلى وظيف العبادات، كي قال لما قال أبو بكر أفرون وشعر؟ فقال ﷺ ساعة من هذا وساعة من هذا

الجواب الثالث:

لقد قال سيدنا أبو بكر في إنكاره 'مزمارة الشيطان في بيت رسول الله'، وهذا تعليل لإنكاره، وإلا فما فائدته.

واصح إذن، أنه لا يعتقد بحريمه، وإنما يرى أن بيت نسوة له من الحرمة واسع، ما يحمل داخله يتجنب بعض المباحات، فهو مهبط الوحي، وممر النبي ﷺ، فالمعروض فيه أن ترفع عن غير الحد والعادة، كما فهم أبو بكر رضي الله عنه، وكذا يفهم كثير من الناس.

إسهم يستعملون وجود شيء من اللاهبي المدحة في بيوتات العلماء والعالمين وقد أشار إلى هذا، جواب شيخ ابن خوري في كلامه المتقدم، ورأه خافض الزبيدي بيانا فقال:

وعما يدل على أن قوله "مرمور شيطان" ليس بالتحريم، أنه لم يذكر إلا كونه ذلك في بيت النبي ﷺ، ولو كان أراد بقوله "مرمور شيطان" التحريم يقال "مرمور شيطان"، ولم يفيد، ولأنكار والله أعلم إنما هو كونه وحده صورته لعب في يوم العبد الذي هو محل العبادة في بيت النبي ﷺ الذي هو موضع الذكر ومهبط الوحي، ولذلك لم يحججه النبي ﷺ بأنه ليس بحرام بعلمه أنه لم يحظر له الحرم، وبما قال "دعها فيه يوم عيد"، أي وقت سروره، فسمح به في موضعه بمثل ذلك.

الجواب الرابع:

إن سنة شيء إلى شيطان، أو وصفه بأنه شيطان، لا يدل على تحريمه لا بقوله. فقد ورد عن النبي ﷺ وصف كثير من المباحات بذلك، إبيك أمثلة عنه.

المثال الأول:

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ رأى رجلاً يتبع حمامة فقال شيطان سمع شبيبة مسند أحمد 2م 45، ومس أبي داود 4 285، وصحيح ابن حبان 13 183، وستن البيهقي 213/10.

وعن عائشة أن النبي ﷺ نظر إلى إنسان يتبعه صنفان من شيطان تنبع
شيطاناً. سنن ابن ماجه 2/ 1238.

وصححه، حافظ أبو صيرى في «مصابيح» 4/ 124

وفيها شواهد عن أنس وعثمان

المثال الثاني:

عن النبي ﷺ أن «الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركب»
موطأ مالك 2/ 978، ومسند أحمد 2/ 186-214، وسنن أبي داود 3/ 36،
وسنن ترمذي 4/ 190، وسنن النسائي 1/ 266، ومستدرک الحاكم
2/ 112، ومسنن البيهقي 5/ 257.
وصححه الترمذي والحاكم.

المثال الثالث:

عطاء بن يسار قال كان رسول الله ﷺ في المسجد، فدخل رجل ثائر الرأس
واللحية، فأشار إليه رسول الله ﷺ بيده أن حرج، كأنه يعني إصلاح شعر رأسه
ولحيته، ففعل الرجل ثم رجع، فقال رسول الله ﷺ أليس هذا حيراً من أن تأتي
أحدكم ثائر الرأس كأنه شيطان.
رواه مالك 2/ 949 والبيهقي في الشعب 5/ 225، وهو مرسل صحيح،
يشهد له حديث عائشة في الختان.

المثال الرابع:

قال ﷺ «صنوا في مريض العم ولا تصلوا في أعطان الإبل، فإن حلفت من
الشياطين».

رواه أبو داود 1/ 47، وابن ماجه 1/ 253، وأحمد 4/ 85، وابن حبان
4/ 602، وابن أبي شيبة 1/ 337، وغيرهم عن جماعة من الصحابة، وهو
صحيح.

قلت: فقد سمي النبي ﷺ اللاعب بالحمام، والحمام، والمسافر، والمسافرين شياطين، وشبهه ثائر الرأس بالشیطان.

وأكثر من ذلك، فإنه أحر أن الإبل مخلوقة من الشياطين!

وكل هذه الأمور مباحة، فاللعب بالحمام إذا لم يقترن بمكر مباح، والحمام مباح أكله وبيعته، والسفر بمراد: حذر، وترك الشعور ثائر، حلال والإبل مباحة.

فدلت هذه الأحاديث أن السنة إلى الشيطان، والتشبيه به، لا يدلان على تحريم أو كراهة، بل على الاستقحاح بغيره، ولذلك قال ابن عبد البر في التمهيد 51 52 قوله في الحديث "كأنه شيطان"، فهو معمول على المعروف من كلام العرب، لأنها كانت تشبه ما استقححت بالشيطان وإن كان لا يرى، لما أوقع الله في نفوسهم من كراهية.

وقد الزرقاني في شرح الموطأ 4/ 431 "كأنه شيطان" في فتح المظهر، على عرف العرب في تشبيه القسح بالشيطان وإن كان لا يرى، لما أوقع الله في نفوسهم من كراهة طلوعه، ومنه قوله تعالى ﴿طَمَعَهَا كَأَنَّ رُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ﴾

مخلص مما تقدم إلى أن تسمية الدف وانعاء مرمزار الشيطان، لا يدل على كراهة فضلاً عن التحريم، فإن سبها إليه، أخف بدرجات من تسميته تلك الأشب، شيطان، وقرق بين قولك: هذا شيطان، وقولك: هذا للشيطان، فإن الأول أبلغ في التنفير والتقبيح.

ومما يؤكد هذا الذي نهدي إليه اقراءة المتأنية لاسنة

أولاً إذا كان النبي ﷺ قد أقر أنها بكر عن تسمية العناء مرموز الشيطان، فإنه أقر الحارثيين، واستمع هما، وأحاره في غير بعيد، فمن كل ذلك على أن التسمية لا تقتضي النهي.

ثابتاً رأياً في تقدم أن عبد الله بن عمر سمى عبء حارية وصرها بالعود والدف مرمور الشيطان، وقد سمر بين السانع والمشتري، وحصر عبد صرهما وعسانها من غير إنكار، فدل فعنه على أن قوله لا يعني لكراهة ولا التحريم. وإذا فرض أن ابن عمر أحد هذه التسمية من فصح أبي بكر وأخاريتين، وأنه فهم من المصطفى إقرار أبي بكر، فإن فعله أكثر دليل على أن ذلك الإطلاق والإقرار لا يقتضيان شيئاً من النهي.

الخلاصة:

لا حجة لمحرمي الغناء في هذا الحديث من وجوه:

أولاً لأن إقرار أبي بكر يحتمل أنه كرهه حال دلت في بيت السوء، ويحتمل أنه قصد الشعر بمقادته به لأنصار، وهذا الاحتمالان يصحان أحسن اعتقده تحريم الغناء أو كراهته.

ثانياً لأن رسول الله ﷺ لم يقر أن بكر على موقعه وسميته، والخجة في قول المعصوم وفعله، لا فيما يصدر من أصحابه.

ثالثاً لأن نسبة الأشياء إلى الشيطان لا تستلزم التحريم أو الكراهة إلا مبررة، ولا توجد فريضة على أن تسمية المعارف مرموز الشيطان تقتضي الخطر، بل لدينا من القرائن ما يدل على الإباحة، وهي:

- 1- عن ابن الأحديث، بدالة عن بإحاطة يعرف في ماسات وغيره
- 2- حديث عبد الله بن عمر وعبد الله بن جعفر.
- 3- حضور أبي بكر قصة المراه التي سرت أن تعمي وتعرف فرخ العودة التي ﷺ سالماً من سفر.

الحديث التاسع:

عن عقة بن عامر قال رسول الله ﷺ: كل شيء يلهو به ابن آدم فهو باطل، إلا ثلاث، رمية عن قوسه وتأديبه فرسه وملاعته أهله فإس من الحق.

رواه عبد السراق 462/11، وأحمد 148/4، وترمذي 174/4، وابن ماجة 940/2، والدارمي 269/2، والبيهقي في السنن 218/10، وأبو شعبان 44/4، والحاكم 104/2.

قالوا: لعنة من الله، وقد جعل النبي كل هو باطلاً، أي محرماً، ولم يستثن العناء.

الجواب الأول:

هذا الحديث ضعيف بهذا اللفظ، أعلاه الذهبي في الميزان 88/8، والعمري في تخريج الإحياء بالاضطرار، وهذه وجوهه:

الوجه الأول:

وقع الاضطراب في الراوي عن عقة، فقبيل عبد الله بن زيد، وقيل ابن يزيد، وقيل خالد بن زيد، وقيل ابن يزيد.

فهذه أربعة أوجه، وانعلط في الإسناد سه عن إمكانية في سنن

الوجه الثاني:

اضطرب منه، فقد ورد من طرق متعددة آخر، ليس فيه كلمة "باطل"، وهو "ليس من يلهو إلا ثلاث ملاعنة امرأته، وتأديبه فرسه، ورميه بقوسه"

رواه أبو داود 313/3، والسنن 221/6، وأحمد 146/4، والبيهقي 13/10 و218/10.

وهذا اللفظ هو الراجح، لأسباب:

أولاً لأنه مخرج في سنن أبي داود والسنائي، وهم أنقص وأصط من سنن
الرمذي وابن ماجه.

ثانياً لأهمهم جميعاً لم يختلفوا في روايته عن حماد بن زيد عن عقبة، أم لأول
مرأيت ما فيه

ثالثاً لأنه موافق لقوله تعالى {وما هذه الحياة الدنيا إلا هو ولعب}

رائعاً ولأنه موافق لحديث حابر بن عبد الله، وهو

"كل شيء ليس فيه ذكر الله، فهو لهو ولعب، إلا أربع ملاحظة الرجل مرأته،
وتأديب الرجل فرسه، ومشي بين العرصين، وتعليم الرجل السباحة"

أخرجه السنائي في سنن الكبرى 302، 5، والطبري في الكبير 2، 193
والأوسط 8/119، والبيهقي 10/15.

وحوده المدري 2/180، وصححه الحافظ في إسناده 1/439، وحسه في
الدراة 2/740، ورمز السيوطي لحسه في الجامع بصغير

شواهد لا يفرح بها للفظ الأول:

الشاهد الأول:

قال سعيد بن منصور 2/208 نا سفيان عن ابن أبي حبيب عن رجل عن
حابر بن زيد عن أبي بصير أنه قال كل لهو فله المؤمن باطل، إلى رمية عن فوسه،
وأدبه فرسه، وملاعبته أهله.

إسناده ضعيف، شيع من أبي حبيب منهم، وحابر تابعي وقد أرملة

ورواه لترمذي 4/174 عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حبيب عن رسول
الله ﷺ، فسقطت منه ثلاث طبقات.

طريق آخر:

قال الحاكم 2/104 حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصاحب
لأصهاي حدثنا الحسن بن علي بن بحر بن بري حدثنا أبي حدثنا سويد بن عبد
الله بن ثعلبة، مناقشة أدلة المحرمين

العرير حدث محمد بن عجلان عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال كل شيء من هو الذئب به حمل، إلا ثلاثة انتصاك بنو سكر، وتأديك فرسك، وملاعك أهدك فرمها من الحق

وصححه رغم أن سويداً متروك.

قال الحافظ في نصب الراية 4/ 273 قال ابن أبي حاتم في كتاب "العلل" سألت أبي وأبى زرعة عن حديث رواه سويد بن عبد العرير عن ابن عجلان عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال، وذكره فداً هذ خطأ وهم فيه سويد، إنه هو عن ابن عجلان عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حنبل قال بلغني أن رسول الله ﷺ قال، وذكره هكذا رواه الثعلبي وحده من إسماعيل وجماعة، وهو الصحيح مرسل.

قلت فعدائد بن أبي حنبل، ومحمد بن عجلان وماء ابن حنبل بالتدليس ولم يصرح بالتساع، وفي التقريب لم يحافظ محمد بن عجلان لم يصدق، إلا أنه احتفظ عليه أحاديث أبي هريرة

وهذا منها.

شاهد موضوع:

حدث محمد بن محمود بن خوهري الأهوازي ثنا حفص بن عمرو الرماني ثنا المدرس بن زياد الطائي عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ﷺ كل هو نكرة، إلا ملاعة الرجل امرأته، ومثبه بين أهله، وتعليمه فرسه.

رواه نصراني في الأوسط 7/ 170، ومن جيل في المحروحين 3/ 37، وفيه المدرس بن زياد الطائي، وهو وضاع.

والخلاصة أن رسول الله ﷺ لم يصدق وصف السائل عن المهر، فلاححة المقوم فيه.

الجواب الثاني:

قال الإمام الخليلي في "المهذّب في شعب الإيمان" 3/ 90 ومعنى هذا والله أعلم، أن كل ما يلهو به الرّحس بما لا يفيد في لدخل ولا في لأجل فائدة، فهو باطل والإعراض عنه أولى.

وفي صحيح بحاري 5/ 2321 باب كل هو باطل إذا شغله عن طاعة الله

وهذا يقيد أن يلهو لا يكون باطلاً إلا إذا كان درعة للمصيبة

وقال الشوكري في بين لأوطر 8/ 270 ومن حجة ما استدلوا به، حديث "كل هو يلهو به مؤمن هو باطل، إلا ثلاثة، ملاعة رّحل أهله وبأديه فرسه ورميه عن فوسه"، قال بحرالي قلت قوله صلى الله عليه وآله وسلم "فهو باطل" لا يدل على التحريم، بل يدل على عدم الفائدة انتهى

ثم قال الشوكري وهو جواب صحيح، لأن ما لا فائدة فيه من قسم المباح، على أن انظر إلى لحشه وهم يرقصون في معجده صلى الله عليه وآله وسلم، كما ثبت في الصحيح، خارج عن تلك الأمور الثلاثة

فمن مراد حجه لإسلام أن لفظ "باطل" لا يدل على التحريم إلا بتقرينه، وهو كذلك، فقد قال النبي ﷺ:

أصدق كلمة قال شاعر، كلمة بيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل

رواه البخاري 3/ 1395، ومسلم 4/ 1768.

وقد وصف النبي ﷺ كل المخلوقات والمحدثات باطل، وفيها المباحات والمستحبات ونواحيات، فمن على أن هذا صلف ليس من ألفاظ التحريم أو الكراهة.

وعن الأسود بن سريع قال أتيت النبي ﷺ فقلت يا رسول الله، إني قد حمدت ربّي برك وبعتي بمحمد وهدج وإبك، قال هات ما حمدت به ربك عرّ وحلّ قال فجعلت أنشده، فجاء رّحل آدم فسادن، فقال النبي ﷺ بين بين،

قال فنكلم ساعة ثم حرج، قال فجعلت أشده، ثم جاء فاستأذن، فقال النبي ﷺ بين يدي ففعل ذلك مرتين أو ثلاث، قلت يا رسول الله، من هذا الذي استصغيتي له قال عمر بن الخطاب، هذا رجل لا يحب باطل

رواه البخاري في الأدب المفرد 125، وأحمد في المسند 3 435 وقصائل الصحابة 1/ 260-261، وأبو يعيم 1/ 46.

وهو حديث صحيح، وقد سمي فيه النبي ﷺ الشعر المصص لذكر الله باطلا، واستمع له.

فكيف يقال بعد هذا إن الباطل من صبيغ سهي والحرم^٩

الجواب الثالث:

إذا مرصا أن لعم "لباطل" بدل عن التحريم، وأن الباطل الأول صحيح، فإننا نقول:

قوله ﷺ: "كل شيء للهو به من دم فهو باطل" في رواية "كل هو للهو به المؤمن فهو باطل"، عام أريد به الخصوص، أي أن كل هو محرم إلا ما دل الدليل على استثنائه وإباحته.

والعناء الخالي من المحور من اللهو يستثنى من عموم هذا الحدث، بحجة عشرات الأحاديث.

بل ورد في الصحيح أن النبي ﷺ ساء لهوا فقال "إن الأنصار يعصهم اللهو"، وهو يقصد الغناء.

فدلت هذه التسمية والإقرار بالأنصار، على أنه العناء من اللهو المباح

فإذا قلت: إن الحديث يخصص اللهو المباح في خمسة أشياء، وهي ملاعبة الروح، والرمي بالقوس، وتأديب الفرس، وتعلم الباحة، والمشي بين العرضين.

قلنا: إن العدد لا مفهوم له عند الأصوليين، فيكون معنى الحديث أن هذه الأنواع وما يشبهها، من نلهو الم شروع، ودليل عدم التحصيل هذه المذكورات أمور:

أولاً أمر النبي ﷺ حشنة على الرقص في المسجد، وكان من المنفرحين عليهم، وحديثهم في الصحيحين.

ثانياً ثبت أن النبي ﷺ كان يلعب أولاده وأحفاده، ويُوصي المسلمين بذلك.

عن أبي هريرة عن أن رسول الله ﷺ يدع لسانه للحسن، فيرى الصبي حمرة لسانه، فيهش إليه.

رواد ابن حبان في صحيحه 408 / 12 في ذكر إباحة ملاعبة المرأة ولده وولده ولده.

ثالثاً يواتر أن مصطفى كان يهرج أصحابه ويلاعبهم، وأهم كانوا يفعلون ذلك أمامه فيقرهم.

رابعاً كان المصطفى يصب الحسن بن ثابت مراً لإشاد الشعر بالمسجد، وحديثه في الصحيح، وكان الصحابة مجتمعون على الأشعار فيقرهم.

فهذه وغيرها من أنواع نلهو الم شروع، وبعضه مستحب كملاعبة الأولاد، ولم يرد ذكره في حديث الدار، فمن على أن الحصر في الأنواع الخمسة غير مقصود من كلام المعصوم.

قال حجة الإسلام في الإحياء [مع الإنحاف 7 / 675]

يلحق بالمحضور غير المحضور فيأت كفو به ﷺ "لا يحمل دم امرئ مسم إلا بإحدى ثلاث"، فإنه يحدق به رابع وخامس، فكذلك ملاعبة امرأته لا فائده له إلا التلدد [قلت بل القصد تأليف القليلين]، وفي هذا تلدد، وفي هذا دليل على أن التفرح في النساء، وسماع أصوات الطيور، وأنواع المداعبات، مما يلهو به الرجل لا يحرم عليه شيء منها وإن جار وصعه بأنه باطل.

وعلق عليه الريدي فقال هذا العام خرجت منه مفردات كثيرة جدًا، وإذا كثرت محبصات العام، لم تنق فيه حجة عند قوم، وعد من يتمك بالتعموم، فنقول هذا العام خرج منه أبعاء بالأدلة التي ذكرت.

الخلاصة:

هذا الحديث لا يقوم حجة على تحريم الغناء، بالأساس هذه

1- وصف اللهو بالباطل لم يصح، ولا حجة في الضعيف

2- لفظ الباطل لا يدل على التحريم.

3- الحديث عام مخصوص بالأحاديث السيئة، والخاص مقدم على العام

4- الحديث يفصد بيان اللهو المستحب، لا حصر المسح، فالملاعة شعر المودة بين الزوجين، والرمي والساحة وتأديب الفرس والمشي بين الهدفين، أمور تعين على الجهاد في سبيل الله، وكل ما أثمر المحبة بين الزوجين، أو أعان على الجهاد، فهو طاعة مستحبة، وسقى كثير من اللهو على أصل الإباحة



هذه الأحاديث التسعة، هي أصح أدلة تقوم وأقواها، وقد رأيت أن أعلمها ضعف، وما صح منها، لا يدل من قريب أو بعيد على ما فهموه، فمتونها صريحة في غناء الفساق وأهل المجون.

ثم إن عموم لما لم تسعهم نكث الأحاديث المهلهلة إسداءً ومنًا، راحوا يحتجون بالموضوعات والمنكرات والواهيات، فأثبتوا مرة أخرى أنهم عاجزون عن إقامة الحجة على دعواهم.

ونحن نورد لك ذلك لأحار التي يسمون بضعفها الشديد، إنمًا للفائدة، وسببها لمن لا يحسن التمييز بين المنكر والمحمود

الحديث العاشر:

حديث "إعفاء بست الساق في القلب، كما ينبت الماء النمل"
 قالوا: كل ما يؤدي إلى إساق فهو حرم، وإعفاء يؤدي إليه، فهو حرام.
 ولا حجة لهم في هذا من وجوه:

الجواب الأول:

هذا الحديث ضعيف مضطرب، فقد روي مرفوعاً عن النبي ﷺ، وموقوفاً
 عن ابن مسعود ضعيفاً، وروي عن الشعبي وعلقمة، وصح عن الشعبي، إلخ
 البيان:

طرق المرفوع:

الطريق الأول:

عن سلام بن مسكين عن شيخ شهد أنا وائل في ربيعة، فحعلوا يلعبون
 يتلعبون يقتنون، فحل أبو وائل حوته وقال: سمعت عبيد الله يقول: سمعت
 رسول الله ﷺ يقول: الإعفاء بست الساق في القلب.

رواه أبو داود 282، 4، والبيهقي 223/10 من طريقين عن سلام بن
 مسكين

وهذا منكراً، ففيه من العلل:

أولاً: بحديثه انقطاع الدين روجه من قول إبراهيم السعفي، ومخالفة الطرق
 التي أوفنته عن ابن مسعود

ثانياً: في إسناده راو مهم، ولا يدري أكان كذاباً أم لا

الطريق الثاني:

أخرجه البيهقي في الشعب 4، 279 من طريق عبد الله بن عبد العزيز بن أبي
 رواد عن إبراهيم بن صهيب عن أبي الربيع عن حماد بن عبد الله قال: قال رسول الله
 ﷺ: الإعفاء بست الساق في القلب كما ينبت الماء السرع

وهذا مسكر أيضًا ابن أبي رواد قال فيه أبو حاتم وغيره: أحاديثه منكورة وقال ابن الجنييد: لا يساوي فلسا.

وإبراهيم بن طهمان وثقه الجمهور، ورموه بعض الحفاظ بالاضطراب وأبو الزبر مدلس، خاصة عن جابر، ولم يصرح بالسماع منه

الطريق الثالث:

قال عماد بن موسى ثنا عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إن أعمى يست انصاق في القلب.

أخرجه ابن عدي في الكامل 278/4، ومن طريقه ابن الخوري في العنق المسهية 2/785، وقال هذا حديث لا يصح، قال أحمد لا يساوي حديث عبد الرحمن شيئا حرماه وقال يحيى ليس بشيء. وقال النسائي والدارقطني. متروك قلت هذا إساد موضوع، فعبد الرحمن العمري المدني، قال فيه أحمد بعد الكلام الذي نقله ابن الخوري أحاديثه مأكبر وكان كذابا، حرقت حديثه مد دهر.

وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في مناقبه.

وسعيد احتلط بل موته بأربع سنين، ولا يدري متى حدث عنه عبد الله بن عمر.

قلت فهذه ثلاث طرق شديدة الضعف، فلا تقبل التحسين بالكثرة

وقد أقر الألباني وغيره بأن هذا الحديث لا يصح مرفوعا

طرق الموقوف:

الطريق الأول:

عن إسماعيل بن محمد عن إبراهيم بن عبد الله بن عبد الله بن مسعود أن أبا بكر بن عبد الله بن مسعود رواه البيهقي في السنن 223/10 وشمع 278/4

قال الألباني في التحريم ص 145 هـ إسناده صحيح، رجاله ثقات، إلا أن
ظاهرة الانقطاع، عن إبراهيم، وهو ابن يزيد النخعي، لم يدرك ابن مسعود، وبه
أعله بعض من حرج أحاديث دم الغناء من المعاصرين

ثم دافع الشيخ عن هذه العلة وقال، وأما الراوي عن إبراهيم حماد فهو ابن
أبي سليمان الكوفي، فهو كما قال لذهبي في "الكشف" ثقة إمام مجتهد ولذلك
قال في الميراث نكلم فيه للإرجاء، وبولا ذكر ابن عدي له في كামنه لما أورده
وقال الحافظ في التقریب: صدوق له أوهام.

قلت: فمثله يحتاج به إلا إذا تبين وهمه، بمخالفته لمن هو أوثق منه أو نحو
ذلك، ولا شيء من ذا هذا، ولذلك فما أنصف من صعبه مطلقاً من المعاصرين أنه
سبحان الله! كم حديثاً يرويه حماد، وقد صعبه لألباني في كتبه المحصنة
للأحداث الضعيفة، ثم بصرت ذلك كله بجرأة مكشوفة، فدافع دفاعاً مقبلاً عن
واو يعلم قبل غيره أنه ضعيفاً!

ألا وإن الشيخ رجل فاضل، يجيد صفة الحديث، لكنه إذا أراد إثبات رأيه،
جعل الليل نهاراً، والسواد بياضاً!

إن سد هذا الأثر ضعيف جداً، تركمت علة وأدواؤه كالأتي

العلة الأولى استدليس، فاحكم الذي يروي عن حماد هو ابن عتيبة، وهو
مدرس، ولم يصح بالمسح، فهل عرفه الشيخ وسكت عنها، فيكون مدلل مثله،
أم لم يعرفها فيكون مقصراً!

العلة الثانية الانقطاع، فإن النخعي لم يدرك ابن مسعود رضي الله عنه، لكن
مرسلات النخعي صحيحة عند المحدثين، لأن شيوخه كلهم ثقات

علة الثالثة صعب حماد بن أبي سليمان، وروايته عن إبراهيم النخعي شديدة
صعباً، وهذا يرويه عنه، ولبك أقوال أئمة بشأن في الرجل

قال شعبة بن عبد الله كان حماد لا يحفظ

وقال الأعمش: حدثنا حماد وما كنا نصدق.

وقد أبو بكر بن عيش فرأى على معبرة من كتب حماد، فربما مر الحديث
فمنه كذب حماد.

فمن معبرة هو من مقسم الحفاظ الفقيه، من أقرب حماد والرواة عنه، وكثير
من النقاد يظنون الكذب بمعنى الخطأ، وهو وجه في العربية

وقد حبيب بن أبي ثابت سمعت كان حماد يقول قال إبراهيم فقلت والله
بك لتكذب على إبراهيم أو أن إبراهيم ليخطئ.

وقال ابن سعد كان ضعفاً في الحديث، واحتفظ في حر أمراء، وكان مرحلاً،
وكان كثير الحديث، إذ قال برثه أصاب، وإذ قال إبراهيم أخطأ

قلت: أجمعوا على أنه كان يصرح.

وقال الذهلي: كثير الخطأ والوهم.

وقال أحمد بن حنبل حديث هؤلاء الثقات عنه شعبة وسفيان وهشام،
فأحاديث أكثرها متفردة، ولكنه أول من تكلم في رأي

وقال أيضاً أبو معشر، يعني رباح بن كليب، يحدث عن إبراهيم أشياء يرفعها
إلى ابن مسعود، نحو من عشرة، لا يعرف لها عن ابن مسعود أصل، يعني أنها
مقصورة على إبراهيم، فإن أبو عبد الله يقولون كان يأخذ عن حماد

وفيه إشارة إلى أن علة تلك الأحاديث هو حماد

ووثقه في رواية، والتوثيق محمول على ما يرويه عنه القدامى الذين ذكرهم
أولاً.

وقال أبو حاتم صدوق ولا يحتج بحديثه، هو مستقيم في الفقه، وإذا جاء
الأثار شوش.

وقال عثمة بن عبيد بن حماد إذا قرأ رأييه أصاب، وإذا قرأ قال إبراهيم
أخطأ.

وقال ابن حبان: يخطئ.

وروى له مسلم مقرونا بغيره، إشارة إلى لينة.

ودل من عدي يقع في أحاديثه إفرادات وغرائب، وهو متهاشم في حديث
لا بأس به.

وقال الشافعي حدثني شعبة عن حماد عن إبراهيم بن حديث، قال شعبة
فلقب حماد فقلت له: أسمعته من إبراهيم؟ قال: حدثني معيرة.

قلت: وهذا يدل على أنه كان يدرس عن إبراهيم ثم رأيت الحفظ ذكره في
طبقات المدلسين، وأورد هذه القصة.

ووثقه ابن معين والنسائي والعجلي وابن شاهين.

قلت: فظهر أن الرخص تختلف فيه، وعند الاختلاف يقدم المخرج إذا كان
صديقاً من الأكثر، أو كان مفسراً، وكلا الشرطين حاصل هما، فقد وثقه لقلته،
ووجه تخريجه مفسراً بالتدليس و لا اختلاط والخطأ

فلا وجه لما قاله الحافظ الذهبي رحمه الله.

العلة الرابعة اضطراب حماد، فقد رواه عن إبراهيم بن أسد مسعود
رضي الله عنه، ورواه مرة عن إبراهيم ولم يحاور، وهذا الطريق عند أسد حرم في
الحج 60/9، ورواه مرة عن إبراهيم عن علقمة بن قولة، فقد دل الحافظ
السيوطي في تذكرة المؤتمني 20 أخرجه الخطيب من طريق شعبة عن الحكم عن
حماد عن إبراهيم عن علقمة قال: العلاء يست الباق في القلب قال شعبة فأثبت
حماداً واستحضرته، قال: لم أرو هذا فرجعت إلى الحكم فأحبرته، فقال: بلى قد
حدثنا.

فهذه ثلاثة أوجه تدل على أن حماداً لم يصبط هذا الحديث أبداً، وقصته الأخيرة مع شعبة والحكم، صريحة في بيان خطئه وسوء حفظه.

ومرة أخرى، فإن الألباني يعمض عيبه عن هذه العلة، وليسنا نشك في أنه وقف عليها، فقد جعل ابن حزم، بدءاً من العنوان، أحد خصومه الذين يرد عليهم بتحريمه!

العلة الخامسة مخالفة الثقات، فقد روى عن إبراهيم من قوله، ورد ذلك عنه من طريقين صحيحين

الأول قال ابن أبي شيبة في مصنفه 368/4 حدثنا وكيع قال. حدثنا سعيد عن حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد وإبراهيم، قال إبراهيم العلاء يست التناق في القلب وقال مجاهد ﴿وَمِنَ الَّذِينَ مَنَ تَتَرَى لَهُمُ الْكُفْرُ﴾ العلاء.

إساده متصل، ورجاله كلهم ثقات، ولم يخالفهم ثقة، فهو صحيح.

الثاني رواه الحافظ معمر بن راشد في جامعه المطبوع مع مصنف عبد الرزاق 4/11، عن معبرة عن إبراهيم قال العلاء يست التناق في القلب.

وهذا أيضاً إساده صحيح، ومعبرة حافظ ثقة، تكلم أحمد وحده في روايته عن إبراهيم، والحق أنه من كبار أصحابه، وقد تابعه حبيب الثقة.

فهذان إمامان ثقاتان، هما معبرة بن مقسم وحبيب، يرويان هذا القول عن إبراهيم الحمصي، ثم يخالفهما حماد الضعيف، وقد علم أن مخالفة الثقة للأوثق شذوذ، ومخالفة الضعيف للثقة بكاره، فرواية حماد شاذة إذا عسك الألباني تنويفه، مسكرة إذا رجع إلى قواعد الحديث وصيغته في غير كتاب التحريم بأحاديث حماد

وبعد، فقد طهر لك أن حماداً مضطرب في هذا الأمر، مخالف للثقات، فإذا نقول في قول الألباني المتقدم: فمثله يمتنع به إلا إذا تبين وهمه، بمخالفته لمن هو أوثق منه أو نحو ذلك، ولا شيء من ذلك، وبذلك فما أنصف من صمغته مطلقاً من المعاصرين.

أترك لك الجواب، لأقول:

رأيت أن حمداً يوافق الثقات، فيروي هذا الأثر مرة من قول إبراهيم، وعلمت أنه احتلط في آخر عمره فأسده إلى من مسعود، فلا يجوز أن ينفي حديث ثبت في أنه حدث به قبل الاحتلاط وبعبه، فأصبحت كمن صانطاً، وأحطاً ف صار مختلطاً.

ولا يحل لأحد يعرف أسس قواعد المصطلح، أن يتردد في الحرم بأن هذا لكلام لم يصدر من ابن مسعود رضي الله عنه، وأنه لا يجاوز إبراهيم، وقد سئ على هذا أهل التحقيق:

قال الحافظ ابن المنذر في خلاصة السدر المير 2 / 440 رواه البيهقي من رواية ابن مسعود بإسناد ضعيف.

ثم نقل عن الحافظ ابن صاهر المقدسي أنه قال أصح الأسانيد في ذلك أنه من قول إبراهيم. وأقره.

وأقره أيضاً الحافظ ابن حجر في تلخيص الخير 4 / 199، والحافظ الريدي في إتحاف المثقنين 7 / 683.

شاهد لا يفرح به:

قال البيهقي في أسس 10 / 223 أخبرنا ابن شرا عن أبي الحسين بن صفوان ثنا ابن أبي الدنيا ثنا علي بن الحجاج ثنا محمد بن طلحة عن سعيد بن كعب عن أبي محمد عن عبد الرحمن بن يزيد عن من مسعود قال العشاء يست التناق في القلب كما يست بدء الررع، والذكر يست الإيهان في القلب كما يست بدء الررع

قلت هذا إسناد تلف، لا يعني في تقوية طريق حماد المظلم، فيه

أولاً محمد بن طلحة هو ابن أبي عمير الكوفي ضعفه الخليلي، ووثقه أحمد والمحيي، وقال ابن حبان كان يخطئ، وقد أيضاً له أحاديث مكفرة، ولخص حاله الحافظ بقوله في التقریب "صدوق له أو هام"

ومثله يكون حديثه ضعيفاً، إلا إذا تناهعه مثله أو أقوى، ولم يتناهعه أحد

ثاني سعيد بن كعب المرادي مجهول، لم يرو عنه إلا محمد بن طلحة وهو ضعيف، وسكت عنه ابن أبي حاتم، وتساهل ابن حبان فأورده في ثقافته 262/8، ولم يذكر من الرواة عنه إلا ابن طلحة.

ثالثاً محمد بن عبد الرحمن لم يدرك عبد الله بن مسعود، ولم يذكر من حديثه عنه، فهو منقطع.

رابعاً مجموعة الثقات الذين روه عن إبراهيم السحبي

فهذه عبد قادحة، وقد سكت الألباني عن الأولى والرابعة، بل إنه حذف محمد بن طلحة الضعيف، وقال في التحريم ص 147. وله طريق آخر، برويه سعيد بن كعب المرادي عن [ودكره] ثم قال وهذا منقطع، محمد بن عبد الرحمن بن يزيد وهو السحبي الكوفي - لم يدرك ابن مسعود، وهو ثقة، ولا استبعد أن يكون تلقاه عن إبراهيم السحبي، فإنه من هذه الطبقة. وسعيد بن كعب المرادي لم يوثقه غير ابن حبان

الملاحظة الأولى:

اكتفاء الشيخ بذكر تفرد ابن حبان وثيق المرادي فيه تدليس شديد، فإنه لم يذكر له أنه لا يعرف إلا برواية محمد بن طلحة، وأنه ضعيف.

والشيخ يعلم أن ذلك بطيح وثيق ابن حبان

الملاحظة الثانية:

حاول الشيخ أن يجعل محمد بن عبد الرحمن متابعاً لحضاد بن سميان، حتى يقطع الطريق عن من يعله بسبب حماد، ويرد عليه بالآتي

أولاً لم يذكر أحد محمد بن عبد الرحمن فيمن نقى إبراهيم السحبي وسمع

مه

ثانياً إن السد لم يصح إليه، ففيه مجهول وضعف يروي الحاكم.

ثالثاً حماد كوفي من الطبقة الخامسة، ومحمد كوفي من السادسة، واحتمال سماعه من حماد أقوى، ولم يحظر هذا الاحتمال على ابن أبي شيبة.

النتيجة:

يختص بما يقدم إلى أن حديث: "العناء يست انفاق في القلب" ضعيف مرفوعاً وموقوفاً، فلا حجة للمحرمين فيه.

وبدا سيما لألنابي ومن سبقه، أنه صحيح من قول ابن مسعود، فلا حجة فيه أبداً، لأنه قول صحابي يخالف الصحيح من السنة، ويخالف أقوال وأفعال غيره من الصحابة.

الجواب الثاني:

قوله ما يؤدي إلى انفاق يكون حراماً، غير مسلم، فإن كثيراً من المباحات والعبادات قد تؤدي إليه.

إن الرجل قد يحفظ المتن، ويحصل العلوم، رياءً وطمعاً للشهرة، ودلت مما يست انفاق في القلب، ولا يكون العلم محرماً، بل منه الواجب والمستحب والمصلحة قد يحس صلاته وقراءته، ويتظاهر بالخشوع والمحافظة على الصلاة، وذلك نفاق، والصلاة فرض وستة.

والأموال والروحة والأولاد قد يعملون الرجل يتقاعس عن الخفاف، أو بدعونه إلى العش والسرقة. وكل ذلك يست انفاق، ولا يكون حراماً في ذاته، بل كل ذلك مباح أو مستحب.

وهكذا، فعناء يست انفاق إذا أهى عن واجب، أو دعا إلى مكر وسوء. ولا يكون محرماً في ذاته.

وهذا يتم ختم بين هذا الحديث، على فرض صحة، وبين الأحاديث الدالة على الإباحة، وهي كثيرة، والجمع مقدم على الترجيح وغيره.

يد المحتجين بهذا الحديث، يمسرون إساءات النفاق بطريق العناء مآلوه الآتية:

الوجه الأول:

قاروا إن المعنى قد يقصد عرص نفسه، ورويح صوته، فيساق ويتودد إلى الناس بحسن غنائه.

وقد أحاط حجة الإسلام على هذا بقوته ذلك أيضًا لا يوجب تحريما، فمن لس نشاب الحميلة، وركوب الخيل الممهلجة، ومساثر أسواق الرينة والتفحر بالخرث والأنعام والزرع وغير ذلك، يست في القلب النفاق والرياء، ولا يطلق أفعال منحريم ذلك كله، فليس السب في ظهور النفاق في القلب المعاصي فقط، بل المساحات التي هي مواقع نظر الخلق أكثر تأثيرا، ولذلك برل عمر رضي الله عنه عن مرس مملح تحت، وقطع دمه، لأنه استشعر في نفسه الخيلاء لحسن مشيته، فهذا النفاق في المباحات إحياء علوم الدين مع الإنحاف 685/7

الوجه الثاني:

قالوا إن الإدمان على العناء والاستمرار معه، من شأنه أن يعطل عن الواجبات والمستحبات، ومن آثاره أن يملأ قلب صاحبه بمبغضه من الخشوع في الصلاة.

وإن المذموم على العناء، يقصلونه على تلاوة القرآن، ويحتمدون في حمط الأسماع والأعبي أكثر من الاجتهاد في حمط القرآن، وذلك من مظاهر النفاق قلت: وهذا قد يحصل بشدة حب الزوجة، وبالنحارة وطلب العلوم وغير ذلك، فيكون العيب والحسن في الإنسان لا فيما يشتغل به

كثير من الأرواح يتأخرون عن المساجد، أو لا يدهون إليها إلا يوم الجمعة، ويكون تعلقهم بالزوجة سببا في ذلك.

وكثير من طلبة العلم، يشتغون حفظ المتن وأقوال الفقهاء، وينسحلون ذلك بدلاً من كتاب الله العزيز الحكيم.

وكثير من أرباب التجارة، يجمعهم اتعلق بحال من الخشوع والخصور في الصلاة.

إن الأمور المذكورة فطرة في الإنسان، وهـ مطلب بالتحفيف بها، لا نفلع جذورها، فإن ذلك ينافي الاستخلاف الذي أراده الله لسي الإنسان في أرضه، وما صل الرهبان إلا لا اعتقادهم أن الدين يقرص قتل العريفة

ثم إن كثير من المحترفين للعناء، يحافظون على الفرائض الدينية والدينية، وتحشعون في صلواتهم، بل إن المنشدين وأهل المدائح، أرق قلنا وأعرر دمعاً، من مئات المحرمين!

إن التغيي بحب الله ورسوله والمؤمنين، وبالزهد في الدنيا، مما يربح في الآخرة، ويعين على طاعة الله، ويدفع إلى فعل الصالحات.

هذا، وتقديم حفظ عدم أو شعر أو عبر ذلك على كتاب الله، لا يعد بفاقاً ولا عصباً، بل هو تقديم مباح على مستحب، فيكون صاحبه محروماً لا مدموماً

وكذلك يقدم سماع الأعداء بظيمة على سماع كلام الله، هو تفصيل لمجائز على المستون.

الوجه الثالث:

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في "إعانة اللههان" فاعلم أن لعناء حواص لها تأثير في صعب القلب والتعاق، وبناته فيه كسب بررع بالماء فمن حواصه أنه يلهمي بعب وعبه عن فهم القرآن وندره، والعمل بما فيه، فإن القرآن بهي عن اتع اهوى ويأمر بعبقة ومجسة شهوات النفوس والعناء يأمر بعب ذلك كنه، ونحه ويهيج النفوس إلى شهوات العي، فهو والخمر رصيقاً لسان صا ترى الرجل وعديه سمة الوقار . فإذا استمع العناء وعال إليه، يقص عقده،

وقل حياؤه، ودهت مروءته فاستحس ما كان قل سمع يستقحه، وأبدى من سره ما كان يكتمه، وتفل من الوقار والسكينة، إلى كثرة الكلام والكذب، ودرهقة والفرقة بالأصابع، فيميل برأسه، ويهرم مكبسه، ويصرب الأرض برجليه، ويدق على رأسه يديه، ويثب وثبات دباب، ويصفق يديه تصفيق النسوان، ويخور من الوجد ولا كخوار الثيران...

قيل وأصح أن الإمام تحدث عن عده الفحش والغسوق، وبحسن موافقه في تحريره، ونسلم أنه من أسباب التفاق،

أما أن كان يقصد العاء بطلاق، وهو ما لا تدن عليه كلامه، فإت يحسنه شدة

إدله كان كل عاء بوصل إلى استحسان اقتدح، ويدعو إلى خلاف ما يدعو إليه القرآن، لما أباحه الله أبداً

ويسو أنه لما حتم كلامه عن عده الضيق، انتقل للحديث عن السماع مطلقاً، فجعل هر الرأس، وصرب الأرض بالرجل، والتصفيق وهر قص، أمثالاً في تحريره الغناء ولو كان طيب الكلام!

والحق أن تلك الأمور مباحة كلها، فقد ثبت التصفو عن رسول الله في صحيح مسلم، ورفص حشة حصره داخل المسجد وهم يعون، وحمل جعفر بن أبي طالب بين يديه...

فوصف من يفعل ذلك بالذلة، بطاؤل وسوء أدب، يدلان على أن كثراً من كبار الأئمة يحضرون أشياء لم يحضروا أمر الشرع فيها

وقد قال الإمام ما هو أحضر وأشع مما تقدم، وهو قوله لا تجرد أحداً عني بالعاء وسماع الآلة، إلا وفيه صلال عن طريق الهدى، على وعملاً، وفيه رعه عن سماع القرآن، وسماع العاء، بحيث إذا عرص له سماع العاء وسماع القرآن، عدل عن هذا إلى ذلك، ونقل عليه سماع القرآن، ورسمه حمله الحان على أن يسكت القارئ، ويستنصير قراءته، ويستريد المعنى ويستنصر نوبته اهـ

وهذا كلام متهاف أدم النقد العلمي، فقد عني بالعباء والآنه الكثير من لصحابة والتابعين والأئمة والصالحين، كابن جعفر وابن الماحشون والموصلي وابن حزم، وما أثر عن أحد منهم شيء مما ذكر،.

ووجود من يستدل القرآن بالعباء، لا يصح ذريعة لتحريمه، فقد تؤدي التجارة والعلم والأولاد والرياضة إلى ذلك، وقد تقدم أن العيب في الإنسان لا في المشغلات، لأنه لم يحسن استغلالها.

أما استتالة القرآن واستزادة المعنى، فقد يقع مثله للشعر وقصص الأنبياء والأمم وغيرها.

وهذا لا عيب فيه.

وإذا علمت أن السنة رعت في أن لا يحتم القرآن في أقل من ثلاث، وأنها أوصت الإمام بخفيف الصلاة والحطة، ولم تحد للمباحات حداً معيناً، أدركت أن الإكثار من سماع العاء وغيره، مما يتماشى مع الفطرة

إن الإكثار من العبادات، قد يكون سبباً في الملل والصور منها، وقد يثمر الإلف ثم عدم الخشوع والتدبر، ولذلك حذر الشرع من العلو والتعسير على النفس.

أما المباحات، فقد عرر الله في الإنسان حب الإكثار منها، فلم يكلفه إلا بعدم تقديمها على الواجبات.

فما يعده الإمام وغيره من علامات الساق، هو في حقيقته فطرة الإنسان وغريزته.

الجواب الثالث:

لقد ورد لفظ "العباء" في حديث ابن مسعود مطلقاً، فهو يشمل الغناء مع الآلات وبدونها، ويتضمن ما كان في الأفراح وغيرها، ويصدق على التعبي بالأشعار الحسنة وضدها.

والمستدلون به يشنون العناء بدون آلات، فيجبرونه مطلقاً، ويستشون العناء بالدف في الأفراح كالعيد والعرس.

ويقولون إن العناء يستلحق في القلب إذا كان مصحوباً بالمعارف غير الدف، أو كان مع الدف في غير الأفراح.

وحجتهم الأحاديث الدالة على إباحة الإشاد، والدف في الأفراح وهذا تلاعب بالشرعية!

فإن ما يستلحق، لا يمكن أن يجبره الشرع لا في الأفراح ولا في غيرها، لأن الأصل في المعاصي أن لا تباح إلا لضرورة أو إكراه

ولم يفسروا لنا كيف يستلحق سبب العناء في غير الأفراح

ثم إن مظاهر العناق التي ذكروها، تحصل في الحالات التي أجادوا العناء فيها، كما تحصل في التي قيدوا بها التحريم، فهل هناك عت أكثر من هذا؟

ومن جهة أخرى، فإنهم استشوا العناء بالدف في الأفراح، والإشاد مطلقاً، بحجة أدلة الحوار، وعائدوا في جواز العناء الطيب بالمعارف في غير الأفراح، وعم وجود أدلة كثيرة عليه.

إنهم يؤولون النصوص إذا وافقت هواهم، ويجرونها على طواهرها إذا كانت على خلافه، وهذا عين الجمود والعناد!

خلاصة الأجوبة:

إن حديث: "العناء يستلحق في القلب"، لا يقوم حجة على دعوى أهل التحريم لعدة أسباب، هي:

أولاً: ضعفه مرفوعاً وموقوفاً، فإنه لم يصح عن المعصوم عليه السلام ولا عن أحد من أصحابه، وإنما هو قول رجل من التابعين.

ثاني: على فرض صحته موقوفاً على عهد الله بن مسعود، فلا حجة فيه أيضاً، لأنه قول صحابي عارض بسنة الصحيحة، وثقوا غيره من الصحابة، وليس قول بعض الصحابة بأولى من غيرهم.

ثالث: إن اندمق يست سب المحظورات وإباحات وإباحتها، فمئة إسناده إلى شيء لا يقتضي أنه معصية، بل يبحث عن حكمه في بصوص أخرى حتى يعلم قسمه الذي يدرجه.

رابعاً: إن الحديث محمول على الغناء الفاحش، أو على المرأة به، أو الإدمان عليه إلى حد التمريط في إباحات، وبهذا التأويل يمكن الجمع بين قول ابن مسعود، إن صح، وبين لأحدديث الدالة على الحظر.

وهذا التقيد والتخصيص ليس مدعياً، فقد استثنى المحرمون الغناء في الأفراح

الحديث الحادي عشر:

روى ابن حزم في رسالته في الغناء من طريق محمد بن المهاجر عن كيسان مولى معاوية أن رسول الله ﷺ نهي عن تسع وأنا أنهاكم عنهن، ألا وإن منهن الغناء والنوح والتصاوير والشعر والذهب وجلود السباع والخنز والحريز

وعند أحمد 4/ 101 وابن عدي 4/ 238 عن إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار عن أبي هريرة مولى معاوية قال: خطب الناس معاوية بجمع، فذكر في خطبته إن رسول الله ﷺ حرم تسعة أشياء وأنا أنكم ذلك وأنهاكم عنه، منهن النوح والشعر والتصاوير والتلحرج والذهب والحريز

وهذا حديث منكر سنناً ومثلاً:

أولاً: قال ابن حزم: فيه كيسان ولا يدري من هو، ومحمد بن المهاجر وهو ضعيف

والظاهر أن كيسان هو أبو حرير الوارد في إسناد أحمد، وهو مجهول كما في ميزان الذهبى 4/ 514.

ثانياً وهو حديث مصطفي، وفي رواية ابن حزم "تسع"، وفي رواية أحمد واس عدي "سعة"، وفي طريق أحمد "أبو حرير" وعند اس عدي "حرير" وعند ابن حزم "كيسان"، وفي رواية ابن حزم الحر بدل الترح، وراى أحمد واس عدي التبرج، وأسقطا الغناء.

ثالثاً. عبد الله بن دينار الذي يروي عنه اس عياش، هو الهراي الشامي الحمصي، صغفه الحماير، ونمرد تثيقه أبو علي اليسانوري واس حسان، ولا عرة بخلافهما، لذلك قال الحافظ في التقرىب: ضعيف.

رابعاً. انه النهي عن الروح والتصوير والشعر والذهب وجلود السباع والحرير والحرير، وكلها مباحة بقيود.

وكذلك الغناء مباح بقيود.

خامساً. مخالفة الثقات، فمن معاوية أنه قال مكة هى رسول الله ﷺ عن لبس الذهب والحرير.

رواه أحمد 4/ 101 و 4/ 92-96، والسنائي 8/ 161 ومعهدها، والطبراني 310-349/ 19.

فلم يذكر غير الذهب والحرير.

الحديث الثاني عشر:

قال الخطيب 8/ 225 أنبأنا أبو عمر بن مهدي أخبرنا الحسين بن يحيى بن عياش التمار حدثنا عبد الله بن أيوب المخرمي حدثنا الحكم بن مروان حدثنا فرات عن ميمون بن مهران عن ابن عمر يرفعه قال: هى رسول الله ﷺ عن الغناء، والاستماع إلى الغناء، وهى عن الغيبة وعن الاستماع إلى الغيبة، وعن السمعة والاستماع إلى النعمة.

صعته الحافظ السيوطي في الجامع الصغير 2 / 594، والحافظ العراقي في فيض القدير للمناوي 6 / 320.

قلت فرائد هو ابن السائب متروك، وقال البخاري مكر الحديث

الحديث الثالث عشر:

قال الحكيم الترمذي في نوادره 2 / 87 عن سهل بن ولد أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ من استمع عشاء، لم يؤذن له أن يستمع الروحانيين في الجنة فقبل وما الروحانيون يارسول الله؟ قال قراء أهل الجنة.

وهذا باطل، سيده معلق مقطوع شبه الريح، وقبح الله واضعه، فقد سمع الغناء سيد الروحانيين محمد بن عبد الله ﷺ

وله شواهد ضعيفة جدًا:

الشاهد الأول قال الحافظ أمدد بن سهل في تاريخ و سط 210 / 211 ثأ أحد بن عبد الله بن عمر قال ثأ أبو الجهم القرشي عبد العتار بن عمر عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثر عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ كل من بدخل حنة على صورة أناء ثلاث وثلاثين، مرد مكحلون طيل مستن در عبا، وسافهم يخرجون متحصرات إلى شجره في حنة يقن لها طيربي، نعم بأحسن أصوات يسمعه الأولون والآخرون يقلن:

نحن خيرات حسان أزواج قوم كرام

يظنون في قرة عين، نعيم أشعارهن أقدامهن، ودا أنس طوبى تغنبت أكنهها، فتسول حدن بما شئت فيأحدن إن شئت أحمر وبن شئت أصفر وإن شئت أبيض، على كل واحدة سمعون حلة أرق وأحسن من شقائق السعدان، ويأذن الله تعالى لورق الحنة ينفون «بطروا عدي لذين كانوا يرهون» تنسهم في الذب عن الرائط والمعارف، فعمتهن بأحسن أصوات من معائم طير

قلت أحمد وعبد العطار من عمر لم أحد من برحهما، وعكرمة ضعيف، رمي
بالاضطراب والتدليس، وصنعوا أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير، ويحيى لم يسمع
أنسا، ثم هو مدلس.

فالسند ضعيف جدًا، والمتن متكرر.

الشاهد الثاني روي عن حابر مرفوعا إذا كان يوم القيامة، قال الله عز
وجل أين الذين كانوا يبرهون أنسماهم وأصهارهم عن مرامير الشيطان؟
مبروهم فيمبروهم في كتب المسك والعبر، ثم يقول للملائكة أسمعوهم
نحيي وتمجيدي فسمعوا بأسماع لم يسمع السامعون مثلها

أورده المتقي الهندي في كسر العمال 220/15، وعراه السيوطي لمسند
الفرديوس، وقدره في المقدمة أن العرو إليه يقتضي التصعيف

ولم يورده أنه في الفرديوس، ولا ذكر السيوطي مسده، فلا بعده

والصواب أنه من قول محمد بن المتكدر:

فقد دل ابن المبارك في الزهد 12 أنا عالت بن أنس عن محمد بن المتكدر
قال يقال يوم القيامة أين الذين كانوا يبرهون أنفسهم وأسماعهم عن اللهو
ومرامير شياطين، أحملوهم في رياض المسك، ثم يقول للملائكة أسمعوهم
حمدي وثناءكم على وأحررهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون

ورواه ابن الجعد في المسند 254، وأبو يعيم 151/3، من طرق عن مالك

وهذا لم يرفعه ابن المتكدر لا إلى الرسول ﷺ، ولا إلى أحد من الصحابة، فهو
من قوله، وقد يكون من الإسرائيلية.

الحديث الرابع عشر

قال ابن عدي في الكامل 238/1 حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يوسف
وأحمد بن حمص السعدي قالا حدثنا أحمد بن عيسى المصري حدثنا إبراهيم بن

البسع التيمي المكي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ أمرني ربي عز وجل بنفي الطنبور والمزمار.

ورواه ابن الخوزي في العلل المشاهية 2/ 782.

وهو ضعيف جداً، أحمد بن عيسى كذبه يحيى بن معين وأبو زرعة، وإبراهيم بن اليسع منكر الحديث.

الحديث الخامس عشر

قال عبد الرزاق أخبرني يحيى بن العلاء أنه سمع بشر بن نمير أنه سمع مكحولاً يقول إنه سمع يزيد بن عبد الله أنه سمع صفوان بن أمية قال كنا عند رسول الله ﷺ، فحاء عمرو بن مرة فقال يا رسول الله، إن الله قد كتب علي الشقوة، فما أراي أرزق إلا من دني بكهي، فأذن لي في القاء في غير فاحشة فقال رسول الله ﷺ لا آذن لك ولا كرامة ولا نعمة عين، كذبت أي عدو الله، لقد رزقك الله طيباً حلالاً، فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه مكان ما أحل الله عمر وحل لك من حلاله، ولو كنت تقدمت إليك لفعلت بك وفعلت، قم عني وتب إلى الله، أما إليك إن فعلت بعد التقدمة إليك ضربت ضربة وجيعاً، وحلقت رأسك مثله، ونفيتك من أهلك، وأحللت سلبك نية لعنصار أهل المدينة فقام عمرو وبه من الشر والخزي ما لا يعلمه إلا الله، فلما ولى قال النبي ﷺ هؤلاء العصاة، من مات منهم بغير توبة، حشره الله عز وجل يوم القيامة كما كان في الدنيا محشاً عرباناً، لا يستر من الناس بهيبة، كلما قام صرع.

رواه ابن ماجة 2/ 871، و بطبراني في الكبير 8/ 51، واس عدي في الكامل

199/7، والمري 4/ 158، كنهم من طريق عبد الرزاق

وهو حديث مختلف على رسول الله ﷺ

قال الردعي في سؤالاته لأبي زرعة 276 قلت حديث صفوان بن أمية من دني بكهي، حدث يحيى بن علاء؟ فكلح وجهه وحرك رأسه وقال حدثنا به

سلمة بن شبيب. ولم يرد علي فيه جوان، كأنه أنكره إذ هو رواية يحيى بن العلاء
وبشر بن نمير، قال أبو عثمان سمعت محمد بن سهل بن عسكر، وذكر هذا
الحديث فقال سمعت أحمد بن حنبل يقول: يحيى بن العلاء الرازي كذاب رافضي
يصنع الحديث، وبشر بن نمير أسوأ حالاً منه.

وأورده الذهبي في ترجمة يحيى بن العلاء من الميزان 207/7 وقال من
هالك، فلعن الحديث من وضعه.

وقد الحفظ الوصيري في المصاح 119/3. هذا إسناد ضعيف، بشير بن
نمير المصري قال فيه يحيى بن سعيد القطان كان زكياً من أركان الكذب وقال
أحمد ترك الناس حديثه. وقال السجستاني منكر الحديث وقال أبو حاتم متروك
وقال ثقة ويحيى بن العلاء قال فيه أحمد كان يصنع الحديث. وقال ابن عدي
أحاديثه لا يتابع عليها بحفظة والضعف على رواياته وحديثه من، وأحاديثه
موضوعات.

قلت ويريد بن عبد الله مجهول، فيما أنصف من اكتفى بتضعيفه.

الحديث السادس عشر:

عن جابر رفعه: كان إبليس أول من ناح، وأول من تعس.

أورده أبو حامد العراقي في الإحياء 282/2، وقال الحافظ العراقي في
تخرجه لم أحده أصلاً من حديث جابر وذكره صاحب الفردوس من حديث
علي بن أبي طالب، ولم يخرج له ولده في مسنده.

قلت نعت حديث علي بن عبد الله في الفردوس 27/1 هو أول من تعس
إبليس، ثم زمر، ثم حياء، ثم ناح.

والديلمي لم يسده، فهو لا يشت، ولو شئت ما كان فيه حجة، فإن نسبة
الأولية إلى إبليس لا تقتضي كراهة ولا تحريماً

ثم إن الحياء جائر باتفاق، وذكره قرية تطل استلزام الخطر.

الحديث السابع عشر:

عن عبد الملك بن حبيب عن عبد العزيز الأوسي عن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم قال قال رجل يا رسول الله، لي إبل فأحلو فيها؟ قال نعم قال فأغني فيها؟ قال أعلم أن المغني أذناء بيد شيطان يرغمه حتى يسكت.

رواه ابن حزم في المحلى 58/9، وفي رسالة العماء 432/1، وضعه

وهو ضعيف جداً، فيه ثلاث علل:

أولاً، لا يقطع، فإن عبد الله بن عمر العمري من أتباع التابعين، وقد أسقط ماله وبين رسول الله ﷺ، وقد يكونون ثلاثة

ثانياً، عبد الله هو العمري الصغير، وهو ضعيف

ثالثاً، عبد الملك بن حبيب ضعيف أيضاً.

الحديث الثامن عشر:

روى الطبراني في الأوسط 5/5 و57/7 من طريق جعفر بن سليمان الصعي عن سعيد بن أبي رزين عن أخيه عن ليث عن ابن سابط عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ إن الله حرم القينة وبيعها وثمنها وتعليمها والاستماع إليها

وضعه ابن حزم في رسالته 434/1، وابن الحوري في العلل لشهية 748/2، والحافظ العراقي في المعنى 282/2، والبيهقي كما في مجموع السوي 254/9.

قلت هو مكر جداً، قدس الله واضعه، وفيه أربع علل

- جعفر الضبي موثق وله ما ينكر.

- وسعيد وأخوه مجهولان، قال الهيثمي 91/4 رواه الطبراني في الأوسط وفيه اثنان لم أجد من ذكرهما.

- وليث ضعيف ومذلس.

• مخالفة الأحاديث المشيخة لشراء انقيبات والاستماع إليهن

وله شواهد مكررة أكثر منه، فلا تعبه قوة، وهي:

الشاهد الأول:

عن عبد الله بن رحر عن علي بن ريد عن القاسم عن أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ: لا يحمل بيع المغيبات، ولا شراؤهن، ولا التجارة فيهن، ولا أئمن، وفيهن برئت هذه الآية ﴿وَمَنْ أُلْئِنَ مِنْ يَشْرِي لَهَاوُ الْحَكِيثِ﴾

رواه الطبري في تفسير الآية، والترمذي 579/3، وابن ماجة 733/2، والرواي 277/2، والبيهقي 14/6، والطبري في الكبير 8/198، 214، وابن حزم في رسالة الغناء، وابن الخوري في العدة 783/2 عن عبيد الله بن رحر عن علي بن ريد عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة

وضعه ابن حزم، وابن الخوري في العدة انتاهية 1306، وابن حجر في الفتح 91/11.

قلت: عبد الله وعلي والقاسم كنهم ضعفاء، وبعضهم مكر، حديث، وقد قال ابن حبان:

إذا ائتمعت في حديث عبد الله بن رحر وعلي بن ريد والقاسم، لم تكن من ذلك الخبر إلا عما عملته أيديهم.

وقد تبع المرح بن فضالة عبيد الله بن رحر عبد أحمد 5/257، والطبري في الكبير 8/196، وابن الخوري في العدة انتاهية 2/784، والمرح ضعيف أصف، ثم إسم اصطرخوا في منه، فرواه طبراني في الكبير 8/197 من طريقهم بهذا اللفظ.

عن أبي أمامة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: معني الله للعالمين، وأمرني ربي أن أدق المرمر والمعارف والأوثان التي كانت تعد من دون الله،

وأقسم ربي بعزته لا يشرب خمر عبد من عبيدي إلا سقيته إياه من الخميم، وإما
أعمر له وإما أعده، وأقسم ربي بعزته لا يسقي عبد من عبيدي حساً لا بعقله إلا
سقيته مثل ما سقه من خميم، إما أن أعمره وإما أن أعده، وأقسم ربي بعزته لا
يتركه عبد من عبيدي محافتي إلا سقيته إياه في حصيرة القدس

قلت: قبح الله وأضعه.

طريق آخر:

ورواه الطبراني في الكبير 180/8 ومسند الشاميين 144/1 و45/2، وابن
عدي في الكامل 314/6 من طريق ابن ثوبان ومسلمة بن علي عن يحيى بن
الخازن عن القاسم عن أبي أمامة قال قال رسول الله ﷺ لا يجل بيع المعيت،
ولا شراؤه ولا تجارة فيهن وثمنهن حرام، وقال ابن ترمذ هذه الآية في ذلك
﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ حتى فرع من الآية ثم أتبعها والذي
عشي باحق، ما رفع رجل عقيرته بالدعاء، إلا بعث الله عز وجل عند ذلك
شيطانين يرقدان على عاتقه، ثم لا يزالان يصريان بأرجلهما على صدره، وأشار
إلى صدر نفسه، حتى يكون هو الذي يسكت.

قلت مسلمة منكر الحديث، وابن ثوبان ضعيف له ماكير، والقاسم
ضعيف، والبلية منه، فقد قال ابن حبان في المجروحين يروي عن أصحاب
رسول الله ﷺ المعصلات، وبأني عن الثقات بالأشياء المقلوبات، حتى يسبق إلى
القلب أنه كان يعتمد لها، أخبرنا مكحول قال سمعت جعفر بن أسان قال
سمعت أحمد بن حنبل، وذكر القاسم مولى يزيد بن معاوية فقال منكر الحديث،
ما أرى البلاء إلا من قبل القاسم. هـ

فلا تغتر بمن أحسن الظن به فقواه.

وقال الشيخ الألباني عن حديثي عائشة وأبي أمامة كنت أوردته من أجهلها،
[يقصد الطريقين] في الصحيحة برقم 2922، ثم تيسر لي أن في أحدهما ضعفاً
شديداً، فعدلت عن تقويته هـ من التحريم ص 68

قلت: بل كلاهما شديد الضعف.

الشاهد الثاني:

عن يزيد بن عبد الملك الوفاي عن يزيد بن حصيفة عن السائب بن يزيد عن
عمر بن الخطاب

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: ثَمَنُ الْقَيْصَةِ سَحَتْ، وَعَذْوُهَا حَرَامٌ،
وَالْبَطَرُ إِلَيْهَا حَرَامٌ، وَثَمَنُهَا مِثْلُ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَثَمَنُ الْكَلْبِ سَحَتْ، وَمَنْ بَسَّ
لَحْمَهُ عَلَى السَّحْتِ فَالنَّارُ أُولَى بِهِ.

رواه: نظراي في الكبير 73/1، وابن عدي في الكامل 262/7

قلت: الوفاي منكر الحديث جداً، خاصة عن ابن حصيفة كما هنا

لذلك أورده ابن عدي في منكراته، والألباني في الصعيقة برقم 3458

الشاهد الثالث:

قال أبو نعيم عبيد بن هشام ما عهد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن محمد
بن المنكدر عن أنس بن مالك قال قال رسول الله ﷺ من جلس إلى قبة فسمع
منها، صب الله في آذنه الألك يوم القيامة.

رواه ابن حرم في المحلى 57/9 وابن عساكر في التريخ 263/51 من طريق
محمد بن إبراهيم أبي بكر الصوري، وأبي سعيد بن عبد العزيز، وأحمد بن محمد
بن أبي حماد، وي زيد بن عبد الصمد كلهم عن أبي نعيم عبيد بن هشام

قال ابن حرم هذا حديث موضوع مركب فضيحة، ما عرف قط من طريق
أنس، ولا من رواية ابن المنكدر، ولا من حديث مالك، ولا من جهة ابن المبارك
وقال في رسالة العناء 435/1 حديث أنس فبلى لأنه عن مجهولين

وقال الإمام أحمد في العنن ص 106، هذا باطل.

وأورده ابن الخوري في العلل المشاهية برقم 1311، ونقل كلام أحمد عنه

ووهاه اندهبي في ترجمة ابن شعبان من السير 79/16

وفي لسان المبران لاس ححر 348/5 أخرج الدارقطني الحديث المذكور في
عرائب مالك من طريقين آخرين عن أبي يعيم وقال تفرد به أبو يعيم عن ابن
امسرك، ولا يشتهد عن مالك ولا عن ابن المكدر

قلت عدة هذا حديث هو عبيد بن هشام، فإنه يعبر في آخر أمره، ونقص
أحاديث ليس لها أصل، فصار يحدث بها.

والأربعة الذين يروون عنه مجاهيل، والصوري تفرد ابن حبان بذكره في
ثقات، وقد روى حديثاً موطلاً منكراً، فلا عزة بها فعل ابن حبان

الشاهد الرابع:

عن علي رضي الله عنه مرفوعاً من مات وله قبة فلا تصبوا عليه

عمره السيوطي للحاكم في التاريخ والديلمي، انظر كرم العمال 250، 251،
وبعض في المقدمة على أن العرو إليها يعني صعب حديث.

وفي إسناده داود بن سليمان، ضعيف جداً، وحارم بن حنيفة مجهول، وقال
الدوري: لا يكتب حديثه.

وفي المحلى 9، 57 ومن طريق ابن شعبان قال روى هاشم بن ناصح عن
عمر بن موسى عن مكحول عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ من مات
وعنده جارية مقيمة فلا تصلوا عليه.

ثم قال ابن حرم هاشم وعمر مجهولان، ومكحول لم يبق عنه

ثبوت ما فيه الإمام عن هاشم ومكحول صحيح، وأما عمر بن موسى فهو
الوحيشي الشامي، ليس مجهولاً، بل كذاب يصح حديث

الشاهد الخامس:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن كسب الرمادة

قال حجاج راويه: الزمارة الزاوية.

أخرجه الخلال في الأمر بالمعروف ص 89.

وفيه الانقطاع بين أبي جعفر الناقري وأبي هريرة

ثم إن الزمارة هنا ليست المعبة، بل هي الرابية، وقد سلم حدث الألباني في
تحريمه ص 38.

وإذا صح، وكانت الرمارة هي المعبة الرابية، فإنه سيكون عندنا الأحاديث
لمقدمة، أي أن القبة التي يحرم شراؤها وبيعها والاسماعاء، هي لمعبة الفاحرة
قلت وهذه حصة أحداث ضعيفة جداً فهي عن شراء المعبات وبيعهم
والانصاب إليهم، ويبدو أن الفقهاء الذين حرموا ذلك، يستدلون بها، ولا
حجة فيها لضعفها وتكرارها.

وإن قالوا إن الحديث الضعيف يتفوق بكثرة الطرق، ويصدق بالقدر الذي
اشتركت فيه هذه الأحاديث حسن.

والجواب:

أولاً من شرط تقوية الضعيف بكثرة الطرق أن لا تكون طرفه شديده
بضعف، والأحاديث لمقدمة منكورة جداً، فلا تحسب أنها

ثانياً إذا عرفت أن ضعفها حقيق، فإنها محمولة على المعبات الفاحرة،
ودليل التقيد هو الأحاديث المشهورة لخواص أئمة الفيان والاسماعاء، وهي كثيرة
وبعضها في الصحيحين.



المبحث

الثالث

3

أدلتهم من آثار الصحابة والتابعين

أصح اقتضون بالتحريم بعض الآثار المروية عن الصحابة والتابعين، ولا حجة لهم في ذلك، لأن الأحاد بأقوال بعض السلف، المخالفة للنسبة المرفوعة الصحيحة، أمر لا يفعله العقلاء.

ثم إن أعدت تلك الآثار ضعيفة، وما صح منها لا يفيد ما فهموه.

وربك أسماء السلف الذين نسب إليهم بتحريم

عبد الله بن عباس رضي الله عنه:

قال السهقي في سنن 222 10 أخبرنا أبو نصر بن فتادة أن أبا منصور عباس بن الفضل بنصروني ثنا أحمد بن محمد بن سعيد بن منصور ثنا أبو عوانة عن عبد الكريم بن حرري عن أبي هاشم الكوفي عن ابن عباس قال الدف حرام، والمعازف حرام، والكوبة حرام، والمزمار حرام.

الجواب الأول:

هذا الأثر باطل مستأ ومثب، فلا يصح عن آخر إسناده روى كثيرًا من الأحاديث في إباحة الدف بعدل، ولو حكمنا عليه بما وضع ما أعدها

إنه مشخّن بالعلل والأمراض، وهي:

أولاً أبو هاشم الكوفي هو قاسم بن كثير، قال الذهبي في الميزان 581/4 صالح الأمر.

وهذه صيغة مجرب عنده، فإنه جعل في المقدمة مراتب التعديل أربعاً، وأورد عبارة "صالح الحديث" في الرابعة، وهي مرتبة الصعفاء، وصالح الأمر دون قولهم صالح الحديث.

ثانياً عبد الكريم الحرري وإن كان موثقاً، فقد قال الذهبي في "الرواة المتكتم" فيهم "ص 138: له ما ينكر.

ولا شك أن هذا الأثر من منكراته.

ثالثاً أبو عوانة هو الوصاح بن عبد الله الشكري، صحح الكتاب ضعف حفظه، ولا بدري أحدث به، من كتابه أم من حفظه، وقد قال به شعبة حفظك لا يسوي شيئاً.

فهي السند ثلاثة من الصعفاء أصحاب الأوهام والمكرات، ومع احتجاج أو هامهم، تكون النتيجة حديث مكرراً، مقصداً للأصول والفروع

رابعاً إنه يسب لاس عباس أخيراً انقبه تحريم الدف، وجواره لا يتصور في أمثاله أن يجهده، فقد كان شائعاً في الأفراس وغيرها، بل إن ابن عباس يروي بعض الأحاديث أدلة على إباحته، وهذا من غرائب الدانة على بطلان هذا المتن حاشاً إن الخبر من أفصح العرب وأبلغهم لساناً، وهذا الحديث ركيك صميم، فقد تكرر فيه لفظ "حرم" أربع مرار، والعرب لا تفعل أكثر من ثلاث، ثم إن لفظ "المعارف" عام، والعرب إما تقدم المصداق أو تؤخره، فلا نذكره بين فروعه كما حصل في هذا اللفظ.

مناقشة الشيخ الألباني:

قال في التحريم ص 92 ' هذا يصاد صحيح إن كان أبو هاشم الكوفي هو أبو هاشم السحري المسمى سعدا، فإنه حرري كعبد الكريم، وذكروا أنه روى عنه، لكن لم أر من ذكر أنه كوفي، وفي ثقات ابن حبان 296/4 أنه سكر دمشق اهـ

قلت: لي على كلام الشيخ هذه الملاحظات:

أولاً إنه بعدم أنا عوانة ضعيف الحفظ، وعبد الكريم هم ويحطون، فسادا سكنت عن هاتين العلتين؟

وقد وحدثه يصعب أحدث عبد الله بن صالح كاتب الليث لأنه صحيح الكتاب ضعيف الحفظ كأبي عوانة!

ولو كان أبو هاشم هو من ذكر، لما حق له أن يصحح هذا الخبر

ثانياً أبو هاشم الكوفي مترحم في الميران، وهو تميمي، فاسترواح الشيخ إلى ما ذكر قصور منه في تحقيق، يوجب اليقظة والتوقف في كثير من أحكامه

الجواب الثاني:

على فرض صحة، فإنه مخالف للأحاديث الميعة للدف والعود والطفل وإنشابة، وما كان كذلك، فلا يجوز الاستدلال به.

إن الصحابي قد يكر الشيء أثابت في الشريعة، ويكون ذلك بسبب جهله بالدليل، ولا من عباس رضي الله عنه الكثير من الفتاوى الشددة، وهذا أمر معلوم عند المشتغلين بدينه والحديث، ومن ذلك أنه بقي زماناً يحرم كإباحة المتعة، وإتيان النساء في أدورهن، ولم يترك ذلك حتى أقام له بعض السلف من الصحابة والتابعين الدليل على تحريمهما، فقال به.

فإذا كان مثل هذين الأمرين يعيد عنهما، فعياب حوار المعارف أولى وأحرى
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه:

قال أبو يعلى الموصلي في مسنده حدثنا أبو همام ثابث بن وهب أحمر بن بكر بن
مصر عن عمرو بن الحارث أن رجلاً دعا عبد الله بن مسعود إلى وليمة، فلما جاء
ليدخل، سمع هواً فتم يدخل، فقال له لم رجعت؟ قال إني سمعت رسول الله
ﷺ يقول من كثرت سواد قوم فهو منهم، ومن رضى عمل قوم كان شريكاً من
عملهم به.

نقله في نصب الراية 4/ 346.

وهو أثر ضعيف. عمرو بن الحارث لم يدرك عبد الله بن مسعود، فهو منقطع
وإذا صح، فهو دليل على أن من مسعود رضي الله عنه لم يكن يعرف أن اللهو
في الأفراح جائز.

ولو صح، كان حجة على عدم وجود أي حديث يحرم العناء، فإن ابن
مسعود يمتنع بحديث عام، ولم يذكر حديثاً واحداً يتعلق بالعناء.

ثم إن تكثير سواد قوم لا يستلزم خطراً، فقد يكثر الرجل سواد الأكليين، أو
سواد اللاعبين بالاحداث، في فاته ابن مسعود وما فعله، لا يدل على أنه يرى
تحريم ذلك.

ولو كان يعتد بالترجم، لقام بالإكثار على صاحب العرس والخاصين، فلما
رجع ولم يكر، كان ذلك قرينة على أنه راحل لا يحب اللهو واللعب.

هذا، ولم يقصر - راوي في نوع من اليهود كان في الوليمة، فإن كان عشاء
في حوائطه، ولم يقدم، ولم كان غيره، فلا وجه للاستدلال به

شاهد ضعيف:

قول ابن اسحاق في ليله 12 ما حدث من حميد عن عبد الرحمن بن زياد بن
أنعم أن أن در بعض بني ربيعة، فلما حضر، إذا هو بصوت فرجع، فقبيل
نه إلا تدخل افسد نسمع فيه صوتاً، ومن كثر سوادا كان من أهله، ومن رضي
عملاً، كان شريك من عمله.

فت عد - رحمن ضعيف، ولم يدرك أنا در فهو منقطع

* وقول اسهني في شعب لابن 4, 279: أخبر أبو الحسين بن شرا أن أنا
اسماعيل الصفي بن الحسين بن علي بن عبد الله بن أبي بصير عن الأعمش قال: قال
عبد الله لا ألتبس أحدكم يستلقي على ظهره، ثم يرفع جدي وحله على الأخرى،
ثم يوقع عقيرته بالعناء ويدع القرآن.

إسداء ضعيف، فيه الأعمش، وهو مدلس، ولم يسمع من عبد الله بن مسعود
شيئاً.

وليس في هذا لأثر أي صيغة تدل على التحريم أو الكراهة، وإنما فيه إنكار
هجران القرآن.

ثم انه محقق لأحاديث متواترة في حور رابع، من غير آلات، ومنها:

أولاً عن عائشة رضي الله عنها قالت لما قدم رسول الله ﷺ المدينة، وعسى
أبو بكر وبلال، فكان أبو بكر إذا أحدثه الحمى يقول

كل امرئ مصبح في أهله واموت أدنى من شركاء عمله

وكان بلال إذا أفلح عنه الحمى، يرفع عقبرته يقول

ألا ليت شعري هل أبين ليلة بواد وحولي إدخر وجليل

وهل أردن يوماً مياه محنة وهل يدون لي شامة وطفيل

وهو في موطأ مائت 890/2، وصحيح البخاري 667/2 و 1428/3

ثابتاً عن عبيد الله بن عبد الله قال رأيت أسامة بن زيد مصطحفاً على ماب
حجرة عائشة، رافعا عقيرته سعى

رواه الضياء في المختارة 106/4 وحسنه.

وعن عبد الله بن الحارث بن نوفل قال رأيت أسامة بن زيد رضي الله عنه
حالت في المجلس، رافعا إحدى رجليه على الأخرى، رافعا عقيرته، قال حسنته
قال يتغنى النصب.

معمر بن راشد 5/11، والبيهقي 224/10، وإسناده صحيح

* وعن عبد الله بن مسعود قال العاء بنت العاق في انقلب

تقدم أنه لا يصح عنه، وأن منه لا يقتضي التحريم.

* وقال أسلم في تاريخ واسط 177 ثا علي بن الحسن بن سلمان قال ثا
محبوب بن محرز قال ثا سهل بن شعيب عن يزيد بن ريان عن أبي الجعد عن أبي
هاشم الرمادي عن رادان قال دخل علينا عبد الله بن مسعود، وبين أيدينا مائدة
فيه سيد، وفي حمري طور وأن أعني، فهرافق الساطية وكسر الطصور وقال
ويحك يا علام، لو كان صوتك هذا نقرأ أن كنت أنت أنت، ثم خرج، ففدو الله
تعالى في قلبي التوبة، فأتبعته إلى باب داره وأحدث ثوبه، فالتفت إلي وأما أنكي
فقد من أنت؟ قلت أنا صاحب الطصور، فاعتقني وقال مرحبا بمن يحبه الله

وهذا أثر هالك، علي بن الحسن صفعه مسلمة بن قاسم ووثقه أبو داود،
ومحبوب فيه لين، وسهل مجهول الحال.

وإذا صح فهو خاص بالطصور، وانكسر لا يقتضي التحريم، فقد يقع عصفاً
أو مسالعة في التتمير من الشيء، وقد يحد الرجل وده أو صاحبه يلعب بلهو مباح
فيتلعه، ليصرفه إلى الجلد.

وباحتملة، فلا يصح عن أحد من الصحابة تحريم شيء من آلات الطرب

عمر بن عبد العزيز رحمه الله:

* عن الأوراعي قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى عمر بن الوليد كتاباً فيه وقسم أئمة ذلك الخمس كله، وإياهم سهم أبك كلهم رحل من المسلمين، وفيه حق لله وحق لرسول ودي بقربى واليتامى والمساكين ورس السبل، فما أكثر حصصاً أنت يوم القيمة! فكيف يجوز من كسر حصصه؟ وإظهارك المعارف والممار بدعة في الإسلام، ولقد هممت أن أبعث إليك بيت من بحر حنث جمة السوء. من السنني 129/7، وحلية الأولياء 270/5، وابن عبد الحكم في سيرة عمر ص 154، وتاريخ دمشق 357/45.

وهو أثر صحيح، ولا حجة فيه من وجوه:

أولاً إن الذي ينكره عمر بن عبد العزيز، هو إظهار المعارف والإعلان بها من قبل أحد بولادة، وهذا لم يفعله أحد من الخلفاء الراشدين، ولا رسول الله ﷺ، ولذلك ساء بدعة.

ثانياً، حصر المعصوم وحصصه بعض مجالس العناء، لكنهم لم يكونوا يجمعون الناس في، وهذا لا يعني أن الإعلان بها بدعة محرمة، فإن الكثير من الصحابة عمدوا بمجالس الطرب، ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ

بذلك، وأن العناء كان مشتهراً في أيام عمر بن عبد العزيز، وكان المغنون والمعبيات متوافرين، ولم يشتبه الله عن ذلك، أو إبدان ولأنه سمعه

فأخليفة ينكر على الولاية لا على عموم المسلمين، وحق له ذلك، فإن الولاية مسؤولون عن حماية بيضة الإسلام، والتصرع للهو مما يطعم الأعداء

مصاديق، هو أن الخليفة ينكر الإشهر والإعلان، لا الاستماع المحرد، وينكر على ولاته لا على سائر الأمة.

ثانيًا: إصلاق وصف الدعة لا يقتضي التحريم ولا الكراهة، فقد أطلق المسلم ذلك على كثير من المباحات التي لم تكن في زمن السوء، بل إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، سمى صلاة التراويح دعة فلا يكون استدبع دليلًا على الخطر إلا بقربة

ممن قلت إنه قال "مهمت أن أبعث إليك من بحر حنث حمة أسوء"، وهذا قرينة على التحريم.

فما التهديد هنا على تطويله الحمة، وتحتره ما، فهي حاشية السدي على السائي 130/7 من بحر بحيه وراي معجمة مشددة، أي يقطع "حنثك"، صم الحميم وتشديد الميم، هي ما سقط على المكيين من شعر الرأس، ولا كراهة في اتحاد الحمة، فلعله كره لأنه كان يتحترها، فذلك أصاها إلى السوء

قلت وقد وجدت ما يدل على أن موليد كان من أهل الكبر والتحتر، فقد كتب له عمر بن عبد العزيز رسالة ذكرها ابن عساكر في تاريخ دمشق 359/45 وفيها بسم الله الرحمن الرحيم، من عبد الله عمر أمير المؤمنين إلى عمر بن الوليد، سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، أما بعد فشأت فكست جبارًا عبيدًا، ترعم أي من الظالمين إن حرمتك وأهل بيتك في الله عز وجل الذي هو حق القرابة والمساكين والأرامل، وإن أظلم مي وأترك لعهد الله من استعملت [يقصد من عمه الوليد بن عبد المطلب، وهو أب عمر بن الوليد] صيا سفيها على جد مسلمين، تحكم فيهم برأيك، ولم تكن له في ذلك نية إلا حب الولد لولده. فويل لك وويل لأبيك، ما أكثر حصصكم يوم القيامة، كيف يسجدوا بك من حصصته وإن أظلم مي وأترك لعهد الله من استعمل [يقصد عبد الملك بن مروان جد عمر بن الوليد] الخجاج بن يوسف على خمسي العرب، يسفك الدماء الحرام ويأخذ المال الحرام.

وإن أظلم مي وأترك لعهد الله من استعمل قرة بن شريك أعرابي جافيا على مصر، أذن له في المعارف والتهو والشرب. فلو التفت حلقت البطان ورد الفتى

إلى أهله، بتمرعت لك ولأهل بيتك، فوضعتكم على المحجة البيضاء، فظالم تركتم الحق وأخذتم في نيات الطرق، وما وراء هذا من الفصل ما أرجو أن أكون رأيته بيع رقبتك وقسم ثمتك بين النمامي والمساكين والأرامل، فإن لكل فيك حق والسلام علينا، ولا ينال سلام الله الظالمين.

ثم إن هذه الرسالة، تدل بوضوح على أن عمر بن عبد العزيز يكر العناء المقترن بالفواحش.

ثالثاً: هناك قرائن كثيرة، تدل على أن إطلاق البدعة لا يقتضي التحريم عند ابن عبد العزيز، وهي:

الأول: لقد كان الإمام الماحشون، صاحبا لعمر بن عبد العزيز، وكان الماحشون أستاذاً يعلم العناء ويصرب المعازف، ولم يشأ أنه أنكر عليه، بل إنه وقد عليه بعدما استخلف فأكرمه.

وقد كان أهل المدينة معروفين بسماع المعارف، ولم أرسل إليها عمر أميراً عليها، لم يقم بمنع ذلك.

الثانية: وروى عنه ما يدل على قوله بالإباحة:

فقال ابن أبي الدنيا: ما أحمد بن إبراهيم بن كثير ما أبو إسحاق الطالقاني عن الفضل بن موسى عن داود بن عبد الرحمن عن خالد بن عبد الرحمن قال: كنا في عسكر سليمان بن عبد الملك، فسمع عناء من الليل، فأرسل إليهم بكرة، فجيء بهم فقال: إن العرس لتسهل فتستودق له الرمكة، وإن المحل ليحظر فتصع له الفقه، وإن التيس ليب تستحرم له العبر، وإن الرجل ليعبى فتشاق إليه المرأة ثم قال: احصوهم، فقال عمر بن عبد العزيز: هذا مثله ولا يجمل، فحلى سيبتهم

رواه البيهقي في الشعب 4/280 وابن عساكر في تاريخ دمشق 16/166، من طريق ابن أبي الدنيا.

وإسناده حسن.

وقال الريدي في الإنحاف 7/ 571: أما عمر بن عبد العزيز، فقال ابن فتيبة سئل إسحاق [هو الموصلي الثقة] عنه فقال: ما طن في أدبه شيء بعد أن أفضت إليه الخلافة، وأما فلها، وهو أمير، فكان يسمع من جواريه خاصة، ولا يظهر منه إلا الجميل، وكان ربما صفق بيديه وقرع على فراشه طرناً، وصر بجرجله. وقال الريس بن بكار في الموفقات أحمرني عمي [هو مصعب بن عبد الله الريري الإمام الثقة] قال: أدركت أساس بالمدينة يعنون حياً، ويسبونه إلى عمر بن عبد العزيز.

* وقال ابن أبي الدنيا شي الخمين بن عبد الرحمن شي عبد الله بن عبد الوهاب قال أحمرني عمر بن عبد الله أبي حفص الأموي قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى مؤدب ولده ليكن أول ما يعتقدون من أدبك بعض الملاحى التي تدوها من الشيطان، وعاقبتها سحق الرحمن، فإنه يلغى عن الثقات من أهل العلم، أن حضور المعارف واستماع الأعاى والمهج بها، بيت النفاق في القلب كما يست العشب الماء، ولعمري لتوفي ذلك نرك حضور تلك المواطن أيسر على ذي الذهن من الثبوت على النفاق في قلبه.

أورده الألباني في التحريم ص 120 وعراه لابن أبي الدنيا في ذم الملاحى 6/ 1 وابن الجوزي في التلس ص 250، وقال عن أبي حفص لم اعرفه، ويحتمل أنه عمر بن عبد الله مولى عمره المدي، فإنه يكسى بأبي حفص، ويكسى لم أر من سبه أموياً.

قلت: هذا أثر ضعيف جداً، الخمين وعبد الوهاب لم أعرفهما، وأبو حفص مجهول، وليس هو الذي ذكره الشيخ، ولو فرضاً أنه هو، فمولى عمرة المدني ضعفه الجمهور.

وسكوب الشيخ على ما تقدم تدليس مكشوف!

الحسن البصري رحمه الله:

قال الحلال في الأمر بالمعروف ص 27 يروى عن الحسن قال: ليس الدهوف من أمر المسلمين في شيء، وأصحاب عبد الله كانوا يشققونها.

قلت هذا لا شيء، يروى صيغة تصعيف، ولم يسدده الخلال، والخص
النصري لا يقول مثل هذا الكلام المكرر، ولا يجتحم بفعل تلامذه اس مسعود

* وروى معمر 6/1 عن رجل عن الحسن قال صوتان يحران فاحشان،
وال حسنة قال صوت عبد نعمة وصوت عبد مصيبة، فأب الصوت عبد المصيبة
محشم بوحوه وشق الحبوب وتنف الأشعار ورن شيطان، وأما الصوت عبد
النعمة فلهو باطل ومزمار.

وهذا صعب، في إسناده رجل مهم، وقوله حنة قال يشير إلى عدم
الحفظ.

وله طريق آخر، فقال الحارث بن أسامة في مسنده 365/1 حدثنا إبراهيم
بن أبي البختاخري عن الأعمش عن أبي بكر الهذلي قال قلت للحسن كن ساء
المناحرين بصنع ما يصنع يوم؟ قال لا هاها حسن وحوه وشق حبوب
وتنف أشعار ومرامر شيطان، صوتان قبيحان فاحشان، عبد هذه النعمة وعبد
هذا البلاء.

قلت أبو بكر الهذلي هو سلمى بن عبد الله الكوفي، وإبراهيم ميهال
بالكذب، فالخير واه جداً، وطعن الهذلي هو الراوي لمهم في السند المتقدم

* وعن يحيى بن أسيد أن الحسن النصري كان إذا دعي إلى ويمة يقول أفيها
برابط؟ فإن قيل نعم قال لا دعوة هم ولا نعمة عين

وهذا لا يصح، يحيى بن أسيد لم أعرفه، وأورده اس رشدي "البيان
والتحصيل" 5/113 معلقاً.

وإذا صح، فهو خاص بالرباط، وهي العيدان

سعيد بن المسيب رحمه الله :

عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال إني لأنعص لعناء وأحب
الرجو

رواه معمر بن راشد في المجمع 6/11 و266.

وصححه الألباني في التحريم ص101.

قلت من يسب التحريم إلى الإمام هذا النقص، فهو يبري عقله!

إن الإنسان قد بعض كثيرا من المباحات، بل إنه قد يحصل له شيء من ذلك مع اقترابات، قال الله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ﴾ وقال ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

وكان رسول الله ﷺ يكره الصب والمعاذر، وهما مباحان.

وكان مولانا عمر يكره اللهو واللعب المباحين.

القاضي شريح رحمه الله:

عن أبي حصين أن رجلاً كسر طسوزاً للرجل، فحاصمه إلى شريح، فلم يصمه شيئاً.

رواه ابن أبي شيبة 10/5، واليهقي 6/101، وابن حجر في تعليق التعليل 3/335.

ولا حجة في هذه القصة، فإن الحكم بعدم صيان ما يتلف، لا يقتضي التحريم، فالمختلعات على أقسام:

أولاً: المحرمات، كالخمر والقمار.

ثانياً: المكروهات.

ثالثاً: لا فائدة فيه، أو لا قيمة له، كالعصا والحجر

وكلها لا يجب فيها الضمان.

رابعاً: المباحات، وهذه يجب ضمانها.

فحكم شريح يحتمل وجهاً من أربعة: التحريم، الكراهة، عدم الفائدة والإباحة.

ولست هناك نية قريبة تدل على الوجهين الأول والثاني، ولم يرد في الشرع ما يدل عليهما، والوجه الرابع غير وارد، فقي الثالث راجحٌ

ثم إذا رجعنا المحريم، فهو حاص بالظنور، فلا يصح العميم والإطلاق

قائمة:

قال ابن أبي شبة في المصنف 20/5 حدث حفص بن غوث عن الشياحي عن شعبي قال ما رأيت شيئاً قط إلا وهو يصح الأحير، إلا رجلاً استأجر رجلاً بعلف به بعلف بحشيش، فشردت إحداهما فلم يصمه.

إسناده صحيح، وهو يشتمل ما تقدم.

شعبة بن الحجاج رحمه الله:

عن وهب بن جرير عن شعبة قال أتيت سرل المهال بن عمرو، فسمعت منه صوت الظنور، فرجعت ولم أسأله.

تقدم تحريجه، وهو أثر صحيح.

ولا حجة في هذا على أن شعبة يحرم الظنور، وهو العود، فقد علم أنه التشد في حوارم المروءة، فكان يحرج الراوي إذا ركب الخمار

فما فعله بمحتمل أموراً، هي:

اعتقاده أن صرب العود وسماحه مكروه أو محرم

عده ذلك من حوارم المروءة.

والوجه الثاني هو المرحح، لتشدده المعروف، ولانعدام الدليل على الخطر

وبداً مسلماً بالوجه الأول، فالأثر دليل على تحريم العود دون غيره

الفضيل بن عياض رحمه الله:

قال الفضيل بن عياض: الغناء رقية الزنا.

رواه البيهقي في الشعب 4/ 280، وهو محمول على عشاء العساق وأهل
المحور، لأن العاء لا يدعو بني امرأة، إلا إذا كان يحسه، ويشوق للنساء، ويصف
محاسنهن.

قال حجة الإسلام عمر بن رحمه الله في الإحياء أما قول المفصّل "هو رمة
الرب"، وكذلك ما عدها من لأفويل الفرسه منه، فهو مسرور على سماع الصديق
والمتعلمين من الثبان.

يزيد بن الوليد الناقص رحمه الله:

كان هذا الرجل من ملوك بني أمية الصالحين.

قال البيهقي في الشعب 4، 280 أحرى أبو الحسين أنا الحسين من صفوان
عند الله من أبي الدنيا حدثني إبراهيم بن محمد الرهدي عن أبي عثمان الليثي قال
قال يزيد بن الوليد الناقص يا بني أمية، إياكم والعناء، فإنه ينقص الحياء، ويرد
في الشهوة، ويهدم مروءة، وأنه ليسوب عن الخمر ويعل ما يفعل السكر، فإن
كتم لا بد فاعلين، فجنوه النساء، إن العناء داعية الرن

في إسناده من لم أعرف، وإذا صح، فهو صريح في عناء أهل الفسق والفجور،
فهو الذي "ينقص الحياء، ويزيد في الشهوة..."

وقوله: فإن كتم لا بد فاعلين، فجنوه النساء.

فريضة قوية على أنه يعتقد حوار العناء إذا لم يدع إلى الفسقة، فإنه يحاط بهم بصمته
منكم مسؤولاً على الأمانة، ولو كان العناء عنده محرماً لمعهم وأوعدهم

الخلاصة:

لم يشك عن أحد من الصحابة أو التابعين، ما يفيد أنهم كانوا يعتقدون تحريم
العناء أو آلائه، فيما روي عنهم إما ضعيف لا يشت، أو مقيد بالعناء المقترن
بالسكران، أو خاص بالآلات موسيقية معية مع اشتقاء اقتضاء التحريم

وعكدها بغير أن المحرم من بإخلاص، محققون للسلف، ما قصود للسلف

————— للمبحث الثالث أختهم من آثار الصحابة والتابعين —————

الفصل الثالث

مواقف العلماء من الموسيقى والغناء

المبحث

الأول



موقف المذاهب الأربعة من الغناء

قال الحافظ مرتضى الزبيدي في الإحاف 7 664 عن كتاب أبي الطيب
 الصبري في العناء انفراد هذه النقول عن الأئمة دون أصحاب الشافعي، وعليه
 اعتمد الطرطوشي وأبو العباس القرطبي وابن الجوزي، ونقلوا عنه كثيراً في
 نصيبهم في هذه المسألة، وفي مساهمة المذكور مؤاحداث سيأتي ذكرها هـ
 قلت لقد تأملت النقول التي بسها الطبري إلى بعض الأئمة، فوجدته يفسد
 معانيها ويغير ألفاظها، أو يرونها بغير إسناد.

وقد قلده المؤلفون في تحريم العناء، ولم يحققوا في نقوله، فتواردوا على كثير
 من الأخطاء، كسنة استحريم المطلق إلى الأئمة الأربعة وغيرهم.

واعلم أن الذين قلده وسدوا نقوله، أئمة كبار، كاسن الجوزي والقرطبي،
 ثم قلد هؤلاء من جاء بعدهم، كإسحاق النقيمي في إغاثة اللهفان، وماتر فقهه
 المذاهب، فوجب الحذر والانتباه.

وعندما نعرض من عرض مواقف الأئمة الأربعة، وذكر أقوالهم وروايات
 عنهم، لم يذكرها المحرمون، ستوقف بصحة ما قلده الزبيدي رحمه الله

مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله :

وعنه بعض المتأخرين والمتقدمين، كالووي في شرح مسلم 182/6 والوشيري في المعيار 74/11، أن أبا حنيفة يحرم العشاء مطبقاً، ويعتبره من الذنوب ولو لم يقتض بالآلات

وبلاحد أن الدين يسر له ذلك، ليسو حنيفة، ولم يسدوا إليه مقلداً واحداً، يفيد الكراهة فضلاً عن التحريم.

واحق أن أبا حنيفة يرى من هذه النسبة، بل إن نسبة الإباحة إليه أولى بمسؤول وانتصدين، فقد روي عنه ما يدل عليها، ومن ذلك

أولاً قال الحافظ البرسي في الإتحاف 572، 7 حكى صاحب "تذكرة أحمدويه" أنه [أبو حنيفة] وسفاه اشوري مثلاً عن العشاء فقال لا ليس من الكناثر ولا من أسم الأصغر، وحكه ابن عبد ربه في العقد أيضاً

ثانياً قال البرسي 572، 7 قال الحافظ [يقصد ابن طاهر] في رسالته وأما أبو حنيفة فحدث أصحاباً عنه، منهم من حدث عن حفص بن غياث ومنهم من حدث عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف قال ذكر عبد أبي حنيفة العشاء فقال حدثت عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف قال ذكر عبد أبي حنيفة العشاء فقال

المبحث الأول - موقف المذاهب الأربعة من العشاء

أما أنا فوددت أن ي عرني لارمي وخلف عني، وحسي إلى موضع فيه سرح
فأسمع.

ثالث من س الحوري في اسحق 2، 214، د كسر الـ الهاء يوم يصم،
وقال أبو حنيفة والشافعي يضمن.

رابع من س عبد الله في التمهيد 1، 180، د أبو حنيفة إذا حضر
بولسه فم حد فيه بعد، فلا بأس أن يجلس ويأكل

ونقله المقدسي في المغني 8/110.

حاش: قال الأصمعي كان لأبي حنيفة حمار بالكوفة يعني، فكان إذا
أصرف وقد سكر، يعني في عرفته، فسمع أبو حنيفة معجبه، وكان كثيرًا ما
يعني.

أصاعوبي وأي فتى أضاعوا يوم كريمة وسداد ثمر

فبعض العس لينة، فأحدوه وحس، ففقد أبو حنيفة صوته تلك ليلة
فركب من عيسى بن ميمون فقال له إن حارًا أحده عسست البارحة فحس، وما
عدمت منه إلا حينًا فقال عيسى سلّموا إلى أبي حنيفة كل ما أحده العس
البارحة فأطلقوا حملاً، فلما حرج الفتى دعا به أبو حنيفة، وقال له سراً أنست
تعي يا فتي كل ليلة أصاعوبي وأي فتى أضاعوا؟ فسر أصعالك؟ قال لا والله
أب القاصي، ولكن أحسنت وتكرمت، أحسن الله حركك قال فعاد إلى ما كنت
بعضه، فبكت تسره، ولم أرها بأن قال أفعل

رواه لأصمعي في الأعيان 1/413، وس عبد الله في العقد 6، 15، واس
فتية كما في إتحاف الزبيدي 7/572.

قلت هذه الأقوال تردسنة التحريم إلى الإمام رحمه الله، وتؤكد العكس،
وهو اللاتق بإمام عرف بالفقه والرأي.

أما أئمة الحنفية، فلم يتمقوا على قول بخصوص العاء، وهاك تلخيصاً لأرائهم:

أولاً: اخوار مطلقاً، وإليه ذهب نقاضي أبو يوسف تلميذ الإمام، وسيأتي ذكر الدال عليه في المسبحث لمخصص للأئمة الذين أجازوا العاء في مطلق الأوقات.

ثانياً: يحجر العاء إذا لم يكن بقصد اللهو، ولم تصحبه آلة شبيعة كالعود وغيره من الآلات المطربة بدانها، ولم يقتزن به رقص أو كلام خيث.

وإليه ينحوا ابن نجيم، وابن عابدين، وانكاساني

ثالثاً: يحجر العاء في التوليعه، أو لدفع الوحشة، أو لتعلم المصاححة ونظم القوافي.

رابعاً: العاء معصية بإطلاق، وهو اختيار صاحب الهداية، وصاحب الناية، ومؤلف الريادات.

خامساً: يحجر جمهورهم الدف والقضيب، ويحرم أكثرهم سائر الآلات

انظر مصادر الفقه الحنفي، منها: المسبوط للرخسي 16/132، والمحرم الرنق لاس نجيم 7/87، والدر المختار لاس عابدين 3/249، وبدائع الصنائع للكاساني 6/269.

فائدة:

لم أر أحداً من أئمة الحنفية، ينسب التحريم لمؤسس المذهب، أو يقلل عنه ما يفيد ذلك.

ولذلك فإنهم احتلهموا على الأقوال المتقدمة

مذهب الإمام مالك رحمه الله :

نسب إلى الإمام مالك ثلاثة أقوال بخصوص لعناء، وهي التحريم والكراهة والإباحة.

أما الإباحة فمسبها إليه الفقهاء والفقهاء وانقشيري، وقد استندوا إلى ما يأتي أولاً قال هارون الرشيد للإمام إبراهيم بن سعد من كان من فقهاءكم يكره الصنيع؟ قال من ربطه الله! قال هل سمعت عن مالك بن أنس في هذا شيء؟ قال لا والله! إلا أن أبي أحمر بن أسهم اجتمعوا في مدعة، كتب في سي يربوع وهم يومئذ حده، ومالك أقنهم من فقهاء وقدره، ومعهم دقوف ومعارف وعيدين يعنون ويلعبون، ومع مالك دف مربع وهو يقنيتهم.

سليمي أجمعت بينا	فأين لقاءها أبنا
وقد قالت لأترباب	لها زهر تلاقينا
تعالين فقد طاب	لنا العيش تعالينا

ضحك الرشيد! ووصله ببال عظيم.

سنابى بحريج هذه الحكاية، وهي تدل على الإباحة كما فهم هؤلاء الأئمة

ثنا قال أصع أحمر بن أسهم أنه سمع مالكاً يسأل عن الذي يحصر بصيص [طعام بوليمة] فيه للهو فقال ما يعجبني نرحل دي هيئة يحصر لعب بلسه أس رشدي بيب والحصص 5 / 173

ثنا سئل مالك عن نرحل يدعى بن اصصع، فيحد فيه لعب أبداً؟ قال إن كان الشيء خفيف مثل الدف وكر [هو بطن] أندي لعب به النساء، في رى به مأساً بلسه أس رشدي بيب 4 / 431

وحصيف إلى ما تقدم، أن الماخشون كان من أصحاب مالك، وكان جيد العناء ويعلمه، ولم يبحره مالك وهو معروف بطرد من شتمه رائحة الريح والانحراف، ولم ينقل عنه الإنكار عليه.

واستدل من سببه إليه الكراهة بالأثر

أولاً قال سحنون في المدونة 397/3 كان مالك يكره الدفوف والمعروف
كلها في العرس، وذلك أي سألته عنه فصعفه ولم يعجبه ذلك
ثانياً وفي المدونة أيضاً كره مالك قراء القرآن بالألحان، فكيف لا يكره
العناء.

ثالثاً قال ابن وهب كما في بياض ابن رشد 113/5 سئل عن صرب الكرم
والمرمار أو غير ذلك من اللهب، يمالك سببه، ونجد لدنه وأنت في الطريق أو
مجلس غيره قال مالك أرى أن يقوم من ذلك المجلس.

قلت تنصص هذه الأقول ما يدل على أن الكراهة تربية عند الإمام،
ولذلك قال ابن رشد في البيان 431/4. والمشهور أن عمله [يقصد العناء]
وحصوره حائر للرجال والنساء.. وهو مذهب مالك، إلا أنه كره لذي الجنة من
الناس أن يحضر اللعيب.

وقال في المقدمات الممهدة 462/3 مذهبه في المدونة أنه من قيل المساج
الذي تركه أحسن من قعله.

وأما الحریم، فقد رعم بعضهم أنه مذهب مالك، ساء على يقول لا قصد
شيء من ذلك، ويجب انتبه على أن أئمة المذهب لا يسوب إلى الإمام شيئاً من
التحریم، وإنما ادعاه عنهم، وقد نقل الزبيدي في الإتحاف 574/7 عن العلامة
الأردوي أنه قال في الإمتاع سألت جماعة من فضلاء المالكية هل سببه نص في
تحريم الغناء؟ فقالوا: لا.

وبعد، فهذه حجاج من يرعم أن الإمام يحرم العناء والموسيقى

أولاً قال الألباني في التحريم ص 100 روى أبو بكر الخليل في الأمر
المعروف ص 32، وابن الجوزي في تبيين بليس ص 244 بالسند الصحيح عن
إسحاق بن عيسى الطوع - نفع من رجال مسلم - قال سألت مالك بن أنس عما
يترخص فيه أهل المدينة من العناء، فقال إنما يقعله عبداً الفساق

قلت عبارة مالك تفيد أن الذين كانوا يتعاطون الغناء ويحترفونه في المدينة هم الفساق، وهي لا تدل على تحريم أو كراهة، فإنه لم يقل الغناء فسق. وإنما قال ما تقدم، ولا يلزم من اختصاص الشيء بالفساق أن يكون فسقاً حراماً، ولذلك لم يمتهم أحد من أئمة المذهب أن إمامهم يحرم الغناء، وإنما ألزمه بذلك من لا يريد الفهم الصحيح.

وقد أحاط العلامة الأدفوي عن أصحاب الفهم السقيم فقال لا يجوز إلا محمولاً على عدم بقتل من مكر ونحوه، مع ما بين القول التي قدمناها التي هي صريحة، وأيضاً، فقله إنما يسمعه [الصواب يصعبه] الفساق، محتمل أن الذين يعهدهم أو يعرفهم يسمعونهم عندنا وصفتهم كذا، فلا يدل أنه أراد التحريم، كما إذا قلت ما فولك في المتفرجين في البحر؟ فتقول إنما يفعله عندنا أهل اللعب والمسد فلا دلالة على تحريم فرجة البحر بقوله الريدي في الإبحاف 7/667 مقراً.

قلت إن القول المتقدمة، قرية قوية على ما قاله الأدفوي رحمه الله، فمحال أن يكون الغناء فسقاً عند مالك، ثم يجيزه في الوقت نفسه.

هذا، وقد أثبت النقل المذكور، شهرة أهل المدينة بسماع الغناء والمغنيات، وبكفي أن رسول الله ﷺ أخبر أنهم قوم يحبون ذلك.

ثم إن جواب الإمام يدل بوضوح على أنه كان بعيداً عن واقع أهل المدينة، فقد وجد فيها جماعة من أهل المروءة والعلم الذين كانوا يحسنون الغناء ويحضرونه، كإبراهيم بن سعد والماجشون...

ومن بطلان ترجمة الإمام، يعرف أنه كان يلازم بيته، فلا يخرج منه إلا إلى المسجد.

وإذا كان الإمام يسكن وجود أويس القرني، فحري به أن لا يعلم عادات أهل بلاده.

بقوي هذا، أنه رضي الله عنه، عدد كثيرًا من المسائل من عمل أهل المدينة، وقد تصدى لها من حرم في المحل وعمره، فأثبت أن كثيرًا منها لا يعدو أن يكون من فتوى بعض فقهاء المدينة، وأكد أن الإمام خالف عمل أهل المدينة في كثير من الآراء.

واختلاصة، هي أن عبارة الإمام لا تقتضي التحريم ولا الكراهة، بل نصف واقعًا حسب علم الإمام، وهو وصف ناتج عن المعد عن حجة الناس وعاداتهم. ثانياً قال أبو الطيب طهر بن عبد الله انطري أما مالك بن أنس فإنه يرى من الغناء وعن استماعه وقال إذا اشترى جارية ووجدتها معيبة كان له ردها بالعيب.

قالوا فقد عد الإمام الغناء عيبًا، وهو دليل على التحريم

والجواب من وجوه:

أولاً قال الإمام الأدعوي أما الرد بالعيب، فقد حكى ابن رشد عنه في المقدمات في رواية رباب أنه يفرق بين أمة التسري وأمة الخدمة، فإن أمة التسري يعبر بها الولد، واختاره ابن رشد، وقطع ابن الموار عدم الرد، قال صاحب البحر إن مالكاً يرد الجارية بالعيب ولا يرد العبد، قال لأن العيب يدل على قلة صحتها، ولو كان العيب حراماً لرد العبد أيضًا بقوله الزبيدي في الإتحاف 574/7.

قلت فظهر من هذا أن العيب المقصود في كلام الإمام، هو قلة الصيانة والعنف، فإن الإمام المعاصات الكافرات، كن يحصرن مجالس الحمر والربا

ثاني عبارة التي نقلها انطري لا تصح عن الإمام أبداً، فإنه لم يسدها، وبه بين الإمام أكثر من ثلاثة قرون، وهو شافعي لا مالكي

والعبارة الصحيحة هي ما جاء في المدونة 3/398: كره مالك أن يبيع الرجل الجارية ويشترط أنها مغنية.

وشأن بينها وبين ما فهمه الطبري وتصرف فيه، فإن رواية المدونة تعيد
كرهية العوص على العماء، أي أن الإمام يكره الريادة في ثمن الحرمة إذا كانت
معبة، فهو يجبر بيع المعبة وشراءها على أن تباع سادحة
فالحق أن هذه الرواية تعصد من ينسب الإباحة إليه.

خلاصة ما تقدم:

الذي بصور لنا بعد تأمل الروايات المختلفة عن الإمام، هو
أولاً لا يصح عنه بطل واحد يفيد تحريم العماء أو شيء من الآنة
ثانياً العماء مكروه في حق ذوي الهيئة، كالعلماء والأشراف، والكراهة هما
تتريية.

ثالثاً يجوز عبده الدف والطفل في العرس، ويكره في غيرهما.
هذا هو الموقف الصحيح الثابت عن إمام المالكية، وهل وافقوه أم لا؟ وهل
توجدوا على قول واحد أم كثرت آراؤهم؟

تتلخص مواقف المالكية من الغناء والموسيقى في الأقوال الآتية
أولاً يجوز العماء انصحبوا بالدف في الأفراح فقط
ثانياً يجوز الدف والطفل والوق في العرس وحده
ثالثاً يجوز دوف في العمد والختان دون سواهما
رابعاً يجوز ذلك للنساء مطلقاً في بيوتهن، حكاه الخرشي عن القرطبي
المحدث، والخطاب عن عبد الملك بن حبيب.

خامساً يجوز يعود في العرس للرجال والنساء عند من حبيب
سادساً يجبره من عند الحكم في الولائم خاصة، ويكره في غيرها

راجع البان والتحصيل لاس رشده 431/4 و 113/5 و 471/7 و 236/6 و 139/13، والمقدمات له 113/2 و 462/3 و شرح مختصر سيدي حليل لبرقائي 53/4، واخر شي 301/3 و 178، 7، ومواهب الجلس 4/4، ومسح حليل 530/3، والمعيار المعرب 113/1 و 48-416، وحاشية الدسوقي على الدردير 164/4.

مذهب الإمام الشافعي رحمه الله :

لقد ظلم هذا الإمام من قبل المحرمين، فمسوا إليه تحريم معاء وآلاته بناء على أقوال لم تأملوها، أو لم يفهموها جيدا، والحق أن الإمام بريء من ذلك، فلا يوجد ما يشبه ما نسبوا إليه.

وإليك مناقشة القول الذي تعسف المحرمون في فهمها

الرواية الأولى روى الحلال في الأسر بالمعروف ص 36، وأبو عبيد في الخلية 9/146 عن الشافعي أنه قال حلفت بالعراق شيئا أحدثته الربدقة، يسمونه التعبير، يشغلون الناس به عن القرآن.

قلت: التعبير أو التعبير، شعر يزهد في الدب، يعني به القوال، ويضرب عليه بقصيب على حدة ونحوها.

وبين في قاله الإمام ما تشبهه رائحة التحريم ولا الكراهة، فهو لم يصل إن التعبير حرام أو مكروه أو ربدقة، بل أخبر أن التعبير من صنع الربدقة بهدف الصد عن القرآن.

ومن فهم أن لادم يحكم على المعيرة بربدقة فهو تدف العتلة، فإن الربدق هو من لا يؤمن بدين ولا شريعة، ومحمد أن يصنف إماما ينتمي إليه أحدنا من المسلمين بربدقة بسبب المعاء، وإن فعل فهو دحل يستحق أشد العقاب ونفوا، الله أيها المتطعون في أئمة الإسلام، وأحسنوا فهم كلامهم

وسأتي ما يذن على أن الإمام يسبح العناء بقبول، والجمع بين الروايات عنه

واجب

الرواية الثابتة جاء في كتاب الأم 6 209 قال الشافعي رحمه الله تعالى في الرجل يعي ويتحد العناء صاعته، يؤتى عليه ويأتي له، ويكون مسوياً إليه مشهور به معروفاً والمرأة لا تجوز شهادة واحد منهما، وذلك أنه من المهور المكروه يدي يشبه السطل، وأن من صنع هذا كان مسبوفاً إلى السعة وسقاطه المروءة، ومن رضي به لنفسه كان مستحماً، وإن لم يكن محرماً بين التحريم، ولو كان لا يسب عنه إليه، وكان إنما يعرف بأنه يطرب في الخلل، فيترحم فيها ولا يأتي لذلك ولا يؤتى عنه ولا يرضى به، لم يسقط هذا شهادته وكذلك المرأة

قال الشافعي رحمه الله تعالى في الرجل يتحد العلام والخارية المعيين، وكان يجمع عليهما ويعشى لذلك فهذا سمع بترده شهادته، وهو في لخارية أكثر من فحل أن به سعة، ودينة، وإن كان لا يجمع عليهما ولا يعشى هما، كرهت ذلك له ولم يكن فيه ما ترد به شهادته قال: وهكذا الرجل يعشى بيوت العناء ويعشده المعون، إن كان لذلك مدمماً وكان لذلك مستعلاً عليه مشهوداً عليه، فهي بحسرة منه ترد به شهادته، وإن كان ذلك يقل منه لم ترد به شهادته لما وصفت من أن ذلك ليس بحرام بين، فأما استماع الخداء وشبه الأعراب فلا بأس به قل أو كثر، وكذلك استماع الشعر، أخبرنا من عينية عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن مشريد عن أبيه قال أردوني رسول الله ﷺ فقال هل معك من شعر أمية بن أبي الصلت شيء؟ قلت: نعم. قال: هيه! فأنشده بيتاً فقال: هيه! فأنشده حتى بلغت مائة بيت

قال الشافعي رحمه الله تعالى وسمع رسول الله ﷺ خداء والحر، وأمر من رواحة في سفره فذل حرك القوم فاندفع يرتجر، وأدرك رسول الله ﷺ ركناً من بني تميم معهم حاد، فأمره أن يحدو...

قال الشافعي رحمه الله تعالى فالخداء مثل الكلام والحديث المحسن باللفظ، وإد كد هذا هكذا في الشعر، كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أولى أن يكون محمداً، فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال ما أدن الله لشيء أدبه لبي حس التزم بالقرآن، وأنه سمع عبد الله بن قيس يقرأ فقال: لقد أدبني هذا مرة من مزامير آل داود.

قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا بأس بالقراءة بالأحد وتحسين الصوت بها بأي وجه ما كان. اهـ

قلت إذا تأملت هذا الكلام جيداً، ولم تكن متأثراً بهوى التحريم، أمكنك أن ترى بوضوح أن الإمام يحنح إلى إباحة العناء، ويحير شراء العلام والجارية المغنيين.

وإذا افترق العناء أحد أمور ثلاثة، صدر عنه لموا مكروهها يشبه الباطل، تسقط به الشهادة، وهذه الأمور هي:

1- اتخاذ الغناء صنعة وحرقة.

2- جمع الناس على العلام والجارية المغنيين.

3- الإدمان على حضور مجالس العناء أو استدعاء المعين

والكلام هنا عن إنباء المقرن بالآلات، بدليل أنه ذكر بعد ذلك الخداء والرجز ونص على جوازهما.

واعلم أن الكراهة المرادة في كلام الإمام تربية، هذا ما فهمه أهل التحقيق من الشافعية، فقد قال حجة الإسلام، إمام الشافعية، أبو حامد العمراني في كتاب اسماع من الإحياء أما قوله "مكروه"، فيرون على بعض المواضع التي ذكرتها بك (يقصد العناء المتضمن للفحش) أو يرون على التثريب، فإنه نص على إباحة لعب الشطرنج، وذكر أبي أنه كل لعب، وتعليقه يدل عليه، فإنه قال ليس ذلك من عادة ذوي الدين والمروءة، فهذا يدل على إثريبه إلا تحاف 662/7

قلت لعل تخصيصه على رد الشهادة بعبء، ووصفه بالسفه وسقوط المروءة، هو الذي أوهم المحرمين أن الإمام على مذهبهم، واخواب على ذلك إن تحقق من وجوه

أولاً رد الشهادة عنده، وسقوط المروءة، لا يتم إلا إذا توفّر أحد الشروط الثلاثة المتقدمه، فإذا سمعنا أن موصف بالسفه يدل على التحريم، فهو خاص بعبء المحترف، أو المدعى، أو الذي يجمع الدس على عباء علمائه

ثانياً إنه يعني التحريم عن عبء المقترون بأحد الشروط الثلاثة، فيقول بين محرام بين، فكيف يتركون هذا التخصص لصرح، ويستروحون إلى كلام محتمل ثلثاً رد الشهادة وسقوط مروءة، بتحقيق أحد الفقهاء بسبب المحرمات والمكروهات والمباحات التي لا يليق بدوي مدين، فكلام الإمام تحتل التحريم والكراهة والإباحة، وليس في كلامه ما يرجح الأول، بل فيه ما يرجح الثاني شروط، واشتات باتفاقها، وقد قال العراقي في لإحياء

رده الشهادة بالمواطنة عليه، لا يدل على تحريمه أيضاً، بل قد برد الشهادة بالأكل في السوق وما يجرم المروءة، بل أحيائه مباحة وليست من صانع دوي المروءة، وقد ترد شهادته بحرفة بحسنة، فتعليقه يدل على أنه أراد بالكراهة بشره، وهذا الظن أيضاً بغيره من كسر الأئمة الإتحاف 7/662

خلصت إلى تقدم أن العبء مباح عند الإمام، إذا لم يمتثل به إيمان ولا حياء، وقد وردت عنه روايات تؤكد ذلك، وهي

الرواية الأولى قال الشافعي صرب مدف في العرس لا بأس به بعبء ابن عبد البر في التمهيد 10/180.

الرواية الثانية نقل عنه ابن خوري في انتحفيق 2/214 وحوب بصل على من بلغ أو كسر آلاب بصر، ولو كانت محرمة عنده، لما أوجه

ونسوا منه أنه لا يجبر قطع سارقها، وهذا لا يدل على التحريم، فإن القطع لا يكون في المختلف فيه، ولا فيما كان ثمة قليلا.

الرواية الثالثة روى الحافظ ابن عذهر المقدسي في صفوه التصوف ص 329 بسناد صحيح عن الإمام يونس بن عبد الأعلى قد سألت الشافعي عن إباحتهم أهل المدينة السبع فقال ولا أحد من علماء الحجاز كره السماع، إلا ما كان منه في الأوصاف، فأما الخداء وذكر الأطلال والمرابع وتحثير [تلحين] الصوت بأحد الشعر فمباح.

وذكره الغزالي في الإحياء.

وهذه الرواية نصرح بأن الشافعي على مذهب أهل المدينة ومكة في السماع الرواية الرابعة روى الحافظ المدري في العوائد السعوية عن الربيع أن قيل له قول الشافعي أكره التعبير؟ فقال ما أدري ما هذا! كان الشافعي يسمع مثل هذا ولا ينكره.

قلت الربيع من كبار أصحاب الشافعي، وقد شك في ثبوت القول المذكور عن إمامه، وأحر أنه كان يحصر التعبير، فهو صريح في تأكيد ما قررناه بخصوص قوله: خلفت بالعراق...

الرواية الخامسة قال ابن الخوري في السليس ص 114: سألت أبو زرعة عني أبي محمد بن طاهر، أبو سعيد إسماعيل بن محمد الخفاف عن أبي محمد عبد الله بن أحمد المقرئ أني سألت عن أبي محمد بن محمد بن عباس بن بلال قال سمعت سعيد بن محمد قال حدثني إبراهيم بن عبد الله، وكان الناس يركون به في حديثنا المربى قد مررت مع الشافعي وإبراهيم بن إسماعيل على دار قوم، وحدثنيهم:

خليق ما سال المطايا كأنها تراها على الأعقاب بالقوم تكص

فقال الشافعي: ميلوا، فنانسمع فيما فرغت قال الشافعي للمربي أيطربك هذا؟ قال: لا. قال: فما لك حسن صحيح.

ثم قال ابن الجوزي هذا محال عن الشافعي رضي الله عنه، وفي الرواية مجهولون، وابن طاهر لا يوثق به، وقد كان الشافعي أحل من هذا كله

قلت لقد سمع الرسول ﷺ وأصحابه من المعينات، وأيس الشافعي منهم حتى نجله عن ذلك يا إمام!

وابن طاهر المقدسي، إمام حافظ ثقة رعم أنف ابن الجوزي المعروف بين العلماء بالمجازفات.

وقد ورد ما يشهد له:

وفي إتحاف الريبدي 754/7 روى الأستاذ أبو منصور العدادي في رسالته له في السماع بسنده عن يونس بن عبد الأعلى أن الشافعي استصحه إلى مجلس فيه قصة نعي، قال فلما فرغ قال هل استطعت شيئاً؟ قلت لا فقال إن صدقت، فما لك حسن صحيح!

قلت يحتمل تعدد القصة، أو أن يونس كان مع المربي، فسأها ما

الخلاصة:

إن الشافعي يحير العناء، ويكرهه كراهة زرية إذا انحذه المرء حرفة يتكسب بها، أو أدمس عبيه واشهره، أو جمع الناس عليه والدف لا بأس به في الرفف، ويتقي لألات تصمم إذا أتلعت أو كسرت، ولا يقطع سارقها.

فما هو قول أئمة المذهب من بعده؟

لقد اختار حماهير الشافعية القول بإباحة العناء للرحال والسماء في الأفراح وغيرها، وشرطوا لذلك:

1- أن لا يتخذ مهنة وحرفة

2- أن لا يحصل الإدمان عليه والإكثار منه.

3- أن لا يتضمن الفاحش من القول.

4- أن لا يكون اعني امرأة أحسية عن السماع

فإذا تخلف أحد هذه الشروط، صار العاء مكروهاً تبريداً، مرد شهادة صاحبه لسقوط مروءته.

وفيما يتعلق بالآلات عصب، فأحاروا الدف والطل واليرع في الأفراح، وكرهوها في غيرها، وحرّموا ما عدا ذلك من المعارف لأهل مطرسة في دسها. أو لأنها شعار المحشين.

وأحدروا شراء المعين من أربّجال والساء، ولو بريادة الشس مقابل العاء، فجمهور الشفعية على مذهب إمامهم، ولم يحالفوه إلا في تحريم بعض الآلات، فإنه لم ينص على حرمة شيء منها

راجع أخاوي الكبير للهاوردي 385/5 و350/13 و188/17، والمهاج في شعب الإيمان للحليمي 16/3، شرح السه للعوي 322/4 و947. المحمّوح للووي 254/9، ونجدة المحتاح للهيتمي 220/10

✱

مذهب الإمام أحمد رحمه الله :

اختلف المؤلفون في العاء، في بيان مذهب الإمام أحمد وموقفه منه، فنسب إليه قوم التحريم، ونقل عنه آخرون كراهة، وذكره قوم في استيحار وسب هذا الاضطراب، تعدد الروايات عنه رحمه الله، وأحد كل فريق بطرف منها، وأعرض عن الباقي أو لم يصله.

و حتى أن موقف الإمام فيه تفصيل، فلا يصح عنه التحريم المطلق ولا غيره

وسوف نورد جميع الروايات التي وصلت عنه، ثم نكشف موقفه بوصف

أولاً: حكم التعبير:

الرواية الأولى:

قال الخطيب العددي في تاريخه 5/ 425: أخبرنا محمد بن علي بن الحسين الثوري حدثني يوسف بن عمر انقواس قال سمعت أبا بكر بن مالك القطيعي يحكي، أنه عن عبد الله بن أحمد قال كنت أدعو ابن الخنارة، وكان أبي ينهاه عن التعبير، فكنت إذا كان عندي أكنمه من أبي لنلا يسمع، فكان ذات ليلة عندي، وكان يقول [يعني التعبير]، فعرضت لأبي عبداً حاجة، وكانوا في رفاق، فجاء فسمعه يقول، فسمع موقع في سمعه شيء من فوه، فخرجت لأظفر، فإذا بأبي يترجح داهقاً وحائثاً، فرددت الب ودحت، فلما أن كان من العبد، قال لي يا بني، إذا كان مثل هذا نعم.

واسناد هذه القصة صحيح، رجاله أئمة ثقات.

ورواه ابن خوري في التلخيص ص 216 من طريق الخطيب، ثم قال هذه حكاية قد سمعنا من طرق، فهي بعض بطر عن صالح.

قلت وقد وقفت على طريق آخر عن صاحب بن أحمد، فقال الخياط الزبيدي في الإيعاف 7/ 580 قال الخياط محمد بن طاهر حدثنا أبو بكر أحمد بن علي حدثنا محمد بن الحسين الصوفي حدثنا الحسين بن أحمد سمعت أبا العباس الحسن الثعالب يقول سمعت صاحب بن أحمد يقول كنت أحب السماع، وكان أبي يكره ذلك، فوعدت ليلة ابن الخنارة، فمكث عندي إلى أن غلبت أن أبي قد نام، فأحد بعني، فسمعت حسه فوق السطح، فصعدت، فرأيت أبي فوق السطح يسمع ما بعني، وديه تحت البص، وهو يشخر فوق سطح كأنه يرقص.

وسنده من خوري في التلخيص ص 216 من طريق ابن طاهر

وهذا أيضاً إسناد صحيح

وصالح بن أحمد بن حنبل، كان إماماً محدثاً حافظ فقيهاً، وتولى قضاء أصبهان.

وروى أبو طالب المكي في قوت القلوب قال حدثني بعض المحدثين قال: «نعم من سمع حديثي جدي عن صالح بن أحمد أن ناه كان يسمع قول ابن الحيرة بقوله الزبيدي في الإتحاف 578 / 7».

رحاله أئمة ثقات، وجد القاسم هو أحمد بن مبيع أبو جعفر الأصم، وشيخ أبي طالب المكي محدث، فلا يؤثر إسمه بقوة، فهو حسن به بقده

وقد صحح الحنبلة سماع إمامهم التعبير عن ابن الحيرة

قال الزبيدي 575 / 7 قال أبو الوفاء بن عقيل في كتابه المسمى بالمعقول صحت الرواية عن أحمد أنه سمع عنده صالح، وقال شارح المفتي روي عن أحمد أنه سمع عنده صالح قوالاً فلم يذكره فقال له يا أبا أنت، أكنست كتب تكبره أو تكبره؟ فقال قيل لي أنهم يستعملون المكبر معه

راد ابن الجوزي في اللبس ص 204 فأما هذا، فهي لا أكرهه

نتائج:

يفهم مما تقدم، أن الإمام رحمه الله، كان يكره التعبير بما قيل له أنهم يستعملون معه المكبر، ثم غير رأيه فأجابه لما سمع ابن الحيرة

وجوار التعبير عنده غير مرتبط بـ «ساست»، فهو متاح في سائر الأيام

ويستفاد منه أيضاً، حوار الرقص والإطراب عند الإمام رحمه الله، وحق له ذلك، فإنه روى في مسنده حديث رقص الحشنة في المسجد بحضرة النبي ﷺ

الرواية الثانية:

قال ابن مفلح الحنبلي في المروع 238 / 5 نقل إبراهيم بن عبد الله الفلاس أن أحمد قال عن الصوفية لا أعلم أقوام أفصل منهم قيل لهم يستعملون

ويُراحدون قلب دعوتهم يقرحون مع الله ساعة قبل فمهم من يموت ومهم
من يعش عليه؟ فقال ﴿وَبَدَأْهُمْ تَنْكِبُوا فَأَبَا أَعْيُنَ النَّاسِ يَنْكَبُونَ وَيَسْمُكُونَ﴾

هذه الرواية تدل على تجويزه سماع الصوفية، وهو لتعبر، فهي موافقة ما
تقدم.

الرواية الثالثة:

قال ابن خوري في تبيينه ص 201-203 ومن ذلك، أشعار يشدها
المُرهَدون بتطريب وتحنين، ترعج انقدوب إلى ذكر الأحرار، ويسموها
مرهديات. فهذا صراح أيضاً، وإلى مثله أشار أحمد بن حنبل في الإباحة فيما أسأ
به أبو عبد العزيز بن كادوس أسأ انظر من الحسن احمد بن أسأ أبو بكر بن لاي
ثم الفصل الكندي قال: سمعت عدوس بن قول سمعت أب حامد
حنفي يقول لأحمد بن حنبل يا أبا عبد الله، هذه انقصائد لرقائق في ذكر ربحه
واندر، أي شيء يقول فيها؟ فقال مثل أي شيء؟ قلب؟ يقولون

إذا ما قال لسي ربي أما استحييت تعصبي

وتحفي الذنب من خلقي وبالعصيان تأتيني

فقال: اعد علي. فأعدت عليه، فقام ودخل بيته ورد الباب، فسمعت نحيه
من داخل البيت وهو يقول:

إذا ما قال لسي ربي أما استحييت تعصبي

وتحفي الذنب من خلقي وبالعصيان تأتيني

وأورده الألباني في التحريم ص 134، وهي تؤكد ما دلت عليه الروايات
المتقدمة.

الرواية الرابعة:

قال اس الحوري في التلخيص ص 205 أما مذهب أحمد رحمه الله، فإنه كان للعناء في زمانه إنباد قصائد الرهد، إلا أنهم لم كانوا يلحسونها، احتلفت الروايات عنه. فروى عنه ابنه عبد الله أنه قال: العناء يبت التناق في القلب، لا يعحسي وروى عنه إسماعيل بن إسحاق الثقفي أنه سئل عن استماع القصائد فقال: أكرهه، هو بدعة، ولا يجالسون وروى عنه أبو حنيفة أنه قال: التعبير بدعة فقيل له إنه يرفق القلب. فقال هو بدعة. وروى عنه يعقوب الهاشمي التعبير بدعة يحدث وروى عنه يعقوب بن عباد أكره التعبير وأنه سئل عن استماعه

فهذه الروايات كلها دليل على كراهية العناء قال أبو بكر الخلال كره أحمد القصائد لما قيل له إسم يتهاجون ثم روي عنه ما يدل على أنه لا بأس بها اهـ

وقال ترمذ بن النسيم ابن مفلح الحنفي في المبدع في شرح المقنع 228/10 قال أحمد أكره التعبير لأنه يند ويضطرب وقال لا يسمع التعبير فقبل هو بدعة؟ فقال: حسبك.

قلت تمسك قوم بهذه الروايات، فسوا إلى الإمام كراهة التعبير، وقد رأيت في حواره مع ابنه صالح ما يدل على تراخيه لم علم حلوه من المنكرات، وهو ما يؤكد قول الخلال المتقدم في كلام اس الحوري، والخلال من أئمة الحديث الثقات

ثانياً: حكم المعازف:

قال اس مفلح في المبدع 187/7 قال أحمد يستحب أن يظهر الكعاج ويصرب عليه بالدف، حتى يُشهر ويُعرف قين ما الدف؟ قال هذا الدف قيل له في رواية حمير يكون فيه حرس؟ قال لا فإن أحمد يستحب صرب الدف والصوت في الأملاك فقيل له ما الصوت؟ قال يتكلم ويتحدث ويظهر، ولا بأس بالغزل فيه، كقولهم: ~~للأنصار~~

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَحْيُونَا نَحْيِيكُمْ

وإنه يسحب صرب به لئلا، وجرم به في الوحيير وظاهر منه وكلام الأصحاب، يدل على نسوبة قيل له في رواية المرودي ما ترى للناس اليوم تحرك الدف في إملات أو ساء بلا عاء؟ فتم يكره ذلك، وحدث وقدم عائب منه. نص عليه.

وعلمه منه تحريم كل مهدة سواء، كمرمار وطينور ورساب وحمك، سواء سعمل لحرب أو سروس. [قلت: تحريم غير مستفاد ولا مفهوم مما تقدم]

وسأله ابن الحكم عن دفع في القصبه كالمرمار قال أكرهه وفي القصبه وجهه وفي المعنى لا يكره إلا مع تصديق أو عاء أو رفض وسجوة وكره أحمد بطل لغير حرب، واستحبه ابن عقيل لتهيض طماع الأولياء وكشف صدور الأعداء وليس عبثاً. اهـ

نتائج هذا النقل:

العاء المصحوب بصرب الدف المحرود من الأجراس، مستحب في عرس والإملاك، مباح في الحنن وقدم العائب.

- المرمار [النابي والشبابية واليراع] مكروه.

- احتنب قوله في القصبه، فكرهه في رواية، وأحاره في أخرى، وإذا علم أنه يكون مع التعبير، وتذكرت تراجع عن معناه، يفت أن القصبه جائر عده.

- صرب الطبل في الحرب مباح، وفي غيره مكروه.

- محور داف والعاء في اعرس ولإملاك، بلرجال والنساء على السواء

وعن يعقوب بن يحنان أن أحمد بن حنبل سئل عن صرب الدف في الرقاق ما م يكن عاء، فتم يكره ذلك وسئل عن داف عند الميت، فلم ير يكرهه بأشياء روه إحلال في الأمر المعروف ص 28، نقله الألباني في تحريم ص 104

وهذا يصدق كراهة الدف في المأثم والأحرار، ويؤكد حواراه في العرس

وقال ابن القسم في الطرق الحكمية ص 393 394

قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يسأل عن رجل كسر عوداً، كان مع أمة
لإنسان، فهل يعرّمه أو يصدّحه؟ قال لا أرى عليه بأساً أن يكسره، ولا يعرّمه ولا
يصدّحه قبل أن يفسدها، فإن بفسدها طاعة في هذا

وقال أبو داود سمعت أحمد يسأل عن قوم يلعبون بالشطرنج، فيها هم فلم
يتبهوا، فأحد الشطرنج فرمى به قال قد أحسن قيل فليس عليه شيء؟ قال
لا فيل له وكذلك ب كسر عوداً أو طسوراً؟ قال نعم

وقال عبد الله سمعت أبي في رجل يرى مثل الطصور أو العود أو الطبل، أو
ما أشبه هذا ما يبيع به؟ قال إذا كان مكشوقاً فكسره

وقال أبو انصغر سألت أبا عبد الله عن رجل رأى عوداً أو طسوراً فكسره،
ما عليه؟ قال قد أحسن، وليس عليه في كسره شيء

دلت هذه الأقوال على كراهة العود والطل، ولا يمكن استنباط التحريم
منها، فإن جواز الكسر لا يقتضيه ولا يستلزمه.

ولا تنسى جواز طبل الحرب.

وأما الطصور، وهو آلة وزينة، طويلة العنق، لها صندوق نصف بيضوي، فيه
وتران أو ثلاثة.

فهو محرم عند الإمام، ليس بآلة روايات المصرحة بحدّ كسره، فقد مر أن
ذلك لا يستلزمه، ولكن بقوله: "هو منكّر".

رواه الحلال في الأمر بالمعروف ص 26، وأبو داود في مسائله ص 279

وروى الحلال في الأمر بالمعروف ص 28 عن جعفر بن محمد قال سألت أبا
عبد الله عن كسر الطصور والعود والطل، فلم ير عليه شيئاً قيل له فالدفوف؟
فرأى أن الدف لا يعرض له، فقال قد روي عن النبي ﷺ في العرس

وهذه الرواية تعيد حوار الدف مطلقاً قياساً على إباحته في العرس، فإنه منع من كسره في غيره.

ولا تنسى كراهته في الأحران.

ثالثاً: حكم بيع المعنيات

قال ابن قدامة في المعنى 4/ 155 قبل لأحمد رحل مات وحلف جارية معية وولد يتيماً، وقد احتج إلى بيعها، قال يبيعها عن أنها ساذجة فقيل له فإنها تساوي ثلاثين ألف درهم، فإذا بيعت ساذجة تساوي عشرين ديناراً قال لا تباع إلا على أنها ساذجة.

وروجه ذلك ما روى أبو أمامة عن النبي ﷺ أنه قال لا يجوز بيع المعنات ولا أئمنهن ولا كسهن قال الترمذي هذا لا يعرفه إلا من حديث علي بن ريد وقد تكلم فيه أهل العلم ورواه ابن ماجه وهذا يحمل على بيعهن لأجل العناء، فأما ما لتهن الحصلة بغير العناء فلا تنظر، كما أن العصر لا يحرم بيعه لغير الخمر نصلاً حيثه لمحمر

وقال الهوي حسي في كشف النقاب 2/ 241 المعية فتقوم ساذجة، لأن صفة معرفة الغناء لا قيمة لها.

قلت: دلت فتوى الإمام على أنه يحرم بيع المعنات وشراءهن، بشرط عدم الريادة في أئمنهن مقاس العناء، فهو يكره أخذ العوض على العناء

وقد فهم بعض الفقهاء، أن فتوى الإمام تعني تحريم العناء عنده، وهم مخطئون من وجوه:

أولاً: إن الإمام يحرم بيع المعنات، ولو كان العناء حراماً عنده، لمع ذلك

ثانياً: تقدمت روايات كثيرة تبين موقفه من العناء، وليس فيها ما يشترط الكراهة فصلاً عن منعه، وإنما فيها ما يدل على حظر بعض الآلات

ثامناً محرم ثمن الشيء أو كراهته، لا يستلزم حرمة المبيع أو كراهته، فإن
السلف محتشمون في حرية الإمامة ولأداء والتعلم وقراءة القرآن متمفون على
جوار ذلك

وفي المعنى لاس قدامة 177/4 فأما بيع س الأدميات فكان أحمد أكرهه
وأحلف أصحاب في حواره وذهب جماعة من أصحاب إلى تحريم بيعه، وهو
مذهب أبي حنيفة ومالك.

فحين يقال إن شرب لس لأدمية مكروه أو محرم؟

راجعاً المعنى لتي يمنع الإمام أحمد أحد أريد على عنده، هي المعنى
بمسق والتعجيز من يقول، فقد قال ابن الحوري الحلي في تليسه ص 204 إنها
قال هذا لأن الخربة المعنى لا تعني بالقصائد الرهديات، بل بالأشعار لمطره
للطبع إلى العشق.

فإن سلمنا دلالة سوى الإمام على تحريم لعاء، فهي مقيدة بعاء أهل
الفحش والمجون.

خلاصة مذهب الإمام أحمد:

ستخلص مما تقدم، أن الإمام أحمد يستحب العاء الخالي من المكورات في
الرفاف والإملاك، ويبحبه في غيره.

ومع الإباحة، فإنه لا يجيز أحد العوص على العاء، لأنه لا يقوم

وبخصوص المعارف، فإنه يستحب ادخ في العرس، ويجيزه في غيره،
ويكرهه في الحذر، ويجيز القصب والطليل في الحرب، ويكرهه في غيره، ويكره
العود والمزمار، ويحرم الطنبور.

ولا نص له في غير هذه الآلات.

فمن نسب إليه تحريم مطلق العناء والآلات، فهو كاذب عليه، أو محطى في فهم رأيه.

وبعدما تعرفنا على موقف الإمام، فما هو قول أصحابه؟

إن الموقف المشهور بين الحنابلة، هو ما عرفناه عن إمامهم، ولم يحتلوا معه إلا في حكم آلات الموسيقى.

فيهم احتاروا تحريم الأوتار والبايات والمرمر كالعود والطور ولعنة والرباب.

وذكر هو انقصب إذا نضم إليه تصفيق أو عناء أو رقص، سيما يحير إمامهم الثغبر، وهو غناء مصحوب بالقضيب.

والدفع مباح مطلقاً، إلا للرجال فإنه مكروه.

وأجازوا تعلم الغناء بشرط عدم اتخاذه صنعة، وأباحوا غشيان بيوت الغناء واستدعاء المعين من غير إعلان ولا إدمان، وفي حال الإشهار والمداومة تسقط شهادته، وتسقط معها لعدالة مجمع الناس على الحاربه المعينة، لأن ذلك من خوارم المروعة.

ومعرفة العناء ليس عيباً في الرقيق.

انفرادات وشذوذات:

1 - كره أبو الوفاء ابن عقيل غناء الرجال، وحرم سماعه من النساء الأجنيات، وعد طبل الحرب مستحباً.

2 - أجاز ابن تيمية غناء المرأة بحضرة الرجال في الأفراس، واشترط أن لا تتخذ صنعة تنكسب بها.

3 - أجاز ابن الحوري الطل في عناء الحجاج والعراة، لأنه غير مطرب.

راجع تلبس إبليس لاسن الحوري من ص 198 إلى ص 230، والمعني لاسن
 قدامة المقدسي والشرح الكبير لاسن عمه 324/4 و 619-148/6 و 110/8 و
 12/34، وهما مطوعان معاً، والكافي لاسن قدامة 2/92-195 و 4/526،
 والفروع لشمس الدين اسن معلق 4/458-689 و 5/310، والمدع في شرح
 المقنع لرهان الدين اسن معلق 6/55 و 7/187 و 10/228، والإبصار لعلاء
 الدين المرادوي 8/34 و 12/51، وفتاوى اسن تيمية 29/552، ورحلة الأسباع
 في مسألة السماع لابن رجب الحنبلي.

خلاصات:

وبعد، فقد تأملنا أقوال الأئمة الأربعة، وتعرفنا على مواقفهم الحقة، وقد
 خلاصنا إلى ما يلي:

أولاً لا يصح عن أحد من الأئمة الأربعة نص بتحريم العناء الخالي من
 الكلام العاشر.

ثانياً ولم ثبت عن أحد منهم تحريم شيء من آلات الموسيقى، إلا الطنبور
 فهو محرم عند الإمام أحمد وحده.

ثالثاً يكره عند مالك والشافعي وأحمد، اتحاد العناء صنعة، وأخذ الأجرة
 عليه، والإدمان عليه.

رابعاً ترد الشهادة وتسقط العدالة بسبب العناء عند أصحاب المذاهب
 الأربعة، إذا كان صفة، أو كان مطرباً، أو أدمن عليه وأكثر منه.

واعلم أن ذلك نظري، فإن مالكا لم يطعن في عدالة صاحبه الماحشون،
 والشافعي لم يحرم مروة شيعه إبراهيم بن سعد، ولم يثبت عن أحد من كبار
 الأئمة الطعن في شهادات وعدالة المعروفين بشيء من ذلك.

وقد جرى المحدثون على ذلك، فتراهم يصححون أحاديث المعين
 والمجيزين للغناء، ويروون عنهم.

مناقشة العلل المسقطة للعدالة.

أولاً: علة الإكثار والإعلان

عرب أن يحير العلماء العلماء الخالي من المكرات، ثم يعدوا لإكثار منه وإشهاره من حوار المروءة والعدالة، ومسقطات شهادة والصواب، الذي دلت عليهصوص الشريعة وقو عدها، هو أن الإكثار من المباح وإشهاره مباح.

وليس في الشريعة ما يمنع من إظهار المباحات وإكثار منها

وقد كان عبد الله بن جعفر رضي الله عنه، مشهوراً بالإدعان على العلماء وشراء المعصيات وحضور محالهن، ولم يظن أحد من أصحابه في مروءته وعدته، فلا يقبل قول من هم دونهما فضلاً وديانة.

والعلامة أبي جعفر الأديوي كلام ميسر في إرد على من حرم الإكثار من النعاء، فقال أما من فرق بين القليل والكثير، فغير متح ولا دليل له، والقياس أن المباح قليله مباح كثره، إلا أن يدل الدليل كسائر مباحات، وقد كان عبد الله بن جعفر يستكثر منه، وتعلم الصحابة منه ذلك كما تقدم ولو قيل إن بعض المباحات يصير بالمداومة مكروهاً لأمكن أن يكون له وجه، فإن الاشتغال بالمباحات وترك ما هو أنفع منها في الأجرة تفريط، والإنسان مطلوب منه الاشتغال في كل وقت بأنواع بحسب القدرة ولا يعني بالكراهة إلا ترك الأولى إلا أنه يقال إن الشارع قد أوجب وحرم وكره وبدد وأباح، فإذا أنى الإنسان بالواجب عليه، وترك المحرم عليه، وانكروه في حقه، لا يدم بوجه من الوجه إذا استكثر من مباحات الإنحاف 660/7

ثانياً: علة الإطراب

وعم بعضهم أن نعاء يكره إذا أطرب المفتي أو المستمع، وجعل أحدهم يضطرب ويحرك رأسه أو يضرب برجله أو يصفق بيديه

وإذا فعلا ذلك، احرمت مروءتها ورددت شهيدتها!

وهذا تنطع مردود من وجوه:

أولاً لا يوحّد في الشريعة ما يدل على كراهة علامات الإطراب المذكورة، بل فيها ما يشدّ العكس، فتحريك الرأس وصرير الرجل والتصفيق أمور مباحة، وما كان مباحاً لا يجوز حمله من خوارم المروءة

ثانياً إن الشريعة تبيح الرقص الذي لا يكون فيه غثث أو تكسر للرجال والنساء، وهذا مذهب أكثر الفقهاء، فقد رقص الحبشة بالمسجد، وأقرهم النبي ﷺ، وعن علي كرم الله وجهه قال أتيت رسول الله ﷺ أنا وجعفر وريد، فقال لريد أنت أحوباً ومولانا، فحجل! ثم قال جعفر أنت أشبهت حلقي وحلقي، فحجل وراء حجل ريد! ثم قال لي أنت ممي وأنا منك، فحججت وراء حجل جعفر!

رواه أحمد 1/108، وابن سعد 4/35 و8/159، والبيهقي في المس 8/6 و10/226، والبرار 2/316، والضياء 2/392 وحسنه، وأصله في صحيح البخاري وغيره.

أورده البيهقي في باب من رقص في الرقص إذا لم يكن فيه تكسر، ثم قال وفي هذا نصّ دلالة على جور الحجل، وهو أن يرفع رجلاً ويقفز على الأخرى من الترح، ودرقص الذي يكون على مثله يكون مثله في الحوار

إذا فهمت هذا، فاعلم أن كل أنواع الإطراب التي تحصل بسبب العناء أولى بالإباحة والحوار من الرقص، فإنه يشملها جميعاً.

قال الربيعي إن كان التحريم في العناء من حيث الطرب، في الدليل عليه؟ وقد نقل عن جماعة من الصحابة الطرب كما تقدم، وهو ليس من صفات الدم بالماضي الحكماء والعقلاء، ولا ثبت في الشرع دمه ولا المانع منه

وإن كانت العلة الاضطراب، فليزم تحريم جميع أنواع العناء مما يطرأ، وهم قد حصوا عناء اركان وشيد الأعراب باخوار، ونقلوا الاتفاق عليه، وكذا عناء الخجاج والعروة، والقول بأنه لا يحصل منه طرب مكبره، بل يحصل للإنسان الطرب بمجرد الصوت، كما يحصل للإبل والأطفال، وبعض الشعر من غير عناء، ومن دعى أن الصب والجداء لا يطرأ، فذلك لأحد شيئين إما لكثافة طبعه وبعد حسه، وإما لآلهه، وكذلك هذا العناء مرتب، لا يطرأ بعض الناس إلا تخاف 7/ 689

ثالثاً: علة الاحتراف وأخذ الأجرة

سقط بعض الفقهاء عداوة من يحترف العناء ويأخذ الآخر عليه ويردون شهادته، وهم يحثون في ذلك خطأ شديداً

فإن ما كان مباحاً، جاز اتخاذه صعة، وأبيح أحد العوض عليه، إلا إذا نصت الشريعة على منع شيء من ذلك.

ولم يذكر الذين يكرهون التكسب بالعناء دليلاً على ما ذهبوا إليه، والحديث الذي استدلوأ به على تحريم ثمن المعية وكسها مسكر سداً ومناً كما تقدم

إن رأي هؤلاء الفقهاء موقوف من عدة وجوه:

أولاً كل ما هو مباح، يجوز اتخاذه صعة وأحد الآخر مقابله

ثانياً بعض الفقهاء على حوار التكسب بالشعر الخليل من المساوي، والعناء شعر ملحن مصحوب بالموسيقى، فالقياس يقتضي تجويزه

ثالثاً أياً في أدلة العناء بمسابقة الختان، أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أعطى اثنين بعض الدراهم، ورأيا عبد الله بن جعفر يريد في ثمن حارية معه وبغره عبد الله بن عمر وسأقي المسلمين، فدل ذلك على أن الصحابة لم يكرهوا يرون ما أتت بحتراف العناء والتكسب به، وهم نجوم يهتدى بهم ويقسدى، فلا عده ممن حالهم ولو كان أئمة المذاهب الأربعة جمعهم

رأى نقد احترام العلماء جماعة من رجال و علماء في زمن الثورة والصحة، وكثروا يأخذون الآخر على ذلك، ولم يرد عن أبي بكر ولا عن صحابته إنكار ذلك، فثبت الخواص.

ومن كان معروفاً بصحة العلماء في زمن الصحابة والتابعين

- عيسى بن عبد الله مشهور بطويس، اشتهر في خلافة سبدا عثمان رضي الله عنه.

سند حاشي مولى سبدا عبد الله بن جعفر وأحد علمه المعين

- نشيط الفارسي مولى سيدنا عبد الله بن جعفر.

- معبد بن وهب، وكان معاصراً للمتقدمين.

- عطر د مولى الأنصار، وكان فقيهاً، يشهد له أهل المدينة بالعدالة والديانة.

سعيد بن مسجح، أسناد المعين بمكة، وكان في مدح سيدنا معاوية

- مسلم بن محرر أبو الخطاب، صاحب العرب، تلميذ ابن مسجح

عبد بن سريح، أحد العلماء عن ابن مسجح وطويس ونشيط، ولد في خلافة سيدنا عمر.

- الإمام المنهال بن عمرو

- الإمام الماجشون

ومن العلماء سير بن وأرب أصحابنا، وعمره الميلاء ورائعة في خلافة عثمان وبعده.

(راجع كتاب الشعر والعلماء في المدينة ومكة للدكتور شوقي صبيح، والأغاني للأصمهباني والعقد الفرید لابن عبد ربه)

لقد كان هؤلاء حقيقاً وغيرهم، يحرفون العاء، ومنهم من كان يتكسب به،
يعملون ذلك في زمن الصحابة فلا ينكرون، ولا يردون شهاداتهم، ولا يستقنون
مروءاتهم

ثم يأتي بعدهم فقهاء بحالهم، فهل يعقل أن يكونوا أهدي من الصحابة
والتابعين؟

نعم، إذا كانوا يُعدون شهادة الاعمى في محالس الخمر والمجون مردودة،
وعدا التهم ساقطة، فهم محقون مصبون، أما إطلاق ذلك على كل من يتحد العاء
مهة، وإن كان يعني بالأشعار الطيبة، بعيداً عن مواطن المعاصي، فهذا ما لا يُقبل
منهم رحمهم الله.

المبحث

الثاني



أئمة من السلف والخلف

يجيزون الغناء بالآلات في مطلق الاوقات

إن الأدلة المعروضة في الفصل الأول، تنطق بحوار العناء في سائر الأقسام، وتُصرّح بدمية كثير من آلات الطرب، كدند والعود والرمارة والطنبل، وتثبت وجود القيان - المعينات - في زمن السوء والخلافة الراشدة، وتؤكد أن الرجل والمرأة في جواز تعاطي العناء سواء.

وفي هذا المحث، يذكر لك بإذن الله، طائفة من القول عن جماعة من حبار الأئمة من السلف والخلف، يظهر منها أنهم يحثون العناء بالآلات في غير المناسبات.

إن الأدلة المتقدمة هي عمدت، فمن خالفها مما هيروا الفقهاء، لم يحد عنها إلى أقوالهم، فإن الجماعة الحق ولو كنت وحدك كما يؤثر عن سيدنا عبد الله بن مسعود.

فما هو الهدف من ذكر هؤلاء الأئمة؟

إن إيراد الأئمة المبيحين، يهدف إلى:

أولاً إثبات خلاف في المسألة، وفي ذلك رد على من يزعم أن العناء بالآلات في غير المناسبات، محرم باتفاق العلماء.

ذنباً الدليل على أن ما قررناه في هذا الكتاب ليس مدعاً، وعلى أن ما فهمناه منصوص السالفة، هو عين ما فهمه سيف كثير، وفي ذلك قطع للطريق على من قد يصعب بالابتداع أو انعسف وغير ذلك من اتُّهم المسورة على صاعدها

ثالثاً بيان الموقف السلمي الحق من قضية العناء، فذلك سترى أيها الأخ الكريم، أن عداء المتاعس وسادتهم، لم يكونوا مشددين في المسألة، فما أمروا بحصر شيء من الآلات، وما قيدوا حوار بالأفراح أو بفتيات الصعير، وما عدوا الغناء مسقطاً للشهادة!

إن التصيير بدأ في الانتشار بعد منتصف القرن الثاني، مع بعض أئمة ابداهم رحمهم الله ومقلد بهم، وقد كان ذلك سيحجج لأسباب عدده، منها كثرة المحسن، وبصرف عامة الناس إلى اللهو، فكان بعضهم يعتمد سد الدرائع مصطفى في التحريم أو الكراهة.

واليك الآن ما وعدناك به:

القاضي الكبير ابن أبي عتيق:

هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق المدني، من أصحاب عبد الله بن جعفر، وروى عن أم المؤمنين عائشة، وعبد الله بن عمر وعمرهم، وقد كان إماماً ثقة عالمًا، أخرج له الشيخان.

وكان على مذهب أهل المدينة، وشيحه عبد الله بن جعفر، في راحة القلب، والدخول على القيان.

ولله ترديد 570/7 قد الأستاذ أبو منصور كان فيها سكتاً، يعني ويعلم القيان الغناء.

ثم قال وبالجملة، فسمع ابن أبي عتيق مشهور لا يختلف في أهل الأحرار، مروى بأسانيد جيد.

* عن عونه بن الحكم قال لما أراد عبد الله بن جعفر إهداء بنته إلى الخجاج، كان ابن أبي عتيق عنده، فحاده اندلال متعرصاً فساءذن، فقال له ابن جعفر لقد حثنا بالذلال في وقت حاجت إليك! قال، ذلك قصدت فقال له ابن أبي عتيق عس. فقال ابن جعفر ليس وقت ذلك، نحن في شغل عن هذا

فقال ابن أبي عتيق ورب الكعبة ليعين، فقال له ابن جعفر: هات!

فعسى ونقر بالذنب، واهو ادح والرواحل قد هيئت، وصيرت بنت ابن جعفر فيها مع جواربها والمشيعة لها:

يا صاح لو كنت عالمًا خيرا	بها يلاقي المحب لم تلمه
لا ذنب لي في مفرط حسن	أعجني دله ومبتمه
شيمته البخل والبعاد لسا	يا جبار هو وجدا شيمه
مضمخ بالعير عارضه	طوي لمن شمه ومن لثمه

فطرب ابن جعفر وابن أبي عتيق، وقال له ابن جعفر ردي وطرب

وأعاد البحر ثلاثاً ثم عني.

بكر الموادل في الصباح بلحسي وألومهنه ريقلن شيب قد علاك وقد كبرت

فقلت إنه ومضت بنت ابن جعفر

فأعما بغنيها بهذا الشعر:

إن الخليط أجد فاحتملاً وأراد غيظك بالذي فعلاً
فوقفت أنظر بعض شأنهم والنفس بما تأمل الأمل
وإذا البغال تشد صافنة وإذا الحداة قد أزمعوا الرحلا
فهناك كاد الشوق يقتلني لو أن شوقاً قلسه قتلاً

فدعيت عينا عند الله بن جعفر، وقال للدلال: حيك! فقد أوجعت قلبي،
وقال لهم: امضوا في جمع الله على حبر طائر وأيمن بقية
سبق نحرجه في مطلب العناء في العرس، وهو صحيح.

* وقال أبو العرح في الأعرابي 335/8: أسيري أحرمني من أبي العلاء قال
حدثنا الربير بن بكر قال حدثني عمي مصعب عن عبد الرحمن بن المعيرة
الحزامي الأكبر قال:

لما قدم عثمان بن حيان المدينة ولياً عليها، قال له قوم من وجوه الناس
إنك قد وبت على كثرة من العباد، فإن كنت تريد أن تصلح فطهرها من العناء
والربا، فصاح في ذلك، وأحل أهلها ثلاثاً يخرجون فيها من المدينة، وكان ابن أبي
عتيق عائداً، وكان من أهل العصل والمعاف والصلاح، فلما كان آخر ليلة من
الأجل، قدم فقال لا أدخل مرلي حتى أدخل على سلامة القس [معبة]، فدخل
عندها فقال ما دخلت مرلي حتى جئتكم أسلم عليكم، قالوا ما أعفلك عن
أمرنا؟ وأحبروه الخبر فقال اصبروا عبي البيئة ثم حرح فاستأذن على عثمان بن
حيان فأذن له، فسلم عليه وذكر له غيبته، وأنه جاءه ليقضي حقه، ثم جراه خيراً
على ما فعل من إحراح أهل العناء والربا، وقال أرجو ألا يكون عملت عملاً هو

مبحث الثاني — أئمة من السلف والخلف يجهلون القناء بالألوات في مطلق الأوقات —

حذر لك من ذلك! قد عثرون قد فعلت ذلك، وأشدر به علي أصحابك فقد صت، ولكن ما تقول أمتع الله بك في امرأة كانت هذه صاعته، وكاتب بكره على ذلك ثم نركته، وأقملت على الصلاة والصيام والخير، وأسى رسوها إليك بنوب أتوجه است وأعود بك أن تخرجني من حوار رسول الله ومسجده قد من أدعها لك وكلامك قال من أبي عتيق لا يدعك الناس، ويكر تأتلك وتسمع من كلامها وتطر إليها، فإن رأيت أن شلها سعي أن يترك نركتها قال نعم فحدها به وقد لها حبي معك سعة وتحشي ففعلت، فلما دخلت على عثرون حدثته، وبدا هي من أعمى الناس بالناس، وأعجب به، وحدثه عن ماته ومورهم، فقبحه له لك! فقل لها من أبي عتيق اقترني بالأمر فقرأت له فقد لها حدي له [الحده صرت من عاء الأعراب] ففعلت، فكثر تعبه فقال كيف لو سمعته في صاعها، فلم يرون سرله شيئاً شيئاً حتى أمرها بالعاء، فقد هذا من أبي عتيق: غتي ففتت:

سددن حصاص الخيم لما دخلته بكل لسان واضح وجين

وعته، فقام عثرون من مجلسه، فقعدين يديها ثم قد لا والله، ما مثل هذه تخرج! قال ابن أبي عتيق لا يدعك الناس يقولون أقبر سلامه وأخرج غيرها قال: فلدعوهم جميعاً، فتركوهم جميعاً

بسد هذه العصة صحيح، متصل ور حاله كنهم نعت

وبصر كيف حته من أبي عتيق في حمل السوى على سرك لمعين مدبر لا معبر انتحش من القول، ما أهل انرا منهم، فقد شكره على ذلك كسي تدب عا ف ثم حواه حيرة على ما فعل من خراج أهل عاء وار

* قال الخطيب الرسي في الإتحاف 7 570 قال ابن أبي بكر في "النفات" حدثت طيبة مولاة فاطمة بنت عمر بن مصعب بن النضر عن أم سبل بن رافع أن ابن أبي عتيق دخل على حارة بامدة، فسمعها تعني لأمى صريح

ذكر القلب ذكره أم زيد والمطايا بالشهب شهب الركاب

ودكر أيتها، فسأله ابن أبي عتيق أن تعدده فأتت، فخرج من عنده، وركب نجيداً فقدم مكة، وأخذ ابن سريج، وأدخله معه حمداً وهماً، ثم جاء به إليها وقال هذا يمي، أحب أن تسمعي منه ونسمعيه قالت نعم فأمره بالقاء، فعلى أناساً ذكرها الربير، فسأله أن يعيده، فقال له ابن أبي عتيق حد بعليث، أتعرفين ابن سريج؟

إسناد القصة جيد، فالمرآن لا تعرفان بجرح ولا تعديل، وقد قال من مأكولا في الإكمال 110/1 أية أم سديان ست، بافع، مولاة سكة ست مصعب بن الربير، روى عن العرجي حكاية، روت عنها طيبة مولاة فاطمة ست عمر بن مصعب بن الربير روى عن طيبة الربير وقال في 50/4 رريق بن يسار أبو مكاره، مولى الربيرين، حدث عن طيبة مولاة فاطمة ست عمر

فهما من المسورات، ولا توجد في ساء السامعين امرأة محروجة، كما قال أهل الاستقراء كالذهبي وغيره.

ويشهد له الآتي:

* وقال الأصمهاوي 83/9 أحربا الحسين بن يحيى قال قال حماد قرأب عن أبي حدثي ابن الكشي عن أبي عسكين وعن صالح بن حسن قال قدم بن أبي عتيق إلى مكة، فسمع غناء ابن سريج.

فلم أر كالنجم مظهر ناظر ولا كلبالي الخج أفلت دا هو

فقد ما سمعت كالיום قط، وما كنت أحسب أن مثل هذا بكاء وأمر به به وحده معه بن أندسة، وقد لأصعرون إلى معد نفسه، ولأهدبين بن المدية شتاً لم ير أهبي مثله حساً وطرقاً وطب مجلس ودمنة خلق ورقه مطر ومقه عمد كن أحد فقدم به المدية وجمع به وبين معد، فقال لاس سريج ما تقول فيه؟ قال: إن عاش كان مغني بلاه.

في إسناده ابن الكلبي، ضعيف في الحديث مقبول في أحبار الناس، وهذا من الثاني

وه وبالدي تقدم، يثبت ما نقل عن ابن أبي عتيق من اصطحابه ابن سريخ إلى المدينة.

التابعي الكبير سعيد بن جبيل [ت 95]

قال الريدي في الإتحاف 570/7: أما سعيد بن جبيل، فقال الحافظ محمد بن طاهر بسنده إلى الأصمعي قال: حدثنا عمر بن رائدة حدثني امرأة عمرو بن الأصم قالت: مررنا ونحن جوار بمسجد سعيد بن جبيل، ومعه حارية تعني ومعه دف، وهي تقول:

لئن أفتنتني فهي بالأمس أفتنت سعيداً فأصحي قد قلى كل مسلم

وألقي مفاتيح القراءة واشترى وصال الغواني بالكتاب المنعم

فقال سعيد: تكديس.

ورواه أيضًا في تاريخ مكة، وابن السمعاني في أوائل الدليل، وهي في الأصمعيات.

فقد سمع سعيد انثناء بالدف، ولم يكر عليها فعلها، ولما ذكرت ما لم يكن أنكر عليها القول، ولم يكر المعص مع ردهه وتقشعه ومادرت به إنكار ما يكره.

قلت: إسناده القصة حسن.

التابعي الجليل حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب [ت 97]:

الحسن بن الحسن من جلة التابعين، روى عن أبيه وعبد الله بن جعفر، وكان عالمًا ورعًا نعيًا، ويبدو أنه كان متأثرًا بسيدنا ابن جعفر، فكان يعشي لمعين، وعليه يدل الآتي:

* قول الأصمهاوي 2/ 217 أحرني محمد بن مريد بن أبي الأهرار الوشتحي وخبر بن يحيى الأعور المرداسي قالاً حدثنا حماد بن إسحاق عن أبيه عن محمد بن سلام عن أبيه قال كان الحسن بن الحسن مكرماً لابن عائشة محباً له، وكان ابن عائشة منقطعاً إليه، وكان من أنه خلق الله وأشهد دهنًا اسمه، فأله الحسن أن يخرج معه إلى البغية، فامتنع ابن عائشة من ذلك، فأقسم عليه فأبى، فدعا بعلبان به حشاش، وقال نبيت من أبي لنس لم تسر معي طائفة لتسيرن كارها، وبيت من أبي لنس لم يمدوا أمني فيك لأقطعن أيديهم! فلما رأى ابن عائشة ما طهر من الحسن، علم أنه لابد من الذهاب فقال له يا أبي أنت وأمي، إن أمصي معك طائفة لا كرها فأمر الحسن بصلاح ما يحتاج إليه وركب، وأمر لاس عائشة بعلنه فركبها، ومصبا حتى صاروا إلى البغية، فزلا لشعب، وجاءهم ما أعدوا فأكلوا، ثم أمر الحسن بأمره وقال يا محمد، فقال له ليك يا سيدي، قال غشي قائدع فعناه صوت

يدعو النبي بعمه فحييه	يا خير من يدعو النبي جلالات
ذهب الرحال فلا أحسن رجالات	وأرى الإقامة بالعراق صلات
وأرى المرجي للعراق وأهله	ظمان هاحرة يؤمل آلا
وطربت إذ ذكر المدينة ذاكر	يوم الخميس فهاج لي بلبالا
فطلت أنظر في السماء كأنني	أبني بناحية السماء هلالا

الشعر لاس المولى، من قصيدة طويلة قضاها وقد قدم إلى العراق لسعص أمره، فطال مقدمه بها واشتاق إلى بلده، وقد ذكر حبه في موضعه من هذا الكتاب، والعناء لاس عائشة ثقيل أول ما سطر عن حماد وهشامي وحش، وقال الهشامي خاصة فيه لحن لقراريط.

فقال له الحسن: أحسنت والله يا ابن عائشة.

إسناده صحيح، وصعب ابن أبي مريد لا يصح، فقد تابعه الحسين المرداسي

الثقة.

* وقال الأصمعي 1/ 227. أحبري الحسين بن يحيى عن حماد عن أبيه عن
أيوب بن عتبة قال اجتمع ابن عائشة ويونس ومالك عند حسن بن حسن بن
عبي عليهم السلام، فقال الحسن لابن عائشة: عبي من رسولي إلى الثريا فسكت
عنه فلم يجبه، فقال له جليس له: أيقول لك عني فلا تحبها! فسكت فقال له
الحسن ما لك؟ وبذلك، أنت خيال! كان والله ابن أبي عتيق أجود منك بما عنده،
فإنه لما سمع هذا الشعر، قال لابن أبي ربيعة: أما رسولك إليها، فعصى نحو الثريب
حتى أدى رسالته، وأنت معاً في المجلس نحل أن نقه لنا! فقال له: لم أذهب
حيث طست، إنما كنت أتعبر لك أي الصوتين أعبي، أقوله

من رسولي إلى الثريا فإني ضاقتني الهم واعتزني المغموم
يعلم الله أبي مستهام سواكم وأني مرحوم
أم قوله:

من رسولي إلى الثريا فإني ضقت ذرعاً بهجرها والكتاب

فقال له الحسن: أسألك الظن أنا جعفرًا عن سها جمعًا، فعاشها، فقال له
حسن: لا أترك تعصب إذا قلنا لك أحسنت، لعلت لك أحسنت والله ولم يرو
يرددهما بقية يومه.

رحال إسماعيل موثقون، إلا أيوب بن عتبة، فروى عنه جماعة من الثقات، ولم
يكلم فيه أحد بجر ولا تعديل، ولم يرو مكرراً، فمثلته مفسون في الأحبار
والتواريخ، ويقويه ما تقدم.

كنت أن هذا السعي خليل كان يحيز العاء، فإن ابن عائشة ويونس انكس
ومالك بن أبي السمح، كنههم معيون، وكانوا يجسدون آلات الطرب، وقوله
واعناء لاس عائشة نميل أول ناسم يشير إلى أن ابن عائشة كان يصرب العود
سصره

* قال الأصمعي 272/4 أحمر الحرمي بن أبي العلاء قال حدث الربيع بن نكار قال حدثنا عمي قال قيل للوليد بن عبد الملك إن ساء قريش يدخل عليهم المحشون بالمدينة، وقد قال رسول الله "لا يدخل عليك هؤلاء" فكتب إلى ابن حرم الأنصاري أن يحصمهم فحصاهم، فمر ابن أبي عتيق فقال أحصيتم الدلال! أما والله لقد كان يحسن:

لمن ريع بذات الحبش	أصمى دارسا خلعا
نأبد بعد ساكنه	فأصبح أهله فرقا
وقفت به أسائله	ومرت عليهم جزقا

ثم ذهب ثم رجع فقال يا أعبي حقه ست أعبي ثقبه
قلت: إسناده صحيح.

وهذا يدل على أنه كان يفرق بين مراتب العناء، ويجلس إلى الدلال

التابعي الكبير عامر بن شراحيل الشعبي [ت 106]:

قال الربيعي في الإنحاف 570/7 وأما الشعبي، فهو من أكبر تابعي عمن وعمل، فقد حكى عنه الأسناد أبو منصور، أنه كان يقسم لأصوات (يعني الأخوان) إلى الثقيل الأول، وإلى الثقل الثاني، وإلى ما بعدهم من مراتب

الخبر الأول:

عن شعبي قال لما ولي بشر بن مروان الكوفة كتب علي مصداقه، فأتته عشبه وحاجه أعين صاحب حمام حارس، فقلت له اسأله لي عن الأمير فدخل، فبدا بشر بن مروان عليه غلاله رفيقة صفراء، وملاؤه يقوم فدا من شدة الصفا، وعلى رأسه اكبيل من رنجان، وعلى يمه عكرمه من رعي، وعلى يسره حاند من غناب من ورقاء، ودا من يديه حين من بلوع معه عوده، فسلمت فرد علي السلام، ورحب وقرب ثم قال يا أبا عمرو، لو كن عبرك لم ادن له على هذه

حالاً فقلت أصلح الله لأمر، عهدي لك استر لكل ما أرى منك، والدخول معك فيما لا يحمل، والشكر على ما توليتني فقال كذاك الطرب بك ثم اتتني في حبر وعوده في حجره، وعليه قاء حشك شوي، وقال إسحاق حشكون، ومستمع حمراء وحسن مكعبان، فسلم عني فقلت له كيف أنت أديك؟ فقال بحير أن عمرو فقلت احرق أنزير وارح لسم، ففعل وصرر فأحاد، فقال بشر لأصحابه تلوموني على أن أدب به في كل حال! ثم أهل عني فقال أدي عمرو، من أين وقع لك حرق الرير؟ فقلت طست أن الأمر هناك فقال فإن الأمر كي طست هناك كله ثم قال فمن أين تعرف حياً؟ فقلت هذا بطة أعراسا فكيف لا أعرفه! فصحك، وعنى حين فأحاد فطرب، وأمر له بجائزة، ثم ودعته وقلت بعد أن ذكرت له ما حدث فيه، فأمر لي بعشرة آلاف درهم وعشرة أثواب، فقلت مع الخادم حتى قبضت ذلك منه وانصرفت.

هذه قصة صحيحة، رواها الأصفهاني 2/349 من ثلاثة طرق

وقال صاحب العقد الفريد 6/14 حدث عيسى بن المفضل قاضي المدينة قال حدثني الربيع بن نكار قاضي مكة عن مصعب بن عبد الله قال دخل الشعبي على بشر بن مروان، وهو وافي العراق لأخيه عبد الملك بن مروان، وعنده حارة في حجرها عود، فلما دخل الشعبي، أمرها فوصعت العود. فقال له الشعبي لا يسعي للأمر أن يستحي من عبده! قال صدقتم ثم قال للحارية هات ما عندك. فأخذت العود وغنت:

وبما شحاني أنها يوم ودعت تولت وماء العين في الحفن حائر

فلما أعادت من بعيد بنظرة إلى التفات أسلمته المهاجر

فقال الشعبي اصغير أكيسهما، يريد الربيع، [أي الوتر]، ثم قال يا هذه، أرحني من سمك وشدي من ريرك! فقال له بشر بن مروان وما علمك! قال أظن العمل فيها. قال. صدقت.

قلت. إسناده هذا الطريق لا بأس به، لكنه منقطع بين ابن عبد ربه وعباس بن لمصل، وقد أحد صاحب العهد علم المشرق من الحفاظ بقي بن محمد، وهو من طبقة العباس، فيحتمل أنه الحنفية الساقطة من السند، ويحتمل أن يكون ابن عبد ربه باقلا من كتب، فإنه به في المقدمة على لكتب التي يقبل منها

وهذا الطريق يقوي ما تقدم، فيمكن من التحريين على تعدد القصة، وإلا فالأولى أرجح لأنها متصلة.

الغبر الثاني:

قال الرسدي في الإتحاف 570/7 قال الحفاظ محمد بن طاهر في كتابه صفوة الصغوة. قال الأصمعي. حدث عمرو بن رائدة قال مر الشعبي بحارية نقي

فتن الشعبي لما

فلما رأت الشعبي سكنت، فقال: قولي:

رفع الطرف، إليها

وهو في الأصمعيات، وساقه ابن سمعي في أوائل الذيل بأسانيده اهـ

قلت. إسناده القصة صحيح.

الغبر الثالث:

عن عمر بن أبي حنيفة قال. كان الشعبي مع أبي في أعلى الدار، فمعها تحف عاء حساء، فقال له أبي هل ترى شيئا؟ قال لا مطربا، فإذا علام حسن الوجه، حديث السن يتغنى:

قالت عبدة نجر ما في القول فعل المارح

في سمعت عاء كان أحسن منه! فإذا هو ابن عائشة، فجعل الشعبي يتعجب من عبته، ويقول ﴿يُؤَيِّدُ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾

أخرجه الأصمعي 228/2، بإسناد لين، ويتقوى بهذا

المحدث الثاني أنمة من السلف وخلف يجرى، العناء بالآلات، في مطلق الأوقات

عن الحسن بن عمرو المقيمي قال دخلت على الشعبي، فيما أنا عنده في عرفتة، إذ سمعت صوت عواء فقلت أهذا في حوارك؟ فأشرف بي على سريره، فإذا بغلام كأنه فلفة قمر يتعنى:

وقمير بدا ابن حمس وعشرين له قالت الفتاتان قوما

فقال لي الشعبي أنعرف هذا؟ قلت لا فقل هذا الذي أتى الحكم صبيًا!
هذا ابن سريج!

رواه الأصمعي أيضًا 1، 303، وفي إسناده راو لم أعرفه

فالقصة حسنة بالطريقين.

فوائد ما تقدم:

أولاً: إن الشعبي يرى حوار العود، فقد حث حباً والمعية على الصرب به

ثانياً: ويرى إباحة العناء في غير المناسبات.

ثالثاً: عواء الرجال في أفراس الصحابة والتابعين كان مألوفاً، وعليه ندل عبارة يطة أعراساته المقولة في المغني حنين.

اعتراض وجواب:

قال حافظ محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة 2/ 636 حدثنا يحيى بن عبد الله بن دكين عن فراس بن يحيى عن الشعبي قال العواء يستلحق في الغيب كما يستلحق الزرع، وإن الذكر يستلحق الإبل في حلب كما يستلحق الزرع.

قال لأبي في غررهم 148 إسناده حسن. رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عبد الله بن دكين، وهو أبو عمرو بن كوفى البغدادي، مختلف فيه، قال الذهبي في معني معاصر شعبة، وثقة جماعة، وصححه أبو زرعة وقال حافظ في التقریب: صدوق يخطئ. اهـ

فهل يعارض هذا ما تقدم عن الإمام؟

الجواب: لا وجود للمعارضة من جهتين

جهة الإسناد، فإنه ضعيف، وعنه ابن دكين ندي رابع شيوخ في صدق
عنه، فقد ضعفه الخليل، و اضطرت فيه أقوال ابن معين والسنائي، فضعفاه مرة
وفويه أخرى، ولم يرو بثبوته إلا عن أحمد، وفي ثبوته عنه بطر، ولذلك ضعف
الشيخان، الأر بؤوط وشر عواد الحفظ فقالا في تحرير تقرير التهذيب 2 205
بل ضعيف، ضعفه أبو حاتم، و حثف فيه قول يحيى بن معين، وليس فيه من
توثيق إلا قول أبي داود يعني عن أحمد بن حنبل أنه وثقه اهـ

هذا، والشيوخ يضعف كل حديث يوجد فيه راو صدوق بخطي، امرأ دث في
ضعيفته وغيرها!!!

ومن جهة المنس فإن هذا القول إذا صح عن الإمام، يكون محمولاً على الغناء
بكلام الفحور، أو على الإكثار منه إلى حد انتقص في ابواجبات، وهذا التوسل
يوصل إلى الجمع بين الفعل وبتول، وقد تقرر أن الجمع مقدم على الترجيح

التابعي الكبير المنهال بن عمرو [110]:

وهو من كبار تابعين، ومن رجال صحاري والأربعة، وكان إماماً عند ديب
ثقة

* عن معبرة قال كان يهمل بن عمرو حسن الصوت، وكان له حين يناديه
وزن سبعة، رواه ابن عساكر 373/60

* وعن وهب عن شعبة قال يهمل بن عمرو فسمعت صوتاً [قلت هو
العود]، فرجعت ولم أكن له قلب وهل لا سألته، فعسى كان لا يعلم

ضعفاه المعيني 4 236، و كتميه بالخطيب 112، وإسناده صحيح

ورواه يعقوب هذا المخطئ بن أبي حاتم في الخرج 172، وابن عدي

330/6

وقد أثبت ما تقدم بإحاطة العود عند المبال، واتحاد الفيان، وثبت بالأول أنه كان يجيد الغناء.

تنبيه:

موقف الإمام شعبة لا يقتضي تحريم العود، فقد كان متشدداً في شروط المروءة، فهو يسقطها ببعض المباحات:

فقد قل له لم تركت حديث فلان؟ قال رأيت يركض على بردون، فترك حديثه.

رواه السعدي في الكنية 111 باب ذكر بعض أحد من استغفر في الحرج فذكر ما لا يسقط العدالة

فاظهر كيف طعن الإمام في عدالة بعض الرواة بسبب ركوب الخيل، وقد ركب سيد الخلق أجمعين.

فما عار الطيور من حوار المروءة لا يسلم الكراهة أو التحريم

القاضي الكبير عطاء بن أبي رباح [ت 114]:

عطاء من سادات التابعين، وهو أحد كبار فقهاءهم ومحدثيهم، وقد لقي جماعة من الصحابة وأخذ عنهم.

قال الحافظ مرتضى الزبيدي في الإتحاف 571/7 وهو مع علمه ورهده وورعه وعبادته، ومعرفة نسب والآثار، فقد قال الأستاذ أبو منصور إنه كان يقسم الأصوات إلى ثقبيل الأول، وإلى الثقبيل الثاني، وما بعدهما من المراتب أنه ومن أخباره مع الغناء:

الغبر الأول:

عن عيسى بن عبد الحميد قال ختن عطاء ولده، مدعاني في وليمة في دار الأحسن، فلما فرغ الس، جلس عطاء على مبر فقسم بقية الطعام، ودعا

عريض واس سريح، فجعلوا يُعَبِّين، فدعوا عطاء. أيهما أحسن عطاء؟ فقال
يعبين حتى أسمع فأعدها واستمع فقال أحسنهما الرقيق. صوت، يعني من
سريح

قد في حديث الأول [رواه لهاكهي في أخبار مكة 3/ 24، وأبو عرج في
الأعيان 1/ 278، وابن عدي في العقد المبرور 6/ 10، من طرق يزيد مجموعها
صحة الأثر.

وصرححت بعض طريقه أن المعيين كان يصري بالندف والقصب [و
وهذا يدل على أن عطاء لا يرى نأفا في عشاء الرجال وصرهم بالندفوف
وغيرها، وعلى معرفته بمرتب عشاء كما تقدم في كلام أبي منصور

الخبر الثاني:

عن موسى بن المغيرة الجمحي قال حنسي أبي، فدعاه عطاء بن أبي رباح،
فدخل الوليمة وثم قوم يصرون بالعود ويعنون، فلي رأوه أمسكو، فقال عطاء
لا أجلس حتى تعودوا على ما كنتم عليه، فعادوا فجلس
رواه لهاكهي في أخبار مكة 3/ 22 بإسناد جيد

وفيه جواز العود وغناء الرجال.

الخبر الثالث:

عن ابن جريح قال سألت عطاء عن القراء على عشاء فقال وما بأس
بذلك سمعت عبيد الله بن عمير يقول كان داود سي الله ^{عليه السلام}، بأحد المعرفة،
فيضرب بها ويقرأ عليها، يرد عليها صوته.

هذا خبر صحيح، رواه عبد الرزق 2/ 481، ولهاكهي في أخبار مكة
3/ 25، وابن عساكر في تزيح دمشق 17/ 100.

وفيه التلميح بحوار المعرفة، أي العود، فهو يؤكد ما سلف

قال لأصفهاني 250/1 وما بعدها أحزب رصوا من أحمد الصيدلاني قال حدثنا يوسف بن إبراهيم قال حدث إسحاق بن إبراهيم الموصلي أن إسحاق بن إبراهيم بن المهدي وأنا حاصر أن يحيى المكي حدثه أن عطاء بن أبي رباح بقي ابن سريج بني طوى، وعلقه ثوب مصعة، وفي يده حرادة مشدودة الرجل بحيط بطيرها، ويجذب به كفي لمخلت، فقال له عطاء بن هان: ألا تكف عني أنت عليه، كفى الله الناس مؤثك فقال ابن سريج وما على الناس من تلويبي ثيابي ولعبي حرادتي فقال به نفسهم أعانيك الخبيثة فقال له ابن سريج سألتك بحق من نعتي من أصحاب رسول الله، وبحق رسول الله عديت، إلا ما سمعت مني بيتاً من شعر، فإن سمعت منكراً أمرني بالإمساك عني أب عليه، وأنا أقسم بالله وبحق هذه السيرة، لئن أمرتني بعد استماعك مني بالإمساك عما أنا عليه لأفعلن ذلك، فأطعم ذلك عطاء في ابن سريج وقال قل فاندفع يعني شعر حرير

إن الذين عدوا بلك غادروا وشلا بعيت لا يرال معينا

عيسى من عبراتهن وقلس بي ماذا لقيت من الهوى ولقينا

ففي سمعه عطاء اضطرب اضطراباً شديداً، ودحكت أريحية فحلف ألا يكلم أحداً ثمة يومه إلا شهد شعره، وصار إلى مكانه من المسجد حرام، فكان كل من يأتيه سائلاً عن حلال أو حرام أو خير من الأخضر، لا يجيبه إلا بأن بصرت إحدى يديه على الأخرى ويشهد هذا الشعر، حتى صار معرب، ولم يعاود ابن سريج بعد هذا ولا تعرض له.

وهذا إسماعيل حسن، رجاله كنههم مؤثمون، ويحيى هو يحيى بن عبيد المكي

ومن سريج من أشهر معين في عصر التابعين، وقد أفره عطاء بعدما سمع الكلام الذي يغني به.

ويشهد له هذا:

الخبر الخامس :

عن إسحاق الموصلي أن ابن سريج كان جالساً، فمر به عطاء وابن جريح، فحلف عليهما بالطلاق أن يعيبيها على أبيهما إن سباه عن أعباء بعد أن يسمعا منه تركه، فوقفاه وغناهما:

إخوتي لا تبعدوا أبداً وأبلى والله قد بعدوا

فغشي على ابن جريح، وقام عطاء فرقص،

رواه أبو الفرج في الأعيان 1/ 361 بإسناد لا بأس به، وفي بعض المذكرات مسجداً، فقد كان الحشمة يفعلونه في المسجد النبوي

ويؤكد هذا:

الخبر السادس :

عن حمزة بن عتبة اللهي قال مر الأنحر، هو معني مشهور، بعطاء، وهو سكران، فعذله وقال: شهرت بسبب عطاء واطرحتها، وأنت ذو مروءة! فقال: مرأته طالق ثلاثاً إن برحت أو أعبك صوتاً، فإن قلت لي هو قبيح تركته فقال له عطاء: هات ويحك! فقد أضرت بي، ففناء:

في الحج إن حجت وماذا مني وأهله إن هسي لم تحجج

فقال له عطاء: أخبر والله كنها هناك، حجت أو لم تحجج، وذهب الآن راشداً فقد برت يمينك.

رواه أبو الفرج في الأعيان 1/ 361 بإسناد جيد

ولا ننتمت إلى قول الذهبي في المبررات 2/ 38 عن حمزة اللهي شح للبربر بن بكار لا يعرف، وحديثه منكرو.

والرجل معروف لا مجهول، روى عنه جماعة، وليس الحافظ في تعجيل النسخة 15 عن البلاذري أنه قال: كان جليلاً نبلاً صبره الرشيد في صحبته

وأورد الحافظ في الإصابة 2، 377 حديثاً من طريقه وسكت عنه

والرحل مقلول فيما لم يكن من الحديث المرفوع

الخبر السابع:

عن من جريح قال سألت عطاء عن اخداء والشعر والعناء فمن لا بأس به
ما لم يكن فحشاً.

وهذا حسن، روى البيهقي في السنن الكبرى 10، 225، وابن عبد البر في
التمهيد 22/198.

وذكر العناء بعد اخداء، صريح في المصحوب بالآلات، فإن اخداء هو العناء
بلونها.

واخلاصه أن هذه القول تثبت أن العناء مباح عند ابن أبي رباح ما لم يكن
الكلام المتعنى به فاحشاً، وقد نسب إليه ذلك كل من أبي طاب في فوات الغلو،
والخافظ ابن طاهر المقدسي، ووجه الإسلام العراقي، ولعلامة الأدقوي، والخافظ
مرتضى الزبيدي، والعلامة الشوكاني في النيل.

القاضي الكبير أبو يوسف يعقوب بن دينار الماحشون [ق 20]:

الماحشون بماء محدث ثقة مدني من رجال الستة، سمع ابن عمر رضي الله
عنه، فهو من الثمانيين، وكان من جلساء الخليفة عمر بن عبد العزيز

قال الذهبي في السير 5/370 قال مصعب بن عبد الله كان يعلم العناء،
ويتحدث الفبيان، طاهر أمره، وكان يجالس عمرو بن دينار وعمر بن عبد العزيز
بالمدينة، ثم وفد عليه فقال: إن تركك حين تركك لس آخر

وقال الذهبي في ترجمة الإمام أبي نزياد 5/445 قال أحمد بن أبي حنيفة عن
مصعب بن عبد الله قال كان أبو نزياد فقيه أهل المدينة وكان أبو نزياد معدياً
لربعة الرأي، وكان فقيهي البند في زمانها، وكان الماحشون يعقوب بن أبي سلمة

يعين ربيعة على أبي الرباد، وكان الماحشون أول من علم العناء من أهل المروءة
 بمدينة، قال أبو الرباد: مالي وللماحشون! والله ما كسرت له كبراً ولا ربواً
 وقد أسند الحافظ ابن عساكر قصة الماحشون مع أبي الرباد في تاريخه
 54/28، بإسناد حسن.

* وقال الأصمعي في الأعيان 273/4 أخبرني الحسين بن يحيى عن حماد
 عن أبيه عن الوافدي عن ابن الماحشون، أن حليلة صاحب الشرطة، لما حصي
 الماحشون، مر بأبيه الماحشون وهو في حلقة، فصاح به تعال فحاه فقال
 أحصيتم الدلال؟ قال نعم قال أما إنه كان يجيد:

لمن ربيع بذات الجيش أمسي دارسا خلقا

ثم مضى غير بعيد فرده، ثم قال أستعمر الله، إنما أعني هرحه لا ثقله
 وهذا يعني أنه كان يسمع لغناء الدلال.

ويستفاد مما تقدم:

أولاً مذهب فقهاء مدينة إباحة العناء ونحوه آلاته.

ثانياً لم يكن السلف يجرحون من يعاطى العناء

ثالثاً كان الماحشون أستاذاً للعناء، ويشتري المعينات، ويجير الرطب، العود،
 والطبل.

الإمام الكبير عبد الملك بن حريج [ت 150]؛

ابن حريج إمام حافظ فقيه، وهو من فلامدة بن أبي رباح، فكان لا يسهل
 بتأثره فيها يتعنى العناء، قال الحافظ الريدي في الإتحاف 572/7

وهو من العلماء الحفاظ، والفقهاء العناء، المجمع على جلالة وعدته، وكان
 يسمع العناء ويعرف الأذن، حكى عنه الأستاذ أبو منصور أنه كان يصوغ
 الأذن، يميز بين البسيط والشديد والخفيف وقال ابن قتيبة حكى عن ابن

المحدث الثاني أئمة من السلف والخلف يجررون العناء بالألأب في بطلوا الأوقات

فأعده، وقام ومضى وقال لولا مكن هؤلاء انثقالاً عندك لأطلت معك حتى
تغيبني وطرك فاست اس حريج إلى أصحابه فقال بعلكم أنكرتم ما فعلنا
فدعوا إنا لسكره عند بالعراق وبكرهه قال فما تقولون في الرجرج يعني
خداء قالوا لا بأس به عندما قال فما الفرق بينه وبين البعء

روى هذه القصة أبو الفرج في الأعيان 1/408، وفي بساده من لم أعرف
ورودها صاحب التذكرة الحمدوية أصلاً، نقلها عنه الراسدي في
الإتحاف 7/572، ولم يذكر إسنادها.

الخبر الثالث:

قال ابن عديم في العقد 10/6 قال إسحاق بن عمار حدثني أبو المعلى
عن أبي الحارث قال احتجف في بعء عند محمد بن إبراهيم وإلى مكة، فأرسل بي
ابن حريج وإلى عمرو بن عبيد، فأتياه فسأهما، فقال ابن حريج لا بأس به،
شهدت عطاء بن أبي رباح في حبان ولده، وعنده ابن مريج المعبي، فكان إذا عسى
لم يعل له اسكب، وإذا سكت لم يقل له عن، وإذا حرس رد عليه وقال عمرو بن
عبيد أليس الله يقول ﴿ مَا يَلْعَلُ مِنْ قَوْمٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾! فأبهما يكتب البعء؟
الذي عن اليمس أو الذي عن الشبل؟ فقال ابن حريج لا يكتبه واحد منهما، لأنه
هو كحديث ابن عباس فيما بينهم من أجاز جاهليتهم وتناشد أشعارهم
ابن عمار لم أعرفه.

الإمام عبد العزيز بن يعقوب الماحشون المدني [ت 644هـ]:

العلامة، ألقبه المحدث، الثقة مفتي المدينة، أخرج له الشيخان وغيرهما
قال الحافظ الحنبلي في ترجمة أخيه يوسف من الإرشاد 1/310 هو وإخوانه
يرخصون في السماع.

وعن مصور بن أبي مزاحم قال أخبرني عبد العزيز ابن الماحشون قال
صلى يوماً الصبح بالمدينة، فقال قوم قد سال العميق فخرجنا من المسجد

المحدث الثاني: اسمه من السيف والخلف يجيرون البعء بالألف في مطلق الأوقاف

مادريين إلى العقيق، فأنهسا إلى العرصة، فإذا من وراء الوادي قبالت دحان المعبي
واس حذب، مع طلوع الشمس، قد تماسكا بينهما صوتاً، وهو

أسكن البدو وما أسكن يبدو فإذا ما حضرت طاب الحصور

وإذا أطي صوت في الدنيا! وكان أحي يكره السماع، فلم سمعه طرب طرباً
شديداً ونحركاً! وقد بعاء دحان أشد استحياء وحركة وأرياحاً فقال لي يا
أحي، اسمع إلى بعاء دحان، والله لكأنه يسكب على الماء ريتاً!

روى هذه القصة أبو نوح في لأعاب 6/ 29: بإسناد صحيح

الإمام القاضي عبيد الله بن الحسن العنبري [ت 168]

العنبري ثقة فقيه من رجال مسلم، تولى قضاء البصرة

قال الريدي في الإنحاف/ 572 فكان من العلم والورع بمكان، وكان من
عده إباحة العناء، انعقب البغلة على ذلك، ونصب الفقهاء الخلاف معه فيه.

وقال ابن أحمري في استنبس 205 قال [أي أبو نطيط الطبري] لا يعرف
بين أهل البصرة خلاف في كراهة ذلك، وأمع مع، إلا ما روي عن عبد الله بن
الحسن العنبري أنه كان لا يرى به بأساً.

الإمام القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة [ت 182]:

هو الإمام نقيب يعقوب بن إبراهيم، يعد خليفة أبي حنيفة، ومرجعاً لدى
الأحناف.

* قال صاحب العقد الجديد 11/ 6 قال إسحاق وحدثني إبراهيم بن سعد
الرهري قال قال لي أبو يوسف القاضي ما أعجب أمركم يا أهل المدسة في هذه
الأعدي! ما سكم من شريف ولا ديه يتحاشى عنها! عصت وقلب قاتلكم الله
يا أهل العراق! ما أوصح جهلكم، وأبعد من السدد رأيكم، متى رأيت أحداً
سمع العناء، فظهر منه ما يظهر من سفهائكم هؤلاء ندين يشربون المسكر [يقصد

سبيد المصاح عبد الأحرف؟ فيرك أحدهم صلاته فأين هذا من هدا؟ من
 حذر شعراً حذاً، ثم حذر له حرماً حسناً، فردده عليه، فأطربه وأهجه، فعف عن
 حزنه، وأعطى الرعاب¹ فقال أبو يوسف، قطعني، ولم يجر حوثاً!

* وفي تخاف الريدي 7/ 572 ذكر ابن قتيبة أنه ذكر عبد أبي يوسف العلاء،
 فذكر قصة جار أبي حنيفة.

قلت الفصه المشر إسها ستاتي بردد الله، وفيها أن جاراً، لأبي حنيفة كان
 معنياً، وأن الإمام نوسط لإحرقه من السجن

* وفي العقد الفريد 6/ 5 كتاب أبو يوسف الماصي، ربه حصر مجلس الرشيد
 وفيه العلاء، فمجلس مكث سروره بكاء، كأنه يتذكر به الآخره

* وفي عمده القاري شرح صحيح بخاري 6/ 271 للعبي سئل أبو
 يوسف عن الدف تكبره في غير لعرس مثل امرأة في منزله والصبي؟ قال فلا
 كراهة.

ومثله في البحر الرائق 8/ 236.

أثرت تقدم، أن الإمام كان يذهب إلى المنع، ثم لما أقعته الإمام ابن سعد
 الزهري، صار لا يرى بعده في غير لأفراح بأش.

الإمام إبراهيم بن سعد الجوهري 185؛

هو أبو إسحاق الزهري، الخافظ الإمام الثقة الحجة، أخرج له الجماعة، وهو
 من شيوخ الإمام الشافعي.

قال الخافظ الذهبي في ترجمته من السير 8/ 304 كان ثقة صادقاً صاحب
 حديث وكان ممن ترخص في العناء عن عدة أهل المدينة

وقال الخافظ الريدي في لإتحاف 7/ 563 كان تعاطيه الفناء وسماعه، أمراً
 مشهوراً عنه، لم يختلف النقل فيه، وحكاه عنه المقهه في كتبهم، وبهوا الخلاف

معه، وحكاه عنه الشافعي في كتابه، وأجمع أهل الأحبار على أنه ذلك إليه، وكان لا يسمع الطنفة حتى يسمعهم الغناء شبيهاً وشبيهاً اهـ

الخبر الأول:

عن تلميذه سعيد بن كثير بن عفير قال:

قدم إبراهيم بن سعد الزهري العراقي سنة 184، فأكرمه الرشيد وأظهر مراه، وسئل عن الغناء فأفتى بتحليله، وأتته بعض أصحاب الحديث ليسمع منه أحاديث الزهري، فسمعه يبعث، فقال لقد كنت حريصاً على أن أسمع منك، فإني الآن فلا سمعت منك حديثاً أبداً فقال إردن، فلا أفقد إلا شخصيتك! علي وعلي بن حدثت سعداد ما أفمت حديثاً حتى أعشي قلبه! وشاعت هذه عنه سعداد، فبلغت الرشيد، فدعا به، فسأله عن حديث المحرومية التي قطعها النبي ﷺ في سرفه الخبي، فدعا بعوداً فقال الرشيد أعود المحمر؟ قال لا، ولكن عود الطرب، فتبسم، فمهمها إبراهيم بن سعد فقال لعله بلغك يا أمير المؤمنين حدثت السمية الذي أداني بالأمس، وألحائي إلى أن خلعت! قال نعم، ودعا الرشيد بعود فعناء

يا أم طلحة إن البين قد أفدا قل الشواء إن كان الرحيل غدا

فقال الرشيد من كان من فقهاءكم يكره السماع؟ قال من ربطه الله! قال هل يدعك عن مالك بن أنس في هذا شيء؟ قال لا والله! إلا أن أبي أحبري أنهم اجتمعوا في مدعة، كانت في سي يربوع وهم يومئذ حلة، ومالك أقبلهم من فقهاء وعلمه، ومعهم دقوف ومعارف وعيدان يعنون ويلعنون، ومع مالك دف مربع وهو يخنيهم:

سليمي أجمت بينا	فأين لقاءها أيننا
وقد قالت لأترباب	لها زهر تلاقينا
تعالين فقد طاب	لنا العيش تعالينا

فصحتك الرشداً ووصله ببال عظيم.

روى هذه القصة الخطيب في تاريخ بغداد 84/6، واس عساكر في تاريخ دمشق 9/7، وسدها حسن، فيه عبید الله بن سعيد بن عمير، تكلم فيه بعضهم بـ لا يوجب الجرح.

ورواها الأصمعي 238/2 عن إسحاق بن إبراهيم الموصلي بإسناد صحيح.

وقال ابن عذرة في العقد 11/6 قال إسحاق وحدثني إبراهيم بن سعد الزهري قال. وذكرها.

واس عذرة يقل من كتاب الموصلي في الأغاني مباشرة.

وفي الإنحاف للربدي 563/7 بعدما أورد رواية الخطيب وقد ساقها ابن قتية تأتم من هذا السياق [وذكرها]، وكذلك ساقها الفصل بن سلمة في كتاب "ملاهي العرب". -

فالقصة ثابتة صحيحة.

الخبر الثاني:

قال صاحب العقد الفريد 11/6 قال إسحاق. وحدثني إبراهيم بن سعد الزهري قال قال لي أبو يوسف القاضي ' ما أعجب أمركم يا أهل المدينة في هذه الأعالي ' ما منكم من شريف ولا ذني، ينحاشي عنها! فغصيت وقلت قاتلكم الله يا أهل العراق! ما أوضح جهلكم، وأبعد من السداد رأيكم، متى رأيت أحداً سمع العناء، فظهر منه ما يظهر من سمهائكم هؤلاء الذين يشربون المسكر [يقصد السيد المباح عند الأحاف]؟ فيترك أحدهم صلاته.. فأين هذا من هدا؟ من احتار شعراً جيداً، ثم احتار له حرماً حسناً، فردد عليه، فأطربه وأهجه، فعما عن الحرائم، وأعطى الرغائب! فقال أبو يوسف: قطعتني، ولم يجر جوانا!

نتائج الخبرين:

أولاً يؤكدان ما تواتر عن إبراهيم بن سعد من تعاطي العناء وإباحته

ثانياً يشدان أن إباحة العناء وآلاته هو مذهب أهل المدينة.

ثالثاً يعصداً إباحة العود والمعارف، فإن أب إبراهيم أدرك جماعة من الصحابة، وهذا يعني أن جماعة من التابعين كانوا حاضرين المدعاة

رابعاً ترد القصة الأولى على من يسب إلى الإمام مالك تحريم العناء مطلقاً.

خامساً تبين القصة الثانية أن كثيراً من الفقهاء يصنعون أشياء بلا حجة، فأبو يوسف لم يكن لديه دليل على الإنكار، ولذلك تراجع عنه رحمه الله

الإمام يوسف بن يعقوب بن دينار الماجشون [ت 185]؛

هو الإمام المحدث الثقة، من رجال الصحيحين، وهو من شيوخ أئمة الحديث. عني بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وغيرهم.

قال تلميذه ابن معين في تاريخه. لا بأس به، كما يأتيه فيحدثنا في بيت، وجوار له في بيت آخر يضربن بالمعزفة.

ذكره الناجي في التعديل 3/ 1240، والخليل في الإرشاد، والذهبي في السير 371/8. والمعرفة هو العود.

وقال الحافظ الخليلي في الإرشاد 1/ 310 هو وإخوته يرحصون في السماع

قلت واضح مما تقدم، أن الدين أخذوا عن الماجشون، ومهم الإمام ابن معين، لم يكونوا يرون بالعود بأساً، ولا يعدون الغناء جرماً

الإمام سفيان بن عيينة [ت 198]؛

وهو إمام حافظ فقيه.

* قال مرتضى الزبيدي: أما سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى، فعكس عنه تلميذه الربيع بن بكار في "الموفقيات"، أنه لما قدم ابن جامع مكة بمال جسم، قال

سقيون لأصحابه علام يعطى ابن جامع هذه الأموال؟ قالوا: على العناء قال ما يقول فيه؟ قالوا: يقول:

أطوف بالبيت مع من يطوف وأرمع من مئزري المنيل
قال: هي السنة، ثم ماذا؟ قالوا: يقول:

وأسجد بالليل حتى الصباح وأتلو من المحكم المنزل
قال أحسن وأصلح، ثم ماذا؟ قالوا: يقول:

صلى الفارج عن يوسف يخبرني ربة المحمل
قال أفسد الخس ما أصلح! لا سحرها الله له.

وهكذا ساقه الماوردي في الخاوي، وساقه أيضًا المبرد في الكامل، إلا أنه قال
د سمع البيت الثالث أشار بالسكوت وقال: حلالاً

وهذا من سقيون صريح في الخوار، ألا ترى أنه استحسناً أولاً، وإنما أنكر
أحراراً، فترى به من ذكر ربة المحمل في طوافه. اهـ من الإنحاف 575 / 7
قلت: هذه قصة صحيحة، فإن ابن بكار ثقة.

وابن حاتم معي مشهور، كان يستعمل الآلات في غنائه، ومصمون خبر ابن
عبينة يدل على أنه لا يرى غنائه بأشياء ما لم يكن فيه فحش

وفي ذلك إشارة إلى أنه يجير عنه الرجل، ويبينه من تقيد بالأفراح، فمن
المغني لا يتقيد بالمتاعيبات.

وتفيد القصة أيضاً، أن ابن عبينة لا يرى بأساً في اتحاد الأحرار على العناء
الطيب.

* عن حماد بن إسحاق بن إبراهيم الموصلي قال قال لي أبي قلت لبعي من
حائذ أريد أن تكلم لي سفيان بن عيينة ليحدثني أحديث، فقال معي، إذا جاء
فأذكرني، فجاء سفيان بن عيينة، فلما جلس أو مات إلى يحيى فقال له: يا أبا محمد،
————— يبحث الناصب أئمة من السلف والخلف يجيرون العناء بالآلات في مطلبي الأوقات —————

إسحاق بن إبراهيم من أهل العلم والأدب، وهو مكره على ما تعلمه منه، فقال سميان. ما تريد بهذا الكلام؟ فقال: تحدّثه بأحاديث. قال. فتكره ذلك. فقال يحيى أقسمت عليك إلا ما فعلت قال. نعم، فليكر إلي فسمت ليحيى افرص لي عليه شيئاً فقال له يا أبا محمد افرض له شيئاً قال. نعم، قد جعلت له خمسة أحاديث قال. زده. قال. قد جعلتها سبعة قال. هل لك أن تجعلها عشرة قال. نعم قال إسحاق. فكرت إليه واستأذنت ودخلت، فجلست بين يديه، وأخرج كتابه فأمل على عشرة أحاديث، فلما فرغ قبت له يا أبا محمد إن المحدث يسهر ويعمل، والمحدث أيضاً كذلك، فإن رأيت أن أقرأ عليك ما سمعته منك. قال أقرأ حديثك، فقرأت عليه فقلت له أيضاً إن القارئ ربما أعمل طرفه الحرف، والمقروء عليه ربما ذهب عنه الحرف، فأنا في حل أن أروى جميع ما سمعته منك؟ قال نعم حديثك، أنت والله فوق أن تستشع أو يشمع لك، فتعال كل يوم، فلرددت أن سائر أصحاب الحديث كانوا مثلك

استدعا الخطيب في تاريخه 6/ 340.

إذا علمت أن الموصلي تعلم العناء من أبيه صغيراً، وأن يحيى المذكور هو الرمكي ورير الرشيد، وكان الموصلي يناديه، وأن سميان بن عبيدة كان علم بذلك، ثم لم يمتنع عن تحدّثه، ونمى لو كان المحدثون مثله، أدركت أن الإمام رحمه الله لم يكن يعتبر العناء من حوارم المروءة، وأنه كان يجير الآلات وغناء الرجل.

الإمام عبد الملك بن عبد العزيز ابن الماجشون [ت 213هـ]

أبو مروان، ممثي المدينة بعد أبيه، رفيق الشافعي، وتلميذ مالك

وقد كان على مذهب جده وأبيه وأعمامه في العناء

قال ابن عبد البر في الاستقاء 57 دارت عليه الفتيا في زمانه، وعلى أبيه قلبه. وكان مولعاً بسماع الغناء.

الإمام أبو مروان محمد بن عثمان بن خالد العثماني [ت 241]:

أبو مروان من ذرية سيدنا عثمان، كان محدثًا قاصيًا ثقة

قال الإمام أبو طالب المكي في قوت القلوب أدرك أنا مروان القاصي، وله جوار يسمعون الناس التحجيج، قد أعدهن للصوفة

نقله الريدي في الإنحاف 577/7، واس الخوري في التليس 215.

الإمام إسحاق بن إبراهيم الموصلي الغني [ت 235]:

أستاذ العناء، كان يباشر العناء بنفسه في قصور لأمره، ويجيد الآلات كالعود وغيره.

فماذا عن علمه وديانته؟

قال الخطيب البغدادي 338/6 كتب الحديث عن سفيان بن عيينة وهشيم بن بشر وأبي معاوية الضرير وطبقتهم، وأحد الأدب عن أبي سعيد الأصمعي وأبي عسدة وبحوهم، ورع في عدم العناء، وعذب عليه فسب إليه، وكان حسن المعرفة حلو الدرة مبيع المحاضرة جيد الشعر، مذكورًا بالسجاء معطيًا عند الخلقاء، وهو صاحب كتاب الأغاني الذي يرويه عنه ابنه حماد.

ثم أسد إلى حماد بن إسحاق بن إبراهيم الموصلي قال، قال لي أبي قلت ليحيى بن خالد أريد أن تكلم لي سفيان بن عيينة ليحدثني أحاديث، فقال نعم، إذا جاء فأذكرني، فجاءه سفيان بن عيينة، فلما جلس أومأت إلى يحيى. فقال له يا أبا محمد، إسحاق بن إبراهيم من أهل العلم والأدب، وهو منكروه عن ما تعلمه منه، فقال سفيان ما تريد بهذا الكلام؟ فقال نخدثه بأحاديث قد فتكره ذلك فقال يحيى أقسمت عليك إلا ما فعلت قال نعم، فليكر إلي فقلت ليحيى: افرص لي عني شيئًا فقال له يا أبا محمد افرض له شيئًا قد نعم، قد جعلت له حصة أحديث قال رده قال قد جعلتها سعة قال هل لك أن تجعلها عشرة قال نعم قال إسحاق فكرت إليه وبتأدبت ودحلب، فجلست بين يديه،

وأحرق كتابه فأمل عني عشرة أحاديث، فلما فرغ قلت له يا أبا محمد إن المحدث يسهو ويعمل، والمحدث أيضًا كذبتك، هل رأيت أن أقرأ عليك ما سمعته منك قال أقرأ حديثك، فقرأت عليه فقلت له أيضًا إن القاري ربما أعرض طرفه الحرف، والمقروء عليه ربما ذهب عنه الحرف، فأبى في حل أن أروى جميع ما سمعته منك؟ قال. نعم فحديثك، أنت والله فوق أن تستشع أو يشفع لك، فتعد كل يوم، فلو ددت أن سائر أصحاب الحديث كانوا مثلك.

وروى عن محمد بن عطية، يعطوي الشاعر، أنه كان عند يحيى بن أكثم في مجلس له، يجتمع الناس فيه، فوافي إسحاق بن إبراهيم الموصلي، فأحدب طر أهل الكلام حتى انتصف منهم، ثم تكلم في العقبة فأحسن وقاس واحتج، وتكلم في الشعر واللغة ففاق من حضر، فأقبل عني يحيى فقال أعر الله القاضي، أو شيء مما بطرت فيه وحكيته بقص أو مطعن؟ قال لا قال فما بالي أقوم بسائر هذه العلوم قيام أهلها، وأنسب إلى من واحد، قد اقتصر الناس عليه. فالتفت إلي يحيى بن أكثم فقال جواره في هذا عليك، وكان يعطوي من أهل الحدل، فقلت نعم، أعر الله القاضي، الخواب عني، ثم أقبلت على إسحاق فقلت يا أبا محمد، أنت كالقراء والأحمش في النحو؟ قال لا. قلت أفأنت في اللغة وعلم الشعر كالأصمعي وأبي عبيد؟ قال لا قلت أفأنت في الأنساب كالكلبي وأبي اليقطين؟ قال لا قلت أفأنت في الكلام كأبي الهذيل والنظام؟ قال لا. قلت أفأنت في العقبة كالقاضي؟ قال لا قلت أفأنت في قول الشعر كأبي العتاهية وأبي الواس؟ قال لا قلت فمن هاهنا سست إلى ما سست إليه، لأنه لا نظير لك فيه ولا شبيه، وأنت في غيره دون رؤساء أهله، فصحت وقام فاصرف فقال لي يحيى بن أكثم لقد وفيت الحجة حقها، وفيها ظلم قلب لإسحاق، وإبه لمن يقل في الزمان نظيره.

وروى عن محمد بن عبد الله الحزلي قال ما سمعت ابن الأعرابي يصف أحدًا، يمثل ما يصف به إسحاق من العلم والصدق والحفظ.

وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي: كان إسحاق الموصلي ثقة صدوقاً عالم، وما سمعت منه شيئاً، ولوددت أني سمعت منه، وما كان يفتوني به شيء لو أردته.

وقال الذهبي في السير 118 / 1 الإمام العلامة الحافظ ذو الصون، أبو محمد إسحاق بن إبراهيم بن ميمون التميمي الموصلي الإخساري، صاحب الموسيقى والشعر الرقيق والتصانيف الأدبية، مع إلفقه ولغته وأيام الناس والنصر بالحديث وعلو المرتبة.

الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد [ت 324]:

الإمام المقرئ المحدث التحوي شيخ المقرئين ابن مجاهد البغدادي مصنف كتاب "السبعة" في القراءات.

كان يجيد معرفة الموسيقى.

قال الحافظ أبو بكر بن الحبيب: كنت يوماً عند أبي بكر بن مجاهد في مسجده، فأناه بعض علمائه فقال له: يا أستاذ، إن رأيت أن تجلسي بحصورك غداً دارساً فلما كان من الغد، واتي إلى مسجد أبي بكر فسألنا اليهودي معه إلى منزله، فقبل أبو بكر لأصحابه قوموا وامضوا متقطين وحانقوا الطرق، ففعلوا، ثم أقبل على الفتى فقال له اسبقا فإنني أن وأبو بكر نجيثك فقلت أما له- إيش علمت في إحصار ابن عريب؟ فقال لي قد أحدث الوعد عليه من أمس، وأنا أنشد إليه رسولاً ثانياً، ومضى، وحلّس أبو بكر ففرع من شجيرات له، ثم إنا نهضنا جميعاً وعبرنا الحجاب العربي... وعسلنا أيدينا فقلت له: أين ابن عريب؟ فقال لي: عند بعض الرؤساء، وقد حال بيننا وبينه. فشق عني، ونبيس أبو بكر بن مجاهد ذلك مني فقال لي هاهنا من يوب عن ابن عريب! فتحدث ساعة، فقلت له: لا أرى للسائب عن ابن عريب خبراً ولا أثرًا، فدفعني. فصبرت ساعة، ثم كررت الخطاب عليه وألححت، ولست أعلم من هو السائب بالحقيقة عن ابن عريب، فقال للفتى: هات قصيداً فأناه به، فأحده أبو بكر ووقع واندفع يفتني، ففتناي بيّناً

وأربعين صوتاً في عيادة الحسن والطيبة والإطراب، فأشجاني وحيرني! فقلت له يا أستاذ، متى تعلمت هذا وكيف تعلمته! فقال: يا بردي! تعلمته لبعض مثلك، لا يحضر الدعوة إلا بمعي! ومضى بنا يوم طيب معه

رواه الخطيب البغدادي 5/ 144 بإسناد صحيح متصل بالحفاظ

الحافظ أبو بكر الجعابي [355]:

ظهر من حبر الإمام ابن مجاهد، أن الجعابي كان يحب الماء، فمن هو؟

قال الذهبي في السير 16/ 88: حافظ السارح العلامة قاضي الموصل أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن سلم تميمي البغدادي الجعابي. نخرج بحفظ ابن عفة، وسرع في الحفظ وبيع فيه المنتهى. حدث عنه أبو الحسن الدارقطني وأبو حنيفة بن شاهين وابن رزقوية وابن مودة والحاكم ومحمد بن الحسين بن الفصل القطر والقاضي أبو عمر هشيم الصري وحلق آخرهم موت أبو نعيم حافظ. قال أبو علي السوحي ما شاهدت أحداً أحفظ من أبي بكر بن الجعابي. وكان إماماً في معرفة العلل والرجحان وتوارى بهم، وما يطعن على الواحد منهم، لم يبق في زمانه من يتقدمه.

الإمام أبو عبد الله ابن مجاهد الطائي:

هو الأستاذ، شيخ المتكلمين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن محمد الطائي الصري صاحب أبي الحسن الأشعري صنف التصانيف ودرس علم الكلام، واشتغل عليه الفاسي أبو بكر بن الطيب، كان حسن التدين جميل الطريقة.

وكان إماماً في مذهب مالك، وله كتاب في الأصول على المذهب.

قال أبو طالب المكي في "قوت القلوب" حديثي بعض المحدثين قال: أحتمل في دعوة، ومعا أبو القاسم ابن بنت مبيع، وأبو بكر بن أبي داود وابن مجاهد، في نظرهم، فحضر سمع، فجعل ابن مجاهد يخرس ابن بنت مبيع على ابن

أبي داود في أن يسمع. فقال ابن أبي داود حدثني أبي عن أحمد بن حنبل أنه كره السماع، وكان أبي يكرهه، وأنا على مذهب أبي. فقال انقسام من ست سمع حدثني حدي عن صالح بن أحمد أن أباہ كان يسمع قول ابن خضارة فقال ابن مجاهد لاس أبي داود دعني أنت من أهلك، وقد لاس ست سمع دعني أنت من حدثك! إيش تقول يا أبا بكر فيمن أشدك شعرا، أحرام عليه؟ قال ابن أبي داود لا قال فإن كان حسن الصوت، حرم عليه إشاده؟ قال لا قال فإن أشده وطوله، وقصر الممدود، ومد المقصور، أنجرم عليه؟ قال أنا ما أقوى لشيطان واحد، فكيف أقوى لشيطانين! ثم قال أبو طائب وكان ابن ست سمع يسمع القول

أورد هذه القصة مرتضى الزبيدي في إتحافه 578 / 7

والسماع المذكور فيها، هو ما يُسمى بالتعير، بطلقون على صاحبه العوال، يضرب بقضيب وتجووه، ويغني.

وقد أفادت أن ابن مجاهد كان يحير التعير، وأنه كان مجتهدا، لا يتقد.

والانقسام من ست سمع، إمام حافظ، به "معجم الصحابة"، وتدل القصة على أنه كان على مذهب الميحيين.

ولا يصح الإيهام الوارد في سدها، فإن المهم من الحديث

* قال الخافض ابن طاهر في كتابه في السماع أخبر أبو محمد التميمي قال سألت الشريف نا علي محمد بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي عن السماع فقال ما أدري ما أقول فيه! إلا أبي حنبل دانت يوم شيخنا أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث التميمي سنة سبعين وثلاثمائة، في دعوة عملها لأصحابه، حضرها أبو بكر لأهري شيخ المالكين، وأبو القاسم الداركي شيخ الثمانيين، وأبو الحسن طاهر بن الحسن شيخ أصحاب الحديث، وأبو الحسين بن سمعون شيخ الرعاط والزهد، وأبو عبد الله بن محمد شيخ المتكلمين، وصاحبه أبو بكر الساقلي، في دار شيخنا أبي الحسن التميمي شيخ الحنابلة، فقال أبو علي لو سقط السقف

عليهم، لم يبق بالعراق من يقفي في حادثة! ومعهم أبو عبد الله غلام، وكان يقرأ القرآن بصوت حسن، فقبل له قل شيئاً وهم يستمعون، فقال

حطت أناملها في بطرس قرطاس رسالة بعير لا مضماس
أن زر فديتك قف لي غير محتشم فإن حك لي قد شاع في الناس
فكان قولي لمن أدى رسالتها قف لي لأمني على العيين والراس
فقال أبو علي فعد ما رأيت هدا، لا يمكني أن أفني في هذه المسألة بحظر أو
إباحة.

هذا خبر صحيح، نقله الريدي في الإتحاف 7/ 580، ورواه ابن الحوري في التليس ص 214 من طريق الحافظ ابن طاهر.

قال ابن الحوري حملت هذه الآيات على أنه أشدها، لا أنه عسى بها نصيب ومخلة، غدلو كان كذلك لذكره.

قلت: في القصة قرائن تشير إلى عكس ما ذهب إليه الإمام، وهي:

أولاً. السائل يسأل عن السماع، وأقل مراتبه النعير

ثانياً. الإشد مباح بتعاق، فلا يصح أن يتردد فيه الإمام أبو علي

ثالثاً. لفظ "قل"، طلب من "القول"، وهو من يعي ويوقع بالقضيب، ولو أرادوا التشيد لقالوا: أنشدنا.

رابعاً. لقد استشهد بها الحافظ ابن طاهر على حوار العباء، وهو أعلم بمضمونها لأنه راويها.

وقد دلت القصة على أن السماع جازر عند ابن مجاهد والأئمة الذين كانوا حاضرين معه، وهم:

شيخ الحنابلة عبد العزيز بن الحارث التميمي،

وشيع المالكية العلامة القاضي المحدث عام بعداد أبو بكر محمد بن عبد الله الأبهري [ت 375]،

وشيع الشافعية أبو القاسم الداركي،
وابن ممتكلم الطار أبو بكر النافلي

الإمام الحافظ الحاكر النيسابوري [ت 405]؛

أبو عبد الله محمد بن عبد الله صاحب المستدرك على الصحيحين
قال في تاريخ نيسابور: أكثر ما التقيت أنا وفارس بن عيسى الصوفي، في دار
أبي بكر الأبريسي، للسمع من حرارة رحمها الله، فإنها كانت من مستورات
القوات.

ورواه ابن الجوزي في تليسه 216.

واصح من هذه الشهادة، أن الإمام كان يجير السماع الصوفي، فإنه منهم،
ويبيع حضور عناء النساء، ولا يقيد بالمناسبات، وحق له، فإنه مطلق على كثير
من الأحاديث السالفة.

وفارس بن عيسى هو أبو الطيب الصوفي صاحب الإمام الحيد رضي الله
عنه. تاريخ بغداد 12/390.

العلامة أبو بكر بن فورك [ت 406]؛

هو محمد بن الحسين الأصفهاني، الإمام العلامة المتكلم الأصولي الأديب،
كان أشعرًا رأسًا في علم الكلام والمفه

قال الريدي نقل الأستاذ أبو منصور النميمي عن شيخه الإمام أبي بكر بن
فورك قال كل من سمع العاء والقول، على تأويل يطق به القرآن، أو وردت به
السه، أو على طريق الرعة إلى الله والرهة منه، فهيتأله، ومن سمعه على خط
بمه لا حظ روحه قلبه، فيستعصر الله. اهـ من الإتحاف 7/781

الإمام عطية بن سعيد الأندلسي [ت 408]:

قال الدعي الإمام الحافظ القدوة الكبير شيخ الوقت أبو محمد الأندلسي القمضي الصوفي تلامذ الأندلس على ابن بشر الأنطاكي ومصر على أبي أحمد السامري، وكتب الكثير بالشام والعراق وخراسان وسجستان، ثم استوطن بيسابور مدة على قدم التوكس، وورق القبول وكثر أساعه قال الخطيب حدثنا عنه أبو الفصّل عبد العزيز بن المهدي، وكان رهباناً لا يصح حمله إلى الأرض إسماء أيام محتسباً حدث بصحيح السجستاني بمكة، وكان عارف بأسماء النرجس، وكان يحضر السماع قال الحميدي له كتاب في تجويز السماع، فكان كثير من المعارضة يتحامونه لذلك. سير السلاء 17/412.

الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي [ت 412]:

السلمي حافظ كبير، ومحدث حليل، ساربت بتصانيفه الركبان، وكان مرصياً عند الخاص والعام، أقرأ أحدث وأملأ أكثر من أربعين سنة وكان على مذهب الصوفية في السماع، وذكر بعض من ترجمه أنه ألف كتاباً في الرد على مخالفيهم والمنكرين عليهم.

الإمام الكبير أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي [ت 456]:

هو الإمام الحافظ المتبحر لأصولي الفص في علوم الفقه والعلمية، وأحد أركان العلم بالأندلس، أقر الموافق والمخالف بإمامته في كثير من العلوم دافع هذا العقل الكبير عن جوار السماء وآلاته، في آخره التسع من موسوعته "المحلى"، وحصه رسالة مطبوعة مع رسائله سماها رسالة في معاني الملهي ألباح هو أم محظور؟ وكان هو نفسه يجيد الغناء والعود.

الإمام الكبير أبو عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي [ت 463]؛

ابن عبد البر إمام حافظ فقيه متض، وقد تأثر بابن حزم في كثير من مسائله، وحالف فيها أهل مذهبه، ومنها مسألة العناء.

جاء في حتام رسالة ابن حزم في العناء: قال أبو بكر عبد الباقي بن مريال الحجازي [قلت الحجازي محدث إمام توفي سنة 502] رضى الله عنه ولقد أحزني بعض كبار أهل زمانه أنه قال: أحدث السحرة التي فيها الأحاديث الواردة في دم العناء، والمع من بيع المعينات، وما ذكر فيها أبو محمد [ابن حزم] رضى الله عنه، وهبته به إلى الإمام الفقيه أبي عمر بن عبد البر، ووقعته عليها ثماناً، ورعته في أن يتأملها، فأقامت السحرة عنده أياماً، ثم نهضت إليه فقلت: ما صنعت في السحرة؟ فقال: وحدثها فلم أجد ما أزيد فيها وأقص!

قلت: وهذا إقرار من الإمام بصواب رأي ابن حزم

الإمام أبو القاسم القشيري [ت 465]؛

عبد الكريم بن هوارن، الإمام الراشد القدوة الشافعي المفسر الصوفي، قال ابن حلكان: كان علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب وقال الخطيب: كتبنا عنه وكان ثقة.

* ذكر الكناي في الترايب الإدارية 2/ 133، أنه ألف كتاباً في حوار السماع وقد تكلم عنه في الرسالة القشيرية وقال سماع الألبان بالأشعر الطيبة، والعم المستندة، إذا لم يعتقد المستمع محطوذاً، أو يسمع على مدموم في الشرع، ولم سحر في زمانه، ولم يسحرط في ذلك، فهو متاح في الحملة

حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [ت 505]؛

هو إمام المسلمين، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي العراقي الشافعي، برع في الفقه، ومهر في الكلام والجدل، وكان مجتهداً بارعاً في مذهب الشافعي والأصول والخلاف والمنطق

خصص العناء بكتاب السماع ضمن إحياء علوم الدين، وهذا مدخض موقفه

١- يبيح العناء بالدف ويحويه في سائر الأوقات، والرجل والنساء في ذلك سواء.

2- يميز جميع الآلات ما عدا العود والكوبة، لأنها من شعار المحشين وأهل المجور.

3- يكره أخذ الأجرة على العناء، وكذا الإكثار من «إلى حد الإدمان

4- يكون العناء حراماً عمده إذا كان المعني امرأة فتنه، أو كان الكلام المتعنى به فاحشاً أو ينصمّن الكذب على الله وسب رسوله، أو كان المستمع يشتهي المعنى، أو أدى إلى تضييع الفرائض

الإمام الحافظ ابن طاهر المقدسي [٥٠٧]:

قال الذهبي في السير ١٩/ ٣٦١:

محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، الإمام الحافظ الخواري الرحال ذو التصنيف، أبو الفصل بن أبي الحسين بن القيسراني المقدسي الأثري الطاهري الصوفي. وسمع بالقدس ومصر والحرمين والشام والحريرة والعراق وأصبهان والجمال وفارس وخراسان، وكتب ما لا يوصف كثرة بحظه السريع القوي الرفيع، وصف وجمع وبرع في هذا الشأن، وعني به أتم عناية. قال أبو القسم بن عاكبر سمعت إسماعيل بن محمد الحافظ يقول أحفظ من رأيته محمد بن طاهر وقدل أبو ركريا يحيى بن منده، كان ابن طاهر أحد الحفاظ، حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، صدوقاً عالمًا بالصحيح والسقيم، كثير التصنيف لارم للأثر.

قلت: كان هذا الإمام الكبير من أشد المتابعين عن جوار العناء وسائر آلاته، وألف في ذلك كتاباً جامعاً، قد عه الكتب في التراتيب ١٣٢/ ٢ في المس الكبير للشهراني بعد كلام: صنف الإمام الحافظ أبو الفصل محمد بن طاهر بن علي المقدسي كتاباً نقص فيه أقوال من قد بتحريم السماع، وجرح القلة للمحدث

الذي أوهم التحريم، وذكر من جرحهم من الحفاظ، واستدل على إباحة السماع والبراع والدف والأوتار بالأحاديث الصحيحة، وحمل الدف ستة

الإمام الكبير أبو بكر ابن العربي المالكي [ت 543]؛

هو محمد بن عبد الله، الإمام الحافظ المجتهد المحدث العفيف الأصولي المفسر الحجة الماقد البارع ..

كان على رأي اس حرم ومن تقدم، وذلك مشهور عنه، ومن أقواله

قال في "أحكام القرآن" 3/ 1035 أما العناء، فإنه من اللهو المهيح للقلوب عند أكثر العلماء، مهم مائل من أس، وليس في القرآن ولا في السنة دليل على تحريمه، أما إن في الحديث الصحيح دليلاً على إباحته، [ثم ذكر حديث عائشة]، وتعلل السيوطي بأنه يوم عبد يدل على كراهية دوامه ورحضته في الأسباب كالعبد والعرس وقدم لعائش، وبحو ذلك من المجتمعات التي تؤلف بين المعرفين والمفترقات عادة، وكل حديث يروى في التحريم أو آية تتلى فيه، فإنه باطل سنداً، باطل معتقداً، خيراً وتأويلاً.

وقال أيضاً 3/ 1494 فأما طبل الحرب فلا حرج فيه، لأنه يقسم الفوس ويرهب العدو، وأما طبل اللهو فهو كالدف، وكذلك الآلات المشهورة للكرح، يجوز استعمالها فيه، لم يحس من الكلام ويسلم من الرقت. وأما سماع الفتيات، فقد ساء أنه يجوز للرجل أن يسمع عواء جاريتها، إذ ليس شيء منها عليه حراماً، لا من طاهرها ولا من دسها، فكيف يسمع من انثذ بصوتها، ولم يحرم الدف في العرس لعينه، وبين حار لأنه يشهره، فكل ما أشهره جار

الإمام شهاب الدين السهروردي الشافعي [ت 632]؛

قال الدهبي في السير 13/ 138 الإمام العالم القدوة الزاهد العارف المحدث شيخ الإسلام قال كان من كبار تصالحين ومسادات المسلمين.

قلت: ناقش هذا الإمام قصة الغناء في كونه "عوارف المعارف"، وبصر فيه مذهب أهل التصوف.

الإمام سلطان العلماء العزّيز بن عبد السلام الشافعي [ت 660] :

قال الذهبي في السير 32 / 17. الشيخ الإمام العلامة العفيف، المجتهد، حجة الإسلام، شيخ الإسلام عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي العاسم بن حسن السلمي الدمشقي الشافعي، صاحب التصانيف

قال بلغ رتبة الاجتهاد، وتخرج به الأصحاب، وانتهت إليه معرفة المذهب، مع الدكاء المعرط وسعة المعرفة وفقه النفس، والعادة والسلك، والقول بالحق المر.

* نسب إليه الأدوي كتاباً في تجوير السماع ذكره الكتاب في الترتيب 133 / 2.

* قال قال قطب الدين بن اليوسفي كان رحمه الله مع شدته، فيه حسن محاصرة بالوادر والأشعار، وكان يحضر السماع ويرقص ويتواجد

* قال الزبيدي في الإتحاف 7 / 780: قال العزّيز بن عبد السلام لما سأله الشيخ أبو عبد الله بن النعمان عن السماع الذي يعمن في هذا الزمان سماع ما يحرك الأحوال البه المدكرة للأخرة مدوب إليه.

* قال الأدوي في "الإمتاع" الورقة 111 قال الشيخ الإمام ابن الفهاج عن الشيخ شرف الدين التلمساني أن الشيخ عز الدين ابن عبد السلام سئل عن ذلك [السماع الصوي] وعن الآلات كلها، فقال مُباح فقال شرف الدين للمصريين الشيخ يريد السماع أنه لم يرد فيه دليل صريح. فقال الشيخ لا، بل أردت أن ذلك مباح بطله محقق "فرح الأسماع" ص 73

قلت قد نجد في بعض كتب سلطان العلماء ما يخالف ما تقدم، فاعلم أنه سنت طريق التصوف لما قدم من الشام إلى مصر، فصار على مذهب القوم في السماع.

الإمام تاج الدين بن الفركاح [ت 690]:

هو الإمام المحدث مفتي الإسلام، فقيه الشام، تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم، قراري المشهور بفركاح، انتهت إليه رئاسة مذهب الشافعي، وكان أوفى من الروي رحمه الله، وكانت اعتدوى تأتيه من الأقطار له في إباحة العباء "كشف القناع في حل السباع".

الإمام الكبير ابن دقيق العيد [ت 702]:

هو تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب، شيخ الإسلام الحافظ المحدث الشافعي المالكي قاضي القضاة، انتهت إليه رئاسة العلم قال النحوي في السير:

كان إماماً متمسكاً محدثاً مجوداً محرراً، فقيهاً مفقاً، أصولياً مدركاً، أدبياً محوياً، دكياً، عواصماً على المعاني، وافر العقل، كثير لسكية له الد الطوى في الصروع والأصول، وبصر بعلم المنقول والمعقول.

وقال ابن الرمادي هو إمام لأئمة في وفته، وعلامة العلماء في عصره، بل ولا قبله في سير مثله في العلم والدين والرهدة والنور، تفرد في علوم كثيرة، كان يعرف التفسير والحديث، ويحقق المدهين تحقيقاً عظيماً، ليس في علماء المدهين مثله، ويعرف الأصول والنحو والبعة، وإليه البهامة في التحقيق والتدقيق والنصوص على المعاني... وليس الخبر كالعيان.

* ذهب هذا الإمام كنان في تحرير السماع، سماه "أفصاح السوايح"

* قال لأدوي في "الإمداع" - ورقة 111 - وحصر السماع الحافظ للإمام الورع قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد القشيري، أحرقه عمر واحد من الفقهاء بعدول، أنه لما حصر إسماء عمل لأجله سماع بالشاشة والدور، وكان لمعي يعني والشيخ تقي الدين والشيخ سناء الدين بقطي تلميذ والد الشيخ كانا حاضرين فقبل للشيخ ابن دقيق العيد ما تقول في هذا الأمر؟ قال لم يرد

حديث صحيح على صفة، ولا حديث صحيح على جواره، وهذه مسألة اجتهد، فمن اجتهد وأداه اجتهد به إلى التحريم قال به، ومن اجتهد وأداه اجتهد به إلى الجواز قال به. اهـ من فرح الأسباع ص 75.

* وقال الأدفوي في الورقة 111-112 أحبري الشيخ الثقة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن سيدي الشيخ الإمام العالم المعروف القدوة المحقق كمال الدين بن عبد انطاهر قال لما قدم الشيخ أخميم، طلب أولاد الشيخ تقي الدين منه أن يعمل لهم سماعاً، فقلت: حتى أستاذي والدي، فذكرت ذلك لوالدي فقدم ما ثم مانعاً فقلت: ما أعمله إلا أن تحصره فقال وبدي: أن أحصر فقال الشيخ تقي الدين وأحضر بحضورك فعمل السماع بالشابة والدخوف، وطاب والدي طيبة كبيرة، وحصل له حال عجيب قال الشيخ شهاب الدين فرأيت الشيخ تقي الدين يتمشى ويقول أرى أن السماع لمثل هؤلاء قرية نقله محقق فرح الأسباع ص 76.

* وفي الورقة 112 من الإمتاع للأدفي: أحبري الشيخ العالم الثقة ناسخ الدين فقيه المسلمين محمد بن الشيخ الإمام العالم جلال الدين أحمد الدشاوي قال وقع سيدي وبني محيي الدين بن ركين بخصوص كلام في السماع، فمما حضرت القاهرة، اجتمعت بالشيخ تقي الدين، وهو يدرك قاضي القضاة، فقلت له: يا سيدي، ما تقول في السماع؟ فقال: مُباح. فقلت: بالشابة والدخوف؟ فقال: إيها أعني.

* وفي الورقة نفسها من الأدفوي أحبري عنه أيضاً بعض لعدول أنه استمعي في السماع بالملاهي، فكتب: اختلف الناس في ذلك، والذي أراه بإحتماله إذا لم يقتزن به منكر.

الإمام بدر الدين بن جماعة الشافعي [ت 733]:

هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة.

قال الذهبي في معجم شيوخه قاضي القضاة، شيخ الإسلام، الخطيب
المفسر له مشاركة حسنة في علوم الإسلام، مع دين وتعبد وتصوف وأوصاف
جميدة، واحكام محمود.

وقال السكي في طقاته: محدث فقيه، ذو عقل لا يقوم أساطير الحكماء
جمع فيه.

• جاء في إمتاع الأذني، بورقة 112. أما شيخنا قاضي القضاة بدر الدين
أبو عبد الله محمد بن الشيخ الإمام العام لمعامل برهان الدين إبراهيم بن سعد بن
ساعة الشافعي الكندي، فسمعتة غير مرة يقول: إذا سلم السماع من العجز
وسكر، فهو متاح للعلم والشبان والندوف.

وأخبرني أيضاً بأنه حضر السماع، وشاهد فيه من بعض الصالحين أحوالاً،
وأنه حضر سماعاً بالماهي، وأن والده عتب عليه بس حضوره، وأن والده رحمه
الله عن لا يرون السماع بقله محقق فرح الأسع ص 77

الإمام كمال الدين الأنفوي [ت 749]:

هو أبو لفصل جعفر بن ثعلب بن جعفر بن عبي، صاحب "الطالع السعيد
في تريح الصعيد" و"لدر المسافر في تحفة المسافر"

قال به الحافظ العراقي كان من فضلاء أهل العلم.

وقال الأسوي كان مشاركاً في علوم متعددة، أدب شاعراً دكث كريباً، ذا
مروءة كثيرة... سمع وحديث ودرس وأعاد.

وقال قاضي شهنة الإمام العلامة الأديب الدرع ذو القون

قلت هذا الإمام كتب "الإمتاع واحكام السماع"، بقا عنه كثيراً بواسطة
إتحاف الزبيدي وفرح الأسع.

ذكر محقق الفرج أن له سحبتين بنوس ودمشق، وقال محقق الجزء الثامن من
سير الذهبي ص 304 للإمام الذهبي المؤلف، رسالة في المكتبة الظاهرية ضمن

المبحث الثاني أتمة من السلف وخلفاء يبرون العناية بالآلات في مطلق لأوقات

مجموع سرقم 7159 في 54 ورقة تحت عنوان: "رسالة في الرحمة في العناء والطرب بشرطه"، مما احتصره وانتقاء الذهبي من كتاب الإمتاع في أحكام السماع" للشيخ أبي الفصل جعفر بن ثعلب الشافعي، يذكر فيها أقوال المجيرين وأدلتهم، وأقوال المانعين وأدلتهم.

قلت قيام الذهبي تهذيب دليل على نفاسته، وقد شهد بذلك من رآه قال الإسوي صنف في أحكام السماع كتاباً ميسراً، سماً بالإمتاع، أسأ فيه عن اطلاع كثير، فإنه كان يميل إلى ذلك ميلاً كثيراً ويحصره.

وفي التراتيب الإدارية 133/2 للإمام المؤرخ المطلاع أبي الفصل كمال الدين جعفر الأدهوي الشافعي كتب سماً: "الإمتاع بأحكام السماع"، وهو عدي في محله، وهو كتاب لا نظير له في السب. وقال عنه الحافظ الشوكاني: "لم يؤلف مثله في سابه"، ثم قال الكتاني لم أر له نظيراً فيما ألف في المسألة، ولا أعلى نقلاً وأجود بحثاً.

قلت بقرنه لنا الاطلاع عليه، فإن القول السي وصلتنا منه بالوسائط، تصدق ما قاله هؤلاء الأعلام.

الإمام ابن زغلان المالكي [ت 882]:

أبو المواهب أحمد بن محمد بن الحناح الشاذلي التونسي

له "فرح الأسماع برخص السماع"، مطبوع، وهو في حوار العناء الصوفي

وسب الإباحة إلى أئمة الأعلام النقوشاني، والشهاب الكركي، وأبي زيد النميري، وأبي عبد الله السطحي، وأبي عبد الله الأسلي، والقوري، وأبي عبد الله الحرولي، وأبي انفصل المردعي، وأبي عبد الله الصمري، وأبي عبد الله الأسوي، وعبد المنعم الحصري وكلهم من أئمة المالكية في زمانه وقريب منه

الإمام الحافظ مرتضى الزبيدي:

هو محمد بن محمد الحسيني الحنفي، حافظ العالم العقيد اللعوي، صاحب "ناح العروس" في اللغة، و"إنحاف المتقين شرح حياء علوم الدين".
 صرح بحوار العلماء وجميع آلاته في شرحه على كتاب السبع من الإحياء، وقد أودعنا منه كثيرًا هنا.

الإمام المحدث أبو المواهب جعفر بن إدريس الكتاني:

له "مواهب، لأرب امرأة من الحرب في السماع وآلات الطرب"
 احتصره العلامة أبو العباس الركاري، وطبع بمصر

الإمام العلامة المهدي الوزاني:

ألف "الصيحة الكافية لأبي الألباب ببياحة السبع الخالي من الارتباب".
 وغير هؤلاء كثير.

استلزامك

كنا نتحدث في الفصول المتقدمة عن انعفاء المقرن بالموسيقى، وقد رأينا
 ضرورة إلحاحي هذه لفائدة، فنقول بدين المولى الكريم
 إن حوار العلماء المنحرد من الآلات محل اتفاق بين أئمة لإسلام، من غير تقييد
 بالمناسبات أو النساء.

وقد تعددت الأحاديث والآثار التي تعيد إباحته، ومنها

الحديث الأول:

عن أنس قال كان لرسول الله ﷺ حاد حسن بصوت، فقال له رسول الله
 ﷺ رويدًا ما أحشاه لا تكسر الفوارير! يعني صعقة نساء
 في رواية كان رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، وعلام أسود يقال له أحشاه
 بجذو، فقال له رسول الله ﷺ يا أحشاه، رويدك سوقًا بالفوارير!

المحدث الثاني أئمة من السلف والخلف يجهرون بالآلات في مناسبات لأوقات

رواه البخاري 5/ 2278-2281 ومسلم 4/ 1811

والخداء هو عناء المسافرين، قصده التحميف من وعشاء السفر، وتحريك الإبل.

الحديث الثاني:

عن سلمة بن الأكوع قال: حرحنا مع رسول الله ﷺ إلى حبير، فتسبرنا ليلًا، فقال رحل من القوم لعامر بن الأكوع ألا تسمعا من هياتك، وكان عامر رجلاً شاعرًا، فنزل يجلو بالقوم يقول:

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فاعمر فداء لك ما اقتفينا وثبت الأقدام إن لاقينا
وألقي سكة علينا إنا إذا صبحنا

وبالصباح عولوا علينا

فقال رسول الله ﷺ: من هذا السائق؟ قالوا عامر قال: يرحمه الله فقال رحل من القوم وحن يا رسول الله لولا أمتعنا به.

رواه البخاري 6/ 2525 ومسلم 3/ 1427

الحديث الثالث:

عن البراء رضي الله عنه قال رأيت النبي ﷺ يوم الخندق، وهو يقل التراب، حتى وارى التراب شعر صدره، وكان رجلاً كثير الشعر، وهو يرتجز برحر عد الله بن رواحة:

والله لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فأنزلن سكة علينا إن ألى قد أبوا علينا
إن الملاء قد أبوا علينا إذا أرادوا فتنة أبينا

ويرفع بها صوته.

رواه البخاري 3/ 1043 ومسلم 3/ 1430

قلت: الرجز نوع من غناء العرب.

الحديث الرابع:

أسس بن مالك قال كانوا يرتجرون، ورسول الله ﷺ معهم، وهم يقولون

اللهم لا خير إلا خير الآخرة فأنصر الأنصار والمهاجرة

رواه البخاري 1/ 165 ومسلم 3/ 1431

الحديث الخامس:

عن عائشة رضي الله عنها قالت لما قدم رسول الله ﷺ المدينة، وعك أبو بكر وبلال، فكان أبو بكر إذا أخذته، خمي يقول

كل امرئ مصبح في أهله والموت أدنى من شرك نعله

وكان بلال إذا ألقعه الخمي يرفع عقيرته [في رواية بمعنى] يقول

ألا ليت شعري هل أبين ليلة بواد وحوالي إذخر وجليل

وهل أردن يوماً مياه عجنة وهل يدون لي شامة وطفيل

أخرجه مالك 2/ 890 وأحمد 6/ 82 ولبخاري 2/ 667

الحديث السادس:

عن أسس بن مالك أنه دخل على أخيه سرء، وهو مستلق واضطجأ إحدى رجله على الأخرى يتمنى، فهذه ففد أن هرب أن أموت على فراشي وقد تفردت بقتل مائة من الكفار سوى من شركني فيه الناس

أخرجه معمر بن راشد 6/ 11 وابن سعد 7/ 16 وعبد الرزاق 5/ 233 وأصبغاني 2/ 12 وأبو يعيم 1/ 350 وحاكم 3/ 330 وقال صحيح على شرط الشيخين وسلمه الألباني في التحريم ص 128

المبحث الثاني أئمة من السلف والخلف يجيرون الغناء بالألحان في مطلق الأوقات

الحديث السابع:

عن عبد الله بن عبد الله قال رأيت أسامة بن زيد مصطحفاً على باب حجرة عائشة رافعا عقيرته يتعشى، ورأيت بصري عبد قيس بن عيسى روى عنه
رواه الضياء في المختارة 4/ 105 وحسنه.

وعن عمر بن عبد العزيز أن محمد بن عبد الله بن نوفل أحمره قال رأيت أسامة بن زيد رضي الله عنه جالسا في المجلس، رفقا إحدى رجليه على الأخرى، رافعا عقيرته، قال حسبته قال، يتقى النصب.

رواه معمر بن راشد 5، 11، والبيهقي في السنن 10/ 224، وهو في مسند عمر بن عبد العزيز 116.

وصححه الألباني في التحريم ص 128

الحديث الثامن:

عن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب هو يسير مع عمر رضي الله عنه في طريق مكة في خلافته، ومعه المهاجرون والأنصار، فترجم عمر رضي الله عنه سبت، فقال له رجل من أهل العراق، ليس معك عراقي غيره، غيرك فيقلها يا أمير المؤمنين! فاستحيا عمر رضي الله عنه من ذلك، وصرب راحته حتى انقطعت من الموكب
سنن البيهقي 5/ 69

قلب استكار عراقي غير مقبول، فقد كان رسول الله ﷺ يرحم، ويأذن بالحداء والنصب.

فالرجل سلف المتشددين في الغناء.

الحديث التاسع:

عن حوات بن حبر قال خرجنا جميعا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فسرنا في ركب فيهم أبو عبيدة بن الجراح وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما،

فقال القوم: عسا يا حوات فعاهم، فقالوا: عسا من شعر صرار فقال عمر رضي الله عنه: دعوا أنا عبيد الله يتعنى من بيت فؤده، يعني من شعره قال في رلست أعنيهم، حتى إذا كن لسحر، فقال عمر رضي الله عنه ارفع لسانك يا حوات فقد أسحرنا فقال أبو عبيدة رضي الله عنه هلم لي رجل أرجو ألا يكون شراً من عمر رضي الله عنه. قال فتحيث وأبو عبيدة، فما ربا كذلك حتى صلب الفجر

رواه البيهقي 5/69 وابن عبد البر في الاستيعاب 2، 457، وهو حسن

شواهد

الحديث العاشر:

قال السائب بن يزيد: بينا نحن مع عبد الرحمن بن عوف في طريق خج، ونحن بمؤم مكة، اعتزل عبد الرحمن رضي الله عنه الطريق، ثم قال لرباح بن المعترف عسا يا أن حسان، وكان يحبس النصب، فبنا رباح بعينه، أدركهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في خلافته فقال ما هذا! فقال عبد الرحمن: ما بأمر هدا، بل هو به فقال عمر رضي الله عنه فإن كنت أخذاً فعلت بشعر صرار من الخطاب.

أخرجه البيهقي 10، 224 وحوده الألباني في التحريم ص 129

الحديث الحادي عشر:

عن وهب بن كيسان قال قال عبد الله بن الربير، وكان منكراً تعنى بلال، فقال له رجل تعنى! فاستوى حالاً ثم قال وأي رجل من المهاجرين لم أسمع به يتعنى النصب

في رواية ما أعلم رجلاً من المهاجرين إلا قد سمعه بترسم.

رواه معمر 17، 5 والعاكهي في تاريخ مكة 3، 27 وبيهقي 10/225

وصححه الألباني في التحريم ص 128

دلّلت هذه الأحاديث والآثار على أن الإنشاد من غير استعمال آلات الموسيقى، مشروع في جميع الأيام، فلا تُشترط له المناسبات، وأنه جائز في المساجد وغيرها.

ورغم هذا الوضوح، فإن بعض المتأخرين يُكروه أو يُقيدونه بالمناسبات، فهذا الشبح الألباسي رحمه الله، يسلم بصحة بعض الأحاديث المتقدمة، ثم يقول [في هذه الأحاديث والآثار دلالة ظاهرة على جواز الغناء بدون آلة في بعض المناسبات كالتذكير بالموت، أو الشوق إلى الأهل والوطن. { ١١١١ !! } قلت ونعيد تلك المصووص جوار الغناء للرجال

خاتمة

حرم الله لي ولجميع المسلمين بالحسنى، وأسألي وإياهم بدرجات العلا،
ونهي رحلت مع موضوع العناء والموسيقى بالخلاصات الآتية:

الأولى العناء انطبقت اقترن بآلات الموسيقى كالدف والطبل، شدة في
الأعراس والأعياد والختان وقدم العناء، متاح في سائر الأيام والمناسبات.

الثانية الدف والطبل والعود والرمارة، آلات ثبتت جوارها بأدلة خاصة،
وعبرها من الآلات لم يرد بشأنه نص صحيح بالخطر أو الإباحة، والخواز هو
الأرجح، لأنه الأصل في غير الأمور التوقيفية، وبذلك بعض الأحاديث العامة.

الثالثة إن احترق العناء المترنم والتكسب به أمر مشروع، فقد اشتهر كثير
من الساء والرجال بذلك في عصر السلف الصالح، ولم يصح عن أحد منهم أي
إكراه، وبعضهم كان معروف به في أيام السوء، كارت وسيرين

الرابعة العناء متاح للرجال والنساء على السواء، ولا يشترط فيه صغر
الس، فإنه لم يثبت دليل واحد يحصر فوقاً بالإباحة دون غيرهم، بل نوهت لدينا
في الفصول المتقدمة أحاديث وأثار صحيحة، تصرح بحواره للجميع

الخامسة إن أداة المحرمين لا تنفع شيئاً، فإنها قسمان قسم ضعيف أو
موضوع، وقسم صحيح لكنه بعيد عن محرم الرأع لأنه يُنهى عن العناء الفاحش
المأجن.

ثم إن القسم الثاني على فرص صلاحيته للاحتجاج، مُعارض لما هو أقوى وأكثر وأصرح، ولا أحد يجهر بحجوب الجمع بين الأدلة المتعارضة، أو ترحيح الأقوى عند تعذر الجمع.

السادسة إن العناية في المساسات وغيرها، كان محل قبول في أيام الصحابة وكبار التابعين، فإنه لم يشت عن أحد منهم ما يدل على معه، بل نقلنا عنهم أحاديثاً صحيحة تقطع بالإباحة.

وإنما ظهر الخلاف في جوار الماء المثلث في عصر أناس تابعين، وكان ذلك نتيجة لجهل بأدلة الحوار، أو سداً للدراع، فإن بعض الأئمة، رأوا شيوع غناء المجدد، وتكاثر المحشين، فأفتوا بحظر الماء وآلاته حماية للمجتمع من الانحلال.

السابعة جوار الماء المدف في الأفراح، مذهب جمهور الفقهاء من جميع المذاهب، وإنما الخلاف القوي في غير مناسبات السرور، وهذه مسألة لا ينبغي للدين يتصدون للتحريم، فتراهم يسيرون إلى الأئمة بتحريم المطلق.

الثامنة لا يصح عن أحد من الأئمة الأربعة نص بتحريم الماء الخالي من الكلام المباحش، ولم يشت عن أحد منهم تحريم شيء من آلات الموسيقى، إلا الطنبور فهو محرم عند الإمام أحمد وحده.

واللائمة الأربعة بريشون من التحريم الذي يسهه إليهم بعض المؤلفين
والخطباء!

التاسعة. إباحة لعباء الملثزم، وحوار آلات الموسيقى جميعها، اختيار عشرات
اللائمة المحتشدين من كل المذاهب، وهو اختيار تعصده بصوص الشريعة
وقواعدها.

العاشرة. حوار الإيصاد من غير استعمال آلات الطرب، محل اتفاق لائنة،
وبما شد بعض المتأخرين فقيدوا الإباحة ببعض المسائل، وبصوص الشريعة
ترد عليهم بقوة.



اللهم صل على سيدنا محمد، وعلى آل سيدنا محمد، كما صليت على سيدنا
إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم، بك حميد مجيد.

اللهم بارك على سيدنا محمد، وعلى آل سيدنا محمد، كما باركت على سيدنا
إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم، إنك حميد مجيد

ربنا انت في الدنيا حسبه، وفي الآخرة حسبه، وقنا عذاب النار

ربنا ارق العدم والحكمة، وأههما الرشيد وفصل الخطب

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب
العالمين.

كان الفراغ من تهذيب الكتاب وتقيقه مساء السبت

28 رجب 1426 هـ بطنجة حرسها الله

المسيرة الذاتية



الاسم واللقب: محمد ابن الأزرق الأنجري

تاريخ الازدياد (الميلاد): 1974م

مكانه: طنجة - المغرب

الشهادات:

- الإجازة في الدراسات الإسلامية سنة 2000م من كلية الآداب تطوان.
- دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الدراسات الإسلامية عام 2003م من دار الحديث الحسنية بالرباط.
- شهادة الترقية مسلمة من المجلس العلمي بطنجة
- أستاذ التربية الإسلامية بالتعليم الثانوي التأهيلي

التأليف والأبحاث:

- تحقيق كتاب "حكم التمثيل والمسرح" للعلامة أحمد بن الصديق الفهاري، مطبوع.
- الدلائل الواضحة على سُبَّة الاستدلال والعمل بالرؤيا الصالحة، مطبوع.
- رؤيا الله في المنام، مطبوع.
- الأولياء والغيب، مطبوع.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة

الفصل الأول

9	الأدلة على جواز الغناء المقترون بالآلات الموسيقية
10	المبحث الأول: الغناء في الأفراح والمناسبات
14	المطلب الأول: الغناء في العرس
26	المطلب الثاني: الغناء في العيد
31	المطلب الثالث: الغناء في الختان .
36	المطلب الرابع: الغناء عند قدوم الغائب
54	المطلب الخامس: الغناء في سائر الأفراح
56	المطلب السادس: الغناء في سائر الأفراح مذهب جماهير الفقهاء
56	الربيع بنت معوذ رضي الله عنها
56	الإمام محمد بن إسماعيل البخاري
57	شيخ الإسلام موفق الدين ابن قدامة المقدسي [ت 620]

الصفحة	الموضوع
57	الحافظ المحدث ابن تيمية الحد
57	شيخ الإسلام ابن تيمية
58	الحافظ ابن رجب الحنبلي
58	العلامة منصور البهوتي الحنفي [ت 1051]
59	الإمام محيي الدين النووي الشافعي [ت 676]
59	الإمام ابن حجر الهيتمي المكي الشافعي
59	الإمام المحدث شمس الدين الرملي الشافعي [ت 1004]
59	العلامة محمد الشريفي الشافعي
60	الإمام تاج الدين السبكي الشافعي
60	الإمام القسطلاني الشافعي ...
60	العلامة بدر الدين العيني الحنفي
60	الإمام الحسين بن أحمد الصنعاني [ت 1221]
60	العلامة شهاب الدين الألوسي
61	المبحث الثاني أدلة الفناء في غير المناسبات والأفراح

الفصل الثاني

مناقشة أدلة المحرمين

98

المبحث الأول أدلتهم من القرآن الكريم (وهي آيات لا علاقة لها

99

بالغناء، وبعضها صريح في عناء المشركين)

المبحث الثاني أدلة المحرمين من السنة (وهي أحاديث ضعيفة،

119

أو بعيدة عن محل النزاع)

المبحث الثالث أدلتهم من آثار الصحابة والتابعين (وشأنها شأن

215

أدلتهم من السنة) ...

الفصل الثالث

مواقف العلماء من الموسيقى والغناء

230

231

المبحث الأول موقف المذاهب الأربعة من الغناء

233

مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله [مذهب الإباحة]

مذهب الإمام مالك رحمه الله [مذهب الإباحة لغير الأشراف

236

والعلماء، وكراهة بعض الآلات الموسيقية]

مذهب الإمام الشافعي رحمه الله [مذهب إباحة الغناء،

241

وكراهة المداومة عليه أو التحاذه حرفة] ...

مذهب الإمام أحمد رحمه الله [مذهب استنحاب الغناء في

العرس وإباحته في غيره، ويحرم الدف والقضب وطل

247

الحرب، ويحرم الطصور، ويكره باقي آلات الطرب]

مناقشة العلل التي أسقط بها بعض الفقهاء عدالة أهل

258

الغناء

258

أولاً علة الإكثار والإعلان

258

ثانياً علة الإطراب

الصفحة	الموضوع
260	ثالثاً: علة الاحتراف وأخذ الأجرة
	المبحث الثاني: أئمة من السلف والخلف يميزون الغناء بالآلات في
263	مطلق الأوقات
266	التابعي الكبير ابن أبي عتيق:
270	التابعي الكبير سعيد بن جبير [ت 95]:
	التابعي الجليل حسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب
270	[ت 97]:
273	التابعي الكبير عامر بن شراحيل الشعبي [ت 106]:
277	التابعي الكبير المنهال بن عمرو [ت 110]:
278	التابعي الكبير عطاء بن أبي رباح [ت 114]:
	التابعي الكبير أبو يوسف يعقوب بن دينار الماجشون
282	[ت 120]:
283	الإمام الكبير عبد الملك بن جريج [ت 150]:
285	الإمام عبد العزيز بن يعقوب الماجشون المدني [ت 164]:
286	الإمام القاضي عبيد الله بن الحسن العنبري [ت 168]:
286	الإمام القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة [ت 182]:
287	الإمام إبراهيم بن سعد الجوهري [ت 185]:
290	الإمام يوسف بن يعقوب بن دينار الماجشون [ت 185]:
290	الإمام سفيان بن عيينة [ت 198]:
292	الإمام عبد الملك بن عبد العزيز ابن الماجشون [ت 213]:
283	الإمام أبو مروان محمد بن عثمان بن خالد العثماني [ت 241]:
293	الإمام إسحاق بن إبراهيم الموصلي المفتي [ت 235]:
295	الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد [ت 324]:
296	الحافظ أبو بكر الجعابي [ت 355]:

الصفحة	الموضوع
296	الإمام أبو عبد الله ابن مجاهد الطائي:
299	الإمام الحافظ الحاكم النيسابوري [ت 405]:
299	العلامة أبو بكر بن فورك [ت 406]:
300	الإمام عطية بن سعيد الأندلسي [ت 408]:
300	الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي [ت 412]:
300	الإمام الكبير أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي [ت 456]:
301	142 - الإمام الكبير أبو عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي [ت 463]:
301	142 - الإمام أبو القاسم القشيري [ت 465]:
301	حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [ت 505]:
302	الإمام الحافظ ابن طاهر المقدسي [ت 507]:
303	الإمام الكبير أبو بكر ابن العربي المالكي [ت 543]:
303	143 - الإمام شهاب الدين السهروردي الشافعي [ت 632]:
304	الإمام سلطان العلماء العز بن عبد السلام الشافعي [ت 660]:
305	الإمام تاج الدين بن الفركاح [ت 690]:
305	الإمام الكبير ابن دقيق العيد [ت 702]:
306	الإمام بدر الدين بن جماعة الشافعي [ت 733]:
307	الإمام كمال الدين الأدقوي [ت 749]:
308	الإمام ابن زغدان المالكي [ت 882]:
309	الإمام الحافظ مرتضى الزبيدي:

الصفحة	الموضوع
309	الإمام المحدث أبو المواهب جعفر بن إدريس الكتاني:
309	الإمام العلامة المهدي الوزاني:
309	استدراك يتضمن أدلة مشروعية الغناء من غير آلات الطرب
315	خاتمة

الرب يقي والغناء

في الشريعة الإسلامية

الغناء

إن الغناء والموسيقى من التضيايا التي عني بها أهل العلم قديماً وحديثاً، وثابت فيها أنظار الفقهاء بين مباح ومحرم وكاره، وألفت حولها المصنفات بين كتب مطولة ورسائل مختصرة، وزعم كثرة المصنفات في الموضوع، فإنها توقع القارئ في الحيرة والاضطراب، وترك أسئلة من غير جواب، ويستند كل فريق من المبيحين والماتمين إلى أدلة ضعيفة أو بعيدة عن موضوع الغناء.

وأكثر المبيحين يعتمدون على الجواز المطلق، بالأحاديث المتقدمة، وبالمقابل يستند الماتمون إلى نصوص خاصة بالغناء الفاحش - فيعممون الحكم، ويجتهد كل فريق في عرض أدلة مذهبه، ويتعمد الإعراض عن مناقشة حجج مخالفه، وفيه إيهام بعدم وجود مستند لدى المخالف.

وإذا تعرض أحد الفريقين لحجج المعارضين، فإنه يقتصر على ذكر ما هو ضعيف، أو على ما يسهل رده بالنتيجه، والتخصيص وتحولهما، وذلك تدليس وتقريراً وقد فات المبيحين ذكر جملة من الأحاديث الصحيحة، بل إنهم أغفلوا ما هو أقطع في الحجة وأسطع، مما يدل على وجود التقليد والاعتماد على أعمال المتقدم، وإذا نسبت بعض الأقوال المتشددة لكثير من الأئمة غلطاً أو عمداً، فرأيت أغلب المحرمين يرددونها من غير تمحيص ولا تنبذ في صحتها، فهم تأكيد مذهبهم وترسيخه في النفوس مهما كان السبيل وقد حاولت جاهداً أن أتجاوز النقائص والعيوب التي وقع فيها من سبقتني إلى التأليف في الموضوع، ولست أدعي امتلاك الحق المطلق، ولا البراءة من العيب والزلل، فما كان في مسطوري من خير وصواب فهو من الله الوهاب، وما كان فيه من شين وشتم فمني.

